الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–

كلية الشريعة والاقتصاد　　قسم الاقتصاد والإدارة

تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة للمشاريع الحكومية من منظور إسلامي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد إسلامي

من إعداد الطالب:　　إشراف الأستاذ:

دهلـــيس عـــادل　　**أ.د كاسحي موسى**

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
شعيب يونس	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	رئيسا
كاسحي موسى	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	مشرفا ومقررا
براني عبد الناصر	أستاذ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	عضوا
صونيا عابد	أستاذ محاضر أ	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة–	عضوا
دردوري لحسن	أستاذ	جامعة محمد خيضر –بسكرة–	عضوا
موساوي سليم	أستاذ محاضر أ	جامعة أحمد بوقرة –بومرداس–	عضوا

السنة الجامعية:

1445 - 1446هـ/2024- 2025 م

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

﴿ آل عمران: 18 ﴾

شكر وعرفان

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني بمناسبة ختم أطروحة الدكتوراه أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل العلمي الجليل.

أولاً، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى الله عز وجل الذي أنار لي الطريق، ومنحني القوة والصبر والعزيمة لإتمام هذه الأطروحة.

ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الفاضل الدكتور موسى كاسحي، الذي كان لي خير معين ومرشد طيلة رحلتي العلمية. لقد كان بحق قدوة في الأخلاق والعلم والتواضع، ولن أنسى دعمه المتواصل وتوجيهاته القيمة التي كانت بمثابة المنارة التي أضاءت لي الطريق.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، على ملاحظاتهم البناءة وتوجيهاتهم القيمة التي أثرت هذا العمل وأضافت له من قيمته العلمية.

ولا يفوتني أن أشكر جامعتي الغراء «جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية»، وكلية الشريعة والاقتصاد، على توفير البيئة العلمية والبحثية المناسبة لإتمام هذه الأطروحة.

وأخيرًا، لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأسرتي الكريمة، والديَّ العزيزين، وزوجتي الغالية، ابنتي قرة عيني *بيسان ميرنا*، واخوتي الذين كانوا لي خير سند ومعين طيلة هذه الرحلة. فلولا دعمهم ودعواتهم الصادقة لما كنت لأصل إلى هذه المرحلة.

أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم والباحثين، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

﴿ والحمد لله رب العالمين ﴾

المقدمـــة

تمهيد:

في ضوء الجدل الفكري العميق حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تتضح جدلية العلاقة بين التدخل الحكومي والاعتماد على آليات السوق الحرة. فبعد تبني المدرسة الكلاسيكية مفهوم "الدولة الحارسة" ذات الدور المحدود، واقتصار نشاطها على توفير الخدمات الأساسية، شهد الاقتصاد الحر العديد من الأزمات والاضطرابات التي هزت أسسه.

وفي أعقاب أزمة الكساد العظيم عام 1929، برز الاقتصادي جون ماينارد كينز بنظريته الداعية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي، بهدف رفع الطلب الفعال وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والتشغيل الكامل. وبالفعل، اعتمدت العديد من الدول آليات التخطيط الاقتصادي كوسيلة للتنمية في ما بعد الحرب العالمية الثانية، سواء في الدول الرأسمالية أو الاشتراكية.

وعلى الرغم من الخلافات حول كيفية ومدى تدخل الدولة، إلا أن هناك حدًا أدنى من التدخل يُعتبر ضروريًا. ولهذا، اختلفت صور هذا التدخل من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى، تبعًا للمتغيرات الفكرية والوقائع الاقتصادية المستجدة.

وتبرز أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياستين المالية والنقدية اللتين تنتهجهما لتحقيق أهدافها التنموية والتحكم في المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية. فقد أبرزت الأزمة المالية العالمية عام 2008 أهمية السياسة المالية في التصدي للأزمات عندما عجزت السياسة النقدية وحدها عن منع الانكماش.

لذلك، تستخدم الدول أدوات السياسة المالية، كالتخفيضات الضريبية والإنفاق الحكومي، لتنفيذ خططها الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام والرفاهية الاجتماعية والاستقرار والتوظيف الكامل وضبط معدلات التضخم. وبالتالي، أصبح دور الدولة محوريًا في قيادة وتوجيه الاقتصاد الوطني بما يحقق الأهداف التنموية المنشودة.

تُعتبر الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية، حيث تحدد مصادر إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم والإيرادات الأخرى، وكذلك بنود النفقات الحكومية على مختلف القطاعات والمشاريع التنموية. وفي حالة تجاوز النفقات المقدرة للإيرادات المتوقعة، تواجه الدولة عجزًا في موازنتها العامة.

في النظام الاقتصادي الرأسمالي، تلجأ الدول عادةً إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض من مصادر مختلفة، كإصدار سندات حكومية بفائدة ربوية، أو الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية بفوائد مرتفعة. وعلى الرغم من أن هذه الآلية تمكّن الحكومات من تنفيذ مشاريعها التنموية، إلا أنها تُعرّض

الدولة لمخاطر كبيرة على المدى الطويل، كتراكم الديون وأعبائها الثقيلة من الفوائد الربوية، مما قد يؤدي إلى إرهاق الموازنات المستقبلية وتعريض الاقتصاد الوطني للاضطرابات.

أما في الاقتصاد الإسلامي، فإن تمويل عجز الموازنة العامة يخضع لمجموعة من الضوابط الشرعية التي تحرّم التعامل بالفائدة الربوية وتمنع جميع المعاملات المالية الربوية. ولذلك، لا يمكن للدول الإسلامية اللجوء إلى الاقتراض الربوي لتغطية العجز في موازناتها، مما يستدعي البحث عن آليات تمويلية بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1. إشكالية البحث

في هذا السياق نقوم بطرح هذه الإشكالية البحثية:

"كيف يمكن تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة للمشاريع الحكومية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية؟"

صيغت هذه الاشكالية لتلبي حاجة ملحة لدى هذه الدول في ظل سعيها المتزايد لتحقيق التنمية المستدامة وبالخصوص الاستدامة المالية، وتلبية احتياجات مواطنيها، مع ضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية في مجال التمويل والمعاملات المالية.

2. الأسئلة الفرعية

إن دراسة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا على التعمق بالفهم والتحليل لمخلف المواضيع والمتغيرات المرتبطة بموضوع هذا البحث. وعليه نطرح التساؤلات التالية:

أ. ما هي المبادئ والأسس الشرعية التي يجب مراعاتها عند تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة في الدول الإسلامية؟

ب. ما هي آليات وأدوات التمويل الإسلامية البديلة التي يمكن للدول الإسلامية اعتمادها بدلاً من الآليات التقليدية؟

ت. كيف يمكن تقييم كفاءة واستدامة هذه الآليات والأدوات التمويلية الإسلامية قبل وأثناء وبعد تطبيقها؟

ث. ما هي المعايير والاعتبارات الواجب أخذها بعين الاعتبار لضمان توافق هذه الآليات مع مبادئ الاستدامة المالية؟

3. فرضيات الدراسة

أ. إن لجوء الدولة إلى آليات التمويل بعجز الموازنة سياسة مشروعة من منظور إسلامي بشرط توفر الضوابط الاقتصادية الإسلامية.

ب. توجد آليات وأدوات تمويلية إسلامية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن اعتمادها لتمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة في الدول الإسلامية.

ت. تعتبر الصكوك الإسلامية، والتمويل بالمشاركة، والزكاة، وغيرها من الأدوات المالية الإسلامية، حلولاً تمويلية فعالة وأقل مخاطرة من الآليات التقليدية.

ث. التكامل بين العلوم السياسية والاقتصاد الإسلامي والمالية العامة ينتج عنه أداة فعالة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة.

ج. تُقيّم كفاءة واستدامة هذه الآليات التمويلية الإسلامية قبل وأثناء وبعد تطبيقها من خلال مجموعة من المعايير والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ح. تتطلب عملية اعتماد هذه الآليات التمويلية الإسلامية توافر إطار تنظيمي وقانوني وحوكمة رشيدة لضمان توافقها مع متطلبات الاستدامة المالية للدولة.

4. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة لعدة اعتبارات:

4-1: الأهمية النظرية

- ✓ تسهم في إثراء الأدبيات والدراسات المتعلقة بإدارة المالية العامة من منظور إسلامي، وهو مجال لا تزال تغلب عليه الندرة في البحث والتحليل.
- ✓ ابراز الأهمية والاستفادة من التكامل بين علوم السياسة والاقتصاد والمالية العامة. واستنباط آلية تقييم من خلاله.

- ✓ تعمق فهم المبادئ والأسس الإسلامية الحاكمة لإدارة الموارد المالية العامة والصيغ التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ✓ تطرح رؤية جديدة لمعالجة إشكالية عجز الموازنات الحكومية من خلال بدائل تمويلية تتفق مع المنظور الإسلامي.

4-2: الأهمية العملية والتطبيقية

- ✓ تُقدِّم للحكومات والهيئات المالية الإسلامية بدائل عملية لتمويل مشاريعها التنموية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- ✓ تساعد صانعي القرار على فهم الفرص والتحديات أمام تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية في سد عجز الموازنات العامة.
- ✓ تستفيد منها المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير منتجات وآليات تمويلية جديدة للمشاريع الحكومية.
- ✓ تشجع على تعزيز دور التمويل الإسلامي في قطاعات استراتيجية كالبنية التحتية والخدمات الحكومية.

4-3: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية

- ✓ تسلط الضوء على أهمية التمويل المستدام والمتوافق مع أحكام الشريعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تقترح حلولاً لمشكلة تزايد عجز الموازنات العامة التي تعاني منها العديد من الدول الإسلامية.
- ✓ تركز على بدائل تمويلية تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بشكل عادل.
- ✓ تساهم في تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وتعزيز مكانته على الصعيد العالمي.

لهذه الاعتبارات، تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على موضوع بالغ الأهمية للدول الإسلامية، وتقديم رؤى وحلول عملية في مجال تمويل المشاريع الحكومية بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

5. أهداف الدراسة

5-1: الهدف الرئيسي: استكشاف وتقييم آليات وأدوات التمويل الإسلامية البديلة التي يمكن للدول الإسلامية اعتمادها لتمويل مشاريعها الحكومية بعجز الموازنة، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويحقق الاستدامة المالية.

5-2: الأهداف الفرعية:

- ✓ تحديد المبادئ والضوابط الشرعية الواجب مراعاتها في تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة في الدول الإسلامية.
- ✓ استعراض وتحليل مختلف آليات وأدوات التمويل الإسلامية البديلة المتاحة.
- ✓ وضع معايير ومؤشرات لتقييم كفاءة واستدامة هذه الآليات التمويلية قبل وأثناء وبعد تطبيقها.
- ✓ دراسة الآثار المحتملة لاعتماد هذه الآليات على الاقتصاد الكلي للدول الإسلامية.
- ✓ تحديد المتطلبات والشروط اللازمة لتطبيق ناجح لهذه الآليات التمويلية.
- ✓ إعداد إطار عمل متكامل يربط بين مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة في هذا المجال.
- ✓ تقديم توصيات عملية لصناع القرار حول اختيار وتطبيق أفضل الآليات التمويلية الإسلامية البديلة.
- ✓ فتح آفاق للبحث والتعاون المستقبلي بين الدول الإسلامية في هذا المجال.

6. دوافع ومبررات اختيار الموضوع

إن موضوع هذا البحث هو امتداد لموضوع مذكرة التخرج المقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في شعبة الاقتصاد والموسومة ب: كفاءة التمويل الإسلامي في منع حدوث الأزمات المالية والاقتصادية. والتي تناولت فيها بالدراسة والبحث مدى فعالية أدوات ومؤسسات التمويل في الاقتصاد الإسلامي (بمختلف أنواعها مبادئها وآلياتها) في تفادي مسببات الأزمات الاقتصادية والمالية خاصة بعد الآثار الوخيمة التي تسببت بها الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على اقتصاديات دول العالم.

كما أن ميولنا للبحث العلمي في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي يعتبر دافعا أساسيا لخوضنا هذا المجال من البحث، والرغبة في إعطاء قيمة مضافة على مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة. ومن جهة أخرى بحكم تخصصنا الوظيفي في الميزانية العمومية باعتبارنا ننتمي إلى جهاز رقابي تحت وصاية وزارة المالية والذي هدفه الأساسي هو ترشيد الانفاق العام من أجل تفادي حدوث عجز الموازنة على المستوى المحلي وعلى المستوى الوطني.

كما أن هناك العديد من الأسباب الأخرى التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع من أبرزها:

- ✓ الأهمية المتزايدة للاقتصاد والتمويل الإسلامي كبديل أكثر استقرارًا واستدامة بعد الأزمات الاقتصادية العالمية.
- ✓ توجه العديد من الدول الإسلامية نحو نماذج اقتصادية متوازنة تجمع بين مبادئ الشريعة والتنمية المستدامة.
- ✓ الحاجة إلى دراسة متخصصة تربط بين التمويل الحكومي، والاقتصاد الإسلامي، والتنمية المستدامة بشكل متكامل.
- ✓ إيجاد بدائل تمويلية إسلامية للدول الإسلامية تتجنب مخاطر الآليات التقليدية وتحقق التنمية على المدى البعيد.
- ✓ المساهمة في تطوير المعرفة النظرية والتطبيقية في هذا المجال الحيوي وصياغة إطار عمل متكامل.
- ✓ الإلمام بخلفية نظرية قوية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي والتنمية المستدامة تسهل البحث والتحليل.
- ✓ الآثار الإيجابية المتوقعة للدراسة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الإسلامية.
- ✓ الطموح الشخصي للمساهمة في تطوير البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي وإثراء المكتبة العربية والإسلامية.

7. منهجية البحث

سنعتمد في هذه الدراسة على منهجية بحثية متعددة الجوانب ومتكاملة، تجمع بين المناهج الاستقرائية، الاستنباطية، الوصفية التحليلية والمقارنة، إضافة إلى دراسات الحالة. وهذا يعكس الطبيعة المعقدة والمتشعبة لموضوع الدراسة، والحاجة إلى النظر إليه من زوايا مختلفة.

المنهج الاستقرائي سيساعد في استقراء المبادئ والآليات التمويلية الإسلامية من مصادرها الأصلية، واستخلاص الدروس من تجارب الدول الإسلامية السابقة. بينما المنهج الاستنباطي سيتيح استنباط آليات ومقترحات جديدة مستمدة من النظريات والأطر النظرية الحديثة.

دراسات الحالة ستوفر نظرة عميقة وتحليلية لتجارب محددة في تطبيق هذه الآليات، مما يثري فهم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. والمنهج الوصفي التحليلي سيساعد في تحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل منهجي.

وأخيرًا، المنهج المقارن سيتيح مقارنة الآليات التمويلية التقليدية والإسلامية، ومقارنة تجارب مختلف الدول لاستخلاص أفضل الممارسات.

إن اعتماد هذه المنهجية المتنوعة يعكس النهج الشامل والمتعمق للدراسة، ويضمن تغطية جميع الجوانب النظرية والعملية لهذا الموضوع المعقد والحيوي بالنسبة للدول الإسلامية.

8. الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة إشكالية عجز الموازنة الحكومية، سواء ضمن الاقتصاد الوضعي أو من منظور إسلامي. فقد ركزت بعض الدراسات على العوامل المؤثرة في عجز الموازنة، مثل الدين العمومي والإنفاق الحكومي، بينما ركزت دراسات أخرى على آليات تمويل هذا العجز، فضلاً عن دراسات تناولت آثار عجز الموازنة على الاقتصاد. ومن بين هذه الدراسات، سنستعرض تلك التي تناولت موضوع عجز الموازنة الحكومية من منظور إسلامي.

أولا، دراسة للباحث نجاح عبد العليم أبو الفتوح، منشور ضمن مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2003، بعنوان: **التمويل بالعجز: شرعيته، وبدائله، من منظور إسلامي، انطلقت الدراسة من** الإشكالية المطروحة التي تتعلق بموضوع "تمويل العجز" ومدى توافقه مع الشريعة الإسلامية. فالدراسة تتناول مسألة ما إذا كان تمويل العجز الحكومي (أو التمويل التضخمي) يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، نظرًا لعدم وجود نص صريح في القرآن أو السنة يؤيد هذه الممارسة. استخدمت الدراسة منهجًا مقارنًا لتحليل تكلفة وفوائد تمويل العجز، مع التركيز على انتهاك العدل في توزيع الدخل والثروة، مما يعارض روح الشريعة الإسلامية. كما ناقشت الدراسة بدائل قانونية في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن تحقق أهداف تمويل العجز بكفاءة أعلى ودون انتهاك للعدالة. توصلت الدراسة إلى أن تمويل العجز لا يتوافق مع سياسة الشريعة الإسلامية. وهذا بناءً على:

- مقارنة بين تكاليف وفوائد التمويل التضخمي والتي أظهرت انتهاكًا للعدالة في توزيع الدخل والثروة، مما يعارض روح الشريعة.
- الاقتصاد الإسلامي يقدم بدائل قانونية يمكن أن تحقق أهداف تمويل العجز بكفاءة أعلى ودون انتهاك للعدالة.

ثانيا، دراسة للأستاذين هزرشي طارق ولباز الأمين بعنوان **"دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"**، مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، فيفري 2011. تطرقت هذه الورقة البحثية إلى طرق تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها اعتبار مصادر تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي أكثر منه في الاقتصاد الوضعي، كما توجد قابلية لزيادة مصادر تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي عكس الاقتصاد الوضعي الذي تعتبر مصادره محدودة.

ثالثاً، دراسة للدكتورة كردودي صبرينة بعنوان **"ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي"**، جامعة بسكرة، 2014. تعتبر الباحثة في هذه الدراسة أن موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة للدول، وحصول عجوزات كبيرة في موازناتها العامة. وتهدف هذه الدراسة إلى بحث فكرة ترشيد الإنفاق العام كسياسة اقتصادية إسلامية، ومدى إمكانية الاعتماد عليها كأساس لعلاج متكامل لعجز الموازنة العامة. وخلصت الدراسة إلى أن الموازنة ذات الأساس الصفري تفي بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما

يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه، ومع مبادئ وقواعد ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسل امي، وخاصة قاعدة إتباع مبدأ الأولويات ومبدأ تحليل العائد والتكلفة ومبدأ تعظيم دالة المصلحة الاجتماعية، وإصرار الفقهاء المسلمين على إقامة دراسات الجدوى من منظور اجتماعي شامل لكل المشروعات التي يراد الإنفاق عليها من قبل الدولة، وتوضيح المضار المترتبة على السفه في الإنفاق العام، كما وضح ذلك ابن خلدون والمقريزي والأسدي وغيرهم.

رابعا، ورقة علمية لكل من الباحثين: يونس شعيب، والسعيد دراجي، بعنوان: **"الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة"**، جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر قسنطينة، 2016. يرى الباحثان في هذه الورقة أنه انطلاقاً من صيغ التمويل الإسلامية، تم تطوير أداة مالية تسمى الصكوك الإسلامية، بهدف تقديم بدائل إضافية لتمويل عجز الموازنة. وتعتبر الصكوك الإسلامية من أهم أدوات تعبئة الموارد في الوقت الحاضر، حيث تلبي الحاجات التمويلية للمشروعات الضخمة التي تقيمها المؤسسات الحكومية من أجل تحقيق النفع العام، مثل بناء المستشفيات والطرق والجسور وغيرها من المرافق العامة. كما تلبي أيضاً الحاجات التمويلية للمؤسسات الخاصة من أجل إنشاء المشروعات المنتجة للسلع والخدمات التي تدر أرباحاً وعائدات لأصحابها. ويمكن أن توظف الصكوك لتمويل برامج التأهيل والتدريب على المهن والحرف، والمشروعات الصغرى التي تعمل على حل مشكلة البطالة في المجتمعات الإسلامية. وناقشت هذه الورقة بشكل رئيسي موضوع الصكوك الإسلامية وإمكانية استخدامها كبديل للأدوات التقليدية في تمويل المشروعات التنموية، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المختلفة التي يمكن أن تواجه هذه الصكوك وكيفية إدارتها. ومن خلال هذه الدراسة، نهدف إلى تقييم كفاءة واستدامة هذه الآلية.

خامسًا، دراسة للدكتور شرياق رفيق، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، بعنوان: **"معالجة العجز في الموازنة العامة وتمويل المشروعات التنموية بالاعتماد على الصكوك الإسلامية مع الإشارة للتجربة السودانية"** منشورة في مجلة الاقتصاد الصناعي عدد 13 سنة 2017. يعالج هذا البحث مشكلة عجز الموازنة العامة، وما يترتب عليها من آثار سلبية على العملية التنموية داخل الدولة، وضرورة إيجاد بدائل تمويلية قادرة على تجنيب الدولة مثل ذلك العجز وتفادي آثاره غير المرغوبة على مسار العملية التنموية، والصكوك الإسلامية تمثل واحدًا من أهم تلك البدائل. وخرج البحث بمجموعة من النتائج مفادها صلاحية استخدام الصكوك في تعبئة الموارد المالية اللازمة، ويرجع ذلك لتنوعها من حيث الآجال والصيغ. كما أن تنوع وتعدد هياكل إصدار الصكوك

الإسلامية من شأنه أن يوفر حلولًا متنوعة للشركات والحكومات الراغبة في الاستفادة من تقنية التصكيك الإسلامي الذي هو وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية وكذا مشروعات التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر. كذلك تستند الصكوك الإسلامية وهياكل إصدارها على قواعد ومبادئ شرعية تمثل أساسًا مرنًا قابلًا للتطور واستحداث منتجات مالية إسلامية متنوعة. ومن الجانب التطبيقي، فإن للسودان تجربة رائدة في مجال إصدار الصكوك الحكومية بغرض توفير الموارد لتغطية الاحتياجات الرسمية. فقد ساهمت الصكوك الإسلامية في السودان في سد فجوة الموارد الداخلية، كما وفرت أدوات متنوعة للسياسة النقدية يعتمدها البنك المركزي لإدارة السيولة داخل الاقتصاد.

سادسا، رسالة دكتوراه من إعداد الدكتورة غالمي زهيرة بعنوان **"تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الإسلامية – عرض تجارب دولية"**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017. تفيد هذه الدراسة بأن عجز الموازنة العامة هو أحد القضايا التي لاقت اهتماماً من قبل المدارس الاقتصادية المختلفة، بدءاً من الكلاسيك وصولاً إلى الاقتصاديين الكبار، وما زالت تشغل بال الاقتصاديين وأصحاب السياسات. وأوضحت الرسالة أن العجز في الموازنة لا يزال مشكلة لبعض البلدان، لذلك تحتاج هذه الدول إلى أفكار وطرق جديدة لحل مشكلة العجز في موازنتها العامة، خصوصاً في ظل البيئة الإسلامية. وقد قسمت الرسالة إلى أربعة فصول، حيث تناولت في الفصل الأول ماهية عجز الموازنة العامة للدولة، وتعرضت في الفصل الثاني إلى آثار هذا العجز، بينما تناول الفصل الثالث عجز الموازنة في الاقتصاد الوضعي، في حين كان موضوع الفصل الرابع عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي. لكن هذه الرسالة لم تتعرض إلى تقييم آليات التمويل بعجز الميزانية.

8-1: نقد الدراسات السابقة وأهمية البحث الحالي

أ. نقاط عامة

بشكل عام، قدمت الدراسات السابقة إسهامات قيمة في فهم إشكالية عجز الموازنة الحكومية، وخاصةً من منظور إسلامي. إلا أن معظمها اقتصر على جوانب محددة من الموضوع، مثل تحليل أسباب العجز أو التركيز على آلية تمويلية واحدة (الصكوك).

ب. نقاط محددة

- دراسة أبو الفتوح (2003): ناقشت شرعية التمويل بالعجز وبدائله من منظور إسلامي.
- دراسة هزرشي ولباز (2011): قارنت بين مصادر تمويل عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي.
- دراسة كردودي (2014): ركزت على جانب ترشيد الإنفاق العام كسياسة لعلاج عجز الموازنة.
- دراسة شعيب ودراجي (2016): ركزت على الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية.
- دراسة شرياق (2017): ركزت على تجربة السودان في استخدام الصكوك لتمويل العجز.
- دراسة زهيرة (2017): قدمت عرضاً شاملاً لمفهوم عجز الموازنة وآثاره.

8-2: القيمة المضافة للبحث الحالي

يمتاز البحث الحالي عن الدراسات السابقة من خلال:

- ✓ المنهجية الشاملة: يقدم هذا البحث منهجية شاملة لتقييم آليات تمويل عجز الموازنة من منظور إسلامي، تجمع بين المعايير الاقتصادية والمبادئ الشرعية، وتراعي مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع.
- ✓ دراسات الحالة المتنوعة: يعرض هذا البحث دراسات حالة لتجارب دولية متنوعة في تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة، مما يوفر رؤية أكثر شمولية للموضوع.
- ✓ أداة عملية للتقييم: يستنبط هذا البحث أداة عملية لتقييم آليات عجز الموازنة من منظور إسلامي، يمكن تطبيقها على تجارب مختلفة وتساعد على اتخاذ قرارات تمويلية أكثر رشادة.
- ✓ التركيز على الصكوك كبديل: يركز هذا البحث على الصكوك الإسلامية كبديل للتقليدي، ويحلل مقوماتها وآفاق تطبيقها في السياق الجزائري، مما يُسهم في تطوير حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- ✓ الربط بين علوم السياسة والاقتصاد: يُبرز هذا البحث أهمية التكامل بين علوم السياسة والاقتصاد والمالية العامة في وضع سياسات مالية عامة فعّالة ومستدامة في البلدان الإسلامية.

بالتالي، نسعى من خلال هذا البحث الى إضافة نوعية للمعرفة في هذا المجال، من خلال تقديم منهجية وأداة عملية لتقييم آليات عجز الموازنة من منظور إسلامي، والاستفادة من تجارب دولية متنوعة، والتركيز على الصكوك الإسلامية كبديل للتقليدي، مع الربط بين علوم السياسة والاقتصاد والمالية العامة.

9. خطة البحث

قمنا بتقسيم البحث الى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي

في هذا الفصل، سيتم تناول الإطار النظري للموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. أولاً، سيتم دراسة مصادر الإيرادات العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي، مثل الضرائب والرسوم والإيرادات غير الضريبية، وتحليل خصائصها ومميزاتها. ثانياً، سيركز المبحث على دراسة النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي، بما في ذلك أنواعها المختلفة (جارية، رأسمالية، تحويلية) وأهدافها ومبرراتها. أخيراً، سيتم تناول مفهوم الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي، وأهميتها، ومراحل إعدادها، وأنواعها (موازنة البنود، موازنة البرامج، الموازنة الصفرية)، وسياساتها (توازن الموازنة، عجز الموازنة، فائض الموازنة).

الفصل الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

في هذا الفصل، سيتم تناول الإطار النظري للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي من خلال ثلاثة مباحث. أولاً، سيتم دراسة مصادر الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي، مثل الزكاة والغنائم والجزية والخراج، وتحليل أحكامها الشرعية وآلياتها التطبيقية. ثانياً، سيركز المبحث على دراسة النفقات العامة في صدر الدولة الإسلامية، وأولوياتها، ومجالاتها، وضوابطها الشرعية، والاستفادة من التجربة التاريخية. أخيراً، سيتم تناول مفهوم الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، وأهميتها، ومبادئها الأساسية، وسياساتها المختلفة، والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث: عجز الموازنة في منظور المدارس الاقتصادية

في هذا الفصل، سيتم تناول موضوع عجز الموازنة من منظور المدارس الاقتصادية المختلفة من خلال ثلاثة مباحث. أولاً، سيتم استعراض الأدبيات والدراسات المختلفة حول موضوع عجز الموازنة، وتحليل أسبابه، وآثاره الاقتصادية، والاجتماعية. ثانياً، سيركز المبحث على دراسة وجهات نظر المدارس الاقتصادية المختلفة (الكلاسيكية، الكينزية، النقدية، الحديثة) تجاه التمويل بعجز الموازنة، ومبرراتها، وانتقاداتها. أخيراً، سيتم تناول موضوع عجز الموازنة من منظور الاقتصاد الإسلامي، والبحث في مشروعيته وضوابطه الشرعية، وآراء الفقهاء والاقتصاديين المسلمين حوله.

الفصل الرابع: تقييم تجارب دولية في تمويل المشاريع بعجز الموازنة

في هذا الفصل، سيتم تناول تقييم تجارب دولية في تمويل المشاريع بعجز الموازنة من خلال أربعة مباحث. أولاً، سيتم تقديم مدخل نظري حول تقييم السياسات العامة، وأهميته، ومناهجه، ومعاييره المختلفة. ثانياً، سيركز المبحث على تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة باعتبارها فرعًا من سياسة الموازنة العامة للدولة، وتحديد معايير التقييم المناسبة لها. ثالثاً، سيتم استنباط منهجية متكاملة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي، وإسقاطها على تجارب دولية مختلفة. أخيراً، سيتم تقييم ومقارنة التجارب الدولية السابقة في تمويل المشاريع بعجز الموازنة، واستخلاص الدروس المستفادة، وبحث آفاق تطبيق هذه التجارب في السياق الجزائري.

10. صعوبات الدراسة

يمكننا تحديد عدة صعوبات واجهتنا خلال هذه الدراسة:

أ. صعوبات منهجية:

- الجمع بين العلوم: تتطلب الدراسة الجمع بين مفاهيم ونظريات من علوم السياسة والاقتصاد والمالية العامة والفقه الإسلامي، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا لي في ربط هذه العلوم وتحليلها بشكل متكامل.

- استنباط منهجية مناسبة: كان من الصعب استنباط منهجية شاملة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي، تراعي المعايير الاقتصادية والمبادئ الشرعية، وتكون قابلة للتطبيق على تجارب دولية متنوعة.

- تحديد معايير وأوزان التقييم: كان من الصعوبة تحديد المعايير والمؤشرات الدقيقة لقياس كفاءة واستدامة وعدالة وتوافق آليات التمويل مع الشريعة الإسلامية، وتحديد أوزان نسبية لكل معيار تعكس أهميته.

- الغموض في بعض المفاهيم الإسلامية: واجهتنا صعوبة في بعض المفاهيم الإسلامية المتعلقة بالمالية العامة، مثل مبدأ "سبيل الله" في الزكاة، غموضًا وتباينًا في تفسيرها وتطبيقها، مما يزيد من صعوبة تقييم آليات التمويل من منظور إسلامي.

ب. صعوبات عملية:

- ندرة البيانات: واجهنا ندرة البيانات والمعلومات المتعلقة بتجارب الدول الإسلامية في تمويل مشاريعها بعجز الموازنة باستخدام الصيغ الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالتفاصيل الفنية والنتائج المحققة.

- التحيز في بعض الدراسات: واجهنا خلال البحث صعوبة في الوصول إلى دراسات موضوعية وغير متحيزة حول تجارب التمويل الإسلامي، حيث قد تكون بعض الدراسات مُروِّجة للصكوك وغيرها من الأدوات التمويلية الإسلامية، دون التطرق لنقاط الضعف أو التحديات بشكل واضح.

- تغير وتطور الصيغ التمويلية: تشهد صيغ التمويل الإسلامية تطورًا وتغيرًا مستمرًا، مما يجعل من الصعب تقييمها بشكل دقيق، مما ألزمنا بمتابعة أحدث التطورات في هذا المجال.

- صعوبة تطبيق المنهجية: واجهتنا صعوبة في تطبيق المنهجية المستنبطة على تجارب دولية مختلفة، نظرًا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية في كل دولة.

التحديات الخاصة بالجزائر: واجهتنا خلال الدراسة صعوبة في تقييم آفاق تطبيق التمويل الإسلامي في الجزائر، نظرًا لخصوصية النظام الاقتصادي والقانوني في البلاد، وتأخر تطوير سوق التمويل الإسلامي فيها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة للدولة أحد الأدوات الرئيسية في إدارة الاقتصاد الوطني، حيث تعكس استراتيجيات وأولويات الحكومة في توجيه الموارد المالية نحو الأهداف والبرامج التنموية والخدمات العامة. تمثل الموازنة العامة إطاراً نظرياً وعملياً يحدد مصادر الدخل والمصروفات للدولة خلال فترة زمنية محددة، وتعتمد على مجموعة من المبادئ والمفاهيم الأساسية التي تحكم عملية التخطيط المالي الحكومي.

يتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يسلط كل مبحث الضوء على جانب محدد من الإطار النظري للموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي. يبدأ الفصل بالتعريف بالإيرادات العامة ومكوناتها، ثم ينتقل إلى النظرة الشاملة للنفقات العامة وطبيعتها، ويختتم بتحليل شامل للموازنة العامة ودورها في تحقيق التوازن المالي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى فهم أساسيات ومفاهيم الموازنة العامة، وكيفية تطبيقها في سياق إدارة الموارد المالية للدولة، مما يسهم في فهم توجيه القرارات الحكومية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين. حيث سنحاول التطرق إلى كل جانب من جوانب الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي وذلك وفقا للمنهج المستعمل في المالية العامة باعتماد العناصر الأساسية التالية:

المبحث الأول: الإيرادات العامة للدولة.

المبحث الثاني: النفقات العامة للدولة.

المبحث الثالث: الموازنة العامة للدولة.

المبحث الأول: الإيرادات العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي

تعتبر الإيرادات العامة أحد العوامل الرئيسية التي تحكم وتؤثر في الاقتصاد الوضعي لأي دولة. فهي تمثل مصادر التمويل التي تستخدمها الحكومات لتمويل نفقاتها وبرامجها وخدماتها العامة، وتلعب دوراً حيوياً في تحديد قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

يتنوع مصدر الإيرادات العامة للدولة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والرسوم، والإيرادات غير الضريبية مثل الريع والتحصيلات الحكومية الأخرى. وتتأثر هذه الإيرادات بعوامل عدة، منها النشاط الاقتصادي العام، وسياسات الحكومة الضريبية، ومستوى التوظيف، ومعدلات النمو الاقتصادي.

في هذا البحث، سنقوم بتسليط الضوء على الإيرادات العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي، ونحلل كيفية تأثيرها على سياسات الحكومة وقدرتها على تحقيق التوازن المالي وتمويل النفقات العامة. سنستعرض أيضاً التحديات التي قد تواجه الحكومات في تحصيل الإيرادات، وسبل تعزيز كفاءة النظام الضريبي والمالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة للدولة

الإيرادات العامة هي تلك الموارد التي تحصل الحكومة عليها بصفتها شخصا قانونيا يمتلك الثروة ويقوم بالخدمات، فهي تحصل على إيجار ما تملكه من الأراضي والعقارات إذا أجرتها وهي إذا أقرضت قروضا تقاضت عنها فوائد[1] ، وإذا امتلكت مشروعا زراعيا، صناعيا، تجاريا أو ماليا حصلت على أرباح تتمثل في الفرق بين ما تتقاضاه من ثمن عام لما تبيعه من سلع وخدمات وبين ما تكلفه هذه المشروعات من نفقات من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي [2].

كما يمكن القول أن الإيرادات العامة للدولة هي الموارد التي تحصل عليها الحكومة بصفتها شخصاً قانونياً يمتلك الثروة ويقدم الخدمات للمواطنين. تشمل هذه الإيرادات مجموعة واسعة من مصادر الدخل التي تساهم في تمويل نفقات الحكومة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. تشمل الإيرادات العامة ما يلي:

---

[1] فوزي عطوي، **المالية العامة**، بيروت، منشورات الحلبي، 2003، ص 35.

[2] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 2000، ص 85.

1. **الإيجارات:** تشمل إيرادات الحكومة من تأجير الأراضي والعقارات التي تمتلكها، سواء للأفراد أو للشركات والمؤسسات.

2. **الفوائد عن القروض:** تشمل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من فوائد القروض التي تمنحها، سواء للأفراد أو للمؤسسات أو للدول الأخرى.

3. **الأرباح من المشروعات الاقتصادية:** تشمل الأرباح التي تحققها الحكومة من المشروعات الاقتصادية التي تملكها كاملة أو جزئياً، مثل المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية.

4. **الإيرادات الضريبية:** تشمل الضرائب المختلفة التي تفرضها الحكومة على الأفراد والشركات والمؤسسات، مثل الضرائب على الدخل والضرائب على القيمة المضافة والضرائب العقارية وغيرها.

5. **الرسوم والغرامات:** تشمل الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من الرسوم المفروضة على خدمات معينة أو عند إجراء معاملات محددة، بالإضافة إلى الغرامات المفروضة على مخالفات قانونية.

ومن وجهة نظر أخرى نجد أن الإيرادات العامة هي الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها. وتتنوع هذه المصادر بشكل كبير، وتشمل[1]:

1. الإيرادات العادية:

- الضرائب :وهي أهم مصدر للإيرادات العامة، وتفرض على مختلف أنواع الدخول والثروات.
- الرسوم :وهي مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، مثل رسوم التسجيل والترخيص.
- الإيرادات من ممتلكات الدولة :مثل عوائد الأراضي والعقارات المملوكة للدولة.
- الإيرادات من المرافق العامة :مثل عوائد الكهرباء والمياه والاتصالات.

2. الإيرادات غير العادية:

- القروض :وهي أموال تقترضها الدولة من جهات خارجية لتغطية نفقاتها.

[1] عزت قناوي، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006، ص 82.

- الإصدار النقدي :وهو طباعة الدولة لأوراق نقدية جديدة.
- الهبات والمساعدات :وهي أموال تحصل عليها الدولة من جهات خارجية دون مقابل.

3. الإيرادات الاقتصادية:

- الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال ممارستها للنشاط الاقتصادي الإنتاجي.
- الإيرادات التي تحصل عليها الدولة نتيجة لملكيتها لمجموعة من الأصول العامة والخاصة.

4. الإيرادات السيادية:

أ- الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال سيطرتها على مصادر الثروة الطبيعية.

ب- الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من خلال فرضها للضرائب على التجارة الخارجية.

ويمكن تعريف الإيرادات العامة بشكل دقيق على أنها:

جميع الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، سواء كانت عادية أو غير عادية، اقتصادية أو سيادية، وذلك لتغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة

تطور دور الدولة يمثل تحولاً هاماً من وظيفتها الأساسية كضامنة للقضاء والأمن الداخلي وصد الاعتداءات الخارجية إلى دور متدخل في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. هذا التحول قاد إلى زيادة كبيرة في النفقات العامة، مما يتطلب من الدولة تنويع مصادر الدخل لتلبية هذه الاحتياجات. إن إيرادات الدولة تتنوع بناءً على مصدرها، حيث يمكن أن تكون إما ضريبية أو غير ضريبية، وهذا يتطلب تصميم استراتيجيات فعّالة لجذب الإيرادات من مصادر متنوعة وتحسين كفاءة جمعها واستخدامها.

الفرع الأول: الأملاك العامة للدولة

تُشير "أملاك الدولة" إلى الثروات العقارية والمتنقلة التي تمتلكها الحكومة، سواء كانت مملوكة عامة وتخضع لأحكام القانون العام، أو خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص.[1]

1- الدومين الخاص:

المقصود بـ "الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة" هي الثروات التي تُملكها الحكومة وتخضع لقواعد القانون الخاص، حيث يُمكن التصرف فيها بالبيع وغيره من الوسائل. كما يحق للأفراد امتلاك هذه الأموال عن طريق التقادم الطويل الأجل. تُحقق الدومين الخاص دخلاً، على عكس الدومين العام، ولذا فهو المصطلح الذي يُشير إليه الخبراء في المالية العامة عند الحديث عن دخل الدولة من أموالها، أو دخل الدومين الخاص كمصدر للإيرادات العامة. يُمكن تصنيف أنواع الدومين الخاص إلى الأنواع التالية[2]:

أ- الدومين العقاري:

يُشير المصطلح "الدومين العقاري" إلى العقارات التي تمتلكها الدولة، وتشمل مجموعة متنوعة من الأصول مثل الأراضي الزراعية والغابات، التي تُعرف بالدومين الزراعي، وكذلك المناجم والمحاجر المعروفة بالدومين الاستخراجي. تُسهم هذه الأصول في تحقيق الإيرادات المالية التي يوفرها الدومين العقاري في مجمله.[3]

ب- الدومين الصناعي والتجاري:

يتمثل الدومين التجاري والصناعي في مجموعة متنوعة من المشاريع العامة التي تمتلكها الدولة وتتميز بطابع تجاري أو صناعي شبيه بنشاط الأفراد[4]. تقوم الدولة بتنفيذ هذه المشاريع بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل تطوير البنية التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي الوطني، وتشمل هذه المشاريع مثلاً مشاريع الطاقة والصناعات

[1] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011، ص 99.

[2] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعات والنشر، بيروت، 1992، ص 130.

[3] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص 131.

[4] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 101.

الثقيلة. إدارة الدولة لهذه المشاريع، بغض النظر عن الغرض منها، تمثل جانبًا كبيرًا من أهمية تحقيق الإيرادات والأهداف الوطنية.[1]

ج- الدومين المالي:

الدومين المالي يشير إلى محفظة الدولة من الأوراق المالية، مثل الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات. تُعتبر هذه الأوراق المالية جزءً من أصول الدولة وتُدر أرباحًا وفوائد تُدخل في أموال الدولة. يُعتبر هذا النوع من الدومينات الخاصة الأحدث، حيث اتسع نطاقه نتيجة لدور الدولة في الإشراف على القطاع الخاص والسيطرة على بعض المشاريع ذات النفع العام، بهدف توجيهها نحو تحقيق الصالح العام.[2]

2- الدومين العام:

الدومين العام يُمثل مجموعة الأموال المخصصة للاستعمال العام والتي تمتلكها الدولة وهيئاتها بصفتها ملكية عامة[3]. الممتلكات التابعة للدومين العام لا يمكن امتلاكها من قبل الأفراد عبر البيع أو مرور الزمن أو وسائل أخرى، وتُقدم هذه الممتلكات منافع مباشرة لجميع المواطنين[4]، والمبدأ العام هو أن استخدام هذه الموارد من قبل الجمهور يتم بشكل مجاني، ومع ذلك، يمكن للدولة في بعض الحالات فرض رسوم طفيفة مقابل الاستفادة منها[5].

الفرع الثاني: الضرائب والرسوم

تعتبر الضرائب والرسوم من أهم مصادر الإيرادات الدولة الحديثة ولقد تعددت تعريفاتها بعدد أنواعها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص ص 129-131.

[2] رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة و الكتاب الجامعي، 1979، ص 192.

[3] مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام-المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر كلية الإسكندرية، 2004، ص 275.

[4] حسن عواضة، المالية **العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 386.

[5] مثل فرض بعض الرسوم على دخول الحدائق العامة أو دخول المطارات أو الموانئ و ذلك بغرض تنظيم استعمال هذه الممتلكات أو تغطية بعض النفقات العامة أو صيانتها (أنظر سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 91)

1- الضرائب

لم يكن لمفهوم الضريبة بمعناه الحالي تاريخ طويل من الاعتماد والتطبيق، بل ارتبط بالفعل بفترة متأخرة نسبيًا من تاريخنا. فقد شهدت مفاهيم الضريبة تطورات جذرية على مر الزمن، نتيجة للتغيرات في دور الدولة ومسؤولياتها المتنامية.

1-1: تعريف وخصائص الضرائب

قام الباحثون في المالية العامة بتحديد عدة تعاريف للضرائب بهدف شمول جوانبها المختلفة وضمان التوافق مع التطورات السريعة في دورها، ناتجة عن التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الحديثة. يمكن استخلاص التعريف التالي من هذه المحاولات: "الضرائب هي تحصيلات مالية مفروضة بصفة قانونية من قبل السلطات الحكومية على الأفراد والمؤسسات، بناءً على مبادئ التساوي والعدالة الاجتماعية، بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وتتضمن الضرائب مجموعة متنوعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرض على الدخل والثروة والاستهلاك والمعاملات المالية والممتلكات، ويتم تحديد معدلاتها وطرق تحصيلها واستخدام عائداتها بموجب التشريعات الضريبية والميزانيات العامة".[1]

من خلال هذا التعريف، يمكن التعرف على الخصائص العامة للضريبة:

- ✓ الضريبة هي مبلغ نقدي، ولا يمكن دفعها على شكل سلعة أو خدمة.
- ✓ يتعين على الأفراد دفع الضريبة بالقوة، فهم ملزمون بذلك حال توافر شروط الدفع.
- ✓ تُفرض الضريبة بناءً على قدرة المكلفين، حيث يتحمل كل فرد الضريبة وفقًا لقدرته المالية.
- ✓ الضريبة لا تُسترد، بمعنى أن دافع الضريبة لا يمكنه استعادة المبلغ المدفوع.
- ✓ لا يتلقى دافع الضريبة أي خدمة محددة أو فائدة مقابل الضريبة التي يدفعها.

[1] أنظر: فاطمة سويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة والكتاب، طرابلس لبنان، 2005، ص 72.
سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 100.

- ✓ يتم دفع الضريبة بهدف تحقيق فائدة عامة، حيث يستخدم عائد الضرائب لتغطية النفقات العامة وفقًا لأهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

1-2: انواع الضرائب

دأب الباحثون في المالية العامة على تقسيم الضرائب الى المجموعات التالية:

- الضرائب على الاشخاص والضرائب على الاموال
- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة.
- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

أ- الضرائب على الاشخاص والضرائب على الاموال

كانت الضرائب في المجتمعات البدائية تُفرض على الأشخاص بمقدار ثابت وبدون تمييز، وكانت تُسمى بالجزية أو الفردة أو الضريبة على الرؤوس. وعلى الرغم من بساطة الضريبة وسهولة تحصيلها، إلا أنها لم تعد تتماشى مع المجتمعات الحديثة، وفقدت بالتالي أهميتها، ويمكن تعزيز ذلك إلى الأسباب التالية:

- ✓ عدم عدالتها؛ حيث تستند إلى سعر موحد بين الأفراد أو بين فئة معينة، دون اعتبار الفروقات البينية المتعلقة بالجنس أو الجسم أو النشاط الاقتصادي الذي يمارسه كل فرد.
- ✓ ضآلة حصيلتها وعدم مرونتها؛ حيث تعتمد على الرؤوس دون اعتبار الأنشطة التي يقوم بها الأفراد، وخاصة عند مقارنتها بالتكاليف الجبائية العالية.
- ✓ عدم احترام كرامة الإنسان؛ حيث تفصل بين الأفراد وفقًا لوضعهم الاجتماعي.

أمام هذه العيوب وتزايد نفقات الدولة وتوسعها نتيجة لتطور دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت الضرائب على الأشخاص غير مناسبة، وتم التخلي عنها في أغلب الدول، حيث أصبحت الضرائب في العصر الحديث تتخذ من المال وعاءً لها.

أصبحت الضرائب على الأموال الأساس في تكليف المواطنين بالمساهمة في تغطية الأعباء العامة في معظم الدول المعاصرة. ومع ذلك، يثار التساؤل فيما يتعلق بأيهما من الدخل أو رأس المال يعكس بشكل أفضل المقدرة التكلفية للأفراد، ليتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل، ينبغي أولاً علينا فهم مفهوم الدخل ورأس المال

من وجهة نظر الضريبة. فمن الأهمية بمكان تحديد المقصود بالدخل والتفرقة بينه وبين عناصر الثروة الأخرى، لتجنب فرض ضريبة على عناصر من الثروة التي لا تعتبر دخلاً، ولتجنب هروب عناصر أخرى تمتلك دخلاً فعلياً من هذه الضريبة.

وعليه، يمكن أن يكون وعاء الضريبة إما الدخل أو رأس المال، حيث تشمل الضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

❖ الضرائب على رأس المال

في البداية، يتعين علينا توضيح مفهوم رأس المال، حيث يُعرف بأنه المجموع الكلي للأموال العقارية والمنقولة التي يمتلكها الشخص في لحظة زمنية محددة، سواء كانت تُنتج دخلاً أم لا. فيما يتعلق بالضرائب على رأس المال، يُشترط أن يكون وعاء الضريبة هو رأس المال نفسه، وليس الدخل الناتج عنه أو عن الثروة. ولا يُشترط أن تكون الضريبة على رأس المال شاملة، بمعنى أنها تُفرض على كل جزء من رأس المال، ولكن يمكن أن تُفرض على جزء محدد منه. وبالتالي، فإن الضريبة على زيادة قيمة رأس المال تُعتبر ضريبة على رأس المال، حتى وإن كانت تُفرض على جزء محدد منه، لأنها تستهدف الزيادة في قيمته الإجمالية.

❖ الضرائب على الدخل

يؤكد الفكر المالي الحديث على أن أكثر أنواع الضرائب المباشرة أهمية وانتشارا هي الضرائب على الدخل، وذلك نظرًا لطبيعة الدخل وصلاحيته كمادة لفرض الضريبة عليها. فالدخل يتمتع بخصائص تجعله يشبه الضريبة، حيث يتميز كلاهما بالدورية والتجديد والتكرار، كما أن صلاحية الدخل كمعيار يستخدم عادة في قياس القرارات المالية للأفراد. وتتمتع الضريبة على الدخل بنفس الخصائص الدورية والمتجددة، مما يضمن استمرارية وتجديد الحصيلة الضريبية دون فنائها.

ب- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة

بالنظر إلى مفهوم النظام الضريبي الوحيد، يُقصد به النظام الضريبي الذي يعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة للحصول على جميع الاحتياجات المالية من المكلفين، أو على ضريبة أساسية واحدة مع وجود بعض الضرائب الأخرى ذات أهمية قليلة.

أما النظام المتعدد الضرائب، فيعتمد على فرض الدولة لعدد من الضرائب الأساسية، والتي تكمل بعضها البعض، مثل فرض الضرائب على الدخل أو على تملك الأموال أو على تداولها واستهلاكها. وفي الحقيقة، فإن معظم دول العالم اليوم تتبنى نظام الضرائب المتعددة، مما يعكس أهمية دراسة هذا التقسيم من الناحية التاريخية وأهمية النقاش العلمي الذي دار حوله.

ج- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

هذا التقسيم للضرائب يُعتبر أحد أهم التقسيمات وأكثرها انتشارًا، كما أنه يثير أكثر المناقشات في المجال المالي والاقتصادي. فالدولة قد تقوم بخصم جزء من ثروات الأفراد ودخولهم بشكل مباشر، مما يتيح تقدير المال الذي يُشكل موضوع الضريبة بدقة، مع مراعاة مصدره ومعاملته بشكل ضريبي مناسب.

وقد تقوم الدولة بخصم جزء من أموال المكلف بشكل غير مباشر، أي أنها تتبع تداولها واستخدامها في المظاهر الخارجية مثل الأحداث أو التصرفات المحددة التي يقوم بها المكلف، والتي تُظهر مدى ثروته. وتُعرف هذه الطريقة في الخصم بالضرائب غير المباشرة.

د-الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية

تُقصد بالضرائب التوزيعية تلك الضرائب التي يحدد السلطات المالية مقدارها الإجمالي، ثم يتم توزيعها على المكلفين وفقًا لقدرتهم على الدفع، دون تحديد سعر محدد للضريبة. وقد تم التخلي عنها لعدم اتفاقها مع مبادئ العدالة الضريبية. أما الضرائب القياسية، فهي تلك الضرائب التي يحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الإجمالي، وهي الأكثر شيوعًا في الاستخدام عند معظم الدول.[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997، ص 263.

الشكل رقم (1-1): أنواع الضرائب

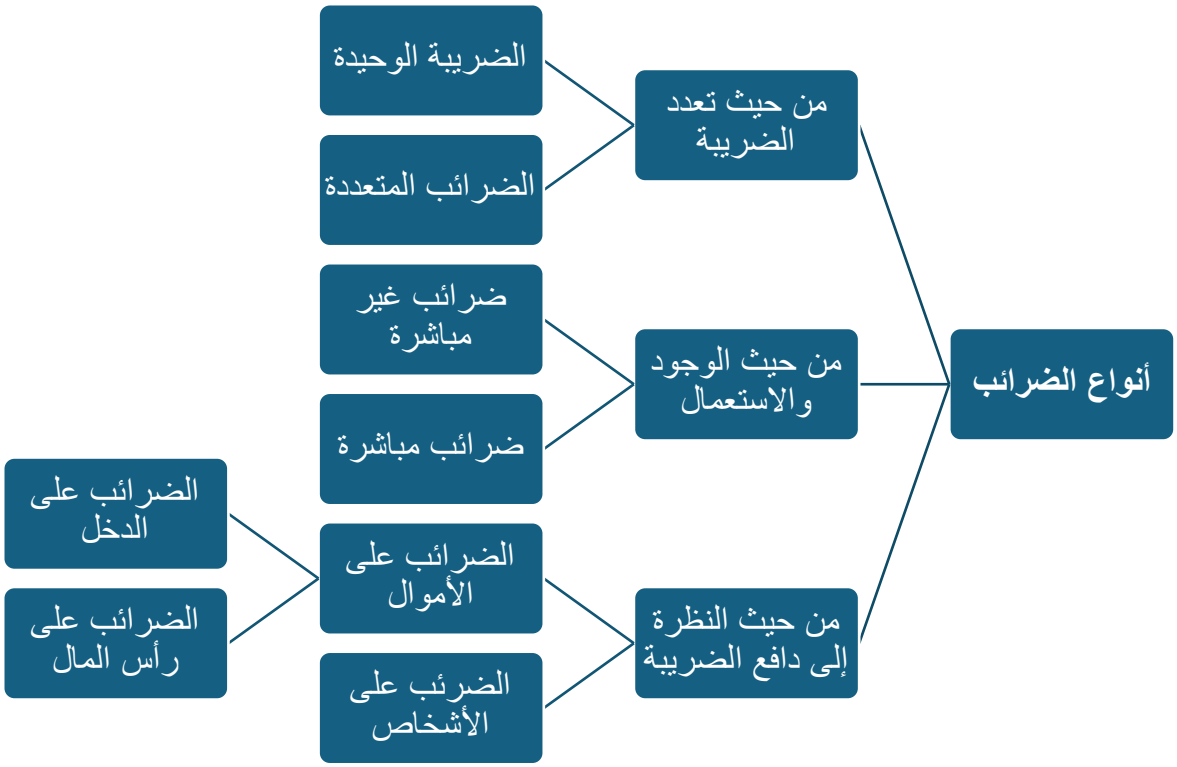

المصدر: شكل من إعداد الطالب، بالاعتماد على:

- فاطمة سويسي، **مرجع سابق**، ص 72.
- سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 100.
- عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 263.

2- الرسوم والأتاوات

الرسوم تُعد جزءً من إيرادات الدولة التي تُحصى بانتظام وتُدخل خزينتها بصفة دورية. يُستخدم مدخول الرسوم لتمويل النشاطات المالية وتحقيق المنافع العامة. تقوم الدولة بتحصيل الرسوم كمقابل للخدمات التي تقدمها مرافقها وهيئاتها العامة للأفراد. هذه الخدمات تشمل الأنشطة العامة التي أُنشئت المرافق أو الهيئات من أجل تقديمها.

يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال تجبره الدولة أو أحد الشخصيات العمة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة نفذتها لهم أو مقابل نفع خاصة يعود عليهم من هذه الخدمة.[1]

بتعريف آخر، يُعتبر الرسم المبلغ المالي الذي يلتزم الفرد بدفعه بشكل قانوني، مقابل الخدمة الخاصة التي تقدمها له الدولة، كرسوم التعليم، والرسوم القضائية، ورسوم جواز السفر، وغيرها.

يُقصد بالإتاوة المبلغ المالي الذي تحدده الدولة، ويُدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير الخدمات العامة التي تقدمها، والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يحققون منفعة خاصة، والتي تتمثل في ارتفاع قيمة العقارات الخاصة بهم.[2]

[1] عادل فليح العلي، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام**. مركز الإسكندرية للكتاب، 2001، ص 101.

جدول رقم (1-1): مقارنة خصائص الضرائب والرسوم

الخاصية	الرسوم	الضريبة
التعريف	مبلغ نقدي يُفرض على الأفراد مقابل خدمة محددة تقدمها الدولة.	خصم مالي إلزامي من ثروة الأفراد يُفرض عليهم من قبل الدولة لتمويل الخدمات العامة.
طبيعة العلاقة	تعاقدية	سيادية
الهدف	تمويل الخدمات التي تُقدم للمواطنين بشكل مباشر.	تمويل الخدمات العامة بشكل عام.
العدالة	تُفرض على أساس الاستفادة من الخدمة.	تُفرض على أساس القدرة على الدفع.
التأثير على السلوك	قد يُشجع على استخدام الخدمات بكفاءة.	قد يُثبط بعض الأنشطة الاقتصادية.
مرونة التحصيل	مرونة عالية.	مرونة منخفضة.
أمثلة	رسوم إصدار جواز سفر، رسوم رخصة القيادة، رسوم الجامعة.	ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الجمارك.

المصدر: الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- فليح علي، مرجع سابق، ص ص 85-124.
- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 136-153.
- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 101.

الفرع الثالث: القروض العامة

عندما يتعلق الأمر بتمويل النشاطات العادية للهيئات العامة، سواء كان ذلك من خلال الضرائب أو مصادر إيرادات أخرى، فإن الدولة الرأسمالية المعاصرة عادةً ما تلجأ إلى القروض لتمويل عمليات تكوين رأس المال. وتشمل هذه العمليات الاستثمارات التي تساهم في تطوير وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة التي تقدمها الدولة.

1- تعريف القروض العامة:

القرض العام يمثل مبلغاً من الأموال التي تحصل عليها الدولة، سواء عبر الاقتراض من الجمهور أو البنوك أو المؤسسات المالية، مقابل التزام الدولة بسداد فوائد سنوية على هذا القرض. يمكن أن يُسدد قيمة القرض إما على دفعة واحدة أو على أقساط وفقًا للشروط المتفق عليها في عقد القرض. يتم تخصيص حصيلة القرض لأغراض معينة محددة في عقد القرض، وهو يختلف عن الضريبة في الجانب الاختياري لطلبه عادةً وتوجيه حصيلته لأغراض معينة تُحدد في عقد القرض.[1]

2- أنواع القروض العامة:

يمكن القول أن القروض تنقسم إلى أنواع وذلك بالنظر إلى إدارة المقرض وإلى مدة القرض وإلى مصدر القرض و يمكن تقسيم القروض العامة كما يلي:

2-1: من حيث المدة (قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل)

أ- قروض قصيرة الأجل:

تُعرف القروض القصيرة الأجل، المعروفة أيضًا بالقروض السائرة أو العائمة أو الكافية، بأنها القروض التي تُصدرها الدولة لفترة لا تتجاوز عادة سنتين، بهدف تلبية احتياجاتها المؤقتة خلال السنة المالية. وتُعرف السندات التي تُصدر لهذه القروض باسم أذونات الخزانة، وتستخدم الدولة غالبًا إصدار أذونات الخزانة لتغطية العجز

[1] ابراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، 1993، ص 140.

الموسمي في الميزانية. يحدث هذا العجز نتيجة لتأخر تحقيق بعض الإيرادات المقررة في الموازنة، خاصة فيما يتعلق بالضرائب.[1]

ب- قروض طويلة ومتوسطة الأجل:

القروض طويلة ومتوسطة الأجل، المعروفة أيضًا بالقروض المثبتة، هي تلك القروض التي تمتد مدتها لأكثر من سنة، حيث تتراوح مدة القروض المتوسطة الأجل عادة بين سنة وعشر سنوات، بينما تتجاوز مدة القروض الطويلة الأجل العادة العشر سنوات، وتصل إلى عشرين سنة أو أكثر. ويشتهر هذا النوع من القروض بتسمية الدين المثبت[2].

تتميز هذه القروض، سواء كانت ذات مدى متوسط أو طويل الأجل، بفوائدها العالية، وتكون معروضة للاكتتاب من قبل الأفراد والبنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الأخرى. غالبًا ما يتم تحديد مواعيد للسداد، حيث تسعى الدولة عادةً للسداد في الموعد الأول، وإلا فإنها تُلزم نفسها بالسداد في الموعد الثاني في حال عدم توفر الظروف المالية المناسبة، مع سداد قيمة القرض بالإضافة إلى فوائده.[3]

2-2: من حيث الحرية في الاكتتاب (القروض الاختيارية والقروض الإجبارية)

أ- القروض الاختيارية:

تعبر القروض الاختيارية عن حرية الأفراد في اتخاذ قرار بالاقتراض أو عدمه، وتتم هذه العملية بموافقة كل من المقترض والمقرض على شروط القرض التي تُعلن عادة من قبل الدولة، وتشمل مقدار القرض ومعدل الفائدة وشروط الاكتتاب وتاريخ السداد. تُترك للأفراد حرية الاشتراك في الاكتتاب بالقرض بما يتماشى مع إرادتهم دون وجود أي اكراه أو اجبار، ولكن قد تشجعهم الحوافز المالية المغرية المعروضة عليهم عند انتهاء مدة الاكتتاب. غالبًا ما تتم هذه القروض مع الدول الخارجية والهيئات والبنوك الدولية الأجنبية.[4]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 247.

[2] السيد عبد المولى، **المالية العامة دراسة للإقتصاد العام**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977، ص 416.

[3] عادل فليح علي، مرجع سابق، ص 63.

[4] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار السياق، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص 62.

ب– القروض الإجبارية:

يُقصد بالقرض الإجباري أن يتم فرضه على الأفراد دون إعطائهم خيار الاكتتاب أو عدمه في السندات المتعلقة به، حيث يُجبرون على هذا الاكتتاب وفقًا للشروط التي يحددها القانون. يُلاحظ أن القروض الإجبارية غالبًا ما تكون داخلية؛ نظرًا لأن سلطة الدولة في إلزام الأفراد بالاكتتاب في قروضها لا تمتد إلى خارج حدودها الإقليمية. أما القرض الاختياري، فيُمكن أن يكون داخليًا أو خارجيًا.[1]

2–3: من ناحية توقيت القرض (القروض المؤبدة والقروض المؤقتة)

أ– القروض المؤبدة أو الدائمة:

يُعرف القرض المؤبد أو الدائم بأنه القرض الذي لا تلتزم فيه الدولة بالسداد خلال مدة زمنية محددة، بينما تظل ملتزمة بدفع فوائده. يتم تحديد الصفة المتقدمة هنا لصالح الدولة دون المقترضين، مما يعني أن الدولة تحتفظ بالحق في سداد القرض المؤبد في أي وقت دون أن يكون للمقترضين حق الاعتراض أو الطلب بالاستمرار في القرض وتحصيل فوائده[2].

ب– القروض المؤقتة:

تقصد القروض المؤقتة تلك القروض التي يتم استخدامها للاستهلاك، حيث تحدد الدولة مسبقاً موعداً لسدادها. يمكن تقسيم هذه القروض المؤقتة حسب مدتها إلى قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل.[3]

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 226.
[2] المرجع السابق، ص 227.
[3] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 490.

2-4: من ناحية مصدر القرض (القروض داخلية وقروض خارجية)

أ- القروض الداخلية:

يُعتبر القرض داخليًا عندما يُشترك في الاكتتاب في سنداته أفراد طبيعيون أو يُعتبر داخل الدولة المقترضة، وذلك عندما يتم عقد القرض في سوق مالي داخل البلاد ويتطلب توافر المدخرات المحلية بما يكفي لتلبية احتياجات السوق المحلية من الاستثمارات بمقدار يكفي لتغطية قيمة القرض.

وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى مثل هذا النوع من القروض عند حاجتها للأموال لتمويل بعض مشروعاتها أو لتحقيق أهداف خطتها الاقتصادية أو رغبة منها في امتصاص مدخرات الأفراد وتوسيعها وتوظيفها في مشروعات الاستثمار المنتجة أو لتقليل النقد المتداول في يد الأفراد وتحويله إلى خزينتها كنوع من تثبيت الأسعار.[1]

ب- القروض الخارجية:

القروض الخارجية تشمل تلك القروض التي يُشترك في اكتتابها الأفراد الطبيعيون والشركات والمؤسسات غير المقيمة داخل إقليم الدولة. يُغطي السوق الخارجي هذا النوع من القروض. تلجأ الدولة إلى القروض الخارجية عندما لا تكون المدخرات الوطنية كافية، حيث يُمكن أن تستخدم للحصول على العملات الأجنبية لتغطية العجز في ميزان المدفوعات. يتم الاقتراض من الدول الأخرى أو من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية للتنمية.[2]

ويمكن تلخيص أنواع القروض كإيرادات عامة للدولة ضمن الشكل الموالي، ثم تلخيص أوجه التشابه والاختلاف بين الضرائب والقروض ضمن الجدول الموالي كما يلي:

[1] غازي عناية، مرجع سابق، ص 62.

[2] أنظر: سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 244. وفوزي عطوي، مرجع سابق، ص 135.

الشكل رقم (1-2): أنواع القروض

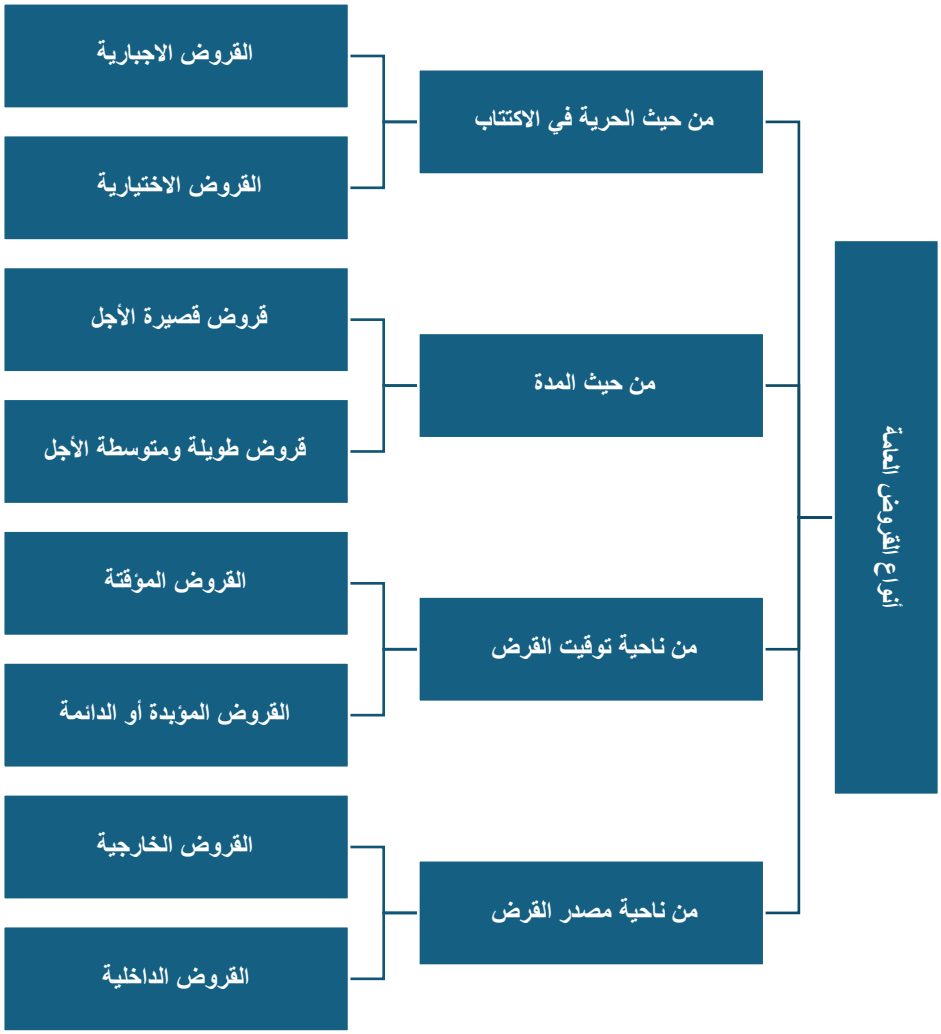

المصدر: شكل من إعداد الطالب، بالاعتماد على:

-إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع سابق، ص 140.

-سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 244.

-غازي عناية، مرجع سابق، ص 262.

-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 225.

جدول رقم (1-2): مقارنة بين الضرائب والقروض

	العناصر التفصيلية	الضرائب	القروض
عناصر الاختلاف	**النشأة**	تنشأ بقرار منفرد من الدولة دون الحاجة إلى موافقة أحد.	تنشأ من خلال اتفاق بين الدولة والمقرض.
	التخصيص	لا تخصص لتمويل مشروع معين.	تخصص لتمويل مشروع محدد.
	المقابل	لا تقدم الدولة أي مقابل للضريبة.	تدفع الدولة فوائد للمقرضين مقابل إقراضها الأموال.
	النهائية	نهائية غير مستردة.	يتم استردادها في تاريخ محدد.
	الجبرية	إلزامية قسرية جبرية.	اختياري.
أوجه التشابه	**الشكل**	مدفوعات نقدية أو غير نقدية.	مدفوعات نقدية.
	الاستخدام	تمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية.	تمويل المشاريع الاستثمارية أو تغطية عجز الموازنة.

المصدر: الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-غازي عناية، مرجع سابق، ص 61.

-فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 50.

الفرع الرابع: الإصدار النقدي الجديد

الإصدار النقدي الجديد يشير إلى إصدار عملة ورقية جديدة من قبل السلطات النقدية في البلد لتغطية العجز في الموازنة العامة. حيث تصدر الدولة عملتها النقدية الجديدة عن طريق البنك المركزي، وتعتبر الأصول الاحتياطية مثل الذهب والفضة جزءً من ضمانات تلك العملة. يمثل الإصدار النقدي الجديد مصدرًا للإيرادات لتغطية عجز الموازنة، بالإضافة إلى مصادر الإيرادات الأخرى.

الفرع الخامس: إيرادات أخرى

تتنوع مصادر إيرادات الدولة لتشمل مصادر تقليدية مثل الضرائب والرسوم والدومين، ومصادر أخرى غير تقليدية مثل رسوم الخدمات، وعوائد الاستثمارات، والغرامات والجزاءات، والتبرعات والهبات، وبيع أملاك الدولة، والإصدار النقدي، والقروض، والإيرادات غير العادية مثل عوائد بيع النفط والغاز.

تختلف أهمية كل مصدر من هذه المصادر من دولة إلى أخرى، وتعتمد الدول على مزيج من هذه المصادر لتمويل نفقاتها. من المهم أن تسعى الدول إلى تنويع مصادر إيراداتها لتقليل اعتمادها على مصدر واحد. ومن أمثلة مصادر الإيرادات غير التقليدية السياحة والضرائب البيئية واليانصيب. لكن عند اختيار مصادر إيراداتها، يجب على الدول أن تضع في اعتبارها العدالة والكفاءة والاستدامة. وفيما يلي أمثلة على ممارسات الدول لتنويع مصادر إيراداتها:

- **الاستثمار في قطاعات جديدة** :مثل السياحة والطاقة المتجددة.
- **تحسين كفاءة جمع الضرائب** :من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- **مكافحة التهرب الضريبي** :من خلال فرض عقوبات صارمة على المخالفين.
- **تشجيع الاستثمار الأجنبي** :من خلال توفير بيئة استثمارية مناسبة.

إن تنوع مصادر إيرادات الدولة يمنحها استقرارًا ماليًا ويقلل من اعتمادها على مصادر محددة، مما يُساعدها على تحقيق أهدافها التنموية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

دراسة الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة ذات أهمية بالغة لعدة أسباب:

- ✓ تخطيط الموارد وتحديد الأولويات: فهم كيفية توزيع واستخدام الإيرادات العامة يساعد في تحديد الأولويات وتخطيط النفقات العامة بطريقة فعالة وفعالة من حيث التكلفة.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي: يمكن لسياسات الإيرادات العامة أن تؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار، وبالتالي فإن فهم هذه الآثار يمكن أن يساعد في تصميم سياسات تعزز الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ تحسين توزيع الثروة: يمكن أن تساهم السياسات الضريبية والإيرادات العامة في تحسين توزيع الثروة والدخل في المجتمع.
- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة، يمكن تقييم مدى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحديد ما إذا كانت السياسات الضريبية والنفقات الحكومية تساهم في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الطبقات المختلفة من المجتمع.
- ✓ تحفيز النمو الاقتصادي: يمكن للسياسات الضريبية واستخدام الإيرادات العامة أن تؤثر على الاستثمارات والإنتاجية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي إذا تم توجيهها بشكل صحيح.

بشكل عام، فإن فهم الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة يعتبر أساسيًا لاتخاذ قرارات سياسية واقتصادية مدروسة وموجهة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة. ومن بين الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة ما يلي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للضرائب

تلعب الضرائب دورًا بارزًا في اقتصاديات الدول، حيث تُعتبر اقتطاعًا من دخل الأفراد وثرواتهم. فهي تُستخدم كأداة من أدوات السياسة المالية للتأثير على الإنتاج والاستهلاك والادخار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فيما يلي سنناقش دور الضرائب في هذه المجالات:[1]

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص ص 142-145.

1- تأثير الضرائب على الإنتاج:

تتأثر الإنتاج بتأثيرات متعددة من الضرائب، حيث تُستخدم لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة، وتُعتبر أداة لتوجيه الاقتصاد القومي نحو الاستثمارات المرغوبة من جهة أخرى، بالإضافة إلى استخدام الحوافز والإعفاءات والامتيازات. فعلى سبيل المثال، تزيد الإعفاءات الضريبية من معدل العائد على رأس المال، وتحمي الضرائب المفروضة على السلع المستوردة الإنتاج المحلي من خلال رفع الرسوم الجمركية. كما تسهم الضرائب في تحفيز الإنتاج من خلال تفعيل الضريبة المحفزة، مما يؤدي إلى توسيع نطاق الإنتاج وتعزيزه.

2- تأثير الضرائب على الاستهلاك والادخار:

تتفاوت آثار الضرائب على الاستهلاك والادخار وفقًا لطبيعة الضريبة نفسها. فالضرائب المباشرة، التي تستند إلى الدخل، تؤثر بشكل أكبر على الادخار من الاستهلاك. يعود هذا لأن الادخار يعتبر أكثر مرونة من الاستهلاك في التكيف مع التغيرات في الدخل. أما الضرائب غير المباشرة، التي تفرض على السلع والخدمات، فمن المتوقع أن تزيد من أسعار هذه السلع وبالتالي تقليل معدلات الاستهلاك بشكل أكبر من الادخار. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الضرائب تقلل من حجم المبيعات، مما يؤدي بالضرورة إلى تقليل مدخرات أصحاب الأعمال.

3- تأثير الضرائب على تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

بشكل عام، تسهم الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء كان ذلك لمواجهة حالات الكساد أو لمعالجة حالات التضخم. يمكن دراسة الضرائب وتتبع آثارها بشكل مستقل عن دراسة آثار الإنفاق، لكن الأسلم هو تتبع آثارهما معًا ضمن إطار السياسة المالية بكل دقة، بما في ذلك السياسة الانقباضية والسياسة الضريبية.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للقروض

توجد آراء متباينة بين الكتَّاب والطالبين بخصوص فكرة القروض العامة، نظرًا للآثار الاقتصادية المترتبة عليها. فهناك آثار إيجابية وآثار سلبية للقروض الخارجية نوردها كالتالي:[1]

[1] أنور العجارمة، إبراهيم علي عبد الله، مرجع سابق، ص 146.

1- الآثار الايجابية:

بالنسبة للآثار الإيجابية، يُعتبر القرض العام أحيانًا وسيلة لتمويل المشاريع التنموية الضرورية التي قد تكون مفيدة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة في البلدان المستقبلة. كما يمكن أن يسهم القرض العام في تعزيز البنية التحتية للدولة، وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل.

2- الآثار السلبية للقروض الخارجية:

تُعتبر الآثار التي تفرضها القروض الخارجية على الدول المدينة، وخاصة النامية منها، بالغة الأهمية ومتنوعة، وتشمل ما يلي:

-زيادة الأعباء المالية على الدول النامية في سداد هذه الديون، بما في ذلك الأقساط الرئيسية والفوائد. ويُعرف هذا التأثير بعبء خدمة الدين العام.

-توجيه جزء كبير من إجمالي القروض التي تتلقاها الدول النامية نحو مشاريع البنية التحتية، والتي قد تكون ضرورية لعملية التنمية، ولكنها في بعض الأحيان لا تولد دخلاً يمكن من خلاله سداد أعباء هذه القروض.

يمكن أن تؤدي القروض الخارجية إلى تفاقم التباين في الدخل بين الطبقات الاجتماعية، حيث تتركز فوائد القروض في القطاعات ذات الدخل العالي بينما تتحمل الأعباء الاقتصادية الأكثر فقرًا.

3- الآثار السلبية للقروض الداخلية:

الاقتراض الداخلي يشير إلى عملية تحويل جزء من دخل الأفراد نحو الادخار بدلاً من الاستهلاك، مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الاستهلاك والأموال المتاحة للاستثمارات الخاصة. ينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة، مما يقلل من حجم الاستثمارات الخاصة وبالتالي ينخفض حجم الناتج القومي.

امتلاك الأفراد للسندات التي يمكن تحويلها بسرعة إلى سيولة نقدية قد يزيد من الرغبة في الاستهلاك، حيث يشعر المالك بزيادة ثروته مما يشجع على زيادة الاستهلاك، وبالتالي يزيد حجم الاستثمارات.

بشكل عام، يجب مراعاة العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند النظر في مدى ملاءمة القروض العامة، وتحديد ما إذا كانت ضرورية وفعالة في سياق معين، وإدارتها بحذر لتجنب الآثار السلبية المحتملة.

المبحث الثاني: النفقات العامة في الاقتصاد الوضعي

تقوم الدولة بصرف مبالغ نقدية لاقتناء السلع والخدمات بهدف تحقيق النفع العام للمجتمع، ويعتبر الإنفاق النقدي هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك. يُظهر ذلك أن هدف الإنفاق العام هو تلبية الرغبات والاحتياجات العامة للمجتمع. ومع تطور دور الدولة وزيادة نشاطها، تنوعت النفقات العامة وزادت أنواعها وتأثيراتها على النشاط الاقتصادي.

من الضروري أن تراعي السلطات المختصة ضوابط وحدودًا معينة عند اتخاذ القرارات بشأن النفقات العامة، لضمان استخدام الموارد بطريقة تلبي احتياجات المجتمع بشكل فعال. وفي هذا السياق، سنتناول مفهوم النفقات العامة وخصائصها وتقسيماتها وضوابطها، بالإضافة إلى أسباب زيادتها، وفي النهاية سنتطرق إلى آثارها الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وخصائصها

تلعب النفقات العامة دورًا بارزًا في توجيه الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الدولة، ولذا من الأهمية بمكان أن نبدأ بتعريف مفهوم النفقات العامة وتحديد خصائصها قبل الانغماس في دراستها بشكل أعمق.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة إلى استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، توجد عدة تعريفات للنفقات العامة نذكر منها:

" النفقات العامة مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة) أو إحدى المؤسسات التابعة لها بهدف إشباع حاجة عامة".[1]

" النفقات العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة". [2]

[1] إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، مرجع سابق، ص 110.

[2] انظر: فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص 38. وحامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 381.

" النفقات العامة أن تصدر عن جهة عامة في رأي أو عن وظيفة عامة (نشاط عام) في رأي آخر وأن تكون بغرض تحقيق منفعة عامة". [1]

" النفقات العامة هي مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة".[2]

من خلال التعريفات السابقة، يمكن التوصل إلى تعريف دقيق وشامل كما يلي:

"النفقات العامة هي المبالغ النقدية التي تخرج من خزينة الدولة أو مؤسساتها التابعة، بهدف تلبية حاجات عامة، وتُنفق بواسطة أفراد معنويين عامين لتحقيق منافع عامة وأداء خدمات ذات نفع عام، وتستخدم لتحقيق أغراض النفع العام."

الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة، يظهر لنا أن لها ثلاثة أركان أساسية، وبدون توفرها لا تكون النفقات عامة. تُعتبر هذه الأركان في الوقت نفسه سمات مميزة تميزها عن أنواع النفقات الأخرى التي تُقامها الدولة. وبناءً على ذلك، سنقوم بتوضيح هذه العناصر أو الأركان لفهم مفهوم النفقات العامة بشكل دقيق ومحدد.

1- النفقات العامة كم قابل للتقويم النقدي:

تُجري عمليات الإنفاق الحكومي بالنقود، حيث تعتمد المالية الحديثة على النقدية بشكل أساسي، دون اللجوء إلى المقايضة أو التبادل العيني.[3] لكي تُعتبر نفقة عامة، يتطلب الأمر استخدام مبالغ نقدية لتلبية احتياجات الدولة من منتجات، وخدمات ضرورية لتسيير المرافق العامة، وأيضًا لشراء رؤوس الأموال الإنتاجية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولاها.[4] ونتيجة لذلك، لا تُعتبر الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على السلع والخدمات، أو لتقديم المساعدات، جزءً من النفقات العامة.[5]

---

[1] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 36.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، لبنان دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1971، ص 41.

[3] غازي عناية، مرجع سابق، ص 187.

[4] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 63.

[5] محمد الصغير يعلي ويسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة، 2003، ص23.

2- صدور النفقات العامة عن شخص معنوي عام:

تعتبر الصفة "العامة" للنفقات، وفقًا لأساتذة المالية العامة، إذا كانت تصدر عن شخص عام[1]، حيث يعتبر الطابع القانوني للجهة المسؤولة عن الإنفاق عنصرًا أساسيًا في تحديد طبيعة هذه النفقات، سواء كانت عامة أو خاصة.[2] وبناءً على ذلك، تُعتبر من النفقات العامة إذا كانت تصدر عن شخص عام مثل الدولة أو الوزارة أو المحافظة، أو إذا كانت الإنفاق يتم بصفته السيادية.[3] وبالتالي، لا يمكن اعتبار النفقات التي تقوم بها الأفراد الخاصة، سواء كانت طبيعية أو معنوية، وبغض النظر عن الغرض منها، سواء كان إشباع حاجة عامة أو خاصة، من النفقات العامة.[4]

3- أن تهدف النفقات العامة إلى إشباع حاجة عامة:

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة و من ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة[5]، حيث ينتفع بها جميع أفراد المجتمع كالنفقات الحكومية على موظفيها العاملين لديها و غيرها من النفقات الحكومية التي تستهدف تحقيق الخدمة العامة، و من أجل ذلك تنص دساتير الدول عادة على وجوب مراقبة الإنفاق العام و ترشيده بما يحقق النفع العام بإتباع أنجع الوسائل الرقابية مثل إخضاع نفقات رجال السياسة و الحكم إلى استفسارات ممثلي الأمة في البرلمان ،كما لا تمنح لهم صلاحيات الإنفاق لأموال الدولة إلا لتحقيق

ومثال ذلك كأن تلجأ الدولة إلى الاستيلاء الإجباري على ما تحتاج إليه من أموال وسلع دون دفع التعويض العادل، أو أن تلزم الأفراد القيام بالأعمال دون أن تدفع لهم الأجر وهذا ما يطلق عليه "التسخيرة" أو أن يؤدوا بعض الخدمات مقابل مزايا عينية كالسكن المجاني أو مزايا شرفية كالأوسمة والألقاب (لمزيد من التفصيل أنظر: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص 54. و فاطمة سويسي، مرجع سابق، ص 188).

[1] غازي عناية، مرجع سابق، ص 128.

*المقصود بالشخص المعنوي العام هو ذلك الذي يخضع بعلاقته مع الآخرين أشخاص طبيعيين ومعنويين لقواعد القانون العام أي القانون الإداري.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 38-40.

[3] غازي عناية، مرجع سابق، ص 188.

[4] فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص 40.

* فالتبرعات التي يقدمها أفراد المجتمع لتمهيد بعض الطرق أو إنشاء الجسور أو بناء المساجد والمستشفيات لا تعد من النفقات العامة.

[5] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 33.

مصلحة الشعب و النفع العام[1] و على ذلك فإن إنفاق مال عام بغير مراعاة هذه الإجراءات و بغرض تحقيق منفعة خاصة لا يعتبر إنفاقا عاما[2].

المطلب الثاني: قواعد الإنفاق وأسباب زيادة النفقات العامة.

هناك عدة أسباب تزيد من حدة النفقات العامة بالرغم من وجود قواعد تضبطها وسنتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: قواعد الإنفاق العام

لتحقيق الآثار المرجوة من الإنفاق العام في إشباع الحاجات العامة، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءين أساسيين ذو أهمية بالغة وكفالة تحقيق أقصى قدر من الفائدة. الأمر الأول هو ضرورة تحقيق أقصى قدر من الاقتصاد في النفقات، والثاني هو ضرورة وجود أساليب وآليات للرقابة المختلفة تضمن توجيه النفقات العامة نحو تحقيق أقصى قدر من الفائدة دون الإسراف أو التبذير.

1- قاعدة المنفعة:

يقصد بقاعدة المنفعة تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقات العامة هو تحقيق المنفعة العامة[3] . كما يعني به أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به تحقيق أكبر منفعة ممكنة [4]. كما يجب ألا يتم تخصيص النفقة العامة للمصالح الذاتية لبعض الأفراد لما يتمتعون به من نفوذ سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي[5].

---

[1] غازي عناية، مرجع سابق، ص 188-189.

[2] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 40.

*وهنا يثور التساؤل لتحديد المقصود بالمنفعة العامة؟ في واقع الأمر فإن مفهوم المنفعة العامة قد اختلف مع تطور الفكر المالي، فالفكر التقليدي كان يرى أن تحقيق المنفعة العامة يتم من خلال قيام الدولة بوظائفها التقليدية المحددة في الجيش و الأمن الداخلي و القضاء و بعض المرافق العامة إلا أن تطور الذكر المالي و اتساع دور الدولة أدى إلى اتساع مفهوم النفقة العامة ليضم النفقة المخصصة لأغراض الاقتصادية و الاجتماعية إضافة إلى الأغراض المالية التقليدية و بذلك تتحقق المنفعة العامة لأنها تسهم في تخصص التوازن الاقتصادي و الاجتماعي (خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص 58).

[3] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريح الضريبي**، ص 53.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، مرجع سابق، ص 61.

[5] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، مرجع سابق، ص 59.

2- قاعدة الاقتصاد في النفقات:

تعني هذه القاعدة أن تتجنب الدولة والسلطات العامة الإسراف والتبذير[1] في الإنفاق فيما لا مبرر ولا نفع له وكذلك الابتعاد عن الشح والتقتير فيما إذا كانت هناك الضرورة والمنفعة والدواعي الجدية المبررة للإنفاق أي الاقتصاد في النفقات وحسن التدبير.[2]

3- قاعدة الترخيص:

هذه القاعدة تعني أنه لا يُجوز الصرف أو الارتباط بالصرف إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في الموازنة العامة، أو الجهات الإدارية المخولة قانونًا بالصرف. وتظهر أهمية هذه القاعدة من خلال ضرورتها في ضبط الإنفاق وتنظيمه.

الفرع الثاني: زيادة النفقات العامة وأسبابها

زيادة النفقات العامة تعتبر ظاهرة عالمية متواصلة في مختلف الدول، فمن خلال مراقبة موازنات الدول المختلفة بعد الحروب العالمية، ولا سيما الحرب العالمية الثانية، يظهر أن النفقات العامة للدول تتزايد باستمرار. ونتيجة لهذا الزيادة، ظهر السباق نحو التسلح وكذلك تحيز في معالم الدولة ودورها في المجتمع، بالإضافة إلى تطوير مفاهيم جديدة. وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة الاحتياجات التي يتعين على الدولة تلبيتها، مما يستدعي زيادة الإنفاق لتلبية هذه الاحتياجات. وبالتالي، يظهر أن لزيادة النفقات العامة أسبابًا وهي:

1- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

عمومًا، تتجه النفقات العامة نحو الزيادة، ولكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن هذه الزيادة ليست دائمًا حقيقية، حيث لا تؤدي دائمًا إلى تعزيز الخدمات العامة وتحسين مستواها. قد تكون بعض هذه الزيادات ظاهرية[3]

[1] التبذير يشير إلى إهدار الأموال النقدية، وحدوثه يعني سوء استخدام أموال الدولة، أي الإنفاق العام بدون ضرورة أو فائدة. مثال على ذلك هو زيادة عدد الموظفين إلى مستوى يتجاوز الحاجة الفعلية لأداء المهام.

[2] هو الشح في الإنفاق لتحقيق منفعة اجتماعية كبيرة ومثال عن الشح والتقتير أنه قد يتطلب بناء مدرسة تكون ذات ثلاثين صفا تبعا لحجم المنطقة السكنية فتقوم الإدارة بحجة الاقتصاد بناء مدرسة بعشرين صفا فيؤدي ذلك إلى تكديس الطلبة وتقليل المنفعة (أنظر عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، مرجع سابق، ص 53-54).

[3] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 72.

وتعزى أسبابها إلى تدهور قيمة النقود والتغيرات في مستوى الأسعار، فضلاً عن التغيرات في التنظيم المالي المتعلق بإعداد الميزانية والحسابات العامة، بما في ذلك تغيرات في أصول المحاسبة العامة. وأخيرًا، قد يسهم اتساع مساحة الدولة وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان في زيادة النفقات العامة[1].

وتتمثل تلك السباب في صورة رئيسية فيما يلي:

1-1: انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار)

يُعنى بانخفاض قيمة النقود انخفاض سيطرة قيمة وحدة النقد على السلع والخدمات، مما يتسبب في ارتفاع مستوى الأسعار العام.[2] يعني هذا أن الدولة تحتاج إلى دفع عدد أكبر من وحدات النقد للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات مقارنة بما كانت تحتاجه في السابق. وبالتالي، فإن زيادة في إجمالي النفقات العامة تكون زيادة ظاهرية،[3] حيث يزيد حجم النفقات العامة من حيث الكم دون زيادة مقابلة في حجم الخدمات العامة[4].

لذا، يُعتبر من الضروري عند مقارنة أرقام النفقات العامة في فترات زمنية مختلفة، أن نأخذ في الاعتبار تغير قيمة النقود،[5] لكي نحدد الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بعد استثناء الزيادة الظاهرية نتيجة انخفاض القوة الشرائية لوحدات سعر النقد[6].

يمكن تحقيق ذلك عن طريق استخدام الأرقام القياسية لمستوى الأسعار الثابتة، وذلك باستخدام المعادلة التالية :[7]

---

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 103.

*يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الأرقام المحاسبية للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إتباع الحاجات العامة (خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 78)

[2] رفعت المحجوب، **مرجع سابق**، ص 72.

[3] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص ص 62-63.

[4] فاطمة السويسي، **مرجع سابق**، ص-51.

[5] لمزيد من التفصيل عد إلى كتاب: عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007، ص ص 234-319.

[6] علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 42.

[7] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص 79.

النفقات العامة بالأسعار الجارية

النفقات العامة بالأسعار الثابتة = ــ

المستوى العام للأسعار

1-2: التغير في أساليب وآليات وضع الميزانيات

في بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي هذا التغير إلى زيادة ظاهرية كبيرة في النفقات العامة عندما يتم مقارنة النفقات العامة في ميزانية حديثة مع تلك في ميزانية سابقة. ومع ذلك، يتبين من البحث أن جزءً من هذه الزيادة يعود إلى اختلاف في طريقة تسجيل الحسابات[1]، حيث كانت في الماضي تُعد وفقًا لمبدأ الإيرادات الصافية، أي بخصم تكاليف الحصول على هذه الإيرادات، مما ينتج عنه ظهور الإيرادات والنفقات العامة بقيمة أقل من قيمتها الفعلية. بالمقابل، تُعد الحسابات في الوقت الحاضر وفقًا لمبدأ الإيرادات والنفقات الإجمالية. ونتيجة لذلك، فإن الزيادة في هذه القيم ليست حقيقية، بل هي ظاهرية فقط.

بالإضافة إلى تأثير اختلاف التقنيات المالية في إحداث زيادة ظاهرية في الإنفاق العام، يعتبر زيادة المدة الموضوعة للتقدير عن المدة المعتادة، والتي تكون عادة سنة، عاملاً آخر يؤدي إلى زيادة مبالغ النفقات العامة دون زيادة فعلية في حجمها. يحدث ذلك غالبًا عند تعديل بدء السنة المالية، مما ينتج عنه زيادة ظاهرية في النفقات العامة دون وجود زيادة فعلية في حجمه[2].

كما أن تعديل مضمون النفقات العامة بين فترة وأخرى بطريقة تتيح اتساع نطاقه ليشمل بعض النفقات التي لم تكن مشمولة فيه سابقًا يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات، ويجب أخذ هذا الأمر في الاعتبار عند إجراء المقارنات. [3]

---

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص 42.

[2] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 74.

[3] خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 79.

1-3: زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها

تغير أحد أركان الدولة، وخاصةً فيما يتعلق بالسكان والإقليم، يؤدي عادةً إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة[1]، يعود هذا إلى عدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة المفروضة على السكان دون مقابل فعلي.[2] بالطبع، يتم إضافة نصيب الإقليم الجديد من النفقات العامة إلى نفقات الإقليم السابق، مما يظهر زيادة في أرقام النفقات العامة بدون زيادة فعلية في الخدمات المقدمة.[3] تحاول الحكومة غالبًا الحفاظ على مستوى الخدمات العامة للفرد، مما يتطلب زيادة في الإنفاق العام بناءً على زيادة في عدد السكان. لذا، يُعتبر الكثيرون زيادة في عدد السكان مؤشرًا ظاهريًا وليس حقيقيًا لزيادة النفقات العامة.[4]

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

هذه الأسباب تتمثل في زيادة الكميات من الحاجات والخدمات العامة مع زيادة المبالغ المنفقة عليها، أو بمعنى آخر، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في دولة معينة، حتى لو بقيت سكانها ومساحتها دون تغيير.[5]

والزيادة الحقيقية في النفقات العامة تشير إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تعود على المجتمع نتيجة لهذه النفقات، بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة معينة[6]، ويمكن أن نجمل أهم العوامل التي أدت إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية فيما يلي:

2-1: الأسباب السياسية

[1] يسرى أبو العلا، محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص ص 64-43.
[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 64.
[3] على زغدود، المالية العامة، مرجع سابق، ص 44.
[4] إبراهيم عبد الله وأنور العجارمة، مرجع سابق، ص 112.
[5] المرجع السابق، ص 109.
[6] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 64.

تُمثل النفقات السياسية، سواء في الداخل أو الخارج، نسبة مهمة من الإنفاق الحكومي، ويتزايد هذا الإنفاق الخارجي مع تزايد تدخل الدولة في شؤون الدول الأخرى.[1] تتزايد النفقات العامة بسبب اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي مع زيادة عدد الدول المستقلة وظهور المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الواجبات التي تقتضيها العلاقات الدولية على الحكومات[2]، كما أن العديد من الدول تقدم إعانات نقدية أو عينية للدول الصديقة في حالات الحاجة، سواء لمساعدتها أو تعزيز العلاقات السياسية أو دعم توجه سياسي معين أو مواجهة اتجاه سياسي معارض.[3]

2-2: الأسباب الاقتصادية

تتعدد الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة، ومنها:

- ✓ زيادة الثروة، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الضرائب ويفتح المجال للإنفاق العام. فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة ما تقطعه منه في شكل تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها، بغض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب وارتفاع سعرها. ويجدر بالذكر أن زيادة الإيرادات تشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في مختلف الجوانب.[4]
- ✓ التوسع في إنشاء المشروعات العامة، مما يستدعي صرف مبالغ معتبرة. من بين أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة هو التوسع الحكومي في تنفيذ المشروعات العامة التي كانت في السابق تتولاها القطاع الخاص، مثل مشاريع المياه والكهرباء والمواصلات. وهذا يؤدي إلى زيادة أعداد الموظفين والعمال وبالتالي زيادة في حجم الأجور والمرتبات. وبالتالي، فإن التوسع في إنشاء المشروعات العامة الاقتصادية ينجم عادة عن زيادة النفقات العامة[5].
- ✓ المنافسة الاقتصادية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، تتطلب غالباً دعماً مالياً لبعض الصناعات الوطنية لتمكينها من المنافسة مع السلع الأجنبية. وتسهم هذه المنافسة في زيادة النفقات العامة. في بعض الحالات، يتم

---

[1] فاطمة سويسي، مرجع سابق، ص 46.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 68.

[3] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 67.

[4] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 66.

[5] عادل أحمد حشيش، رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 167.

تقديم الدعم المالي للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير والمنافسة مع المشاريع الأجنبية. وفي حالات أخرى، يتم تقديم الدعم للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من الصمود من حيث الجودة والمنافسة مع المشاريع الأجنبية.[1]

2-3: الأسباب المالية

نذكر هذه الأسباب في أمرين هامين:

أ- يُسهِّل اللجوء السريع للدولة إلى القروض، خاصة الداخلية، بالإضافة إلى الامتيازات التي تمتلكها كسلطة عامة، على كثرة استعانة الحكومة بالفرد في العامة للحصول على التمويل الضروري لسداد العجز في إيراداتها. ومن ثَمَّ، يترتب على هذا زيادة حجم النفقات العامة؛ إذ تتطلب خدمة الدين دفع الأقساط والفوائد[2].

ب- وجود فائض في الإيرادات العامة غير المخصصة لأغراض معينة يشجع الحكومة على إنفاقها، سواء في مجالات النفقات الضرورية أو غير الضرورية. وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تتطلب فيها السياسة من الحكومة العمل على خفض نفقاتها، حيث يصعب مطالبتها بخفض العديد من بنود الإنفاق العام.[3]

2-4: الأسباب الإدارية

سوء التنظيم وعدم مجاراته يؤدي إلى تدهور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، ويعوق تطوير وظائف الدولة. كما ينجم عنه الإسراف في عدد الموظفين، حيث يتجاوز عددهم الحاجة الفعلية للعمل. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الإسراف في ملحقات الوظائف العامة، مثل الأثاث والمكتبات، إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ. وما يزيد على ذلك، فإنه يمثل عبئًا إضافيًا على موارد الدولة.[4]

2-5: الأسباب الحربية والاستعداد لها

تكرار الحروب وآثارها المأساوية والدمار الذي تسببت فيه، بالإضافة إلى التعويضات المطلوبة للمتضررين من هذه الحروب وتقديم المعاشات للمقعدين والأرامل، والجهود المبذولة في إعادة إعمار البلدان المنكوبة، والخوف المستمر من حدوث حروب جديدة والاستعداد لها، يستلزم تطبيق الخدمة العسكرية الإجبارية وزيادة عدد أفراد

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص 67.

[2] المرجع السابق، ص 67.

[3] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 67.

[4] المرجع السابق. الصفحة نفسها.

القوات المسلحة وتجهيزها بالضروريات، وزيادة التسابق بين الدول نحو التسلح وإنتاج الأسلحة، واستبدال الأسلحة القديمة بالأحدث، بهدف وقف الحروب والحد من آثارها السلبية.[1]

2-6: الأسباب الاجتماعية

لقد أصبح من واجب الدولة تقديم خدمات اجتماعية جديدة وواسعة النطاق، مثل الإعانات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية، ونفقات الرعاية الصحية والتغذية للأطفال. فقد قامت الدولة بتوسيع خدماتها في مجالات التعليم والصحة والترفيه الاجتماعي، ومن الواضح أن تقديم هذه الخدمات من قِبل الدولة يُعتبر سبباً أساسياً لزيادة النفقات العامة.[2]

2-7: الأسباب المذهبية

لقد أدى تطور الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة [3] إلى توسع وظائفها وزيادة نفقاتها بشكل طبيعي.[4] يترتب عن ذلك زيادة مطلقة في النفقات العامة مقارنة بالدخل الوطني. هذا النمط ليس مقتصرًا على الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي فحسب، بل كان الحال مماثلاً في الدول الاشتراكية أيضًا، حيث كانت الأيديولوجية الجماعية مسيطرة، وكانت الدولة تدير كافة العمليات الإنتاجية، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة بشكل يقترب من الدخل الوطني[5]

---

[1] فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص ص 59-60.

[2] إبراهيم عبد الله وأنور العجارمة، مرجع سابق، ص 110.

[3] محمد الصغير بعلي وأنور العجارمة، مرجع سابق، ص 48.

*في السابق، كانت الدول تعرف بـ "الدولة الحارسة"، والتي تعتبر أيضًا الدولة المستهلكة، حيث كان دورها مقتصرًا على الدفاع، وتقديم العدالة، وتنفيذ بعض الخدمات العامة الضرورية للمجتمع، التي لا تكفي إيراداتها لتغطية تكاليفها، وهذا ما يُعرف بالمرافق العامة التقليدية. وكان هذا النظام محصورًا في الأغراض المالية فقط. إلا أن في القرن العشرين، تحت تأثير الأزمات الاقتصادية وزيادة معدلات البطالة، شهد دور الدولة تطورًا، حيث انتقلت من دور "الدولة الحارسة" إلى دور "الدولة المتدخلة". وبذلك، توسعت مهام الدولة وأصبحت مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (أنظر رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 22-23)

[4] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 69.

[5] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 65.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة وآثارها

سنتطرق في هذا المطلب إلى التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة وآثارها، ويمكن إجمالها فيما يلي:

الفرع الأول: التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

من خلال دراسة النفقات العامة، ندرك أنها تتفاوت في الغرض والتأثير على تنظيم المجتمع والنظام الاقتصادي. وبناءً على ذلك، فإن النفقات العامة لا تشكل مجموعة متجانسة. وهذا يعني أنه يمكننا تقسيم النفقات العامة من الناحية الاقتصادية إلى تصنيفات مختلفة.

1 – التقسيمات العلمية المستندة إلى معايير اقتصادية (الدخل الوطني)

وهذا التقسيم يرتكز أساسا على معيار الدخل الوطني. التبويب أو التقسيم العلمي الاقتصادي للنفقات العامة يحتل مكانة بارزة بين التصنيفات المختلفة، نظراً لشموليته وفائدته في مجال التحليل المالي وفهم آثار النفقات العامة. فيما يلي، سنعرض أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة من حيث تأثيرها على الدخل الوطني إلى قسمين: "النفقات الحقيقية" و "النفقات التحويلية".[1]

1-1: النفقات الحقيقية

النفقات الحقيقية تشير إلى النفقات التي تقوم بها الدولة لاستحواذها على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، مثل دفع المرتبات وتكلفة المواد والمعدات والصيانة لتشغيل المرافق العامة التقليدية والحديثة. يتمثل جوهر النفقات الحقيقية في استخدام القوة الشرائية للدولة، حيث تقوم الدولة بدفع مقابل للسلع والخدمات التي تحتاجها، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر من خلال خلق إنتاج جديد.[2]

1-2: النفقات التحويلية

تتضمن النفقات التحويلية تلك النفقات التي لا تترتب على حصول الدولة على سلع وخدمات أو رؤوس أموال، بل تتمثل في تحويل جزء من الدخل الوطني من فئات اجتماعية ذات دخل عالي إلى فئات أخرى ذات دخل منخفض، وهي تهدف إلى توزيع القوة الشرائية بين الأفراد والجماعات. على سبيل المثال، تشمل هذه النفقات

[1] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 96.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 40.

دعم السلع والخدمات، ونفقات الضمان الاجتماعي في بعض صورها، بالإضافة إلى نفقات فوائد وأقساط الدين العام.[1] وتجدر الإشارة إلى أن النفقات الحقيقية تعد نفقات منتجة على عكس النفقات التحويلية التي تعتبر نفقات غير منتجة.

كما يشمل هذا التبويب أيضا تصنيف الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري، حيث:

أ- الإنفاق الجاري: يشمل مجموعة من المكونات الأساسية، وتشمل أساسًا الرواتب والأجور التي تشكل جزءً كبيرًا من الإنفاق الحكومي في مختلف الدول الصناعية والنامية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن الإنفاق الجاري شراء السلع والخدمات، سواء كانت هذه السلع والخدمات مشتراة من السوق أو تم تسليمها عن طريق قروض أو منح.

أيضًا، يتضمن الإنفاق الجاري مخصصات الدعم، والمدفوعات التحويلية، ومدفوعات الديون الحكومية، بما في ذلك مدفوعات الفوائد.[2]

ب- الإنفاق الرأسمالي: يشمل النفقات التي تعزز القدرة على توفير الخدمات العامة، مثل بناء المستشفيات والمدارس، وإقامة السدود، وتوسيع شبكات النقل مثل خطوط السكك الحديدية، وغيرها من المشاريع البنية التحتية التي تعتبر ضرورية لتطوير البنية التحتية للدولة.[3]

2- التقسيمات العلمية المسندة إلى معايير غير اقتصادية:

ونذكر منها:

[1] عادل فليح العدلي، مرجع سابق، ص 56.

[2] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 62.

[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**. الدار العالمية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 186.

2-1: تقسيم النفقات العامة وفقا لمدى تكرارها الدوري في ميزانية الدولة

تم تعميم التقسيم الاقتصادي للنفقات إلى فئتين رئيسيتين بناءً على تكرارها، وهما النفقات العادية والنفقات غير العادية. يعود هذا التقسيم إلى ضرورة توفير موارد إضافية لتغطية النفقات العامة من مصادر غير معتادة. وتتمثل عدة معايير لتحديد الفارق بين النفقات العادية وغير العادية:[1]

- إذا كانت النفقات تتم بشكل دوري ومنتظم، فإنها تُصنَّف عادةً كنفقات عادية، أما إذا كانت غير منتظمة فيتم تصنيفها على أنها نفقات غير عادية.
- إذا تم توفير كامل النفقات خلال الفترة المالية المحددة، فإنها تعد نفقة عادية، بينما إذا تجاوزت الفترة المالية فإنها تُعتبر نفقة غير عادية.
- بناءً على معيار الإنتاجية، فإن النفقات التي تسهم في إنتاج سلع أو خدمات تُصنَّف عادة كنفقات غير عادية، بينما النفقات التي لا تسهم في الإنتاج تُعتبر نفقات عادية.
- بناءً على معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني، فإن النفقات التي تُساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية تُصنَّف عادة كنفقات غير عادية، بينما النفقات التي لا تُساهم في ذلك تُعتبر نفقات عادية.

2-2: تقسيم النفقات العامة من حيث السلطة القائمة بها حسب نطاق سريانها

يعتمد هذا التقسيم للنفقات العامة على مبدأ شمول الإنفاق وبناء على ذلك تبويب النفقات العامة وفقا لنطاق سريانها إلى نفقات عامة مركزية وأخرى نفقات عامة محلية.

أ- النفقات الوطنية المركزية

النفقات المركزية هي تلك النفقات التي تستهدف الجماعة بشكل عام وتظهر في ميزانية الدولة، ويتولى القطاع الحكومي الفيدرالي أو المركزي تنفيذها، مثل الوزارات والإدارات الفرعية، وتشمل خدمات عامة مثل الدفاع والقضاء والأمن والتمثيل الدبلوماسي. تشمل هذه النفقات المشاريع والخدمات التي تقدمها الحكومة لجميع مناطق البلاد ومختلف قطاعاتها ومحافظاتها، خاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية والمرافق العامة. يتحمل جميع

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور، **اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية**. القاهرة: مطبعة العمرانية، 1988، ص 236 وما بعدها.

مواطني الدولة عبء هذه النفقات من خلال دفع الضرائب، وهم أيضًا المستفيدون من الخدمات التي تقدمها الدولة.[1]

ب- النفقات المحلية أو الإقليمية

تشير إلى النفقات التي تُنفقها السلطات الحكومية المحلية أو غير المركزية في منطقة معينة من البلاد. تُنفق هذه النفقات غالبًا من قبل السلطات المحلية، وتُدرج في ميزانيات هذه الهيئات. وتشمل هذه النفقات الخدمات والمشاريع التي تقدمها للمنطقة المحلية، مثل توزيع المياه والكهرباء وتحسين وسائل النقل داخل الإقليم أو المدينة.[2]

2-3: التقسيم الوظيفي للنفقات العامة تبعا لأهدافها

وفقًا لهذا التقسيم، تُصنف النفقات العامة حسب الوظائف والخدمات التي تقدمها الدولة في مختلف المجالات. ويتم ترتيب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، حيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة. يمكن تلخيص الأغراض في تقسيم النفقات العامة إلى عدة أنواع رئيسية:[3]

أ. النفقات الإدارية: تشمل النفقات التي تتعلق بالمرافق العامة وتعبّر عن سيادة الدولة. وتشمل هذه النفقات تكاليف الإدارة العامة، مثل نفقات الأجهزة الحكومية والإدارات المالية والشؤون الاقتصادية، بالإضافة إلى رواتب الموظفين وأجور العمال. كما تشمل أيضًا نفقات الدفاع والأمن والعدالة.

ب. النفقات الاجتماعية: تستهدف النفقات الاجتماعية النهوض بخدمات الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للفئات المحتاجة. وتشمل هذه النفقات المبالغ المخصصة لبعض الفئات الاجتماعية والأفراد، والنفقات التي تدعم الجهات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

---

[1] أنظر: - عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 65.
- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 37-38.
- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 47.
- غازي عناية، مرجع سابق، ص 191.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 47.

[3] أنظر: - غازي عناية، مرجع سابق، ص 122.
- فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص 43.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 113.

ج.النفقات الاقتصادية: تُشير إلى النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية أساسية، وتُعرف هذه النفقات أيضًا بالنفقات الاستثمارية. تشمل هذه النفقات تكاليف المشاريع الزراعية والصناعية، ونفقات التجارة، وتطوير القوة الصناعية، واستغلال الثروات المعدنية والوقود، وتبني التكنولوجيا.

د.النفقات العسكرية: تشمل النفقات العامة المخصصة لبناء وصيانة البنى التحتية العسكرية، وتشكل جزءً كبيرًا من ميزانيات الدول، ويرجع ذلك إلى التوترات الدولية والداخلية المتزايدة والتقدم التكنولوجي السريع وتأثيره على صناعة وتطوير الأسلحة.

هـ.النفقات المالية: تشمل النفقات العامة المخصصة لسداد أقساط الديون العامة وفوائدها، بالإضافة إلى الأوراق المالية والوثائق الأخرى ذات الصلة.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

أدى التطور إلى التوسع في الإنفاق بصفة مستمرة في جميع الدول حيث أدى هذا التوسع إلى التأثير على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية، وهذا بواسطة الضريبة والاقتطاع والسياسة الاقتصادية والنقدية لأن النفقات العامة تضل الأداة الأساسية لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة على إنتاج الدخل الوطني وتوزيعه واستهلاكه وعلى مستوى الأسعار.

1- تأثير النفقات العامة على الناتج الوطني: نوجزها فيما يلي:[1]

1-1: الأثر المباشر

ينعكس تأثير النفقات العامة على الإنتاج من خلال زيادة قدرة الأفراد على العمل والرغبة فيه، وذلك نتيجة للإنفاق على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، مما يعزز كفاءة الأفراد وقدراتهم الفكرية والجسدية، ويحميهم من مخاطر المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم وقدرتهم على الادخار.

[1] أنظر: عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 67.
- زغدود علي، مرجع سابق، ص ص 58-59.
- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص 76-77.

1-2: الأثر المباشر على الناتج الوطني

- تُسهم بعض النفقات العامة مباشرة في زيادة الناتج الوطني، مثل النفقات الاستثمارية والمساعدات الاقتصادية التي توجهها الدولة لبعض المشاريع الإنتاجية وتعزيز التصدير، مما ينتج عنه توسع في الإنتاج.

1-3: الأثر على حجم الطلب الكلي

يؤثر النفقات العامة على الناتج الوطني والعمالة في المجتمع من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي. يعتمد تأثير النفقات العامة على حجمها ونوعها، ويتأثر حجم الإنتاج والعمالة بمدى تأثير الناتج الكلي الفعلي.

1-4: الأثر الاجتماعي

- تؤثر النفقات الاجتماعية، سواء كانت عبارة عن تحويلات نقدية أو عينية، على الناتج الوطني، حيث تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة أو محدودة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة إنتاجها.

2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

للإنفاق العام أثار مباشرة على الاستهلاك، نبينها فيما يلي:[1]

2-1: توزيع الدخل والإنفاق العام

النفقات العامة تؤثر مباشرة على الاستهلاك من خلال توزيع الإنفاق على الأفراد عبر صرف مرتبات وأجور تشمل غالبية السكان في الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي. تشمل هذه النفقات شراء السلع الاستهلاكية للموظفين العموميين وعمال المرافق العامة، وصيانة المباني الحكومية، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الإسكان والوجبات المجانية في بعض الحالات.

[1] أنظر: محمد الصغير بعلي، يسرة أبو العلا، مرجع سابق، ص 41.
-عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 82.
-حسيس معطفي حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 31.

2-2: تأثير الإيرادات الإضافية

ينتج عن نفقات الحكومة زيادة في الإيرادات للوحدات الاقتصادية الأخرى في المجتمع، مما يؤثر على سلوك الاستهلاك. فالمبالغ المدفوعة من الحكومة بمثابة مرتبات وأجور لموظفيها وعمالها، وفوائد وأقساط لحملة السندات، تعتبر إيرادات لهؤلاء الأفراد والدائنين، مما يؤثر على نمط استهلاكهم واستخدام الدخل الإضافي الذي يحصلون عليه.

3- أثر النفقات العامة على توزيع الدخل

نظرًا لما تحققه النفقات العامة من دخل جديد في التوزيع الأولي للدخل الوطني، نجد أن هذه النفقات تؤدي إلى تغييرات في هذا التوزيع الأولي. تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني بطرق متعددة:[1]

3-1: توفير الخدمات العامة

يستفيد الأفراد من خدمات عامة غير قابلة للتجزئة، مما يعني أن الأغنياء يتحملون نسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق. يعتبر هذا التوزيع تحويلًا للدخل من فئات الدخول الكبيرة إلى الفئات ذات الدخول الأقل.

3-2: الاستفادة المباشرة للطبقات الفقيرة

تستفيد الطبقات الفقيرة من بعض الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة، مثل إعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها، مما يعمل على تقليل الفجوة في التوزيع الدخلي وتحسين وضع الطبقات الاجتماعية الأقل حظًا.

4- أثر النفقات العامة على الأسعار

في الاقتصاديات السوقية، لا تحدد الأسعار فقط بواسطة قوى العرض والطلب، بل قد تتأثر في بعض القطاعات نتيجة تدخل الدولة بطرق مباشرة أو غير مباشرة. وقد أصبح هذا التدخل أمرًا هامًا في الاقتصاد الحديث، سواء بسبب المطالبة بتدخل الدولة أو بسبب تدخلها الذاتي.

[1] رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 163.

يؤدي الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية إلى زيادة العرض، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى انخفاض الأسعار. وعلى الجانب الآخر، عندما يتوجه الإنفاق إلى المجالات الاستهلاكية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الأسعار.

كما يمكن خفض الأسعار عن طريق شراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها عندما تكون متوفرة وبأسعار منخفضة، وذلك للمحافظة على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات.[1]

5- آثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

يمكن أن نقسم دراستنا للآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج والاستهلاك إلى نوعين أولهما يترتب من خلال الاستهلاك المولد أي خلال ما يعرف بأثر المضاعف وثانيهما يترتب من خلال الاستثمار المولد أي خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع. ونعرض فيما يلي بإيجاز بيان ما تقدم في النقطتين على التوالي:

5-1: تأثير المضاعف (المسرع)

تتعلق فكرة المضاعفة، كما وردت في نظرية كينز (1936 م)، بتفسير تأثير الاستثمار على الدخل الوطني. وفقًا لفكرة كينز، فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ليس فقط بالمبلغ الزائد من الاستثمار نفسه، بل بمبالغ أكبر يمكن تحديدها من خلال تأثير هذا الاستثمار على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما يُعرف بتأثير المضاعف للإنفاق.

على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي إلى تدفق دخل جديد مثل أجور العمال، ومن المفترض أن يقسم هؤلاء العمال جزءً من هذا الدخل على الاستهلاك. وعندما يُخصص هذا الدخل للإنفاق، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة إنتاج تلك السلع، وهكذا تدور الدورة فيما يُعرف بدورة الدخل.[2]

---

[1] أنظر: حسين مصطفى حسن، مرجع سابق، ص 32.

- محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلا، مرجع سابق، ص 42.

- السيد محمد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية طبع نشر و توزيع الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 130-135.

[2] أنظر: عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 83.

الإنفاق على الإنتاج ⟵ الدخل ⟵ الاستهلاك ⟵ الإنتاج

5-2: أثر المعجل

بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة التي تنتج عن الإنفاق العام على الدخل والتشغيل خلال دورات الاستهلاك المتولدة من الإنفاق الأولي، هناك تأثيرات غير مباشرة أخرى تنشأ عن النفقات العامة خلال زيادة الطلب على أموال الاستثمار، وتُعرف هذه التأثيرات بالاستثمار المولد أو التابع، وهو ما يُعرف بأثر المعجل.

باختصار، هناك علاقة وثيقة تربط بين تأثيرات المضاعف والمعجل، ويجب أخذ هذه العلاقة في الاعتبار عند دراسة التأثيرات التراكمية للدخل والاستهلاك والاستثمار الناتجة عن الإنفاق الحكومي الأولي، بالإضافة إلى مصدر تمويل الإنفاق العام. يظهر أن تحليل تأثيرات المضاعف والمعجل يتناسب مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة التي تمتلك جهاز إنتاجي مرن قادر على التكيف مع زيادة الطلب الناجمة عن الإنفاق العام.

مع ذلك، فإن الدول النامية التي تمتلك جهاز إنتاجي غير مرن قد لا تتفق مع هذه الظروف بشكل كامل. ومع ذلك، يمكن لهذه الدول أن تستفيد من التفاعل والتداخل بين تأثيرات المضاعف والمعجل، وهو ما يُعرف بالمضاعف المزدوج أو المركب. يؤدي هذا التفاعل إلى استمرار الحركة التراكمية للاستثمار المولد إلى ما وراء القيود التي يفرضها الميل الحدي للادخار الموجب، وهذا يسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 101.
- رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق، ص 154.

[1] الأثر المعجل يبين أثر معدل التغير في الإنتاج الوطني أي الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار فأثر المعجل يسمح للإنفاق العام بما يحدث من زيادة أولية في الناتج القومي بإحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر. أنظر : رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 148-158.

المبحث الثالث: الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

بسبب التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي، فإن أي مؤسسة اقتصادية أو إدارية، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، تحتاج إلى فهم جيد لسير أعمالها المالية من خلال عدة وسائل، ومن أبرز هذه الوسائل هي الموازنة العامة. تتألف الموازنة العامة من جانبين رئيسيين: الإيرادات والنفقات العامة. وسنقوم بشرح مفهوم الموازنة العامة وتوضيح أهم مبادئها، وبعد ذلك سنتناول عملية إعدادها لتصبح جاهزة في شكلها النهائي.[1]

المطلب الأول: تعريف وخصائص الموازنة العامة

من الطبيعي أن نبدأ عرضنا لنظرية الموازنة العامة بتعريفها بشكل أولي، وهذا التعريف يجب أن يكتمل بما تجسده من أفكار عبر التفاعل بين النظرية والواقع الممارس في اقتصاد العالم. من هذا التفاعل، نستخلص عدة خصائص ناتجة عن المراحل المختلفة للتعاريف التي شهدتها تطورات الموازنة العامة، بناءً على وجهات نظر كل عالم من علماء المالية.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

هناك عدة تعاريف تتعلق بالموازنة العامة وتختلف من باحث إلى آخر، وذلك باختلاف الزاوية التي ينظر إليها الطالب في هذا المجال ومن هذه التعاريف ما يلي[2]:

تعريف الموازنة العامة للدولة يشير إلى مجموعة التغييرات المخطط لها في المصروفات أو نفقات الدولة خلال السنة المالية القادمة، بالإضافة إلى وسائل تمويل هذه المصروفات. تعتبر الموازنة العامة أداة أساسية لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية على مدى السنة المالية القادمة. تُعد الموازنة العامة وثيقة تُعد سنوياً وتُعتمد قانونياً، وتشمل عدة برامج تتعلق بمجموعة متنوعة من الخدمات أو المشاريع أو الأنشطة المقرر تنفيذها خلال فترة زمنية محددة.[3]

---

[1] دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، الاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 499.

[2] هناك من يقسم مفهوم الموازنة العامة إلى ثلاث مفاهيم (المفهوم المالي، المفهوم القانوني، المفهوم السياسي) لمزيد من التفصيل أنظر:
-فوزت فرحات، **المالية العامة– دراسة التشريع المالية اللبناني–**، منشورات الحلبي، بيروت، 2001 ، ص 44.

[3] إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع سابق، ص 29.

❖ **الفرق بين الموازنة والميزانية:**

يُعدّ فهم الفرق بين الموازنة والميزانية أمرًا ضروريًا لفهم كيفية إدارة الدولة لمواردها المالية، كما يمكن من تقييم كفاءة وفعالية الإنفاق العام .وكذلك يُساعد على مساءلة الحكومة عن أدائها المالي. ويمكن ابراز الفرق من خلال مايلي:

- **الموازنة:** هي خطة مالية تقديرية تُعدّها الحكومة لعام مالي محدد، تتضمن توقعات الإيرادات والنفقات.
- **الميزانية:** هي تقرير مالي واقعي يُعدّ بعد انتهاء العام المالي، يُظهر الإيرادات والنفقات الفعلية.

جدول (1–3): الفرق بين الموازنة والميزانية

الصفة	الموازنة	الميزانية
النوع	تقديرية	واقعية
التوقيت	قبل بدء العام المالي	بعد انتهاء العام المالي
الهدف	تخطيط وتوجيه الإنفاق	قياس الأداء وتقييمه
الأسعار	متوسط الأسعار	الأسعار الفعلية
التعديلات	ممكنة خلال العام المالي	غير ممكنة بعد إصدارها
المسؤولية	وزارة المالية	جميع الوزارات والجهات الحكومية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: محمد خصاونة، **المالية العامة –النظرية والتطبيق–**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص 154-156.

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة

من خلال التعريف السابق يتضح أن للموازنة العامة عدد من الخصائص التي تتصف بها ومن بينها ما يلي:[1]

- **نظرة توقعية مستقبلية:** الموازنة تُعتبر سجلاً للتوقعات التي تقدمها السلطة التنفيذية بشأن النفقات والإيرادات التي ستتحملها خلال فترة محددة، والتي عادة ما تمتد لمدة سنة واحدة. تعكس الميزانية هذه التوقعات من خلال توضيح النفقات والإيرادات المقترحة، بالإضافة إلى التخصيصات المالية المرصَّدة لبرنامج عمل الحكومة المستقبلي، وذلك على الصعيدين السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- **إقرار من السلطة التشريعية:** السلطة التشريعية مكلفة بالموافقة على الميزانية، وهي النظرة التوقعية للحكومة حول النفقات والإيرادات المتوقعة للعام القادم. وبالتالي، لا يمكن للحكومة تنفيذ الميزانية إلا بعد موافقة السلطة التشريعية عليها، وتحديداً داخل الحدود التي يتم تحديدها بهذه الموافقة.
- **تقديرية أو تخمينية:** ذلك يعود إلى أن الموازنة تخطط للسنة المقبلة، وعملية التخطيط تتم عادة خلال الفترة الزمنية التي تسبق السنة المقبلة. ونتيجة لذلك، يصعب تحديد النفقات المستقبلية أو الواردات بدقة، حيث أن الظروف والمتغيرات قد تتغير بين وقت وضع الموازنة ووقت تنفيذها بشكل ملموس.
- **الإجازة لتحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات:** تأتي أهمية تصديق السلطة التشريعية على تقديرات النفقات والإيرادات، كما هو موضح في مشروع الموازنة الذي يُعد من قبل السلطات التنفيذية، في أنه لا يمنح الموازنة صلاحية التنفيذ إلا بعد أن يتم تصديقها من قبل السلطة التشريعية، وذلك بما يتضمن إذناً للسلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وتحمل النفقات العامة الموجودة فيها.
- **التحديد الزمني للموازنة:** وهو ما تعرفه عموما باسم "سنوية الموازنة" لأنها توضع عادة لمدة سنة وبالتالي فإن موافقة الدولة (السلطة التشريعية) تقترن بمدة السنة ذاتها.

[1] أنظر: محمد دويدار، مرجع سابق، ص 499.

– إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع سابق، ص 29.

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة وأنواعها

تستند إعداد الموازنة العامة إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن كفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها المنشودة. تشمل هذه المبادئ الشمولية، والوضوح، والموضوعية، والتوازن، والمرونة، والرقابة، والمساءلة. كما تتبع الموازنة العامة أنواعًا مختلفة تتناسب مع ظروف وأولويات كل دولة، مثل الموازنة التقليدية، والموازنة البرامجية، وموازنة البرامج والأداء، وموازنة الصفر.

في هذا المطلب، سيتم تناول المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الموازنة العامة، وشرح كل مبدأ وأهميته في ضمان فعالية الموازنة. كما سيتم استعراض الأنواع المختلفة للموازنات العامة، وتحليل مزايا وعيوب كل نوع، والظروف والأهداف التي تناسب تطبيق كل نوع من أنواع الموازنات. سيساعد ذلك على فهم أعمق لكيفية إعداد الموازنة العامة وفقًا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة للدولة

أثناء إعداد الموازنة، ينبغي على السلطة التنفيذية أن تراعي عدة مبادئ عامة تحكم عملية التخطيط المالي، والتي أصبحت جزءاً أساسياً من ميدان علم المالية. تشمل هذه المبادئ:

1: مبدأ سنوية الموازنة

يُقصد بالسنوية أن تُعدَّ تقديرات للموازنة العامة لفترة زمنية محددة تمتد عادةً لمدة سنة كاملة، ويتم تقديم هذه التقديرات للسلطة التشريعية للموافقة عليها واعتمادها. بعد ذلك، يتم تنفيذ الموازنة خلال السنة المالية التالية. هذا المبدأ يُعنى بأن تُعد التقديرات المالية للموازنة العامة لفترة مستقبلية محددة، وتتم مناقشتها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية، وبعد ذلك تنفذ الخطة المالية المعتمدة لمدة سنة.

يعود هذا المبدأ إلى عدة أسباب، أولها أن فترة السنة تسمح بمراعاة جميع العوامل الموسمية التي تؤثر على الإيرادات والنفقات العامة. كما تسمح هذه الفترة بمقارنة الأداء المالي بين سنوات متتالية وتحديد اتجاهاته، مما يساعد على وضع سياسات دولية واقتصادية فعّالة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحضير ومناقشة الموازنة العامة واعتمادها يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين، ومن غير العملي تكرار هذه العملية بشكل أكثر تكرارًا من سنة واحدة.

أيضًا، يصعب إعداد تقديرات دقيقة للإيرادات والنفقات لفترة زمنية تتجاوز السنة، وهذا يرجع إلى الصعوبات التي تواجه عملية التقدير والتحقق منه.

وتُرجع أهمية هذا المبدأ إلى الاعتبارات السياسية والمالية، حيث تضمن السياسات الحالية دور الرقابة المستمرة للسلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية، وتجعل السلطة التنفيذية مضطرة إلى الحصول على موافقة دورية من السلطة التشريعية كل عام. ومن الناحية المالية، تعتبر فترة السنة الوحدة الزمنية الأكثر ملاءمة لتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية.[1]

2: مبدأ وحدة الموازنة

هذا المبدأ يعني أن يتم تجميع نفقات وإيرادات الدولة في وثيقة واحدة أو صك واحد، ثم يتم عرضها على السلطة التشريعية لإقرارها. وبموجب هذا المبدأ، تنظم الدولة موازنة واحدة تشمل جميع النفقات والإيرادات، بغض النظر عن مصادرها وعن عدد المؤسسات والهيئات العامة التي تشكل جزءً من تنظيم الدولة الإداري.

يعني مبدأ وحدة الموازنة وضع بنود الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، مما يسهل فهمها وتنفيذها. ويمكن تفسير هذا المبدأ من منظور مادي، حيث تتم جميع العمليات المالية وفقًا لقانون واحد وهو قانون المالية. لذا، يظهر أهمية احترام هذا المبدأ وضرورة الالتزام به. يعتبر مفكرو المدرسة الكلاسيكية أيضًا أهمية هذا المبدأ ويؤكدون على ضرورة احترامه.[2]

---

[1] أنظر: – ابراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، مرجع سابق، ص 360.
– سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 284

[2] أنظر: فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 355.
– محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 92.

*احترام مبدأ الوحدة من الزاوية المادية يعني عدم القدرة على إخفاء العجز بطريقة تقديم الميزانية المتوازنة في الشكل العادي، ثم تقدم موازنة أو مجموعة موازنات تكميلية غير متوازنة تماما (لمزيد من التفصيل أنظر المرجع نفسه الصفحة نفسها).

– حيث نادى بهذا المبدأ الفقيه "ساي" حين قال: أنه من الضروري حصر الموازنة ضمن بنود تسمح من خلالها التعرف على أهم الملامح (أنظر غازي عناية، مرجع سابق، ص 232.)

3: مبدأ عدم تخصيص الإيرادات (شيوع الموازنة)

المبدأ يهدف إلى عدم تخصيص مورد محدد لنفقة معينة، أو تحديد إيراد معين لغرض معين. وبناءً على ذلك، يجب تفصيل جميع المرافق العامة دون تحديد معين، بحيث لا يمكن لأي مصلحة أن تستخدم الإيرادات التي تجنيها لتغطية احتياجاتها المالية بشكل منفصل. على سبيل المثال، لا يمكن تخصيص عائد ضرائب السجائر لتمويل برامج مكافحة التدخين دون موافقة السلطة التشريعية.

يجسد هذا المبدأ القوة القانونية، حيث يجب أن يتم تنفيذ مشروع قانون الموازنة العامة بموافقة السلطة التشريعية، ويجب أن يمر بنفس الخطوات التشريعية التي تمر بها جميع القوانين الأخرى. يُظهر هذا المبدأ فوائده من خلال تعزيز مرونة الموازنة العامة ومنع الإسراف، خاصة إذا كان حجم الإيراد المخصص للنفقات كبيرًا، كما يمكن أن يؤثر على جودة الخدمة إذا كان حجم الإيراد أقل من النفقات المطلوبة لتلبية احتياجات الحكومة.

يجب التنبيه إلى أن هذا المبدأ ينطبق على الإيرادات فقط، وليس على النفقات. فإذا كانت السلطة التشريعية توافق على الإيرادات بشكل عام دون تحديد استخدامها، فإن موافقتها على النفقات تتطلب تفصيلًا دقيقًا لتحديد المبالغ المخصصة لكل جانب من جوانب الإنفاق. يعتبر هذا التفصيل ناتجًا طبيعيًا لمبدأ الشمولية، الذي يضمن توافق إجمالي النفقات مع إجمالي الإيرادات.[1]

4: مبدأ شمول الموازنة

وفقًا لهذا المبدأ، يتعين عرض جميع نفقات وإيرادات الدولة دون حذف أو تجاوز لأي جزء منها، وذلك دون إجراء أي تحجيم بين بنود النفقات. بدأ تطبيق هذا المبدأ في نهاية القرن التاسع عشر، حيث كانت غالبية الدول تسجل نفقات وإيرادات الوحدات الحكومية في الموازنة العامة باعتماد صافي الإيرادات أو النفقات، حيث يُحسم من نفقات الوحدة الحكومية ما يُحصل من إيرادات، ويُحسم من الإيرادات المتوقعة لأي وحدة حكومية ما تم صرفه في سبيل تحصيلها.[2] يبرر هذا المبدأ التوزيع النزيه للإيرادات المالية ويسهم في توضيح بنود الميزانية.

---

[1] أنظر: فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 329.

– فوزت فرحات، مرجع سابق، ص69.

[2] سعد عبد العزيز بن عثمان، **قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 586.

5: وضوح الموازنة

يجب أن تكون الموازنة العامة واضحة بما يكفل فهم مستوياتها بسهولة، سواء للسلطة التشريعية أثناء مناقشتها، أو للجهات المعنية بتنفيذها، أو لأي شخص مهتم بدراستها. وبناءً على ذلك، يجب تقسيم مخصصات الموازنة العامة إلى فصول وأقسام وبنود، بدلاً من تقديمها بشكل إجمالي. يمكن استخدام الجداول والرسومات والأشكال البيانية لتوضيح محتوى الموازنة وجعلها أكثر فهمًا واستفادة.[1]

6: مبدأ توازن الموازنة

هذا المبدأ يقتضي توازن نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية، دون زيادة أو نقصان. يُطبق هذا المفهوم على موازنة الدولة بنفس الأسس التي تستخدم لموازنة الأفراد والمشروعات الخاصة، حيث لا تتجاوز النفقات المخطط لها الموارد المالية المتاحة، مما يمنع الإسراف والتبذير.

ونتيجة لهذا التوازن، يتعين على النفقات العادية أن تُغطى بالإيرادات العامة التقليدية، مثل الضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة العامة. وإذا زادت الإيرادات العامة عن النفقات العامة، فسيؤدي ذلك إما إلى عجز أو فائض في الميزانية، وكلا الحالتين تتعارض مع مبدأ توازن الميزانية.[2]

---

* يبرر هذا المبدأ ضمان حسن توزيع الإيرادات المالية العامة بعيدًا عن المحسوبية والإسراف، وذلك لمنع أي جهة حكومية من التلاعب بإيراداتها ونفقاتها. كما يسهل هذا المبدأ فهم بنود الإيرادات والنفقات العامة في الميزانية، مما يعزز قدرة الرقابة على هذه البنود، سواء من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية ذاتها. (أنظر: غازي عناية، مرجع سابق، ص231)

[1] إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص 38.

[2] * هذه القاعدة كانت قاعدة شبه مقدسة في الفكر المالي الكلاسيكي لأنها كانت تعبر من خلال مفهوم الدولة الحارسة ذات النشاط الاقتصادي المعدوم أو المحدوب عن فلسفة الدولة الاقتصادية والسياسية.

أنظر: فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 339.

- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 303.

- غازي عناية، مرجع سابق، ص ص 234-235.

الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة للدولة

تتنوع أنواع الموازنات العامة التي تعتمدها الدول لتلبية احتياجاتها وأهدافها المختلفة، سيتم في هذا الفرع استعراض أنواع الموازنات المختلفة، مع شرح مفهوم كل نوع، ومزاياه، وعيوبه، كما سيتم التركيز على الموازنة التعاقدية كنوع حديث، وتحليل آلية عملها ومتطلبات تطبيقها وإمكانية تبنيها.

1: موازنة البنود (الموازنة التقليدية)

نتطرق إلى تعريفها ثم مزاياها وعيوبها فيما يلي:

1-1: تعريف موازنة البنود

تُعد موازنة البنود (الموازنة التقليدية) من أكثر أنواع الموازنات استخدامًا، وهي تمثل المرحلة الأولى من المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الموازنة. وكان الغرض الرئيسي منها هو فرض رقابة مركزية على الإنفاق العام، ومحاولة التغلب على عيوب الإدارة الحكومية ومنع الاختلاسات المالية والصرف بدون وجه حق[1].

بدأ تطبيق أسلوب موازنة البنود عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، لتكون موازنة تنفيذية شاملة وبتصنيف يساعد على التمييز بين النفقة الجارية والرأسمالية. وبموجبها يتم تصنيف النفقة تبعًا لنوعيتها وليس وفق الغرض منها، بمعنى أنه يتم حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسية وفرعية بصرف النظر عن الإدارة الحكومية التي تقدمها. ثم بعد ذلك يتم تقسيم النفقات إلى فئات رئيسية تُسمى أبوابًا، حيث يتم تقسيم هذه الأبواب الرئيسية إلى بنود فرعية.

اهتم هذا الأسلوب بالجانب الرقابي على النفقة أكثر من الاهتمام بالخدمات نفسها التي تم الاتفاق من أجلها، حيث أن التبويب على أساس المصروف لا يوضح ما إذا كانت المصروفات قد حققت الهدف من إنفاقها أم أنها مجرد مصروفات تم سدادها وانتهى الأمر، وكأن الهدف من الإنفاق هو الإنفاق في حد ذاته[2].

---

[1] محمد مصطفى أبو مصطفى، **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 31.

[2] سيد أحمد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة– النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**، دار البيان للطباعة، مصر، 2000، ط 1، ص 76.

1-2: مزايا موازنة البنود[1]

تتميز موازنة البنود بالعديد من المزايا، حيث تتسم بسهولة إعدادها وفهمها، مما يجعلها مناسبة للاستخدام من قبل مختلف الجهات، حتى غير المختصة بالمجال المالي. كما توفر وضوحًا في تبويب النفقات وفهمها ومقارنتها، ممّا يسهل عملية الرقابة عليها وتحديد مسؤولية كل جهة حكومية عن بنود الإنفاق المخصصة لها. بالإضافة إلى ذلك، تتيح موازنة البنود إمكانية مقارنة البيانات عبر فترات زمنية مختلفة، ممّا يُسهل تحليل اتجاهات الإنفاق العام، كما تُعدّ بسيطة التحليل، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات المالية. أخيرًا، تركز موازنة البنود على توفير مختلف السلع والخدمات التي تحتاجها الوحدات الحكومية، حيث تركز على المدخلات.

1-3: عيوب موازنة البنود[2]

على الرغم من مزاياها، إلا أن موازنة البنود تواجه بعض العيوب والقصور، حيث لا تركز على ربط النفقات بالأهداف والبرامج، مما قد يؤدي إلى عدم فعالية استخدام الموارد. كما تواجه صعوبة في تقييم أداء الوحدات الحكومية، لأنها لا تركز على مخرجات البرامج والأنشطة، ولا توفر معلومات كافية عن كفاءة وفعالية استخدام الموارد. تركز موازنة البنود بشكل أساسي على الرقابة المالية، دون الاهتمام بالرقابة على الأداء أو تنفيذ البرامج والمشاريع، وقد لا تواكب التطورات والتغيرات في بيئة العمل الحكومي. كما تقدم تحليلاً محدوداً للاحتياجات المستقبلية، مما قد يؤدي إلى نقص في التمويل أو فائضه.

بشكل عام، تُعد موازنة البنود أداة بسيطة وسهلة الاستخدام لتنظيم النفقات الحكومية. لكنها تعاني من بعض العيوب التي تحد من قدرتها على تقييم الأداء وتحسين كفاءة استخدام الموارد، مثل ضعف الربط بالأهداف، وصعوبة تقييم الأداء، ونقص المعلومات، والتركيز الأساسي على الرقابة المالية. لذلك، يُنصح باستخدام موازنة البنود إلى جانب أدوات أخرى تكملها وتعالج عيوبها، مثل موازنة البرامج والأداء، لتحقيق أفضل النتائج في إدارة الموارد العامة بكفاءة وفعالية.

---

[1] بهاء الدين أحمد العريني، **إطار مقترح لتطبيق الأساس الصفري في إعداد موازنات الجامعات والكليات المتوسطة بقطاع غزة**، ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 2.

[2] محمد راشد الشمري، **تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت– دراسة تطبيقية على بيت الزكاة–**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2012، ص 3-42.

2: موازنة البرامج والأداء

واجهت الموازنات التقليدية العديد من جوانب القصور في التطبيق العملي، مما دفع المسؤولين الحكوميين للبحث عن أساليب موازنة أكثر حداثة وفعالية. ومن هذه الاتجاهات الحديثة برزت موازنة البرامج والأداء التي تطورت عبر عدة مراحل تاريخية.

2-1: نشأة وتطور موازنة البرامج والأداء

ظهرت البوادر الأولى لموازنة البرامج والأداء في عام 1912 عندما أوصت لجنة تافت في الولايات المتحدة بضرورة إعداد موازنة إدارية شاملة مبوبة حسب البرامج والوظائف الحكومية. وفي عام 1946، طبقت البحرية الأمريكية هذا المفهوم لأول مرة في موازنتها. ومنذ الستينيات، انتشر تبني هذا الأسلوب في الحكومات الغربية، خصوصاً على المستوى المحلي في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما كانت السويد أول دولة أوروبية تطبقه في 1972، تلتها الفلبين من الدول النامية في 1957.

وفي الأردن، بدأت تجربة موازنة البرامج والأداء في منتصف 1995 على بعض الأجهزة قبل تعميمها في 1997. واليوم، تبنت غالبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الأسلوب منذ أكثر من 20 عاماً[1].

أما في الجزائر فقد تم التأسيس لهذا النوع من الموازنة عن طريق القانون العضوي رقم 18-15 الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، ليبدأ تطبيقه فعليا ابتداءا من السنة المالية 2023.

2-2: مفهوم موازنة البرامج والأداء

تعتبر موازنة البرامج والأداء من أهم الاتجاهات الحديثة في الموازنات الحكومية، حيث تنطوي على أسس ومفاهيم جديدة مختلفة عن الموازنات التقليدية. فهي توجه تركيزها نحو تبويب حسابات الموازنة وفقاً للبرامج والأنشطة الحكومية بدلاً من التصنيف التقليدي القائم على بنود الإنفاق فحسب. وتقوم فلسفتها على ربط

---

[1] للمزيد من التفاصيل انظر: إسماعيل حسين، **موازنة البرامج والأداء–المفهوم، الفلسفة والأهداف–**، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق، سوريا، 2004، ص 06. و: جمال البدور، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق 25-26 يوليو ،2004، ص 2.

- Robert J. Shea, ***Performance Budgeting in the United States***, OECD journal on Budgeting, Volume 8-N01, 2008, P 02.
- Brigitte Sablayrolles ***la Budgetisation Par La Perfermance En France Bilan et Perspectives***, Presupuesto .y Publico 51/2008, P 272.

الموارد المالية المخصصة ببرامج وأنشطة محددة الأهداف بشكل واضح، بحيث يمكن قياس مدى تحقق تلك الأهداف من خلال معايير ومؤشرات أداء محددة.

كما تساعد في تعزيز المساءلة عن الأداء الحكومي وتحسين عمليات الرقابة والمتابعة لتنفيذ البرامج وفق المعايير المحددة. لذلك تمثل اتجاهاً شاملاً لتطوير العمل الحكومي، حيث تساهم في ربط التخطيط بالتنفيذ والرقابة على أداء الأجهزة المختلفة من خلال قياس تحقيقها للأهداف المحددة مسبقاً للبرامج والأنشطة[1].

2-3: مزايا تطبيق موازنة البرامج والأداء

تتميز موازنة البرامج والأداء بالعديد من المزايا التي تجعلها أسلوبًا حديثًا وفعالًا في إعداد الموازنات الحكومية. فهي تساعد على التعرف على الأنشطة المتعارضة وتجنب التداخل بينها من خلال الوصف الدقيق للبرامج والأنشطة، كما تولي اهتمامًا بالتخطيط طويل الأجل عبر تحديد البرامج والمشاريع المستقبلية والنفقات المتوقعة لها[2].

وتركز موازنة البرامج على تحديد الطرق البديلة لتحقيق الأهداف واختيار الأفضل بعد دراسة تكاليفها وعوائدها باستخدام أسلوب التكلفة/العائد[3].

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فترى أن هذه الموازنة تحسن الشفافية من خلال توفير المعلومات للبرلمان والرأي العام[4].

---

[1] للاستزادة انظر: جليلة مصطفى عبد الرحمان، إيمان غانم أحمد، **استخدام موازنة البرامج والأداء – نموذج تطبيقي في معهد الإدارة –**، مجلة التقني، المجلد 27، العدد 5 ،2014، ص ص 125-126. و: هدى دياب أحمد صالح، **تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية**، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية للعلوم، المجلد السادس، عدد 17 ،2015، ص 92. و:

- Hoang-Phuong Nguyen, ***Performance budgeting: Its rise and fall***, MPRA Paper No. 9415, 2007, p 92.

[2] عبد الله عبد السلام، آمال محمد كمال، **رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث مقدم لمؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، نوفمبر ،2001، ص 175.

[3] فريد أحمد عبد الحافظ غنام، **إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين**، ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006، ص ص 60-62.

[4] OECD. ***Performance Budgeting in OECD Countries*** .2007, p13.

كما تحسن الشفافية من خلال توفير المعلومات للبرلمان والرأي العام، وتساعد في توزيع الإمكانات المالية بشكل أفضل من خلال بياناتها التفصيلية عن البرامج والمشاريع المزمع تنفيذها، إضافة إلى إعطائها صورة واضحة عن الإنفاق وترتيب أولوياته بربطه بالنتائج المحققة[1].

كما تسهل موازنة البرامج والأداء عمليات تنفيذ البرامج والمشاريع وتحسن الرقابة عليها باستخدام معايير الأداء المحددة مسبقًا، وتمتاز باللامركزية والمرونة في التطبيق. وتساهم في رفع مستوى جودة بيانات الأداء لمساعدة التخطيط الاستراتيجي وتوزيع الموارد والرقابة، كما تغير دور الرقابة من مالية إلى رقابة أداء مما يحسن فعالية المؤسسات الحكومية ويساعد السلطة التشريعية[2].

وتهتم بوضع مقاييس للأداء من خلال خطط الأهداف ومعايير الأداء للوحدات الحكومية، بالإضافة إلى زيادة مسؤولية الإدارة ورقابتها المحاسبية من خلال التركيز على العمل المنجز ومعاييره المالية والكمية. أخيرًا، توفر معلومات للمواطنين عن الخدمات والبرامج الحكومية وأهدافها وتكاليفها، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

2-4: عيوب موازنة البرامج والأداء

على الرغم من فوائد موازنة البرامج والأداء، إلا أن تطبيقها يواجه عدة تحديات، منها[3]:

أ- صعوبة تحديد الأهداف بدقة للأجهزة والأنشطة الحكومية نظرًا لغموض صياغتها.

ب- نقص الموظفين المؤهلين لإدارة وتنفيذ هذا النوع من الموازنات.

ت- التركيز على قياس تكاليف الأنشطة دون الاهتمام الكافي بمساهمتها في تحقيق الأهداف.

ث- صعوبة تحديد وحدات قياس الأداء لبعض الوزارات والأنشطة غير الملموسة.

---

[1] Robinson, Marc. ***Program Classification for Performance-Based Budgeting: How to Structure Budgets to Enable the Use of Evidence***. IEG Evaluation Capacity Development Series. Washington, DC : World Bank. License : Creative Commons Attribution CC BY 3.0, 2013, p 01.

[2] سوسن الشمراني، **موازنة البرامج والأداء**، ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، 2010، ص 09.

[3] للاستزادة انظر:

- محمد علي جبران، **مفاهيم الوازنة العامة للدولة ومداخل إعدادها**، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول الموازنة العامة للدولة وكيفية التعامل معها، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، اليمن، 2008، ص 10.
- سوسن الشمراني، مرجع سابق، ص ص 26-27.

ج- عدم توافر أنظمة معلومات دقيقة لتوفير البيانات التفصيلية المطلوبة.

ح- ارتفاع تكلفة التطبيق بسبب الحاجة للموظفين المؤهلين والأجهزة اللازمة.

خ- تركيز الموازنة على الكفاءة قصيرة الأجل قد يتعارض مع التخطيط طويل المدى.

د- إرسال كميات كبيرة من المعلومات إلى الجهات المعنية يشكل عبئًا ويسبب مشكلات.

لذا يجب التغلب على هذه التحديات لضمان تطبيق موازنة البرامج والأداء بفعالية.

3: موازنة التخطيط والبرمجة

هي اتجاه حديث في إعداد الموازنات الحكومية، ويمكن تلخيص أبرز ما ورد عنها فيما يلي:

3-1: نشأتها وتطورها

- بدأت في وزارة الدفاع الأمريكية عام 1961 حيث قسمت موازنتها إلى برامج مرتبطة باستراتيجيتها.
- في 1965، أوصى الرئيس جونسون بتعميمها على كافة القطاعات الحكومية المركزية والمحلية.

3-2: مفهومها[1]

موازنة التخطيط والبرمجة هي منهج علمي متكامل لاتخاذ القرارات يجمع بين أبعاد التخطيط والتنفيذ والرقابة، مع إعطاء الأولوية للتخطيط. تقوم على ربط اعتمادات الموازنة بتحقيق الأهداف المخططة للدولة، من خلال التكامل بين تلك الأهداف والبرامج والأنشطة اللازمة لتحقيقها والأموال المتاحة لتمويلها، وذلك بهدف قياس تكلفة وعائد الاستخدامات البديلة للموارد واستخدام تلك المعلومات في صياغة السياسات واتخاذ القرارات، مما يجعلها تجمع بين اتجاهات موازنة البنود والأداء والتخطيط والبرمجة في منهج شامل وفعال.

[1] انظر: عبيد الله بن صالح اللحياني، **نموذج مقترح لخطة الانتقال إلى موازنة التخطيط والبرمجة في الجامعات السعودية**، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة والتخطيط، السعودية، 1423-1424هـ، ص 09.
-فريد أحمد عبد الحافظ غنام، مرجع سابق، ص ص 42-43.

3-4: مزايا تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة

تتميز موازنة التخطيط والبرمجة بالعديد من المزايا، أبرزها[1]:

- ✓ التوجه طويل الأمد من خلال الاهتمام بالتكلفة الإجمالية للبرامج على مدى فترات زمنية طويلة.
- ✓ المرونة حيث يمكن إجراء تعديلات على البرامج في أي وقت.
- ✓ اتخاذ القرارات بشكل رشيد من خلال ربط تخصيص النفقات بأهداف محددة للبرامج.
- ✓ استخدام التوثيق المكثف لتحديد الأهداف والأغراض وترجمتها إلى برامج تساعد صناع القرار.
- ✓ التحليل الكمي لتحسين التخطيط الاستراتيجي بما يحقق تعظيم الأهداف المنجزة أو تقليل الموارد.
- ✓ الشمولية من خلال توزيع الموارد بين الوحدات ذات العلاقة ببرنامج واحد.
- ✓ الجمع بين جوانب تحديد الأهداف، وترجمتها إلى برامج عمل، ومتابعة تنفيذها وفق إمكانيات متاحة.

لذا توفر موازنة التخطيط والبرمجة منهجًا متكاملًا يجمع بين التخطيط، والتنفيذ والرقابة بكفاءة وفاعلية.

3-5: عيوب موازنة التخطيط والبرمجة

على الرغم من مزاياها، تواجه موازنة التخطيط والبرمجة بعض العيوب، أهمها[2]:

- ارتفاع تكاليف التطبيق خاصة في الأجهزة الحكومية الصغيرة.
- الحاجة لكميات كبيرة من المعلومات قد تعرقل عملية تحليل السياسات.
- صعوبة تحديد الأهداف بدقة لجميع الأجهزة الحكومية.
- صعوبة قياس عوائد بعض البرامج والمشاريع بشكل ملموس.
- إرسال كميات كبيرة من المعلومات والدراسات التحليلية للبرامج إلى جهات الموازنة مما يشكل عبئًا.

---

[1] أكرم إبراهيم حماد، **تطور النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي**، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008، ص 51.

[2] محمد علي جبران، مرجع سابق، ص 12.

- المبالغة في الترويج لفوائدها ومزاياها وبيع فكرتها.

لذا تتطلب موازنة التخطيط والبرمجة التغلب على هذه العيوب لضمان تطبيقها بكفاءة وفاعلية.

4: الموازنة الصفرية

وفي هذا المبحث سنتناول الموازنة الصفرية ومختلف العوامل المصاحبة لظهورها كاتجاه حديث من اتجاهات الموازنة العامة للدولة ينظر للأداء في المستقبل دون اهمال البرامج والمشاريع الجارية.

4-1: نشأة وتطور الموازنة الصفرية

يُعتبر نظام الموازنة الصفرية فكرة حديثة جذبت اهتمام العديد من العاملين في مجال الإدارة المالية على مستوى القطاعين الحكومي والخاص على حد سواء، حيث تم استخدامه في العديد من دول العالم. ويرجع البعد التاريخي لفكرة إعداد الموازنة الصفرية إلى عام 1924، عندما كان المسؤول الأول عن الموازنة في المملكة المتحدة آنذاك، إي. هيلتون يونغ(E. HILTON YOUNG) ، يدافع عن تبرير برامج الموازنة سنويًا[1].

وكان أول تطبيق للموازنة الصفرية في وزارة الزراعة الأمريكية عام 1964، ورغم عدم نجاح التجربة في البداية، إلا أن ذلك أعطى الإدارة دافعًا للبحث عن بدائل وأفكار جديدة لتحديث النظام الموازني . [2]

وتُعتبر شركة تكساس إنسترومنتس(Texas Instruments) ، وهي إحدى الشركات الأمريكية العاملة في مجال الحسابات الإلكترونية، أول من استخدم الموازنة الصفرية في أمريكا في بداية عام 1969. حيث توقعت الشركة انخفاض أرباحها بمعدل 5% نتيجة للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها صناعة الحاسبات الإلكترونية، الأمر الذي دفعها إلى تطوير مفهوم الإدارة بالأهداف الذي اتبعته الشركة لسنوات عديدة إلى نظام حديث عُرف باسم "الموازنة الصفرية"، والذي يعتمد على:

- تحديد أهداف الأقسام المختلفة للشركة.
- تحديد أنواع المصروفات المتوقعة في الفترة القادمة.

---

[1] بهاء الدين أحمد العريني، مرجع سابق، ص 29.

[2] Burim N.Haxholli, ***Zero Based Badgeting in KCS Implimenting Zero Based Badgeting METHOD IN Kosovo Correctional Servce***, Thesis, Rochester Institute of Technology, 2015, P 24.

- تحديد المتغيرات المتوقعة في الخدمات المتبادلة وعوامل الإنتاج بين الأقسام[1].

وبعد أن قرأ جيمي كارتر، حاكم ولاية جورجيا في ذلك الوقت، مقالًا عن تجربة الشركة، أعجب بها وقابل الكاتب وناقشه في أفكاره للتعرف على طبيعة الموازنة الصفرية ومدى إمكانية وجدوى تطبيقها في أنشطة الإدارة الحكومية بالولاية. وقد تقرر تطبيق الموازنة الصفرية في ولاية جورجيا، وتحققت نتائج إيجابية تمثلت في تخفيض الإنفاق العام مع الاحتفاظ بنفس مستوى الخدمات المقدمة في الولاية[2].

وقد زاد الاهتمام بهذا النوع من الموازنات مع وصول كارتر إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، واستنادًا إلى اهتمام الرئيس كارتر وإلى الكونغرس، فقد تقدم السناتور موسكي (MUSKI) بمشروع قانون الإصلاح الاقتصادي والإنفاقي رقم 2915 لعام 1976 "الاقتصاد الحكومي وإصلاح الإنفاق the) " Government Economy and Spending Reform). ووافق على هذا المشروع أكثر من 50% من أعضاء لجنة العمليات بالمجلس، وكان أهم ما جاء في هذا المشروع هو الأخذ في الاعتبار استخدام الأساس الصفري (Zero Based) عند تقرير اعتمادات الأنشطة والبرامج التي تُعد بمعرفة الحكومة المركزية كل خمس سنوات، كما طالب هذا القانون مدير مكتب الإدارة والموازنة العامة بتطبيق هذا الأساس في إعداد مشروعات الموازنات الفرعية للجهاز التنفيذي، على أن يكون التركيز الرئيسي للنظام على أمرين:

- مدى فاعلية وكفاءة وأداء النشاطات الجارية (الحالية).
- إمكانية إلغاء أو تخفيض النشاطات الجارية من أجل تمويل برامج جديدة ذات أولوية عالية، أو من أجل إحداث تخفيض شامل في الموازنة الحالية.

وقد استُخدمت الموازنة الصفرية بنجاح في مجال الصناعة والتنظيمات الاقتصادية منذ عام 1978 في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان وإسرائيل[3].

---

[1] سلوم حسن ودرويش حيدر، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ– دراسة تحليلية للموازنة العراقية**، 2005-2007، الجامعة المستنصرة، بغداد، العراق، ص 18.

[2] حسين مصطفى هلالي، **دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقييم الأداء الحكومي من خلال تنفيذ الموازنات في مجال الانفاق الحكومي: الموازنة الصفرية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، **2006**، ص 02.

[3] بهاء الدين أحمد العريني، مرجع سابق، ص ص 29-30.

وفي الصين، تُعتبر مقاطعة هايبي (Hubei) أول من استخدم فكرة الموازنة الصفرية، لكنها لم تأخذ طريقها إلى التطبيق العملي إلا مع بداية التسعينيات، حيث ساهم تطبيقها في تحديث الكثير من جوانب إعداد الميزانية وتنفيذها، لكنها عمومًا بقيت تجربة محدودة لم تخرج حيز الميزانية الصينية المبنية على الأهداف[1].

وهكذا فقد جاءت الموازنة الصفرية بعد تطورات تاريخية لإعداد الموازنة العامة بدءا بأسلوب الموازنة التقليدية (البنود، اتجاه رقابي ركز على الاعتماد على الماضي وأهمل المستقبل)، وبعدها موازنة البرامج والأداء (اتجاه إداري ركز على الأداء واهتم بالحاضر وأهمل المستقبل،) فأسلوب موازنة التخطيط والبرمجة (اتجاه تخطيطي ركز على البرامج والأنشطة الجديدة وعلى المستقبل وأهمل الحاضر والماضي،) فأسلوب الموازنة الصفرية الذي نظر إلى الأداء في المستقبل، ولم يهمل البرامج والمشاريع الماضية الجارية، إذ يمكن بموجبه إجراء عملية التعديل أو الاستمرار في البرامج الخاصة.

4-2: مفهوم الموازنة الصفرية

تتعدد تفسيرات ومفاهيم الموازنة الصفرية، فهي تُفسر على أنها تطوير لمدخل "الإدارة بالأهداف" الذي اتبعته شركة تكساس إنسترومنتس الأمريكية لفترة طويلة. كما تُفسر على أنها تأخذ الاتجاه العكسي للموازنة التقليدية، حيث تبدأ بمراجعة وتقييم البرامج المختلفة وقبولها على أساس كفاءتها وفعاليتها، ثم إعداد الموازنة والوصول إلى إجمالي التكاليف كنتيجة نهائية.

ويتطلب تحضير الإدارة للموازنة الصفرية مناقشة الأنشطة الأساسية للبرامج الضرورية، وبيان أهميتها وانسجامها مع الأهداف الاستراتيجية للمنشأة، ثم تحديد الموارد البشرية اللازمة للتنفيذ والمقاييس الزمنية للإنجاز[2].

وتُعرّف الموازنة الصفرية على أنها "مقاربة للموازنة تبدأ من قاعدة الصفر، دون مراعاة التكاليف والأنشطة السابقة، وبالتالي كل ما يضمن في هذه الموازنة لا بد أن يتم تبريره" [3] .

---

[1] Jun Ma, ***Zero Based Budgeting in China Experiences of Hubei Province***, J. of Publc Budgeting, Accounting and Financial Management, 18(4), 480-515, Winter 2006, PRAcademicS Press, P 483.

[2] Zero Based Budget Manuel Fiscal Year 2015, Howard Country, Public School System, P 04. See : https://www.hcpss.org

[3] Stewart Carruth, ***Zero Based Budgeting, Finance and Resources***, CG/10/052, 11 March 2010, Aberdeen Cit Council, P 02. See : https://committees.aberdeencity.gov.uk

كما تُعرّف على أنها "عملية التخطيط والتشغيل وإعداد الموازنة بصورة تفصيلية بحيث تلقي على عاتق كل مسؤول مهمة تبرير الموارد المطلوب تخصيصها لبرامجه، بحيث يبين لماذا يعتزم أن ينفق أي مال، فهو لا يطالب فقط بتبرير الزيادة عن السنة السابقة، ولكنه مطالب بتبرير أي عمل أو نشاط يخطط لإنجازه من الصفر (Justify From Zero)، أي بافتراض أن اعتماده في الموازنة السابقة كان صفرًا".[1]

وهذه تعاريف بعض الكتاب حول مفهوم الأساس الصفري[2] :

- عرفها Phyrr بأنها "عملية تخطيط وموازنة تتطلب من كل مدير أن يبرر مطلب موازنته الإجمالية بالتفصيل من نقطة الأساس (أساس صفري)، وتحول عبء الإثبات إلى كل مدير لكي يبرر لماذا يجب أن ينفق أية أموال على الإطلاق".
- عرفها مؤتمر الأمم المتحدة لدراسة مشاكل الإدارة والموازنة في الدول النامية عام 1967 بأنها "نظام يفترض عدم وجود أية خدمة أو نفقة في البداية، والأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات."
- عرفها Lester R. Bittel بأنها "نظام لتخطيط وإعداد الموازنة بداية من نقطة الصفر كما لو كان المشروع بادئًا في النشاط لأول مرة، بحيث تتطلب من المدير أن يقوم بتبرير حاجة الموازنة تفصيليًا"[3].

لذا، تقوم فلسفة الموازنة الصفرية على افتراض أن الموازنة المالية تساوي صفرًا في البداية، وأنه كلما أمكن توكيد أهمية عمل أو نشاط أو قرار ما، كلما أصبحت موازنة الإنفاق تنمو لتغطيته، بهدف ضغط عملية الإنفاق والرقابة عليها، وترشيد عملية اتخاذ القرارات وتخطيط الأعمال والنشاطات وبرمجتها.

4-3: مزايا تطبيق الموازنة الصفرية

أ- **تحسين إعداد الخطط والموازنات :**

تحقق الموازنة الصفرية العديد من المزايا على صعيد تحسين إعداد الخطط والموازنات، من أبرزها:

---

[1] حسين مصطفى هلالي، مرجع سابق، ص 03.

[2] بهاء الدين أحمد العريني، مرجع سابق، ص ص 31-33.

[3] محمد عبد الرحمان، **استخدام الأساس الصفري في إعداد موازنات الوحدات الإدارية العامة كأداة لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة فاعليته مع التطبيق على قطاع التعليم في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، 1982، ص 57.

- ✓ تجاوز مشكلة ضعف الربط بين الموازنة السنوية والتخطيط طويل الأجل.[1]
- ✓ منح الإدارة العليا مرونة في إعادة تخصيص الموارد عبر التحويلات بين الإدارات بناءً على مجموعات القرار المرتبة للأنشطة.
- ✓ ربط التكاليف بالعائد لكل برنامج أو نشاط، مما يسهل تقييمها بدقة.
- ✓ توفير أساس لموازنة تفصيلية من خلال مجموعات القرار الموافق عليها، وتساعد على إيجاد نظام معلومات متكامل.
- ✓ فحص جميع الأنشطة بافتراض البدء من الصفر، لتحديد البرامج الواجب تنفيذها أو استبعادها، مع تبرير الجميع دون التأثر بالاعتمادات السابقة، مما يزيد فعالية تخصيص الموارد.
- ✓ إمكانية اكتشاف ازدواجية العمل في الوحدات وتقليص أو جعل بعض الوظائف مركزية.
- ✓ الاعتماد على التخطيط كمرحلة أساسية في الموازنة، وإمكانية تحديد نقاط الضعف في التخطيط أو التنسيق وتصحيحها بسرعة.
- ✓ تبرير مصادر احتياجات كل المستويات للأنشطة الحالية والجديدة.
- ✓ ترتيب البرامج والأنشطة مع توفير الاعتمادات وإعادة ترتيب الموارد وفقًا للأولويات.

لذا توفر الموازنة الصفرية منهجًا متكاملًا لتحسين عمليات إعداد الخطط والموازنات في المنشآت[2].

ب- استمرار تحقيق الفوائد خلال سنة التشغيل:

خلال سنة التشغيل، تُحقق الموازنة الصفرية العديد من الفوائد، ومنها:

[1] Arifin Lubis, Hasan Sakti Siregar, Syarief Fauzi, ***A Study on the Defferent Applications of Performance Based Budget And Zero BASED Budget on Regional Task Force Units In North Sumatra***, International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol 03- Issue 10, 2014, P 49.

[2] Geetan Vedri, Frances Fortini, Anna Karrer Manely, ***Zero Based Budget, Georgia State Departement of Agriculture***, PA 73, February 18.2013, P 09.

- ✓ القدرة على تحديد الأنشطة ذات الإدارة الضعيفة بسرعة، والإجراءات اللازمة لمتابعتها من خلال تطبيق الموازنة الصفرية، مما يُمكِّن الإدارة العليا من اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه المشاكل.
- ✓ تشجيع المديرين على مواصلة تقييم عملياتهم وكفاءتها الإنتاجية وفعالية التكاليف بشكل مستمر، ليس فقط خلال دورة الموازنة، ولكن أيضًا خلال التنفيذ، حيث يصبح هذا التقييم المستمر ممارسة شائعة.
- ✓ استخدام قائمة مجموعات القرار الموافق عليها والمرتبة حسب الأولويات كنقطة انطلاق لتحديد الأنشطة التي سيتم تقليصها أو توسيعها في حالة تغير مستوى الإنفاق المسموح به خلال عام الموازنة.

ج- **فوائد تحسين كفاءة الإدارة والمديرين :**

تساهم الموازنة الصفرية في تحسين كفاءة الإدارة والمديرين من خلال: [1]

- ✓ تمكين الإدارة من تقديم أرقام للسياسيين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ المساعدة في إدارة نفقات البرامج المبنية على مبدأ الأولوية.
- ✓ تمكين الإدارات المالية من اتخاذ قرارات الموازنة وتقليل النفقات المالية.
- ✓ تخفيض عبء العمل على المدير بعد السنة الأولى من استخدامها، عندما تعتاد الإدارة العليا على مفهومها الجديد ومنهجيتها.
- ✓ رفع الروح المعنوية للمشاركين في إعداد الموازنة من خلال إشراكهم وأخذ آرائهم وخبراتهم بعين الاعتبار، مما يؤدي إلى درجة أعلى من التعاون الصادق.
- ✓ تدفق المعلومات الإدارية من المستوى الأدنى إلى الأعلى، مما يزود الإدارة العليا بصورة واضحة عما يتم أو يمكن أن يتم على جميع المستويات، مما يمكنها من تحقيق الأهداف بشكل أفضل.

[1] Gaurav Singh, Prakash Yadav, ***Zero Based Budget In India- its Relavance to Public Enterprises***, Asian Journal of Technology And Management Research, Vol 01-Issue 01, Jan-Jun 2011, p 05.

- ✓ مساعدة الإدارات على مراجعة النفقات الحالية والأساسية في الموازنة، والتخلص من النفقات غير الضرورية التي كانت في الموازنات السابقة.

4-4: عيوب الموازنة الصفرية

فيما يلي ملخص لأهم عيوب الموازنة الصفرية:[1]

- ✓ قد تواجه معارضة من العاملين لشعورهم بأن أنشطتهم تحت المراقبة والتقييم المستمر.
- ✓ تتطلب جهودًا وأعباءً إضافية، وتوافر أفراد مدربين ومؤهلين علميًا لاستخدام هذا الأسلوب، وهو ما قد لا يتوفر في البلدان النامية.
- ✓ صعوبة تكوين وصياغة حزم القرارات بسبب صعوبة توصيف الأنشطة الحكومية وتحديد تكلفتها وأهدافها، مما يتطلب أشخاصًا ذوي خبرة وكفاءة عالية.
- ✓ صعوبة وضع مقاييس العمل وتقويم الأداء للأنشطة الحكومية، حيث أن بعضها غير قابل للقياس الكمي أو المالي.
- ✓ عدم الاهتمام بالأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل والتركيز على الأهداف قصيرة الأجل والأكثر إلحاحًا.
- ✓ صعوبة ترجمة الأهداف إلى مجموعات قرارية بسبب التداخل بينها، وصعوبة توفير البيانات الكافية عن كل مشروع أو برنامج سنويًا.
- ✓ المشكلات الإدارية الناتجة عن تمركز سلطة القرار في يد مدير واحد مسؤول عن نجاح وحدة القرار.
- ✓ مشكلات عملية ترتيب الأولويات، حيث قد ينطوي هذا الأسلوب على إقرار جميع البرامج الجارية بغض النظر عن ضرورتها أو كفاءتها.
- ✓ استهلاك الوقت بشكل كبير لاحتياجها لمعلومات كثيرة عن مختلف الأنشطة والبرامج.[2]

---

[1] فؤاد محمد محمود شلح، مرجع سابق، ص ص49-50.

[2] Martin Pickard, ***Zero Based Budgeting, Facilities Management From A to Z***, Lexicon, 2010, P 01.

- ✓ غياب نظام معلومات ونظام متكامل في الوحدات الحكومية في البلدان النامية، وهو ما يعتبر أهم الصعوبات العملية لتطبيق هذا الأسلوب.

على الرغم من هذه العيوب، إلا أنها تعتبر محدودة مقارنة بالفوائد التي تحققها الموازنة الصفرية، وتظل ذات جدوى كبيرة وتؤدي الأهداف التي أعدت من أجلها[1].

5: الموازنة التعاقدية

تُعتبر الموازنة التعاقدية الموجة الأخيرة في إصلاح وتطوير أنظمة الموازنات العامة للدول، حيث ظهرت نتيجة لعدم قدرة أنواع الموازنات السابقة على تلبية جميع متطلبات الإدارات الحكومية والوصول إلى الأهداف المرسومة في الموازنة.

5-1: نشأة وتطور الموازنة التعاقدية

تقوم فكرة الموازنة التعاقدية على أن تصبح العلاقة بين الأجهزة التنفيذية الحكومية والقطاع الخاص علاقة تعاقدية، حيث يتم تنفيذ مهام قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ محددة تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وبموجب هذا المفهوم، تقوم الحكومة بطرح مشاريعها المستقبلية للفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المحدد[2].

كانت أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية في وزارة المالية النيوزيلندية عام 1996، حيث تم إعادة تشكيل الموازنة العامة على أنها نظام لعقد صفقات بين جهة منفذة والحكومة المركزية. بمعنى أن تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع خاص وعام) بغرض الفوز بمتعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بأقل تكلفة ممكنة وفي الوقت المناسب، شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المخطط لها[3].

---

[1] أحمرو إسماعيل حسين، **المحاسبة الحكومية من التقليد إلى التقليد إلى الحداثة**، دار الميسرة للنشر، ،2007، ص 124.

[2] ستار جابر خلاوي، مازن عباس كاظم المياحي، **تأثير تطبيقات الموازنة التعاقدية في رقابة وتقويم الأداء للمشاريع الاستثمارية– بحث تطبيقي على موازنات مشاريع تنمية الأقاليم في العراق–**، المجلة الدولية لأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2، 2016، ص 05.

5-2: مفهوم الموازنة التعاقدية

الموازنة التعاقدية هي اتجاه حديث في إصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة، حيث تصبح العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والحكومة علاقة تعاقدية لتنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي، مقابل مبالغ تدفعها الحكومة قبل وأثناء وبعد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بموجب العقد.

تهدف الموازنة التعاقدية إلى إعادة تشكيل الموازنة العامة إلى نظام لعقد صفقات بين الوكالات والحكومة المركزية، مستمدة فكرتها من نموذج بسيط للعقد. وتعتمد على مجموعة من الأسس العلمية والفنية في إعداد الموازنة العامة ورقابة تنفيذها.[1]

وتتضمن الموازنة التعاقدية أربعة أبعاد رئيسية هي: العمل أو المواصفات، الوقت اللازم للإنجاز، التكلفة التخمينية، والتمويل. حيث تهدف إلى إيجاد المنافع العامة والأصول طويلة الأجل، مثل مشاريع البنية التحتية، من خلال تقديم تفاصيل الاحتياجات للتنمية طويلة الأجل، ووضع خطط متعددة السنوات وتحويلها إلى برامج ومشاريع تُعرض كعطاءات[2] .

كما تربط الموازنة التعاقدية بين الاعتمادات المرصودة والأهداف المنشودة، مما يحقق الكفاءة في الأداء. وتساهم في ربط الموازنة السنوية بالأهداف والخطط طويلة الأمد، وإقامة علاقة تعاقدية بين الحكومة والجهات المنفذة لمشاريع الموازنة، مع مراعاة تكلفة المشاريع والمدة اللازمة لتنفيذها، وتوفير إمكانية قياس المخرجات وتقييم كفاءتها وفعاليتها.

5-3: مبادئ واستراتيجية إعداد الموازنة التعاقدية

تقوم عملية إعداد الموازنة التعاقدية على مبدأ أساسي يتمثل في الربط بين جانبي التخطيط والموازنة، وهو جوهر استراتيجية إعدادها، ويتضمن ذلك ما يلي[3]:

---

[1] MARC ROBINSON, ***Contact Budgeting, Public Administration***, 10.1111/1467-9299.00193.90, 2000, Maroc, PP 75-78.

[2] ياسر حامد عباس جدوع، **مدى امكانية تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية**، ماجستير، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جادارا، الأردن ،2015، ص 27.

[3] ستار جابر خلاوي، مازن عباس كاظم المياحي، مرجع سابق، ص 10.

أ. **التخطيط**: يهدف إلى تحقيق التجانس بين القرارات الآنية والأهداف الاقتصادية طويلة الأمد، لضمان التفاعل والارتباط بعملية الموازنة، وضمان تنفيذها ومراقبتها.

ب. **الموازنة**: تقوم الموازنة العامة وفق هذا الاتجاه على تحقيق الأهداف طويلة الأمد بما يخدم استراتيجية التنمية، وعلى ضوئها يتم تحديد الأهداف والأنشطة الحكومية وأغراض الإنفاق الحكومي. ويتطلب ذلك تجميع الوظائف الحكومية وفقًا للبرامج الرئيسية لكل إدارة حكومية، بحيث يرتبط كل برنامج بإنتاج منتج أو خدمة معينة.

بعد إعداد البرامج، يصبح التصنيف الوظيفي والغرض من الإنفاق له أهمية كبرى، بينما يقل اعتماد التصنيف الاقتصادي. ثم يتم تحديد نفقات الموازنة اللازمة لتنفيذ البرامج، وتخصيص الموارد للحكومات المحلية من مختلف مصادر التمويل.

بعد ذلك، تتم عملية الرقابة وتقييم الأداء بمقارنة التكاليف الإجمالية بالمنافع المتكونة من الإنتاج والخدمات المقدمة ضمن مدة زمنية محددة. حيث يتم تحليل الانحرافات وبيان أسبابها وأسلوب معالجتها بهدف تطوير ورفع قدرات الوحدة الحكومية، حتى لو كانت بعض المنافع غير مباشرة أو غير ملموسة، فإنها تخضع لمؤشرات الكفاءة والأداء.

5-4: مشروعات تنفيذ الموازنة التعاقدية

مع توسع أنشطة الحكومات وضخامة مشاريع البنية التحتية التي باتت الدولة تقوم بها، أصبح هناك عجز في المصادر التقليدية لتمويل هذه المشاريع، ما استدعى الاعتماد على القطاع الخاص للمشاركة في تحمل أعباء التنمية، وذلك وفق صيغ متعددة، أهمها:

أ. **مشروعات المشاركة :(P3s)** تُعرف المشاركة بين القطاعين العام والخاص بأنها أحد أشكال التعاون بينهما، حيث يتم وضع ترتيبات تسمح للقطاع الخاص بتقديم السلع والخدمات العامة والاجتماعية بدلاً من القطاع العام بشكل مباشر. ويشير هذا المفهوم إلى السيناريوهات التي يكون للقطاع الخاص فيها دور أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة.

وتُعرف المشاركة أيضًا بأنها تنظيم تشاركي على شكل عقد مبني على الأداء بين القطاعين العام والخاص، لتقديم البنى التحتية العامة للمواطنين، مثل المستشفيات والجسور وتقديم تكنولوجيا جديدة لتقديم خدمات أسرع[1].

يتم هذا الدور من خلال ترتيبات تعاقدية بين الحكومة والقطاع الخاص في مشروعات معينة، حيث يقوم القطاع الخاص بإمداد الحكومة بالأصول والخدمات التي يقدمها القطاع العام تقليديًا.

قد تشمل هذه الترتيبات التعاقدية الصورة المبسطة لتوريد المدخلات، أو صور التعاقد الخارجي المختلفة، أو قد تمتد لتشمل نقل أو مشاركة الإدارة، أو عملية صنع القرار، أو نوع أو درجة تبادل المعلومات والتنسيق، أو قد تصل إلى قيام القطاع الخاص بتوفير السلعة في السوق[2].

تضم عقود المشاركة أنواعا مختلفة من الشراكة تختلف فيها درجة مشاركة القطاع الخاص بتقديم الخدمات العامة وفقا للصيغة التعاقدية مع الحكومة.[3]

ب- عقود البوت:(B.O.T)

اصطلاح البوت (B.O.T) هو اختصار لثلاث كلمات B :تعني Build (البناء)، O تعني Operate (التشغيل)، T تعني Transfer (التحويل).

ويُعرف نظام B.O.T بأنه اتفاق تتعهد بموجبه الدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة إلى شخص معنوي خاص (وطني أو أجنبي، أو مشترك) بإنشاء مشروع لإشباع الحاجة العامة للأفراد على نفقته الخاصة، ويتولى إدارته لمدة معينة وبشروط محددة وتحت إشراف الدولة ورقابتها، ثم ينتقل المشروع بحالة جيدة للدولة عند نهاية تلك المدة.

---

[1] Association of Conculting Engineering Companies, ***Understanting Public Private Partnerships In Canada***, Canada, P06. See : https://www.acec.ca/files/Publications/P3report.pdf

[2] عبد الله شحاتة خطاب، **المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة على مستوى المحليات: الإمكانيات والتحديات**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد، ص 05-06.

[3] البكري رياض عباس، **الموازنة التعاقدية الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2013، ص 10.

كما يُعرف بأنه نموذج مالي ظهر لتحقيق المشاريع التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية وموارد مالية كبيرة[1].

وعرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) بأنه شكل من أشكال تمويل المشاريع، حيث تمنح الحكومة لفترة زمنية محددة اتحادًا ماليًا (شركة المشروع) امتيازًا لتنفيذ مشروع معين، على أن تقوم الشركة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات، وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحًا من استغلاله تجاريًا، على أن تنتقل ملكية المشروع للحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز.

شهدت عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية انتشارًا في كثير من الدول، وأصبحت تطبيقاتها بديلًا عن التمويل عن طريق الموازنة العامة أو القروض الخارجية أو المعونات أو التمويل البنكي، وذلك لدورها الحيوي في إيجاد مشروعات البنية الأساسية والتنمية.

ويعتبر نظام البوت نموذجًا بديلًا لتحقيق استثمارات البنى التحتية في تطوير الدول عن طريق القطاع الخاص، وأحد أهم صور الشراكة مع القطاع العام وصور التخصيص للمرافق العامة والخدمات، حيث تستخدمه الدول لتحقيق جملة من الأهداف مثل توفير فرص العمل وتطوير الخدمات العامة والحد من الفساد والاستفادة من نقل التكنولوجيا واستقطاب رؤوس الأموال وتوطينها.

ويحقق نظام البوت مصالح القطاع الخاص من خلال تحقيق معدلات ربحية مناسبة خلال فترة تشغيل المشروع، كما يحقق مصالح الدولة المطبقة من خلال عدم التزامها بتخصيص موارد قبل وخلال فترة امتياز المشروع وعدم تحملها مخاطرة فشله، وفي نهاية المدة تؤول ملكية المشروع إليها. ويعتبر مشروع نفق القناة بين انجلترا وفرنسا من أشهر مشاريع البوت وأكثرها كلفة حيث تجاوز مبلغه 20مليار دولار، مع فترة امتياز تمتد إلى 55سنة[2].

تجدر الإشارة إلى أن عقود البوت تضمنت أنواعًا مختلفة تسمى "عائلة البوت"، حيث تختلف هذه العقود عن بعضها البعض تبعًا للصيغة التعاقدية بين الحكومة والجهة المنفذة[3].

---

[1] Association of Conculting Engineering Companies, op-cit, P 48.

[2] **نظام التشغيل والتحويل b.o.t**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 35، نوفمبر، 2004، ص 03.

[3] أبو غدة عبد الستار، **عقد البناء والتشغيل والإعادة وتطبيقه في تعمير الأوقاف والمرافق العامة**، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 26-30 افريل 2011، ص 08.

ج- الموازنة التعاقدية والإنفاق الرأسمالي:

يقوم تنفيذ الإنفاق الرأسمالي المتعلق بالمشاريع الاستثمارية وفق أسلوب الموازنة التعاقدية على مجموعة من الخطوات[1]:

- التخطيط الشامل للمشاريع الاستثمارية المقترحة في الموازنة: حيث تقوم الوزارات والولايات ببرمجة وإعداد مقترحات للمشاريع الجديدة مع دراسات الجدوى، وترسلها للحكومة لتقييمها واتخاذ قرار بشأن أولويات تنفيذها .
- منح التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص وتنشيطه، ليكون بخط متوازٍ مع القطاع العام عن طريق مشاريع المشاركة (P3s) أو مشاريع البناء والتشغيل والتحويل .(B.O.T)
- إقرار الإطار المالي من قبل وزارة المالية، بناءً على أولويات الاستثمار ووفقًا لخطة الإصلاح الاقتصادي والتنمية .
- البحث عن القدرات التنفيذية وكفاءة الصرف المالي للجهات المنفذة التي تقدم المعلومات بشفافية ومصداقية حول سير المشاريع تحت التنفيذ أو المقترحة في المنهاج الاستثماري .
- اختيار مصادر التمويل الملائمة للحصول على الأموال لتنفيذ المشاريع .
- الشفافية في الإعلان عن المشاريع لأغراض التنفيذ والتمويل على القطاعين العام والخاص بغية الحصول على أفضل العطاءات وبالجودة المطلوبة وضمن التوقيتات المحددة مسبقًا .
- الدعم المحاسبي: حيث ترسل الوزارات والدوائر الحكومية معلومات إلى وزارة المالية والجهات ذات العلاقة تتضمن المصروفات المتراكمة لكل مشروع وكذلك المصروفات الشهرية لجميع المشاريع .
- الدعم الرقابي: حيث تزود وزارة المالية وزارة التخطيط بتقرير موحد لمصروفات المشاريع بشكل تراكمي خلال السنة .
- متابعة تنفيذ المشاريع من خلال عدة مؤشرات :

- مؤشر الإنجاز المادي: يمثل كمية العمل المنجز تراكميًا منذ بداية المشروع وحتى نهاية الفترة المشمولة بالمتابعة.

[1] ياسر حامد عباس جدوع، مرجع سابق، ص ص 31-33.

- مؤشر الإنجاز المالي: يمثل حجم المبالغ المصروفة تراكميًا من الكلفة الكلية الواردة في الموازنة الاستثمارية وخلال السنة موضوع المتابعة.
- مؤشر نسبة المدة المنقضية: يساوي عدد أيام العمل في المشروع مقسومًا على عدد الأيام المحددة للتنفيذ بموجب العقد.
- مؤشر مدة التأخير: يساوي الفرق بين عدد أيام المدة المنقضية على التنفيذ وعدد أيام المدة المحددة للتنفيذ بموجب العقد

د- الموازنة التعاقدية والإنفاق الجاري:

لا تكون الموازنة الاستثمارية فعالة إلا إذا تم ربطها بالموازنة الجارية أو الإنفاق الجاري، وذلك لضمان الإنهاء المتزامن لكل مرحلة من مراحل المشاريع وضمان تشغيلها كما هو مخطط لها.

حيث يتطلب إنجاز المشاريع وإعلان جاهزيتها للتشغيل دعمًا من الإنفاق الجاري، والخاص برواتب الموظفين وأجور العاملين وغيرها من المصروفات التشغيلية.

فعلى سبيل المثال، عند الانتهاء من مشروع استثماري نفذه القطاع الخاص عن طريق مشروعات البناء والتشغيل والتحويل(B.O.T) ، يتطلب تشغيله تخصيص رواتب للموظفين وأجور للعاملين، وهذا ما توفره موازنة النفقات الجارية.

كذلك الحال بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المنجزة التي نفذت بطريقة مشروعات المشاركة (P3s) مع القطاع الخاص، حيث يتطلب الأمر أيضًا دعمًا من موازنة النفقات الجارية بمقدار حصة الدولة في هذا المشروع.

لذلك، فإن الربط الفعال بين الموازنة الاستثمارية والموازنة الجارية أمر ضروري لضمان التشغيل السلس للمشاريع المنجزة واستمرار تقديم الخدمات بالشكل المخطط له[1].

5-6: مزايا تطبيق الموازنة التعاقدية

إن تطبيق الموازنة التعاقدية يحقق الكثير من الميزات المختلفة عن الأنواع السابقة للموازنات وأهم هذه الميزات ما يلي:

[1] ياسر حامد عباس جدوع، مرجع سابق، ص 34.

- **ترشيد الإنفاق الحكومي وضبطه** :تساهم الموازنة التعاقدية في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تقليل المخاطر والخسائر المالية، والاستفادة من موارد القطاع الخاص، وتخفيض تكلفة الخدمات عبر المنافسة .
- **تغيير العلاقة بين الحكومة وأجهزتها التنفيذية** :تحول الموازنة التعاقدية العلاقة من علاقة تمويل إلى علاقة تجارية، حيث يصبح القطاع العام قادرًا على تحقيق الإيرادات والأرباح من خلال المنافسة مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة .
- **تقديم حلول جذرية للمشاكل التي تواجه الإدارات الحكومية** :تعالج الموازنة التعاقدية مشكلة ندرة الموارد من خلال المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تقديم الخدمات والبنية التحتية[1].
- **ربط الموازنة العامة بالخطط التنموية طويلة الأجل:** تربط الموازنة التعاقدية بين الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، وتوفر تفاصيل احتياجات التنمية على المدى البعيد، مما يسهل عملية التخطيط والتنفيذ.
- **تنفيذ المشاريع الحكومية بكفاءة وفاعلية:** تتيح الموازنة التعاقدية للقطاع الخاص تقديم الخدمات تحت إشراف الحكومة، والمشاركة في مشاريع البناء والتشغيل والتحويل، مما يحقق كفاءة وفاعلية أكبر في تنفيذ المشاريع.[2]

5-7: عيوب الموازنة التعاقدية

يواجه تطبيق الموازنة التعاقدية الكثير من المعوقات والصعوبات التي لا تختلف في أغلبها عما تواجهه بقية أنواع الموازنات الأخرى عند التطبيق العملي لها، وأهم هذه الصعوبات ما يلي[3].

- **ارتفاع تكاليف التطبيق** :قد ترتفع تكاليف تطبيق الموازنة التعاقدية في بعض الأجهزة الحكومية، نظرًا لاحتياجها لدراسات مستفيضة حول التكلفة والمنفعة ودراسات الجدوى الاقتصادية، بالإضافة إلى احتمال استحداث أقسام أو وحدات جديدة تزيد من التكاليف .
- **عدم تطور الإدارات المالية الحكومية** :تتطلب الموازنة التعاقدية إدارة مالية متطورة تستخدم أساليب حديثة في إدارة الإيرادات والنفقات والدين العام، وهو ما قد لا يتوفر في بعض الدول .

---

[1] حسن زكي أحمد عثمان، **تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء– دراسة ميدانية–**، ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص 12.

[2] ستار جابر خلاوي، مازن عباس كاظم المياحي، مرجع سابق، ص 05.

[3] ياسر حامد عباس جدوع، مرجع سابق، ص ص 42-44.

- **الحاجة لمعلومات ضخمة عن البرامج والمشاريع** :يحتاج تطبيق الموازنة التعاقدية إلى توفر كميات كبيرة من المعلومات حول البرامج والمشاريع والخطط والتكاليف ودراسات الجدوى، وهي معلومات قد لا تكون متوفرة بسهولة .
- **عدم توفر الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة** :يتطلب تطبيق الموازنة التعاقدية وجود كوادر بشرية مؤهلة ومدربة في مجالات مختلفة مثل المحاسبة والهندسة، وهو ما قد لا يتوفر في جميع الدول .
- غياب المعلومات الدقيقة والدراسات الشاملة :قد يعاني تطبيق الموازنة التعاقدية من غياب المعلومات الدقيقة حول أسعار السوق ودراسات جدوى المشاريع والبرامج الحكومية.

المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

تمر دورة الموازنة العامة قبل أن تكون جاهزة للتنفيذ بالمراحل التالية:

الفرع الأول: إعداد واعتماد الموازنة العامة[1]

تمر عملية تحضير الموازنة العامة للدولة ثم تقديمها من أجل الاعتماد والإقرار بالخطوات التالية:

1-خطوات إعداد الموازنة العامة

الخطوة الأولى:

على الرغم من تنوع أنظمة تحضير الموازنة، يبدو أن الاتجاه الشائع يميل نحو منح السلطة التنفيذية دورًا أساسيًا في إعداد الموازنة العامة. تتولى وزارة المالية إصدار توجيهات حول إعداد الموازنة، حيث يتم إرسالها إلى جميع الوزارات والهيئات العامة لتوزيعها على كافة المستويات الإدارية التابعة لها. يتم توجيه هذه التوجيهات في الوقت المناسب من السنة المالية لتحديد بداية الفترة التي يتعين خلالها إعداد مشروعات الموازنة.

[1] أنظر: خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 268-302.
-حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 470.

الخطوة الثانية:

تبدأ مرحلة تحضير وإعداد الموازنة عادةً على مستوى الوحدات الحكومية الأصغر، حيث تشكل كل مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عامة لجنة تتولى مناقشة التقديرات المقترحة. تقوم هذه اللجنة بإعداد مشروع الموازنة للوزارة أو الهيئة المعنية، مع مراعاة التوجيهات والمعلومات المقدمة في توجيهات الموازنة العامة التي أصدرتها وزارة المالية. وتتولى الجهة الإدارية العليا المسؤولة في الوزارة أو الهيئة مراجعة كل هذا ووضع مشروع نهائي لميزانيتها، ثم تقديمه إلى وزارة المالية والجهات المعنية بالتنظيم المالي للمراجعة والموافقة.

الخطوة الثالثة:

يتم إرسال تقديرات كل هيئة أو وزارة إلى وزارة المالية، حيث تقوم الإدارة المختصة في المالية بدراسة ومراجعة هذه التقديرات من النواحي الحسابية والفنية، وتقوم بتعديلها بشكل جوهري قبل تنسيقها في مشروع واحد متكامل لموازنة الدولة. يتم رفع البيان المالي إلى السلطة التشريعية لفحصه واعتماده.

الخطوة الرابعة:

يقوم وزير المالية بإعداد مشروع الموازنة العامة، الذي يشمل اتجاهات السياسة المالية وإمكانيات الخزينة العامة، مع مراعاة مصادر التمويل المتاحة داخليا وخارجيا، بالإضافة إلى متطلبات الإنفاق العام. يتم مناقشة مشروع الموازنة مع الجهات ذات الصلة بهدف تعديله والوصول إلى اتفاق نهائي.

الخطوة الخامسة:

يقوم مجلس الوزراء أو السلطة التنفيذية بدراسة مشروع الموازنة العامة ومناقشته مع وزير المالية، وإجراء أي تعديلات ضرورية، وتحديد النسخة النهائية من الموازنة. بعد ذلك، يتم إقرارها والمصادقة عليها، ومن ثم تُعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليها.

2- اعتماد الموازنة العامة[1]

أ-الجهة المختصة بالموافقة على الموازنة

تنفرد السلطة التشريعية بالحق في الموافقة على اعتماد الميزانية، نظراً لكونها الجهة المخولة بمراجعة أعمال الحكومة بشمولها، سواء تكون هذه السلطة مجلساً واحداً أو أكثر، وفقاً للنظام السياسي والإداري المعمول به. تُصدِر هذه السلطة إذن اعتماد الموازنة في شكل قانون ملزم للتنفيذ، يُعرف بقانون الموازنة العامة (قانون المالية). وتلتزم معظم الدول بقاعدة عرفية تقضي بأن تبدأ السلطة التشريعية بمناقشة جوانب النفقات واعتمادها أولاً، قبل أن تقسم برامج الإنفاق وفقاً لاحتياجات العامة. وبعد استكمال جوانب النفقات، تنتقل السلطة التشريعية إلى مناقشة مقترحات الإيرادات العامة، وتقوم بعقد مفاضلات بين البدائل المتاحة.

ب-إجراءات اعتماد الموازنة العامة

تتضمن أن يُقدم رئيس مجلس الوزراء ورئيس الدولة، وفقاً للنظام السياسي، مشروع الموازنة العامة إلى السلطة التشريعية، وهي مجلس النواب أو مجلس الشعب، للدراسة والمناقشة من قبل اللجنة المالية المعنية. تقوم هذه اللجنة ببدء مناقشة المشروع بشكل تفصيلي، بنداً بنداً وفصلاً فصلاً. بعد أداء اللجنة لمهامها، تُعد تقريرًا يحتوي على الملاحظات والتعديلات التي يرونها ضرورية على المشروع، ويُرفع هذا التقرير إلى المجالس لإجراء فحص ودراسة ومناقشة مشروع الموازنة، مع مراعاة تقرير اللجنة وملاحظاتها والتعديلات التي اقترحتها.

ج-حق السلطة التشريعية في تعديل تقديرات الموازنة العامة

يُعَد أمراً ضرورياً ومنطقياً. إذا لم يكن هناك هذا الحق، فإن اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية لا يكون له أي معنى. وبالتالي، فإن السلطة التشريعية لها كامل الحق في تقديم الملاحظات على جميع أجزاء وبنود مشروع الموازنة، ولها الصلاحية في تعديل التخصيصات المقدرة سواء بالزيادة أو بالنقصان في الموازنة العامة.

---

[1] أنظر: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 307-309.
-حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 478.
-غازي عناية، مرجع سابق، ص 218.

د–قانون الموازنة العامة (قانون المالية)

بمجرد انتهاء مجلس النواب من مناقشة ودراسة مشروع الموازنة العامة والتصويت على الموافقة عليه بالكامل، يُصدر قانون يُعرف باسم "قانون الموازنة العامة". يحدد هذا القانون المبلغ الإجمالي لكل من الإيرادات والنفقات العامة، ويُرفق به جدولان، حيث يفصل الأول منهما الإيرادات العامة بتفصيلها، بينما يشمل الجدول الثاني تفصيل النفقات العامة.

3– طرق تقدير النفقات العامة

تقدير النفقات العامة لا يُعتبر أمراً صعبا، ولا ينطوي عادةً على تعقيدات كبيرة. عموماً، لا تتضمن طرق متعددة لتقدير النفقات العامة، بل يتم التقدير بشكل عام بسهولة ويُسر، بشرط الصدق والدقة والأمانة في التقدير. يُطلق على المبالغ المقترحة في السياق المالي مصطلح "الاعتمادات"، ويُقدَّر التكاليف العامة عادةً باستخدام أسلوب التقدير المباشر.[1]

أ– الطريقة المباشرة

تتم عملية التقدير وفق هذه الطريقة بناءً على الاحتياجات المستقبلية المعروضة من قبل العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة. يُعطي النوع الأول من هذه النفقات تلك التي يمكن تحديدها وتقديرها بدقة، مثل أقساط الدين العام ورواتب الموظفين والعمال، وما إلى ذلك. كما يستند التقدير للنفقات عادةً إلى المؤشرات المعروضة في منشورات وزارة المالية حول الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية السائدة والمتوقعة خلال السنة المالية المقبلة، وتوجهات الدولة العامة بشأن ذلك، وتُعتبر هذه المؤشرات أساسًا لوضع برنامج الموازنة الحكومية.

من المتعارف عليه أنه لا يمكن للسلطة التنفيذية تجاوز الاعتمادات المعتمدة في الموازنة العامة، وفي حالة الضرورة لذلك، يتعين على السلطة التنفيذية الحصول على موافقة السلطة التشريعية على ميزانيتها، والتي تتضمن الغرض من النفقة ومبلغ النفقة على حد سواء.[2]

[1] أنظر: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 303.
–عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 498.
[2] حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 92.

أما النفقات التقديرية فهي التي لا يمكن تقديرها على وجه التقريب، بل يتم تقديرها عموما بطريقة التخمين المباشر وذلك بأن تتولى الدوائر والمراجع المختصة تعيين نفقاتها وفقا لتقارير الخبراء المختصين"[1] وتقدير هذه النفقات لا يستند إلى قاعدة ثابتة.[1]

4- طرق تقدير الإيرادات العامة:

عند تعريف الموازنة العامة، نشير إلى أنها عملية تقديرية، وبالتالي ينبغي أن يتم اعتماد الحذر في هذا التقدير حتى تكون أرقام الموازنة في النهاية على قرب من الواقع بقدر كبير. وإذا كانت هذه القاعدة تعد من البديهيات، فإنه يحدث كثيراً في العمل ألا تلتزم الحكومة بالدقة المطلوبة في التقدير. فتقدير الإيرادات العامة يثير العديد من الصعوبات الفنية، ويمكن التمييز بين عدة طرق للتقدير، حيث تهدف كل طريقة إلى الدقة والاقتراب من الواقع بقدر الإمكان، وتقليل الاختلاف بين الإيرادات المتوقعة والفعلية لتجنب الاختلال والارتباك في المركز المالي للدولة. ومن بين الطرق المستخدمة في هذا المجال، يمكن ذكر:[2]

أ- الطريقة الأولى: طريقة السنة قبل الأخيرة

هذه الطريقة تعتمد في تقدير الإيرادات العامة على الحسابات المالية للسنة قبل الأخيرة، حيث يتم تقدير الإيرادات العامة للسنة المالية التالية بالاعتماد على الإيرادات التي تم تحقيقها فعلاً في السنة قبل الأخيرة، والتي تم تحديدها من خلال مناقشة حساباتها الختامية. ولا ينبغي تعديل هذه الأرقام إلا في حالة الضرورة، مثلاً إذا تغير سعر الضريبة، حيث يُراعى ذلك عند تقدير حصيلتها لمشروع الموازنة الجديدة.

وقد سميت هذه الطريقة "السنة قبل الأخيرة" نظرا لأن تحضير الميزانية في أثناء السنة السابقة قد لا يكون نتائجها قد عرفت، لأنها لا تكون قد انتهت بعد، ولذا فإنه تؤخذ حسابات السنة الأخيرة للاعتماد عليها في تقدير الإيرادات.

---

[1] أنظر: عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 498-499.

[2] أنظر: عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 494.
خالد شحادة، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 304.
حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 93.

ب- الطريقة الثانية: طريقة الزيادة السنوية

حاول بعض الماليين تحسين الطريقة الآلية السابقة لتقدير الإيرادات عن طريق استخدام طريقة الزيادة النسبية المنوية.

تقوم هذه الطريقة على تقدير الإيرادات باستخدام متوسط الإيرادات في فترة زمنية معينة، مثل متوسط السنوات الثلاث السابقة على سنة التقدير. بالإضافة إلى ذلك، يتم إضافة نسبة زيادة مئوية تمثل الزيادة المتوقعة في الدخل الوطني، سواء كان من المتوقع زيادة في النشاط الاقتصادي أو تخفيضه بمعدل معين في حالة هبوط النشاط الاقتصادي.

تحظى هذه الطريقة بسهولة التطبيق وعدم الحاجة إلى خبرة متقدمة للتنفيذ، وتبدو كأنها تحقق توازن الموازنة بشكل أفضل، لأن الاتجاه الطبيعي للإيرادات يكون نحو الزيادة بين السنوات. ومع ذلك، يتم انتقاد هذه الطريقة لتجاهلها للعلاقة الوثيقة بين الإيرادات العامة والظروف الاقتصادية المتغيرة مثل التضخم والكساد، حيث يؤدي الازدهار إلى زيادة الإيرادات الدولة والعكس صحيح في فترات الانكماش الاقتصادي.[1]

ج- الطريقة الثالثة: طريقة التقدير المباشر

دفعت العقبات التي واجهت الطرق الآلية السابقة الماليين لاستخدام طرق حديثة في التقدير، مثل الطريقة المباشرة، التي يمكن وصفها بأنها الطريقة الأكثر شيوعًا في التطبيق في الوقت الحاضر. تعتمد هذه الطريقة على ترك مساحة كبيرة للتقدير للقائمين على الموازنة، حيث يمكنهم الاستفادة من الإيرادات التي تم تحقيقها في السنوات السابقة، ودراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتوقعات المحتملة لتلك الظروف خلال السنة المقبلة.

تهدف هذه الطريقة إلى التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة بشكل فردي، وتقدير حجمه بناءً على هذه الدراسة المباشرة. ويترك لكل وزارة أو مصلحة تقدير ما يتوقعون تحصيله من الرسوم

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 305.
عادل فليح، مرجع سابق، ص ص 495-496.
حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، ص 93.

والإيرادات الأخرى، في حين يتولى وزارة المالية أو الجهة المسؤولة عن تحصيل الضرائب تقديرًا مباشرًا لأوعية الضرائب المختلفة والمبالغ المتوقع جمعها في العام القادم.[1]

الفرع الثاني: تنفيذ الموازنة العامة

إن اعتماد موازنة السلطة التشريعية وصدور قانون الموازنة العامة يمثلان بداية مرحلة التنفيذ، أي الانتقال من التنبؤ بما سيحدث في المستقبل إلى تحقيق نتائج ملموسة في الواقع الحالي. في هذه المرحلة، تقوم الحكومة بتنفيذ الميزانية، حيث تتولى الوزارات والهيئات المختلفة تنفيذ البرامج والمشروعات، وتقديم الخدمات التي تمت الموافقة عليها من قبل السلطة التشريعية، مع مراعاة زيادة الكفاءة الفنية لعمليات التنفيذ وتقليل تكاليفها. وتعني تنفيذ الموازنة مباشرة جباية الإيرادات المالية وتحصيلها، وإنفاذ النفقات في الوقت الحالي وبالطريقة التي تم تحديدها في بنود الميزانية.[2]

1- تحصيل الإيرادات العامة:

تقوم الوزارات والهيئات العامة والمصالح والأجهزة الحكومية المختلفة بتحصيل الإيرادات العامة، ويتبع في عملية تحصيل الإيرادات العامة مجموعة من القواعد الهامة، مثل قاعدة العدالة، واليقين، والعمومية، والوحدة، والوضوح، والاقتصاد في النفقة، وغيرها من القواعد التي تضمن تحصيل الإيرادات الميزانية بشكل إيجابي.

يمكن أن تحدث اختلافات في عديد من أنواع الإيرادات، حيث يتم تعويض بعضها بعضا، سواء كانت بزيادة أو نقصان، ولكن لا يترتب على ذلك تعويض لعمليات التمويل المطلوبة.

تختلف الجهة التي تقوم بتحصيل الإيرادات العامة باختلاف نوع الإيراد العام نفسه، حيث يتولى بعض أنواع الإيرادات العامة تحصيلها وزارات المالية والمصالح أو الأجهزة التابعة لها. ويتعين فصل بين عمليتي التحصيل

[1] أنظر: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 305.
عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 497.
حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، ص 93.

[2] خالد شحادة، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 305-310.
عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 505.
غازي عناية، مرجع سابق، ص 258.

المالي الإداري والحسابي، حيث يقتضي الأول إصدار الأمر بالتحصيل وتحديد مقداره وموعده، في حين يناط الثاني بإصدار الأمر بالتحصيل الفعلي للإيرادات المالية المعتمدة في الموازنة.[1]

أ- القواعد التي تحكم جباية الإيرادات العامة:

هناك عدة قواعد تحكم الجباية الإيرادات العامة أهمها:[2]

- لا يدفع المكلف بالضريبة المفروضة عليه إلا إذا توافرت الواقعة المنشئة للضريبة التي تجعل من المكلف مدينا للدولة بمبلغ الضريبة، مثل واقعة توزيع الأرباح على مالكي الأسهم والسندات وكذلك واقعة تحقيق الربح فيما يخص الضريبة على دخل الأرباح الصناعية والتجارية والخدماتية، وكذلك واقعة استحقاق الأجر والراتب فيما يخص الضريبة على الرواتب و الأجور.
- الاعتراض لا يوقف التحصيل: هذه القاعدة المالية هي التي العلاقة بين المكلف والسلطة العامة أي أنه يجب على المكلف أن يسدد الضريبة المفروضة عليه وإذا ما كان هناك منازعة في دين الضريبة لا يتوقف دفعها، بل يجب الدفع أولا ثم الاعتراض بعد ذلك وفقا لقاعدة "ادفع ثم اعترض".
- التزام الدولة بالقوانين: يجب على الدولة، عند فرض ضريبة معينة، أن تراعي مواعيد وطرق التحصيل المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.

2- عمليات صرف النفقة العامة:

تنفيذ الموازنة العامة يشمل عمليات صرف النفقات العامة، وتحدد عملية صرف هذه النفقات بالمبالغ المخصصة في الموازنة العامة والتي تمت موافقة السلطة التشريعية عليها. لا يعني فتح الاعتمادات في موازنة الدولة بالضرورة تنفيذ النفقات العامة، بل يكون التنفيذ مقيدًا بقواعد عامة وتعليمات محددة تضمن موافقة إنفاق الأموال العامة وفقًا للقوانين والأنظمة والأهداف المستهدفة، دون أي تلاعب أو إساءة استعمال.

---

[1] أنظر: خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 311.
-عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 507.
-غازي عناية، مرجع سابق، ص 218.
-حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 90.

2 خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 312.

يتولى رئيس الوزراء أو من ينوب عنه (وزير المالية) سلطة توزيع هذه الإعتمادات على الوزارات والمصالح المختصة. ويختلف وضع الاختلال بالزيادة أو النقصان في النفقات العامة، كما يحدث ذلك بالنسبة للإيرادات العامة. عندما تحدث أخطاء في تقدير النفقات العامة، لا يمكن تعويض بعضها بعضًا، ولا يجوز تحويل الإعتمادات المخصصة في باب معين إلى باب آخر إلا بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية، وهذا يتم وفقًا لقاعدة عدم تخصيص الإعتمادات.

عملية صرف النفقات العامة تتبع عدة مراحل:[1]

- **عقد النفقة (الالتزام)**: يطلق عليه الارتباط أو الالتزام بالنفقة وهي المرحلة الأولى من مراحل صرف النفقات العامة وهي أن يكون هناك واقعة مادية أو تصرف قانوني و له التزاما ماديا في ذمة الدولة و تسس هذه الواقعة أحيانا بعقد النفقة و مثال ذلك إجراء عقد شراء مع أحد البائعين أو التعاقد مع المقاولين لبناء مدرسة.
- **تصفية أو تحديد النفقة**: وفي هذه المرحلة تصدر السلطة التنفيذية قرار تحدد فيه التقدير الفعلي للمبلغ المستحق للدائن الواجب أداؤه وهذا بعد التأكد من ثبوته واستحقاقه وكذلك التثبت من شخصية الدائن مستحق النفقة وأنه قام بالأعمال والواجبات والالتزامات والوقائع التي كانت سببا في ترتيب دينه على الحكومة و عليه أن يقدم المستندات المؤيدة بدقة.
- **الأمر بصرف النفقة**: أي الإذن بصرف النفقة وهو القرار أو الأمر الذي يصدر عن الآمر بالصرف، الوزير أو من ينوب عنه أو من يحدده القانون والنظام الأساسي للجهة صاحبة العلاقة بدفع مبلغ النفقة ويجب أن يشتمل مستند الصرف على تصديق الآمر بالصرف والموظف الحسابي مسؤول عن تحضير هذا المستند.
- **صرف النفقة**: ويقصد به القيام بصرف النفقة السابق تحديدها أي القيام بدفع المبلغ الفعلي إلى الشخص صاحب الحق حسب أمر الصرف الصادر ويتم الصرف إما عن طريق صندوق أو خزينة الجهة صاحبة

[1] أنظر: خالد شحادة، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 313-314.
-عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 509.
-حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، ص 98.

العلاقة وفي هذه الحالة تكون الحكومة قد قامت بالوفاء بالدين المترتب في ذمتها، وبالتالي أخلت مسؤوليتها اتجاه الدائن.

3- عمليات الخزانة:

الحديث عن جمع الإيرادات وصرف النفقات يستلزم شرحًا موجزًا لعمليات الخزانة، حيث إن الخزانة العامة ليست مكانًا فقط حيث يتم تخزين الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة. بل هي نظام محاسبي يُسجِّل فيه الإيرادات العامة المحققة والموجودة في حساب الدولة، وتُسحَب منها النفقات العامة التي يلتزم الدولة بسدادها. وبالتالي، يمكن القول إن الخزانة العامة تؤدي مهمتين: الأولى تتعلق بجمع الإيرادات وصرف النفقات العامة لحساب الدولة، والثانية تتمثل في ضبط العمليات المالية بحيث لا تتجاوز النفقات المبالغ المتاحة فعلياً في الخزانة العامة.[1]

الفرع الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

تتفق التشريعات المالية في مختلف الأنظمة الاقتصادية على ضرورة الرقابة على تنفيذ بنود الموازنة العامة للدولة، سواء على الصعيدين القانوني والمحاسبي، بهدف ضمان تحقيق النشاط المالي للدولة وغاياته المحددة في الموازنة العامة، دون إسراف، أو تبذير، أو تقتير، أو إخلال، وذلك حفاظًا على سير الإدارة الحكومية بكفاءة مالية وحفاظًا على الأموال العامة.

وتنص قواعد العدالة المالية على عدم تخطي السلطة التنفيذية، ممثلة بموظفيها، الحدود المحددة لها في تحصيل الأموال وإنفاقها، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ بنود الميزانية، حيث يمكن أن يتعرض الاقتصاد لأزمة مالية أو اجتماعية تصعب السيطرة عليها أو تصحيحها في الوقت المناسب أو على المدى القصير على الأقل. ويمكن تقسيم أنواع الرقابة على تنفيذ الميزانية إلى:[2]

---

[1] الخزانة العامة "العمومية" (هي مصلحة تابعة للدولة ليس فيها الشخصية المعنوية مهمتها تنفيذ الميزانية العامة للدولة سواء من الإيرادات أو النفقات)

أنظر: بخزاز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 77.

خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 316.

[2] أنظر: غازي عناية مرجع سابق، ص ص 221-222.

خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 320.

1- الرقابة الداخلية:

يتم القيام بالرقابة الداخلية داخل السلطة التنفيذية من قبل المديرون والرؤساء في الوظائف الحكومية، حيث يشمل ذلك إشرافهم على مرؤوسيهم مباشرة، بالإضافة إلى دور بعض الموظفين المنتمين إلى وزارة المالية، مثل المحاسبين الإداريين. كما يمكن لأفراد معينين داخل جميع الوزارات والهيئات الحكومية أداء هذه الوظيفة.

تهدف هذه الرقابة إلى التأكد من سلامة التصرفات المالية، سواء على الصعيدين الإداري والإنفاقي، في جميع الجهات الحكومية، وذلك لضمان تطبيق الأنظمة والقوانين المالية والتعليمات بشكل صحيح.

وتتمثل أشكال الرقابة الإدارية في رقابة سابقة على عمليات الصرف، حيث تتم المراجعة والموافقة على الإنفاق قبل تنفيذه، وفي رقابة لاحقة، حيث يتم مراجعة وتدقيق التصرفات المالية بعد حدوثها للتأكد من مطابقتها للقوانين والتعليمات المالية.

أ- الرقابة السابقة على الإنفاق (رقابة وقائية)

عملية الرقابة على الصرف تتم من خلال المراجعة والتدقيق قبل تنفيذ العملية المالية. يُطلب في هذه الرقابة الموافقة من الجهات المختصة قبل التزام الدفع بمبلغ محدد. يقوم المسؤول الإداري بالتدقيق السابق للصرف، حيث يُعتبر المصرف متعلقًا بموافقته ولا يتم الموافقة عليه إلا بعد التحقق من عدم وجود تجاوزات أو مخالفات، مثل عدم تجاوز الإعتمادات المالية المخصصة للنفقات في الميزانية.

من الطبيعي أن يتم التركيز في الرقابة السابقة على جانب النفقات دون الإيرادات في الموازنة العامة، حيث لا يُفترض أن تتم رقابة مسبقة على جمع الإيرادات.

ب- الرقابة اللاحقة على الإنفاق (المراجعة والتدقيق):

في جوهرها، تتمثل الرقابة السابقة على الصرف في عملية التدقيق اللاحق للإنفاق، حيث يقوم المسؤول الإداري بالتدقيق بعد إتمام عملية الصرف، وغالبًا ما تتم هذه العملية بعد انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة. يتمتع هذا النوع من الرقابة بالتوسع ليشمل الرقابة على الإيرادات العامة، حيث

عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 522.

يتم التحقق من قيام الجهات الإدارية المختصة بتحصيل الإيرادات وإيداعها في خزينة الدولة. وسنتناول في هذه الرقابة المجالات التالية:

*** الرقابة على الحسابات:**

وتتم هذه الطريقة بقيام محاسب الإدارة إعلان ميزان مراجعة شهري أو ربح سنوي لكل وزارة وإدارة حكومية ومراجعة الدفاتر والسجلات المختلفة ويضع ذلك ضمن تقرير يرسل إلى وزارة المالية.

*** الرقابة على الخزينة وعلى المخازن:**

وهي القيام بعملية الجرد المستمر والمفاجئ لرصيد الخزينة ولرصيد المواد والمشتريات الموجودة في المخازن والمستودعات للتأكد من عدم وجود الاختلاسات والسرقة والمخالفات المالية.

جـ- الرقابة الخارجية (المستقلة)

تُقصد بالرقابة التي يُكلف بها هيئة مستقلة، والتي تتمتع بمستوى من الاستقلالية يُشابه استقلالية السلطة القضائية، هي الرقابة التي تنشأ كنتيجة لتطور الرقابة الإدارية والبرلمانية، مع بعد هذه الهيئة عن التأثيرات والضغوط الخارجية. تتميز هذه الهيئة وموظفيها بمستوى أعلى من الاستقلالية، النزاهة، العدالة، الحزم، والحسم، أثناء أدائها لمهام الرقابة على أجهزة الدولة وموظفيها، بما في ذلك تصرفاتهم المالية ونفقاتهم العامة، وأثناء تنفيذهم لبنود الميزانية الإدارية والإنفاقية. ومن هذا المنطلق، يُعتبر وجود هذه الهيئة أكثر أهمية وجدوى في الرقابة من تلك الإدارية والتشريعية.

د- رقابة السلطة التشريعية:

هذه الرقابة هي التي يمارسها السلطة التشريعية على تنفيذ الموازنة العامة، حيث تكفل دساتير الدول حق السلطة التشريعية في ذلك، سواء أثناء السنة المالية أو بعد انتهائها. يتولى البرلمان عادة ممارسة هذه الرقابة، ويتم ذلك من خلال لجنة الشؤون المالية، التي تقوم بمراقبة وتنفيذ بنود الميزانية، وبالتالي تمتلك صلاحية التدقيق في البيانات والحسابات المقدمة من الجهات الحكومية المختلفة.

وتتبع السلطة التشريعية أساليب مختلفة في هذه الرقابة، منها:

-الرقابة المباشرة خلال السنة المالية، وذلك عند طلب نقل الإعتمادات أو طلب إدراج اعتمادات إضافية.

-منح دساتير الدول الأعضاء في السلطة التشريعية حق إجراء مسائلة قانونية للموظفين، بما في ذلك الوزراء وكبار الموظفين، لتحميلهم المسؤولية.

- حق السلطة التشريعية بعد انتهاء السنة المالية في تدقيق ومراجعة ومناقشة الحساب الختامي، مما يُمكّن تقييم الميزانية السابقة وتصحيح أخطائها وتجاوزاتها لتحسين الأداء في الميزانية القادمة.

هـ- الرقابة الحسابية:

الرقابة المحاسبية تشمل مراجعة وتدقيق الدفاتر المحاسبية والمستندات، وذلك للتأكد من مطابقتها للإعتمادات المحددة في الموازنة العامة، ولضمان سلامة الإجراءات المتبعة، والتحقق من صحة تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية والتعليمات الصادرة عن وزارة المالية المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة.

تعتمد الرقابة الحسابية على التحليل العلمي والدراسة للكشف عن الغش والتزوير، وتُعتبر وسيلة لتحسين الأداء ورفع الكفاءة وتوجيه الموارد العامة لأفضل استخداماتها.

تهدف هذه الرقابة أساسًا إلى اكتشاف الأخطاء الفنية والغش والتزوير، بينما لا تُركز على تقييم سلامة الأداء أو تحقيق النفقات العامة للأهداف المحددة.

و- الرقابة التقييمية:

هذه الرقابة هي واحدة من الطرق الحديثة في تنفيذ الموازنة العامة، حيث لا تقتصر على مراجعة الجوانب الشكلية للنفقات العامة كما يحدث في الرقابة الحسابية، بل تقوم بوضع معايير وأنماط تستند إلى المراجعة والكشف عن الأخطاء أو الإسراف في استخدام الموارد المالية المتاحة.

تتضمن هذه الرقابة مراجعة حسابات تكاليف الأعمال ومقارنتها بالتقديرات السابقة، بالإضافة إلى مراجعة نتائج الأعمال ومقارنتها بالأهداف المستهدفة. تمتد الرقابة التقييمية لتشمل قياس النتائج التي تم الحصول عليها من تنفيذ البرامج والمشروعات العامة المدرجة في الموازنة العامة.

وتهدف هذه الرقابة إلى تعزيز النشاط الحكومي ورفع مستوى الكفاءة وتحسين أداء الأنشطة الحكومية.[1]

[1] أنظر: عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 497.
حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 93.

الشكل رقم (1–3): أنواع الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة

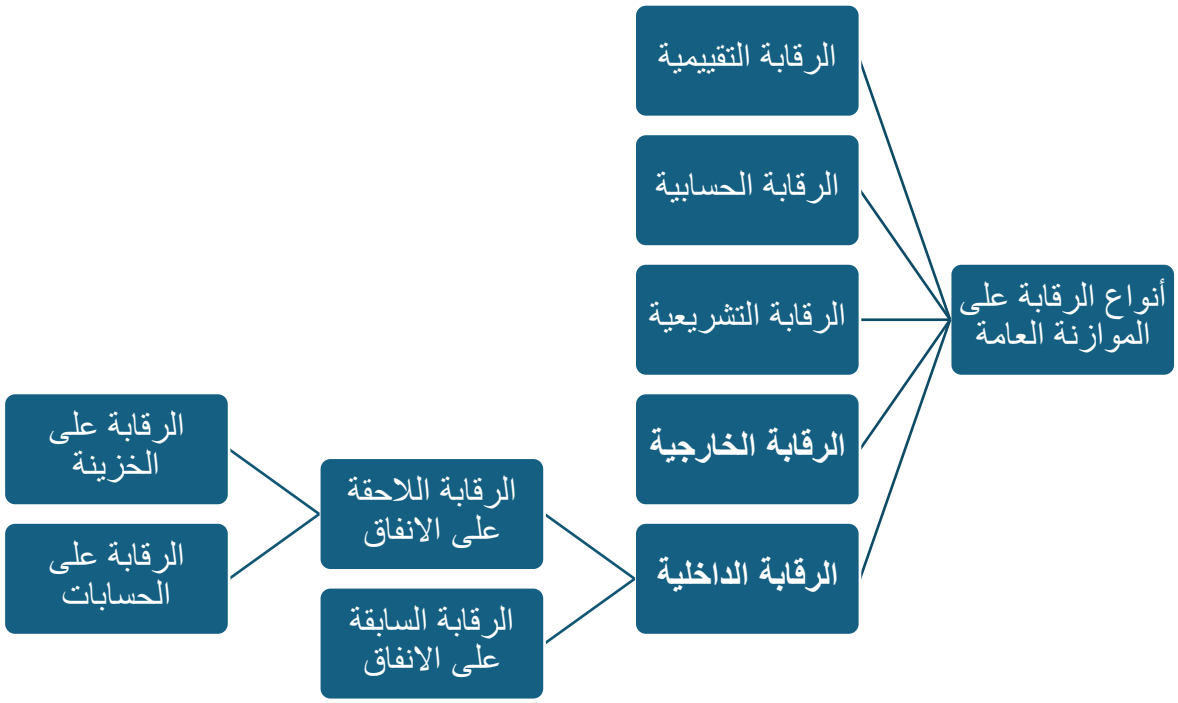

المصدر: الشكل من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- خالد شحادة، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص ص 319-325.
- غازي عناية، مرجع سابق، ص ص 221-224.
- حامد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص 101.
- عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص ص 523-525.

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال المعلومات المقدمة في هذا الفصل أهمية الموازنة العامة للدولة كأداة حيوية في إدارة الشؤون المالية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكومة. أوضحنا أن الميزانية العامة تعتبر خطة محورية يتم من خلالها تحديد النفقات والإيرادات الحكومية، وهي تعكس استراتيجيات الحكومة وتوجهاتها المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية العامة تلعب دورًا هامًا في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية العامة.

من الجدير بالذكر أن فهم عملية إعداد وتنفيذ الميزانية العامة يمكن أن يساهم بشكل كبير في معالجة قضايا مثل عجز الموازنة العامة. حيث يعتبر عجز الموازنة تحديًا كبيرًا يواجه العديد من الحكومات حول العالم، فيؤثر سلبًا على الاقتصاد ويعرض استقرار النظام المالي للخطر. بالتالي، يمكن استخدام معرفة وفهم عملية الميزانية العامة لتطوير سياسات واستراتيجيات تساهم في تقليل عجز الموازنة وتعزيز الاستدامة المالية للدولة[1].

[1] الاستدامة المالية للدولة تعني قدرتها على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات مع ضمان النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية على المدى الطويل، دون الاعتماد المفرط على الديون أو الموارد غير المتجددة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

تمهيد:

الاقتصاد، بوصفه المحرك الأساسي للحياة الاجتماعية، يعكس نمط التنمية والتقدم في الأمم والمجتمعات. إنه المجال الذي يشكل عمق العلاقة بين الفرد والبيئة التي يعيش فيها، متأثرًا بمدى فعالية توزيع الموارد وتنظيم الإنتاج والتوزيع. في هذا السياق، يبرز الاقتصاد الإسلامي كنموذج فريد يستند إلى القيم والمبادئ الإسلامية، التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في التنمية. يعتبر الإسلام دينًا شاملاً يحكم جوانب الحياة كافة، بما في ذلك الاقتصاد، مما يجعل الفهم الشامل لإطاره النظري أمرًا ضروريًا لفهم عمق العلاقة بين الدين والاقتصاد.

توفير الأساس النظري للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي يأتي ليسهل فهم الأسس التي تحكم توزيع وإدارة الموارد العامة وتنظيم النفقات، مع إيلاء الاهتمام الخاص لمبادئ العدالة والتوازن. تتميز الموازنة العامة في السياق الإسلامي بأهميتها الفعالة في تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مع مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الموارد نحو الاستثمار في مجالات الحاجة والتنمية.

تعود جذور الاهتمام بالمال العام في الاقتصاد الإسلامي إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث جرى تنظيم مفاهيم الزكاة والجزية والخراج كمصادر رئيسية للإيرادات العامة للدولة. يُعَدُّ هذا التنظيم جزءً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث يُلقى الضوء على أهمية توجيه الموارد العامة نحو تحقيق الرفاهية العامة وتطوير المجتمع.

من هنا، يظهر أهمية فهم الإطار النظري للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، وكيفية تطبيق مبادئه في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. إذ يتعين على الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية استكشاف هذا النموذج الفريد وتحليل آلياته لتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة في المجتمعات التي تتبنى مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

سنتناول في هذا الفصل كل عنصر في مبحث: الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة.

المبحث الأول: الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي

تتميز الإيرادات في المالية العامة الإسلامية بأنها تكاد تكون حصرية للدولة الإسلامية، وقد شهدت هذه الإيرادات تطورًا متزامنًا مع تقدم الدولة الإسلامية في تلك الفترة.

نتناول في هذا المبحث بالدراسة تعريف الإيرادات العامة للدولة من منظور الاقتصاد الإسلامي، وكذا أنواعها، وآثارها الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة وبيان خصائصها

تعرف الإيرادات العامة عمومًا على أنها تلك الموارد التي تحتاجها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1] أما من وجهة نظر إسلامية فيمكن تعريفها على أنها: الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر مشروعة، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتستخدم لتمويل نفقاتها وتحقيق أهدافها.

من خلال التعريف السابق نستخلص خصائص الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي كما يلي:

- **الشرعية :**يجب أن تكون جميع مصادر الإيرادات مشروعة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- **العدالة :**يجب أن تُفرض الضرائب والرسوم على الجميع بشكل عادل.
- **المسؤولية :**يجب أن تُستخدم الإيرادات العامة في تمويل نفقات الدولة وتحقيق أهدافها، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة

من المعروف أنَّ أي دولة ما لا تعتمد فقط على مصدر واحد للإيرادات، بل تتنوّع وتتعدّد مصادرها، وقد تطوّرت هذه المصادر مع تغيّر الظروف الزمنية والمكانية وتوسّع دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد شهدت الإيرادات العامة للدولة هذا التطوّر منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث كانت تقتصر في ذلك الوقت على مصدر واحد وهو الزكاة، لكنها تطورت الآن لتشمل أنواعًا عدة، وسيتم استكشافها في هذا السياق.

[1] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 77.

تُقسِّم إيرادات الدولة استنادًا إلى عدة معايير واعتبارات، حيث نجد قسم الإيرادات السياسية التي تشمل الزكاة، الغنائم، الضرائب، الجزية، وعشور التجارة، بينما يتناول القسم الآخر إيرادات الدولة من ممتلكاتها، أي إيرادات الدومين العام.

هناك أيضًا تقسيم آخر يعتمد على ما يميز الدولة الإسلامية من إيرادات خاصة مثل الزكاة، الخراج، والغنائم، والتي تشترك فيها الدولة من ممتلكاتها والهبات والهدايا والمنح والإعانات والغرامات والقروض.

ويمكن أيضًا تقسيم الإيرادات استنادًا إلى دوريتها واستمراريتها في الموازنة العامة إلى إيرادات دائمة وغير دائمة، وهذا هو التقسيم الذي سنتبنَّاه ونعتمده في هذا السياق.[1]

الفرع الأول: الإيرادات الدائمة (الثابتة الدورية)

الإيرادات الدائمة، المعروفة أيضًا بالإيرادات الثابتة الدورية، هي تلك الإيرادات التي تظهر في الموازنة العامة كل سنة، متميزة بصفة الاستمرار والتجديد والتكرار. وبالنسبة للتكرار هنا، يُقصد التكرار النوعي وليس الكمي. تشمل هذه الإيرادات الزكاة الجزئية، والعشور، والخراج، وإيرادات الدومين.[2]

1- الزكاة:

الزكاة تعتبر ثالث ركن من أركان الإسلام الخمسة، وتشكل دعامةً أساسيةً في النظام المالي والاقتصادي للدولة الإسلامية. فهي تعتبر مصدرًا مستمرًا ولا ينضب من مواردها. وتأتي هذه الأهمية من حقيقة أن الزكاة ليست مجرد فرض مالي، بل هي عبادة مالية واجبة بموجب نصوص القرآن الكريم.

- ✓ الزكاة لغة: التطهير والنماء[3]، قال تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا٩﴾[4]
- ✓ الزكاة شرعا: مبلغ معين من المال يخرجه المسلم بشروط معينة لينفق في جهات معينة.[5]

---

[1] سليم أبو طالب سليم، **أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفكر الإسلامي في الدولة العباسية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 1999م، ص 279.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، دار المسرح للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000م، ص 219-220.

[3] عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع والنشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 47.

[4] سورة الشمس: الآية 9.

[5] عوف محمد الكفراوي، مرجع سابق، ص 47.

أ- حكم فرضية الزكاة:

الزكاة، كركن من أركان الإسلام، أثرت بشكل كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي. فقد فُرِضَت الزكاة في السنة الثانية للهجري، وهي مشروعة واجبة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع الإسلامي. أما في القرآن الكريم فلقد وردت الزكاة في مواطن متعددة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ٥٦﴾[1] ، وقوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ٣ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ٤﴾[2].

أما في السنة النبوية الشريفة فلقد وردت في مواطن عدة من كتب الحديث الشريف منها فيما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: **(بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ)**[3].

كما روي أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ بن جبل حيث بعثه إلى اليمن: **(ادْعُهُمْ إِلَى: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أطاعوه لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أطاعوه لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ)** [4].

أما بالنسبة للإجماع فلقد ذهب جمهور العلماء إلى انعقاد إجماع الصحابة رضي الله عنهم على فرض الزكاة وقتال مانعيها وأنه لا فرق بين الصلاة والزكاة، وأن مانعها مرتد كافر يجب قتاله كما فعل أبو بكر رضي الله عنه على المرتدين.[5] وفي هذا السياق يرى الباحث أن وجوب الزكاة أمر لا مناص منه، في حين أن تكفير مانعها، والدعوة إلى قتاله فالأحرى أن نرجع إلى تدبر آيات القرآن الكريم حيث قال ﷻ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ

---

[1] سورة النور: آية 56.

[2] سورة المؤمنون: آية 01-04.

[3] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، **صحيح البخاري**، ط5، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، 1993م، ج 1، ص 13. الحديث رقم 8.

[4] المرجع السابق، ج 3، ص 505. الحديث رقم 1331.

[5] موفق محمد عبده، **الموارد المالية العامة في الفقه الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 17-18.

ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾[1]. وكذلك قوله ﷻ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٩٩﴾[2]. وقوله ﷻ: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقًا٢٩﴾[3].

ب- شروط وجوب الزكاة:

الزكاة تجب على الحر المسلم إذا ملك نصابا ملكا عاما وحال عليه الحول، إذا شروط وجوب الزكاة هي:[4]

❖ **شروط الزكاة المتعلقة بالشخص المكلف:**

يمكن تلخيص شروط الزكاة المتعلقة بالشخص المكلف وهي ثلاثة: الإسلام، الحرية، الأهلية.

- ✓ **الإسلام:** وهنا يفرق بين كون الزكاة عبادة مخصصة أو واجبا ماليا.
- ✓ **الحرية:** أجمع الفقهاء على وجوب أن يكون الشخص المكلف بإخراج الزكاة حر غير مملوك بناءا على قاعدة أن ملكية المال يجب أن تكون تامة وهذا ما لا يتوفر للعبد الذي ليس له حق في التملك لانعدام حريته.
- ✓ **الأهلية:** بالنسبة للبُلوغ، فلا تجب الزكاة على الصبيّ، ولكنها تجب في ماله، ويُخرجها وليُّه عنه، وهذا هو القول السائد بين العلماء باستثناء المذهب الحنفي الذي يختلف في هذا الجانب. وبالنسبة للعقل، فلا تجب الزكاة على المجنون، ولكنها تجب في ماله، ويُخرجها وليُّه عنه، وهذا هو القول السائد بين العلماء باستثناء المذهب الحنفي الذي يختلف في هذا الجانب أيضًا.[5]

---

[1] سورة البقرة، الآية 256.

[2] سورة يونس، الآية 99.

[3] سورة الكهف، الآية 29.

[4] غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 58-64.

[5] أنظر: عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2003، ج 1، ص 536-538.

صالح بن غانم بن عبد الله بن سليمان بن علي السدلان، **رسالة في الفقه الميسر**، الطبعة الأولى، السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 2005م، صفحة 63.

❖ **شروط الزكاة المتعلقة بالمال:**

يرى جل الباحثين أن شروط الزكاة المتعلقة بالمال هي أربعة: الملكية التامة، النماء، النصاب، الحول.

- ✓ **الملكية التامة:** بأن يكون المال الذي تجب فيه الزكاة مملوكا ملكية تامة من قبل الشخص المزكي.[1]
- ✓ **النماء:** بأن يكون المال الذي تجب فيه الزكاة ناميا أو قابلا للنماء.
- ✓ **النصاب:** لقد حددت السنة النبوية مقدار النصاب ويختلف حسب نوع المال المزكي.
- ✓ **الحول:** يقرر الفقهاء ضرورة مرور حول كامل على تملك النصاب لوجوب إخراج الزكاة.

جـ- الأموال التي تجب فيها الزكاة:

* **النقود، الذهب و الفضة:** تفرض الزكاة على الذهب و الفضة و النقود بأنواعها[2] ورقية أو معدنية سواء كانت سائلة في الخزينة أو على شكل ودائع جارية أو ادخارية باعتبارها مالا ناميا و ذلك حتى لا يكتنزها مالكها، أي تشجيع الإسلام على الاستثمار، و نصاب الذهب و الفضة هو عشرون دينار من الذهب أو مائتي درهم من الفضة، فيما يروى عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (...**فَإِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ يَعْنِي فِي الذَّهَبِ حَتَّى تَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، فَإِذَا كَانَتْ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ...**)[3] و يقدر نصاب النقود في وقتنا الحالي ما مقداره حوالي خمسة و ثمانون غراما من الذهب وتفرض عليه الزكاة بمقدار ربع العشر (2.5 %) [4].

* **النعم:** تجب الزكاة في النعم، وهي الإبل والبقر والغنم، ويُفهم من هذا النعم الأهلية، بمعنى أنه لا زكاة في النعم الوحشية أو المتولدة بين وحشي وأهلي سواء كانت الأم أهلية أم لا. والبقر تشمل الجاموس، والغنم

---

[1] المزكي هو المالك لرأس المال وفوائده ومنافعه ملكية تامة ومستمرة.

[2] لم تعد النقود الورقية، والنقود المعدنية تمثل جميع النقد الصادر والمتداول وإنما وجدت إلى جانبها نقود من نوع أخر هي الأوراق المالية، والأوراق التجارية ومنها الأسهم و السندات، و بالتالي ظهرت زكاة الأسهم و السندات (لمزيد من التفصيل أنظر: حسن عبد الله الأمين، **زكاة الأسهم و السندات، مناقشة بعض الآراء الحديثة**، ط1، 1993، ص 17-33).

[3] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، مرجع سابق، ج 2، ص 10، حديث رقم 1573.

[4] عوف محمد الكفراوي، **الرحابة المالية في الإسلام**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، ط2، 1997، ص ص 70-71.

تشـــمل المعز، ولا زكاة في غير ذلك من الحيوانات مثل الخيل والبغال والحمير والفهود والكلاب المعلمة إلا إذا كانت مخصصة للتجارة؛ في هذه الحالة تجب فيها زكاة التجارة.[1]

توجد شروط يجب توافرها في الماشية لكي تخرج الزكاة عنها، وهذه الشروط هي:

- ✓ أن تبلغ النصاب، فإذا لم تبلغ المواشي النصاب المعتبر له، فلا زكاة فيها.
- ✓ أن يحول عليها الحول، وهذا ما ثبت بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وسنة الخلفاء الراشدين حيث كانوا يرسلون السعاة لتحصيل الزكاة مرة في كل عام.
- ✓ أن تكون المواشي سالمة، فلا بد للزكاة من أن تكون ممن يأكل من الأكل البواح، وهذا يتعارض مع المواشي المعلوفة.
- ✓ ألا تكون الماشية عاملة، حيث تُعرف الماشية العاملة بأنها التي يُستخدمها للحرث وحمل الأثقال والسعي وغير ذلك.[2]

وبيان زكاة الإبل هو في قوله ﷺ عن أنس رضي الله عنه: **(وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ)**[3] ، وأجمع الفقهاء على أن الإبل فيها زكاة إذا بلغت أكثر من خمسة.

* **بيان زكاة البقر**: القول المشـــهور في نصـــاب البقر هو الثلاثون و ليس فيما دون الثلاثين زكاة، فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع (جذع أو جذعة) ما له سنة و إذا بلغ عدد البقر أربعين ففيها مسنة (ماله سنتان) و إذا بلغ عدد البقر ستين ففيها تبيعان، وإذا بلغت التسعين ففيها ثلاثة أتبعه وإذا بلغت مائة وثلاث وعشرين ففيها ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه ودليل ذلك ما روي أن معاذ ابن جبل قال: بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن و أمرني أن أخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا و قال التبيع جذع أو جذعه ومن كل أربعين مسنة.[4]

---

[1] عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ط 2، ص 541.

[2] غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص 85.

[3] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 3، ص 527.

[4] مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، **موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني**، المكتبة العلمية، ط 2، ص 119.

* **بيان زكاة الغنم**: ثبتت زكاة الغنم بالسنة والإجماع، أما ورد في كتاب أنس رضي الله عنه قال: "وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ، فَفِيهَا شَاةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثَلَاثَمِائَةٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةِ شَاةٍ شَاةٌ، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَلَا تَيْسُ الْغَنَمِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ".[1]

* **عروض التجارة**: عروض التجارة هي ما يتم تداوله في السوق وليس نقدًا مثل الذهب أو الفضة، وتجب فيها الزكاة بنسبة ربع العشر وفقًا لشروط وكيفيات مفصلة في المذاهب الفقهية. وتجب الزكاة في قيمة العروض التجارية لا في عينها، ويجوز دمج بعضها مع بعض عند الحساب، حتى لو كانت متنوعة في النوع مثل الثياب والنحاس.

بالإضافة إلى ذلك، يُضم الربح الناتج عن التجارة إلى رأس المال في نهاية كل حول، وكذلك الأموال التي تم الاستفادة منها بدون التجارة.[2]

* **الركاز والمعادن**: الركاز هو الموارد المالية التي دُفِنت من قِبَل الأجيال القديمة في الجاهلية، وتشمل مجموعة متنوعة من الثروات مثل الذهب والفضة والنحاس، وغيرها من المعادن الأخرى. يُعتبر الركاز عبارة عن كنز يُدفن في باطن الأرض، وعلى الشخص الذي يجده أن يخرج منه الخمس كواجب شرعي للدولة[3].

و قد أجمع الفقهاء على أن الركاز فيه الخمس ودليل ذلك قول الرسول ﷺ: (**فِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الرِّكَازُ؟ قَالَ: الْمَالُ الَّذِي خَلَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي**

---

[1] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، مرجع سابق، ج 2، ص 6.

[2] أنظر: عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ط 2، ص 550.

الحنفية قالوا: إذا كان مالكا للنصاب من أول الحول ثم ربح فيه أثناء الحول أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة، كالإرث والهبة، فإن الربح وذلك المال المستفاد يضم كل منهما إلى النصاب في الحول ثم يزكي الجميع حتى تم الحول على النصاب.

المالكية: قالوا الربح وهو الناشئ عن التجارة بالمال يضم أصله وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ولو كان الأصل أقل من النصاب.

الشافعية: قالوا يضم الربح لأصله في الحول وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة و لو كان الأصل دون نصاب.

[3] أنظر: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، **القوانين الفقهية**، المطبوعات الجامعة، مطبعة الجميلة، الجزائر، 1987، ص 87.

*ويختلف حكمه باختلاف الأرض التي وجد فيها، فنميز أربعة أنواع: أن يوجد في الفيافي. أن يوجد في أرض ممتلكة. أن يوجد في أرض فتحت عنوه. أن يوجد في أرض فتحت صلحا.

هَذِهِ الْمَعَادِنِ، فَفِيهَا الْخُمُسُ)[1]. أما من تراب وطين ربع العشر، ولا يشترط في الركاز والمعدن بلوغ النصاب ولا حولان الحول فيجب في قليله وكثيره ومن عثر عليه وجب أداء الحق الواجب فيه[2].

* **زكاة الفطر**: زكاة الفطر هي الزكاة التي يُفرضها الفطر من شهر رمضان، وقد فُرِضَت في السنة الثانية للهجرة، وذلك في نفس السنة التي فُرِض فيها صيام رمضان. تُعتبر زكاة الفطر تطهيرًا للصائمين من اللغو والرفث، وتكون عونًا للمساكين، وتُغنيهم عن الاحتياج والسؤال في يوم العيد. ودليل شرعيتها ما رواه الجماعة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان، وذلك بصاع من التمر أو الشعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين.

تُعتبر زكاة الفطر فريضة على كل مسلم سواء كان ذكرًا أو أنثى، حرًا أو عبدًا، صغيرًا أو كبيرًا، وتشترط فيها وجود النصاب. ويكون على الرجل المسلم أن يخرجها عن نفسه وعن من يعولهم من المسلمين والمحتاجين، وتُخرج بصاع من الطعام الشائع في البلاد مثل القمح والزبيب والتمر والأرز، ويتم ذلك قبل صلاة العيد. وبالتالي، يتضح أن زكاة الفطر هي زكاة على الأشخاص بالتباين عن الأنواع السابقة التي تكون زكاة على الأموال.[3]

2- الجزية:

تعتبر من الإيرادات السياسية للدولة وهي تفرض على غير المسلمين من أهل الذمة.

أ- تعريف الجزية لغة: الجزية تعني كما يقول العلماء كلمة مشخصة من الجزاء، جزاء الكفر أو جزاء الأمان أو جزاء الإقامة في الدار، دار الإسلام.[4]

ب- الجزية اصطلاحا: تكليف مالي مفروض على رؤوس الأشخاص أهل الذمة عنوة أو صلحا وهي أخص من الفيء ومصارفها هي مصارف الفيء[5]، وقد ثبتت مشروعية فرضها بالقرآن والسنة والإجماع.

---

[1] مالك بن أنس بن مالك، مرجع سابق، ص 119. حديث رقم 339.

[2] عون محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص 74.

[3] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، ط 20، مكتبة رحاب الجزائر، 1988، ص ص 923-924.

[4] رفيق يونس المصري، المحصول **في علوم الزكاة**، دار المكتبة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2000، ص ص 29-30.

[5] رفيق يونس المصري، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

قال تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ٢٩﴾[1].

وفيما روي عن رســـول الله ﷺ قوله: (**... فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْـــلِمِينَ. يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ. وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ. إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ. فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَسَلْهُمُ الْجِزْيَةَ. فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ...**)[2].

والجزية نوعان[3]:

أ- **النوع الأول**: جزية توضع بالتراضي والصلح ويقدر مقدار الضريبة في هذه الحالة بحسب ما يقع عليه الاتفاق.

ب- **النوع الثاني**: هي ضـريبة يضـعها (يفرضـها) الإمام على الكفار الذين غلبهم واسـتولى على بلادهم وأقرهم على أملاكهم وقد اختلف في مقدارها وذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى تصـــنيف الذميين إلى ثلاثة أصناف:

- ✓ **الصنف الأول**: أغنياء يؤخذ منهم ثمانية وأربعون درهما.
- ✓ **الصنف الثاني**: أوساط يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما.
- ✓ **الصنف الثالث**: فقراء يؤخذ منهم اثنا عشر درهما.

من الملاحظ أن الإمام أبو حنيفة أقر بأن ضريبة الجزية يجب أن تكون مقدرة ثابتة القيمة، مما يمنع الإمام من ممارسة الاجتهاد في تقديرها. ومن جهة أخرى، اعتبر الإمام مالك أن تحديد مقدار الجزية يعود إلى الإمام.

إذًا، تُعتبر الجزية ضـريبة شـخصـية تأخذ في الاعتبار ظروف الفرد المكلف، مما يتطلب مراعاة قدرته على الدفع. ويتم تحصيل الجزية عادة عبر أقساط شهرية لتخفيف عبء الضريبة على المكلف، حيث تُقدر الضريبة بشكل سنوي وتُجمع على شكل أقساط شهرية. وهذا يبرز مدى تسامح الإسلام والدولة الإسلامية مع أتباع الأديان الأخرى في مسائل الضرائب.

---

[1] سورة التوبة، الآية 29.

[2] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج 3، القاهرة، 1955، ص 1357.

[3] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص ص 88-89.

3- الخراج:

يعتبر الخراج إيراد من الإيرادات التي فرضها الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه.

أ- تعريف الخراج[1]:

لغة: الإتاوة التي تؤخذ من أموال الناس، وقيل هو الغلة، ومنه الخراج الذي وظفه عمر رضـــي الله عنه. فقد رأى أمير المؤمنين أنه من المصـلحة العامة عدم تقسـيم الأراضـي المفتوحة بالقوة، بل ينبغي أن تكون ملكاً مشتركاً بين جميع المسلمين، مع فرض الخراج عليها. ويأتي أهمية ذلك في تأمين مورد مالي ثابت للأمة الإسلامية عبر أجيالها ومؤسساتها المتعاقبة.

اصطلاحا: ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدي عنها.

ب- **مفهوم الخراج في القرآن الكريم:**

لقد وردت كلمة الخراج في القرآن الكريم في عدة مواطن منه قوله تعالى في سورة المؤمنون: ﴿أَمۡ تَسۡـَٔلُهُمۡ خَرۡجٗا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيۡرٞۖ وَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ٧٢﴾[2].

وفي سورة الكهف قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِنَّ يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ مُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَهَلۡ نَجۡعَلُ لَكَ خَرۡجًا عَلَىٰٓ أَن تَجۡعَلَ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَهُمۡ سَدّٗا٩٤﴾[3]، و من هنا يرى القرطبي أن الخرج و الخراج تحملان في طياتهما المعنى ذاته و هو الأجر في حين يرى بعض المفسرون أن هناك فرقا بين الخرج و الخراج، فيرى وقال النضر بن شميل: سألت أبا عمرو بن العلاء عن الفرق بين الخرج والخراج فقال: الخراج ما لزمك ، والخرج ما تبرعت به . وعنه أن الخرج من الرقاب، والخراج من الأرض.[4]

---

[1] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 195-196.

[2] سورة المؤمنون، الآية 72.

[3] سورة الكهف، الآية 94.

[4] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج 4، دار الفكر للطباعة والنشر، ط 1، ص 777.

ج- استعمال كلمات الخراج في المصطلحات النبوية: وردت كلمة خراج في الاستعمالات النبوية منها قوله عليه الصلاة والسلام فيما يروى عن عائشة رضي الله عنها قالت، قال رسول الله ﷺ: (**الْخَرَاجُ بِالضَّمَانِ**)[1].

د- أنواع ضريبة الخراج:

الخراج نوعان:[2] خراج الوظيفة وخراج المقاسمة.

- ✓ **خراج الوظيفة:** يعتمد على مساحة الأرض ونوعية المحاصيل المزروعة فيها، وقد فُرِضَ هذا الخراج على سواد العراق والشام بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه. فقد فُرِضَ على الأراضي الخصبة التي تصلح للزراعة قفيزًا من كل قيراط يُزرَع فيها، ودرهمًا من كل درهم يُزرَع، أما على الأراضي العشبية فكانت خمسة دراهم، وعلى الأراضي الكرومية كانت عشرة دراهم. وتترتب فريضة خراج الوظيفة على القدرة على استغلال الأرض، مما يؤكد حق المالك في التمتع بأرضه. ويجب دفع خراج الوظيفة مرة أخرى إذا استعاد المالك القدرة على استغلال الأرض بعد أن تمت إعطاؤها لغيره للاستثمار في الزراعة أو الرعي أو الصيد.
- ✓ **خراج المقاسمة:** وتتحدد بمقدار معين من الناتج كالثلث أو الربع أو الخمس استثناء إلى ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم بأرض خيبر حين افتتحها.

4- عشور التجارة[3]:

يعتبر العشور أيضا إيراد من الإيرادات الضريبة التي استحدثت في زمن الخليفة عمر ابن الخطاب.

أ- تعريف العشور:

يشير إلى ضريبة غير مباشرة تُفرض على السلع والبضائع التي تمر عبر حدود الدولة الإسلامية، سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، ويشبه هذا النوع من الضرائب الجمركية المعمول بها في العصور الحديثة. وتُعرف بعض العشور بمصطلح "المكوس"، وتتم جمعها وتحصيلها في مكان معين على الحدود يُعرف ببيت المكس.

---

[1] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، ج 3، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ص 284.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 160.

[3] غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 165.

ب- فريضة ضريبة العشور:

تأكدت فريضة ضريبة العشور بالإجماع، حيث كان الخليفة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أول من فرضها. في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق، لم تكن هذه الضريبة محددة بوضوح، ولكن أثبتها عمر رضي الله عنه وأقرها بقية الصحابة والفقهاء في زمنه، وبالتالي فإنها أصبحت فريضة بالإجماع. يُخضع لهذه الضريبة كل من المسلم والذمي والحربي، وتختلف نسبة الخصم المفروض عليهم، حيث يدفع المسلم ربع العشر أو 2.5%، والذمي نصف العشر أو 5%، والحربي العشر أو 10%.[1]

ج- نصاب ضريبة العشور:

لا تُفرض هذه الضريبة إلا في حال تجاوز المال المتجر به النصاب المحدد[2]، وفيما يتعلق بالمسلمين، فإنه لا يوجد خلاف بين الفقهاء حول ضرورة تحقيق النصاب، الذي يُقدر بمائتي درهم فضة أو عشرين دينار من الذهب. أما بالنسبة لأهل الذمة وأهل الحرب، فهناك اختلاف بين الأئمة فيما يتعلق بضرورة تحقيق النصاب. فقد اتفق الحنفية والحنابلة على أنه يجب توفر النصاب، ولكنهم اختلفوا في مقداره. فرأى الحنفية أن النصاب يُحدد بمبلغ مائتي درهم فضة أو عشرين دينار ذهب، كما هو الحال بالنسبة للمسلمين، بينما يرون الحنابلة أن النصاب يُحدد بمبلغ 100 درهم فضة و10 دنانير ذهب.

وجهت المذاهب الفقهية مختلفة الاتجاهات فيما يتعلق بشرط النصاب في فرض ضريبة العشور على الذميين والحربيين. فقد ذهبت المالكية وأهل الحجاز إلى عدم اشتراط النصاب في حق الذمي والحربي، حيث يُفرض عليهم دفع العشور سواء كان المال المتجر فيه قليلاً أو كثيرًا. واستندوا في حجتهم إلى أن العشور هي ضريبة وليست زكاة، وبالتالي لا يُشترط فيها النصاب كما هو الحال في الزكاة.

أما في العصر الحديث، فإن العلماء اتفقوا على أنه يجب توفر النصاب بالنسبة للذميين والحربيين الخاضعين لضريبة العشور، بالإضافة إلى المسلمين. وقد استندوا في حجتهم إلى أن الضرائب الإسلامية تُفرض

---

[1] الحكمة وراء اختلاف النسب بين الخاضعين لضريبة العشور تكمن في الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل فئة. فالزكاة التي تخص المسلمين تُصرف في مصارف الزكاة لخدمة المحتاجين وتحقيق العدالة الاجتماعية، بينما يُعتبر الذمي يستحق نسبة أعلى بناءً على عقد الصلح، نظرًا لأن أمواله التجارية تحتاج إلى حماية إضافية من السلطة الحاكمة للتجنب من الاستيلاء عليها. وبالمقارنة، يُفرض على الحربي دفع نسبة أعلى لأنهم يُعاملون في التجارة بنفس الطريقة التي يُعامل بها التجار المسلمون، ويعتمد هذا على مبدأ المعاملة بالمثل المتفق عليه دولياً فيما يتعلق بالتجارة الدولية. (أنظر: محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 241).

[2] عوف محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص 92.

على أساس الطاقة أو المقدرة التكليفية، ويحددها القرآن الكريم دون الحاجة إلى شرط النصاب بقوله تعالى: ﴿۞ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِۖ قُلۡ فِيهِمَآ إِثۡمٞ كَبِيرٞ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثۡمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَاۗ وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَۖ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَتَفَكَّرُونَ ٢١٩﴾[1].

5- أملاك الدولة (الدومين):

يقصد بها ممتلكات الدولة مهما كان نوعها عقارية أو منقولة وتنقسم إلى قسمين: الدومين العام والدومين الخاص.[2]

أ- الدومين العام:

الممتلكات العامة، أو ما يُعرف بالدومين العام، تمثل الأموال والممتلكات التي تملكها الدولة وتُخصص للاستخدام العام، وتخضع لأحكام القانون العام. تهدف هذه الممتلكات إلى تحقيق النفع العام، مثل الأنهار، والموانئ، والطرق، والحدائق العامة، وغيرها. وتتميز هذه الممتلكات بأنها مجانية الانتفاع، حيث لا يُسمح ببيعها أو التصرف فيها بالتنازل أو بأي طريقة أخرى، وبسبب هذه الخصوصية، فإنها في الغالب لا تُولد إيرادات مالية.

وفيما يلي نستعرض أمثلة عن الدومين العام في الفكر الإسلامي.

- ✓ **القطائع**: وهي الأراضي التي تؤجل إلى الدولة بحكم الفتح الأراضي التي تكون لحكام البلاد المفتوحة أو لمن قتل في الحرب أو هرب من المعركة
- ✓ **الأحياء**: وهو من الأملاك العامة كالميراث التي تقطع بإذن الإمام للأحياء والأموات هي الأرض التي تعذر زرعها لانقطاع الماء عنها ويكون إحياؤها بجعلها صالحة للزراعة.
- ✓ **الوقف**[3]: هو حبس العين[4] عن الاستهلاك وإخراجها من تصرف الواقف وتخصيص منافعها فقط لأهداف خيرية و هو قديم وجد قبل الإسلام، و عرفته المجتمعات الإسلامية و غير الإسلامية، و لقد

---

[1] سورة البقرة، الآية 219.

[2] سبق التطرق إليها (أنظر: فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 35، عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 85).

[3] لمزيد من التفصيل أنظر:

Al-salahat, Sami, ***Fundamental Considerations for the Development and Investment Nature of the Waqf*** , Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 18, No. 2, 2005.

[4] ملكية العين الموقوفة اختلف فيها الفقهاء فمنهم من قال هي لله ﷻ ومنهم من قال هي للواقف ومنهم من قال هي للموقوف عليهم.

تميزت الشراعية بتفصيله و تقفيعه و إيجاد أنواع جديدة من الوقف و خاصة في الوقف الاستثماري الخيري.

إذن هي الإيرادات الدائمة أو الدورية والتي تظهر بصفة دورية كل سنة مالية في الموازنة العامة للدولة الإسلامية.

ب- الدومين الخاص:

الممتلكات الخاصة، أو ما يُعرف بالدومين الخاص، يُشير إلى الممتلكات التي تملكها الدولة بمثابة ملكية خاصة، وتخضع للقوانين الخاصة بالملكية والتصرف. يمكن التصرف في هذه الممتلكات بحرية، بما في ذلك بيعها وشرائها، ويمكن للأفراد امتلاكها أيضًا بعد فترة زمنية طويلة من التقادم. يتميز هذا النوع من الممتلكات بتوليده إيرادات معتبرة، ويشير علماء المالية إلى هذه الإيرادات عند مناقشة دخل الدولة الناتج من أملاكها.

وينقسم الدومين الخاص بدوره إلى ثلاثة اقسام[1]:

- ✓ **الدومين العقاري**: يشمل الأراضي الزراعية، الغابات، المناجم، المحاجر، الأنهار.
- ✓ **الدومين التجاري والصناعي**: يتضمن مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة في مجالات النشاط الاقتصادي وتدر إيرادات مالية معتبرة مصدرا من مصادر الدولة.
- ✓ **الدومين المالي**: يقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية، الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تدر عليها أرباحا معتبرة ويعتبر هذا النوع من أحدث أنواع الدومين الخاص.

الفرع الثاني: الإيرادات غير الدائمة (المتغيرة غير الدورية)

تشير إلى الدخل الذي لا يتكرر بانتظام على مدار السنة، ويأتي كدخل استثنائي في حالات معينة. تشمل هذه الإيرادات المساهمات التطوعية وغير التطوعية التي يُسهم بها المسلمون، والتي قد تكون مصادر غير مستمرة للدخل. وتشمل أيضًا الغنائم، والفيء، والضرائب، والقروض، والإصدار النقدي، بالإضافة إلى مصادر أخرى يلجأ إليها الدولة في حالات الطوارئ أو الظروف الاستثنائية.

[1] أنظر عادل حسين حشيش، مرجع سابق، ص 132، رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص 192.

1-الغنائم:

تعتبر الغنائم من الإيرادات غير الدورية للدولة الإسلامية.[1]

أ- تعريف الغنائم لغة: تعرف الغنائم لغة بأنها الفوز بالشيء.

ب- الغنائم اصطلاحا: الأموال المنقولة[2] التي يستولي عليها المسلمون من أهل الحرب بطريق القهر والغلبة. ولقد ورد أول دليل شرعي يثبت حكم الغنائم في الآية الأولى من سورة الأنفال، وقد نزلت في شأن غنائم بدر، قال تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١﴾[3]

والأنفال في الآية هي الغنائم و كانت في بداية الأمر ملكا خالصا لرسول الله ﷺ يتصرف بها بحكمته و رشاده، و قد كانت هذه الآية مجملة إلى أن نزلت الآية 41 من نفس السورة تفصل حكم التصرف بالغنائم، قال تعالى: ﴿۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٤١﴾[4].

فجعل الله الخمس للذين ذكرت الآية والأربعة أخماس الباقية للفاتحين المسلمين، و كانت أول غنيمة قسمت بناء على هذه الآية هي غنيمة غزوة قينقاع، وهم جزء من يهود المدينة نقضوا العهد مع الرسول صلى الله عليه و سلم بأن يتركوا أذى و حرب المسلمين و أن لا يعينوا أعدائهم عليهم.[5]

2- الفيء:

يعتبر الفيء من الإيرادات الغير الضرورية المذكورة في كتاب الله وسنة رسوله.

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 203-204.

[2] وتشمل الغنائم أيضا المسلوبات، والسلاح، والماشية وغيرها.

[3] سورة الأنفال، الآية 1.

[4] سورة الأنفال، الآية 41.

[5] في حين أن أول غنيمة في الإسلام هي غنيمة سرية عبد الله بن جحش التي أرسله الرسول صلى الله عليه وسلم لاستطلاع أخبار قريش ولم يكن غرضها القتال (أنظر: محمد علي حسن، **العلاقات الدولية في القرآن والسنة**، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، ط 1، 1980، ص 230)

أ- تعريف الفيء لغة: يعرف بأنه الرجوع، قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي **حَتَّىٰ تَفِيٓءَ** إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩﴾[1]، بمعنى حتى ترجع.

ب- الفيء اصطلاحا: الأموال التي يستولى عليها المسلمون من أهل الحرب عضوا من غير قتال "كالصلح مثلا" والفيء أعم دلالة وأوسع شمولا من الغنائم.

ج- شرعيته: سيتمد الفيء شرعيته من الآيات التي تضمنتها سورة الحشر والتي نزلت بمناسبة غزوة بني النضير. قال تعالى: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٦﴾[2].

د- حكم توزيع الفيء: يذكر أبو عبيد: أن حكم توزيع الفيء شامل يعم جميع المسلمين فقراءهم وأغنيائهم، استنادا إلى ما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ جعله للمقاتلين من المهاجرين والأنصار وسائر المسلمين وذراريهم بناء على نصوص الآيات القرآنية في سورة الحشر قال تعالى: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ٨﴾[3].

3- القروض:

يلتقي الفكر المالي الإسلامي مع نظيره الوضعي في اللجوء إلى القروض كمورد من الإيرادات العامة.[4]

أ- تعريف القروض: القرض العام هو مورد من موارد الدولة المالية وأداة لتمويل الإنفاق العام و هو دين يكتتب في سنداته أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية و المصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة و دفع فوائد القرض وفقا لشروطه.

ب- شرعية القروض:

---

[1] سورة الحجرات، الآية 9.

[2] سورة الحشر: الآية 6.

[3] سورة الحشر، الآية 8.

[4] سبق التطرق إليها أنظر: إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مرجع سابق، ص 140.

يجيز الفقهاء للدولة الالتجاء إلى القروض في حالات استثنائية لكيلا يخلو بيت المال من الأموال اللازمة والكافية لتغطية النفقات المطلوبة، وعلى أن تكون تلك القروض بالقدر الكافي و الضروري لتغطية تلك النفقات وعلى أن لا يكون هناك أي مقابل لها كالفوائد الربوية.[1]

4- الضرائب:

تعتبر الضرائب موردا ماليا دائما في الاقتصاد الوضعي بخلاف الاقتصاد الإسلامي.

أ- تعريف الضرائب: فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة.[2]

ب- شرعية الضرائب المستحدثة: يقول ابن تيمية عن الكلف السلطانية والمظالم المشتركة بأن ما يأخذه السلطان من بعض أموال الأغنياء يعد من قبيل الجهاد. ويرى الإمام الشافعي: أن النوائب يتعين فرضها على المسلمين إذا حدثت، ويقرر العلامة ابن خلدون حين تحتاج الدولة يستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية (الضرائب) يضربها على المبايعات ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة.[3]

ج- مقارنة بين الزكاة والضريبة: تختلف الزكاة والضريبة في عدة جوانب:

- ☒ من حيث الشرعية: تفرض الزكاة بناءً على فريضة شرعية وواجباتها تحددها الشريعة، بينما تُفرض الضريبة بناءً على قرار حكومي أو تشريعي.
- ☒ أوجه الاختلاف: تظهر الاختلافات في المعايير المستخدمة لتحديد الإلزام الضريبي أو الزكوي، حيث تكون معدلات الزكاة ثابتة ومحددة في الكتاب والسنة، بينما قد تتغير معدلات الضرائب بمرور الزمن.
- ☒ من حيث الوعاء: تعتبر الزكاة تكليفًا على رأس المال، في حين أن الضريبة تكليفًا على الدخل.
- ☒ من حيث القسرية: في فرض الزكاة، يمكن تسويتها دون موافقة الأفراد الممولين، بينما تُفرض الضرائب بشكل قسري دون مشورة الممولين.

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 210، ويقصد بالقروض بدون فوائد ربوية القروض الحسنة.

[2] سبق التطرق إليها (أنظر فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص 72، سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 100).

[3] غازي عناية، مرجع سابق، ص 184-185.

✓ أوجه الشبه: على الرغم من أوجه الاختلاف السابقة، فإن الزكاة والضرائب متشابهتان في أنهما فرضين نهائيين لا يمكن استردادهما، ولا يتم الحصول على مقابل عند دفعهما.

جدول رقم (2-1): مقارنة بين الزكاة والضريبة

	العناصر الموضحة	الزكاة	الضريبة
أوجه الاختلاف	**الشرعية**	فريضة شرعية واجبة على كل مسلم بالغ عاقل حر	فريضة حكومية أو عامة تفرضها الدولة
	من حيث الطاقة التكليفية	معدلات ثابتة لا تتغير	قد تؤدي زيادة المعدلات إلى نقصان الحصيلة
	الوعاء	تكليف على رأس المال	تكليف على الدخل
أوجه الشبه	**القسرية**	يتم تحصيلها دون موافقة الممولين	يتم تحصيلها دون موافقة الممولين
	النهائية	لا يجوز استردادها	لا يجوز استردادها
	المقابل	فريضة بدون مقابل	فريضة بدون مقابل

المصدر: الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص 138.
- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 130-132.

5- الإصدار النقدي:

قد تضطر الدولة بعض الأحيان لمواجهة نفقاتها المتزايدة وعجز الميزانية إلى اللجوء للإصدار النقدي، وذلك حينما لا تستطيع أن تواجه الزيادة في نفقاتها انطلاقا من مصادر الإيرادات العادية، فتقوم الدولة بإصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في التداول ويعرف ذلك بالتضخم المالي أو التمويل عن طريق التضخم.[1]

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 229.

وفي الفكر الاقتصادي يرى بعض الباحثين إمكانية اللجوء للإصدار النقدي الجديد لتوفير احتياجات الدولة في الحالات غير العادية كوجود جائحة أو ظروف غير طبيعية. والحقيقة أن هذا الأسلوب له آثار اقتصادية واجتماعية أهمها التضخم وعليه يمكن اعتبار الإصدار النقدي من الإيرادات العامة للدولة ولكن يجب التعامل معه بحذر شديد.[1]

6- إيرادات أخرى:

وتتمثل في الإيرادات التالية: تركة من لا وارث له، الصدقات التطوعية، الهدايا والهبات، الوصية، المصادرات، الكفارات، الضوائع، النذور، الأضاحي.

أ- تركة من لا وارث له[2]: من مات وترك مالا ولم يكن له وارث فإن ماله يؤول إلى خزينة الدولة بعد سداد ديونه و تنفيذ وصاياه إذا كانت ذمته مشغولة بشيء من هذا قال الرسول صلى الله عليه و سلم: «**أَنَا وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، أَفُكُّ عَانِيَهُ، وَأَرِثُ مَالَهُ، وَالْخَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ، يَفُكُّ عَانِيَهُ وَيَرِثُ مَالَهُ**»[3].

ب- الصدقات التطوعية: كما سبق وأن علمنا بأن في المال حق آخر غير الزكاة ومن بين هذا الحق نجد الصدقات التطوعية سواء كانت في صورة نقدية أو عينية وهي تمثل إيراد للدولة.

ج- الهدايا والهبات: وهي ما تتحصل عليه الدولة سواء من الأفراد أو الدول في شكل أموال عينية وقد جاء في الأحاديث النبوية ما يحث على الهدية حيث روي عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا** [4] .

د- الوصية[5]: هي تمليك مال مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع سواء كان المملك عينا أم نقدا وحكمها:

---

[1] سعد بن حمد اللحياني، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1997، ص ص 241-242.

[2] حسين الوادي، زكريا عزام، مرجع سابق، ص 245.

[3] أبو داود سليمان، مرجع سابق، ج 3، ص 123. رقم الحديث 2901.

[4] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مرجع سابق، ج 2، ص 913. حديث رقم 2445.

[5] محمد حسين أبو يحي، **اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة**، دار عمان للنشر و التوزيع، الأردن، 1998، ص 365.

الجواز والاستحباب في القرآن الكريم لقوله ﷻ :﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ١٨٠ فَمَنْ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٨١﴾[1].

الندب لغير الوارث عند فقهاء الدين: فيما روي عن هنّادٌ وعليُّ بن حُجْرٍ، قالا: حَدَّثَنا إسْماعيلُ بن عيَّاشٍ، قال: حَدَّثَنا شُرَحْبيلُ بن مُسلمٍ الخَوْلانيُّ عن أبي أمَامَةَ الباهِليّ، قال: سَمِعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقولُ في خُطْبتِهِ عامَ حَجَّةِ الوَداعِ: "**إنَّ الله تبارك وتعالى قد أعْطَى كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ، فلا وَصِيَّةَ لوارِثٍ**..."[2].

ويرى الباحث في هذا السياق ترجيح الحكم الأول مصداقا ويقينا بقوله ﷻ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ٢٩﴾[3].

هـ- المصـــادرات: هي ما يقوم بها ولي الأمر في حالات خاصـــة عند كثرة الانحرافات، الخيانة للمال العام والخروج على الدولة ونقص العهد من الذميين والشاهد على ذلك ما قام به رسول الله صلى الله عليه وسلم مع يهود خيبر.[4]

و- الكفارات: الكفارة شرعا يقصد بها الأعمال التي تكفر بعض الذنوب وتسترها حتى لا يكون لها أثر يؤخذ به في الدنيا ولا في الآخرة.[5]

ومن أمثلة هذه الكفارات نذكر كفارة الحنث في اليمين، كفارة الإيلاء، كفارة الظهار... بالإضـــافة إلى الضوائع والنذور والأضاحي التي تعتبر من الإيرادات الاستثنائية (غير دورية).

---

[1] سورة البقرة، الآية 181.

[2] أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، **الجامع الكبير** «**سنن الترمذي**»، دار الرسالة العالمية، 2009، ج 4، ص 198.

[3] سورة ق، الآية 29.

[4] عون محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص 99.

[5] محمد حسين الوادي وأحمد عزام، مرجع سابق، ص 113.

شكل رقم (2-1): أنواع الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي

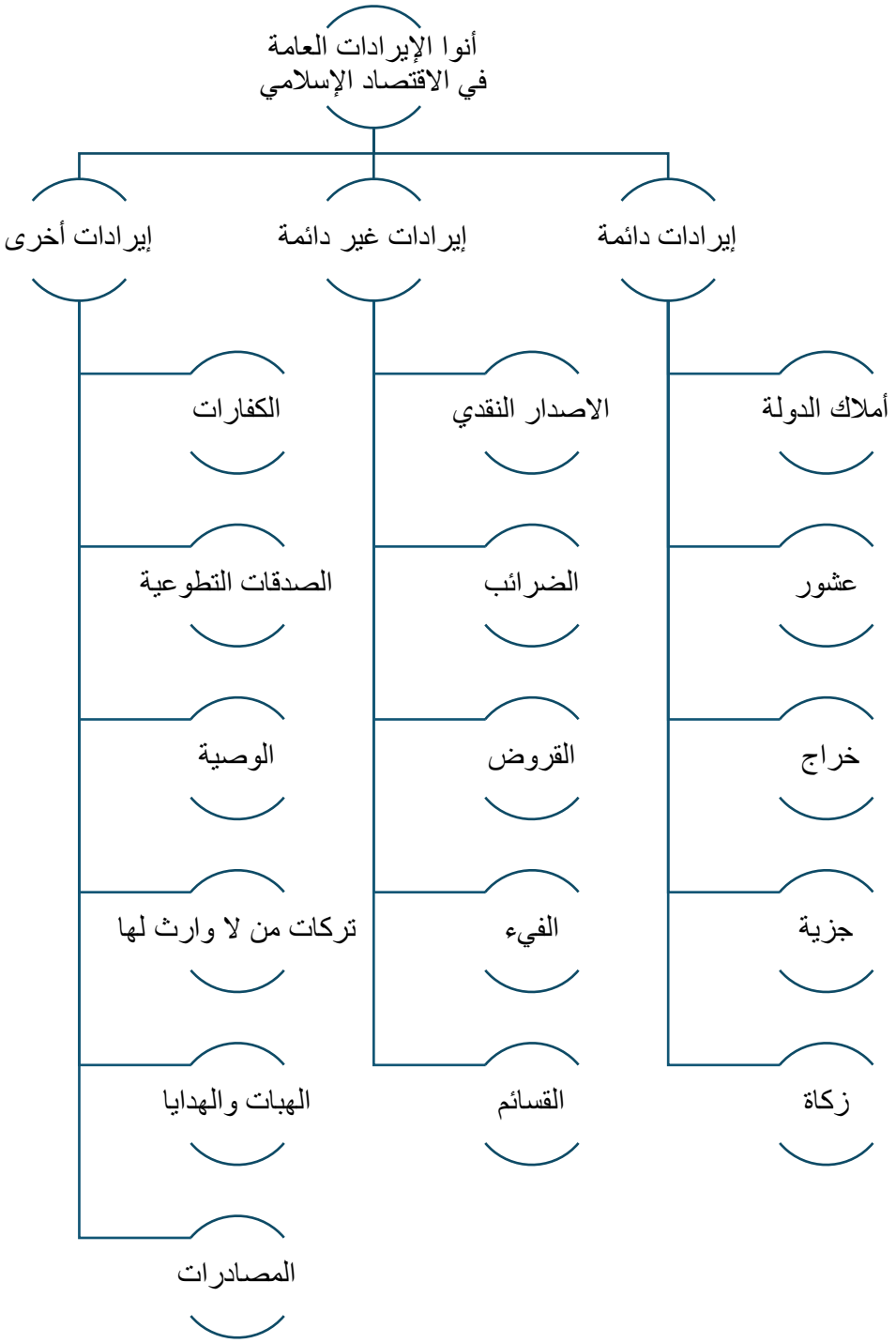

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: آثار الإيرادات العامة

يُعتبر الحديث عن آثار الزكاة كإيراد رئيسي للدولة الإسلامية أمرًا ذا أهمية كبيرة. في هذا المطلب نسلط الضوء على بعض الآثار الرئيسية للزكاة كإيراد للدولة الإسلامية مع الإشارة لأهمية الإيرادات الأخرى:

الفرع الأول: آثار الإنفاق العام للزكاة في الفقه الاقتصادي الإسلامي

سنوضح آثار الزكاة من خلال إبراز الجوانب التالية[1]:

أ- **الآثار الذاتية التي تعود على معطي الزكاة:** هناك آثار عديدة تعود على الفرد المتصدق بالزكاة، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تطهير النفس: يساهم تقديم الزكاة في تطهير نفس المتصدق من الشح والبخل، مما يعزز الإيمان والطهارة الروحية.
- ✓ الثواب الفردي: تتوقف آثار الزكاة على حجم العطاء والإحسان، حيث يجني المتصدق الثواب الذي يتناسب مع سخاءه وسخاء قلبه.
- ✓ شكر لنعم الله: يُعتبر تقديم الزكاة علامة كبيرة على شكر الإنسان لنعم الله العظيمة عليه، مما يعزز الروابط الروحية بين الفرد وخالقه.
- ✓ علاج للطمع والشهوات: تُعتبر الزكاة علاجًا فعّالًا للطمع والشهوات المادية التي تلهب القلوب، حيث تذكر المتصدق بواجبه تجاه الآخرين وتحثه على المشاركة في تحسين أوضاعهم.

هذه الآثار تجعل الزكاة ليست فقط فرصة للتصدق ومساعدة الفقراء، بل أيضًا فرصة للنمو الروحي والاقتصادي للفرد المتصدق والمجتمع بشكل عام.

ب- **الآثار الاجتماعية للزكاة:** هنا الآثار اجتماعية متعددة للزكاة منها الآتي:

- ✓ الزكاة تعمل على إيجاد مجتمع متكافل ومتعاون ومتضامن.
- ✓ الزكاة تعمل على إشباع حاجات الناس الزكاة تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع المسلم.

[1] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 95-108.

جـ- الآثار الاقتصادية للزكاة: بعد توضيح الآثار الاجتماعية للزكاة، يمكن التركيز الآن على الآثار الاقتصادية لهذه الفريضة، وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- ✓ تحفيز الاستثمار التنموي: يسهم توجيه الزكاة نحو الفقراء والمحتاجين في تحفيز الاستثمارات التنموية، حيث يتم توجيه الأموال نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تساهم في نمو الاقتصاد.
- ✓ توظيف الموارد البشرية: يعمل نظام الزكاة على تحفيز الأفراد على العمل والإنتاج من خلال توفير دعم مالي للفقراء والمحتاجين، مما يزيد من فرص التوظيف والاستقرار الاجتماعي.
- ✓ توظيف موارد الإنتاج غير البشرية: يمكن أن تستخدم الزكاة لتمويل المشاريع الاقتصادية وتطوير البنى التحتية، مما يعزز الإنتاجية ويعمل على تحسين البنية التحتية للدولة.
- ✓ زيادة السيولة النقدية: من خلال تحصيل الزكاة وتوزيعها على الفقراء، يتم تحفيز دورة النقد وتدفقه بشكل أفضل في الاقتصاد، مما يساهم في زيادة السيولة النقدية وتعزيز النشاط الاقتصادي.
- ✓ تشجيع العمل والإنتاج: يعمل نظام الزكاة على تشجيع الأفراد على العمل والإنتاج من خلال تحفيزهم على تقديم الزكاة والمساهمة في دعم الفقراء والمحتاجين، مما يزيد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- ✓ تمويل المشاريع الصغيرة: يمكن استخدام الزكاة لتمويل المشاريع الصغيرة ودعم رواد الأعمال، مما يعزز الابتكار والمبادرة ويسهم في تطوير القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: آثار الإنفاق العام للجزية والوقف والخراج والعشور

سنتناول فيما يأتي أهم الآثار الإيجابية لهذه الإيرادات على النحو التالي:[1]

أ- الجزية: إن الجزية في الإسلام ما هي إلا حماية لأهل الذمة وسبيل إلى تعريفهم بالإسلام وبالتالي فهي تسمح ب:

- المساهمة في حمل الأعباء بمعنى أنها مساهمة من الذمة في تحصل الأعباء العامة.
- الجزية تساوي بين المسلم وغير المسلم في تحصل الالتزامات المالية اتجاه الدولة.

ب- الوقف: من بينه الآثار الايجابية للوقف إذا أحسن استغلاله ما يلي:[2]

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 144.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر: هشام أسامة منور، **الوقف، تمويله تنميته**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان الطبعة الأولى 2005.

- الوقف من الآليات الأساسية التي تعمل في مجال التكافل الاجتماعي والبناء الحضاري للأمة.
- يساهم الوقف في تمويل المشروعات الصغيرة.
- يساهم الوقف أيضا في تمويل المشروعات الصغيرة.

ج- الخراج والعشور: لقد حرص المشرع المالي الإسلامي على جباية الخراج والعشور كما لحى من آثار إيجابية والتي نذكر منها الآتي:[1]

- يعتبر كل من العشور والخراج موردا ماليا من أهم موارد المالية العامة في الفقه الإسلامي.
- إن مصـــرف الخراج يكون لإصـــلاح شـــؤون البلاد العامة وكذا رواتب الجند والموظفين في الدولة الإسلامية.
- تعتبر ضريبة العشور حماية للتجار ولرؤوس أموالهم.

[1] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 284.

المبحث الثاني: النفقات العامة في الدولة الإسلامية

قد تم التأكيد من خلال المبحث السابق على أهمية الإيرادات العامة كمصدر أساسي لدعم وتمويل أنشطة وبرامج الدولة الإسلامية. ومن المهم أن نلقي الضوء الآن على كيفية إنفاق هذه الإيرادات العامة لتحقيق أهداف الدولة وتلبية احتياجات مواطنيها. ضمن هذا المبحث، يتم بيان أوجه الإنفاق العام في تلك الفترة.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة، خصائصها وأدلة مشروعيتها

تعريف النفقات العامة وفهم خصائصها ومشروعيتها ضروري لفهم كيفية إدارة الأموال العامة واستخدامها في دعم وتطوير الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الوطنية.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

يمكن تقديم تعريف للنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي لا يختلف عن سابقه، فالتشريع المالي الإسلامي سبق الفكر المالي الحديث الذي يعتبر النفقات في تعريف لها: "توزيع للثروة وتحويل للقوة الشرائية من مجموعة لأخرى داخل المجتمع، فالدولة تشبه مضخة هائلة تمتص لتوزع وتؤثر وتوجه لتحقيق أهدافها".[1]

وفي تعريف آخر: "كم قابل للتقويم للنقدي والخارج من الذمة المالية للدولة وأن يكون الغرض منها سد حاجة عامة، والإنفاق بوجه عام يعني الصرف".[2]

وفي تعريف ثالث: "إنفاق الحكومة الإسلامية من موارد بيت المال بقصد إشباع الحاجات العامة للرعية وفقا للضوابط الشرعية."[3]

الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة

من التعاريف السابقة يمكن استخراج الخصائص التالية:[4]

---

[1] عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص 129.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 216.

[3] ريان يوسف راتب حسين، **عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999م، ص 140.

[4] أنظر: محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 261.

غازي عناية، أصول المالية العامة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص 58، 59.

أ- **الكم النقدي أو القابل للتقويم:**

في الإسلام، لا يُشترط استخدام النقدية في النفقات العامة، بل تُستخدم الوسيلة التي يراها المشرع ملائمة ومحققة للفائدة العامة للمجتمع. يُشترط في بعض النفقات أن تُصرف بشكل عيني، وهذا يعود إلى اعتبارات شرعية. نظرًا لاحتمالية تقلب قيمة النقود الورقية بسبب التضخم، فإن الأفضلية تكمن في تنفيذ النفقات العامة بطريقة عينية، حيث يُعطى الفقير ما يحتاجه مباشرة[1]، باستخدام النفقات العينية، يتحقق التأكيد على تحقيق الفائدة المباشرة للمحتاجين دون أي تأثير سلبي يمكن أن يطرأ على قيمة المساعدة بسبب التضخم. فعلى سبيل المثال، إذا تم تقديم مأكولات أو ملابس مباشرة للفقراء بدلاً من النقود، فإنه يتم تلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل فوري وفعال.

بالتالي، يتمثل الأفضل للفقير في تقديم المساعدة على شكل مواد ملموسة وعينية، مما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي لهم وتحسين ظروفهم المعيشية بشكل مباشر وفعال.

ب- **إخراجها من الذمة المالية للدولة** (أي من الأموال العامة):

ويقوم بها أفراد ذوو سلطة كالدولة أو رئيس الدولة في النظام الإسلامي، أو نوابهم المفوضون بتنفيذ شؤون الزكاة وفقاً للأحكام الشرعية. يقوم هؤلاء الأفراد بتطبيق القواعد الشرعية في توزيع وإنفاق الزكاة دون خوف أو ريبة، ويكون قاصديهم في ذلك تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، حيث يقومون باتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية، مع الحرص على عدم الانحراف أو التجاوز عن الحدود المحددة في الشريعة. يسعى هؤلاء الأفراد إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، ويتبعون القواعد الشرعية مثل قاعدة "درء المفسدة أولى من جلب المنفعة" وقاعدة "المصلحة تقضي بالعموم "وغيرها، دون تجاوز أو تقصير في تطبيقها وفقاً للنصوص الشرعية.

محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 262.

حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 142، 143.

[1] مثل زكاة الزرع والثمار، كفارة الحنث في اليمين.

ت- **تحقيق المنفعة العامة:**

تهدف النفقات العامة إلى تلبية الحاجات العامة التي تخدم جميع أفراد المجتمع وتحقق النفع العام، وتندرج هذه الحاجات تحت مظلة المصالح العامة للمسلمين، وتشمل مختلف الاحتياجات من الضروريات إلى الحاجيات وصولاً إلى الكماليات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يجب أن تكون تلك النفقات مستندة إلى معايير العدالة والمصلحة العامة، مع مراعاة عدم استغلالها لتحقيق مصالح شخصية. ينصب التركيز في الإنفاق العام على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وفقاً لتقديرات الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها. يجب أن يكون التحكم في النفقات العامة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لضمان عدم تجاوز الحدود المحددة وعدم المساس بالأهم من الحاجات والمصالح العامة.

الفرع الثالث: أدلة مشروعية النفقات العامة

جاء الدين الإسلامي بمنهج كامل للحياة ضمن كتاب الله. قال ﷻ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۡۚ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨﴾[1].

قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلۡخَبِيثَ مِنۡهُ تُنفِقُونَ وَلَسۡتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغۡمِضُواْ فِيهِۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ٢٦٧﴾[2].

وقال ﷻ ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ ٧﴾[3].

وقال ﷻ ﴿وَلۡيَسۡتَعۡفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغۡنِيَهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦۗ وَٱلَّذِينَ يَبۡتَغُونَ ٱلۡكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ فَكَاتِبُوهُمۡ إِنۡ عَلِمۡتُمۡ فِيهِمۡ خَيۡرٗاۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡۚ وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ تَحَصُّنٗا لِّتَبۡتَغُواْ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَمَن يُكۡرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعۡدِ إِكۡرَٰهِهِنَّ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣٣﴾[4].

---

[1] سورة الأنعام، الآية 38.

[2] سورة البقرة، الآية 267.

[3] سورة الحديد، الآية 7.

[4] سورة النور، الآية 33.

وقال ﷻ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ٢٥٤﴾[1].

وبالنسبة للسنة النبوية فقد ورد في الأحاديث الشريفة ما يلي:

- حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (**إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ**)[2].
- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيِّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (**خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ**)[3].
- حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: " قَالَ اللَّهُ تبارك وتعالى: **يَا ابْنَ آدَمَ! أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ** ". وَقَالَ: " يَمِينُ اللَّهِ مَلْأَى (وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلْآنُ) سَحَّاءُ. لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ والنهار".[4]

[1] سورة البقرة، الآية 254.

[2] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 1، ص 30. حديث رقم 56.

[3] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 2، ص 518. حديث رقم 1360.

[4] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مرجع سابق، ج 2، ص 690. حديث رقم 36.

المطلب الثاني: قواعد النفقات العامة وتقسيماتها

مما سبق يمكن استخراج القواعد التالية وتقسيماتها:

الفرع الأول: قواعد النفقات العامة وضوابطها

بشكل عام، يعتبر القرار السياسي هو الذي يحدد مسارات القرارات الاقتصادية، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي يرتبط القرار الاقتصادي بمجموعة من الأصول والقيم الإسلامية. من بين هذه الأصول فروض الكفاية مثل التنمية، حيث لا تتدخل الدولة إلا إذا فشلت الأفراد في تحقيق بعض هذه الفروض بمفردهم.

وفي الإسلام، يوجد التزام عام بأن يسارع المسلم إلى الخير والفعل الصالح، حتى لو لم يكن سيستفيد شخصياً من ذلك، كما يجب على المسلم أن يمنع الشر والمفسدة، حتى لو لم يعاقب على ترك منعه. تلك القيم والأصول الإسلامية تعكس التزام المسلم بتعزيز الخير ومنع الشر في المجتمع، وتعكس أيضاً مسؤوليته الفردية والجماعية في تحقيق المصلحة العامة وصون القيم الإنسانية والاجتماعية. وفيما يلي ضوابط الإنفاق العام:[1]

1-ضوابط المصلحة العامة:

تنص المبادئ الإسلامية على ضرورة أن تكون المصلحة العامة موضوعة تحت ضوابط تضمن عدم تحولها عن مسارها وأهدافها الأصلية. وقد أخذ المشرع المالي الإسلامي في اعتباره هذا المبدأ أثناء تنظيم أولويات الإنفاق العام، حيث قسم الإنفاق إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الضروريات، والحاجيات، والكماليات.

أ-النفقات الضرورية:

تُعد الحاجات الضرورية تلك التي يجب تحقيقها لضمان استقامة مصالح الدين والدنيا، حيث إذا فقدت فإن مصالح الدنيا تنحدر نحو الفساد ويضيع النجاة والنعيم. ويُفهم من ذلك أن تحقيق هذه المصالح الخمسة الأساسية يعتبر من أهداف الشريعة ومن مبادئ الحفاظ على الإنسان ومصالحه.

[1] أنظر: محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 292.

محمد نجاة الله صديقي، **مفهوم الإنفاق العام في دولة إسلامية حديثة**، جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، جدة، 1993، ص 33.

تندرج الحاجات الضرورية في الأمور الخمسة التالية، كما يرى الشاطئ: الدين، المال، العقل، النسل، والنفس. ويُؤكد الغزالي على أن حماية هذه المصالح الخمسة تعد من الأهداف الأساسية للشريعة، ويتفق معه في ذلك الأمدي وغيره من علماء الدين.

ب–الاحتياجات العادية:

الحاجيات السلع المفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق الذي يؤدي إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، فإذا لم تراع دخل المكلفين الحرج أو المشقة، ولكنه يبلغ الفساد المتوقع في المصلحة العامة.

ج- **الكماليات:**

الحاجة التحسينية تعني اعتماد السلوكيات الحميدة وتجنب الأوضاع السيئة التي ترفضها العقول السوية. تتمثل هذه الحاجة في السعي إلى تعزيز الأخلاق والسلوكيات الحميدة، سواء في العبادات أو في الأعمال اليومية. الهدف هو التحسين والتزيين، حيث أن فقدان هذه القيم لا يؤثر على الأمور الأساسية ولا يعد أمراً ضرورياً أو ضامناً لتحقيق الحاجيات الأساسية.

2– الدعوة إلى الخير:

من بين أبرز التحديات التي تواجه القطاع العام في الوقت الحالي هو فقدان الوازع الأخلاقي، وهو العنصر الأساسي الذي يتألف منه الإيمان والتقوى. يُعَد الوازع الأخلاقي محركاً داخلياً يدفع نحو تحسين الأداء والحفاظ على رأس المال وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى مقاومة التسيب والانحراف.

في الإسلام، يعتبر الوازع الأخلاقي جزءاً لا يتجزأ من الضمير الإسلامي، وبفضل هذه الرؤية الروحانية، يتاح مجال شاسع للتطور الاقتصادي والنمو والحفاظ على رأس المال. يساهم هذا الوازع في تحرير المجتمع من ظاهرة التسيب واللا مبالاة التي أدت إلى تعقيد عمل القطاع العام في المجتمعات الحديثة.

3– الشورى الواعية:

القرار الاقتصادي في المجتمع الغربي يعتمد على مبدأ الصالح العام، لكنه لا يوفر الضمانات اللازمة لفاعليته. بالمقابل، يوفر الإسلام هذه الضمانات، حيث يستند إلى مبادئ ثابتة ودائمة في الحكم والتشريع، ولا يتأثر بالأهواء أو المصالح الشخصية. فالإسلام يقوم على:

- ✓ مبادئ ثابتة خالدة للحكم والتشريع لا تتغير مع الأهواء ولا تتبدل مع المصالح الخاصة.
- ✓ لا شورى فيما فيه نص قطعي الدلالة، والنصوص ظنمية الدلالة، فمجال إبداء الرأي فيها لأهل الاجتهاد فحسب وما عدا ذلك يشترك فيه الجميع.
- ✓ الشورى في داخل هذا الإطار تضع شروطا لأهل الحل والعقد تضمن سلامة رأيهم من هذه الشروط العلم، العدالة أي حسن الخلق والمروءة، وأن يكون ذا رأي وحكمة حتى يستفاد من مشورته.[1]

4- عدالة توزيع الدخول والثروات:

يقوم النظام المالي الاقتصادي الإسلامي بتحقيق عدالة في توزيع الدخل داخل النظام دون الحاجة لتدخل استثنائي، وذلك من خلال أدواته الثابتة وإيراداته العادية وأوامره ونواهيه. يتجلى ذلك في عدة جوانب منها:

- ✓ القوانين الميراثية التي تحدد توزيع الثروة بين الورثة بطريقة عادلة ومتوازنة وفقاً لتوجيهات الشريعة الإسلامية.
- ✓ فريضة الزكاة التي تعمل على توزيع الثروة وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية من خلال تحصيل جزء من الثروة من الأغنياء وتوجيهها إلى الفقراء والمحتاجين.
- ✓ تحريم الربا والاحتكار والغزو في الاقتصاد الإسلامي، مما يساهم في توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة.
- ✓ توجيه الإنفاق نحو الفقراء والمحتاجين ودعمهم لضمان توزيع الثروة بشكل عادل وتعزيز المساواة في المجتمع.

بهذه الطرق، يعمل النظام المالي الإسلامي على تحقيق توزيع عادل للثروة دون الحاجة لتدخل استثنائي بأدواته المالية العامة.[2]

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة في الدولة الإسلامية

يمكن تقسيم النفقات العامة في الدولة الإسلامية كما يلي:

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 295.

[2] المرجع السابق، ص 296.

1. تقسيم النفقات العامة في الدولة الإسلامية وفقا للمعايير الاقتصادية:

❖ حيث تقسم النفقات العامة على أساس وجود مقابل أو عدمه، ومن حيث استعمال الدولة للقدرة الشرائية أو نقلها إلى:

أ-النفقات الحقيقية:

تتمثل النفقات العامة في استخدام الدولة للقوة الشرائية بهدف الحصول على السلع والخدمات الضرورية، وتشمل تكاليف سير المؤسسات العامة، ودفع الأجور للموظفين، وصيانة المرافق العامة. هذه النفقات تُعتبر إضافة جديدة للدخل الوطني حيث تمثل دخلا جديدا يتم الحصول عليه من خلال تقديم الخدمات والسلع للدولة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استشهاد بأمثلة على النفقات الحقيقية في الدولة الإسلامية، مثل:[1]

❖ مخصصات الرسول صلى الله عليه وسلم: وكان النبي صلى الله عليه وسلم ينفق من الأموال التي أعطاها الله عز وجل له ولأهل بيته على سبيل الصدقة والإنفاق في سبيل الله، وكان يوزع هذه الأموال على أفراد الأسرة والمحتاجين، وكان يخصص جزءا منها لتجهيز الجيش وتحفيز المقاتلين في سبيل الله.

كانت مخصصات النبي صلى الله عليه وسلم لأهل بيته، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، تُستخدم لتلبية احتياجاتهم واحتياجات الأسرة، وكانت تأتي كجزء من توجيهات الإنفاق في سبيل الله. وعلى الرغم من أن هذه المخصصات كانت تقدم لهم كجزء من واجباتهم كأفراد من أسرة النبي، إلا أنها كانت أيضا تعتبر جزءا من النفقات الحقيقية التي كان يقوم بها النبي صلى الله عليه وسلم بصفته رئيسا للدولة الإسلامية في المدينة المنورة، حيث كان يقود الجهود الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الرفاهية والعدالة في المجتمع.

❖ عطاء أمراء المؤمنين: حين تولى أبو بكر الخلافة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم كانت حرفته التجارة، ولكنه لم يتمكن من الجمع بينها وبين الاشتغال بأمور خلافة المسلمين المتشبعة، فأشار عليه

[1] أنظر: محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص ص 269-272.
حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 76.

المســـلمون باعتزال التجارة وأن يتقاضـــى من مال المســـلمين العام ما يكفيه ويكفي أولاده حتى يتفرغ لشؤونهم.

أما بالنســـبة لعمر بن الخطاب فإنه كان تاجرا حين آلت إليه مقاليد الخلافة، فاجتمعوا على أن يفرض له في السنة ستة آلاف درهم.

- ❖ عطاء العمال وأجورهم: في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي فترة خلافته، لم يكن هناك مخصصات ثابتة للعمال، بل كانت تتم تلك المخصصات استنادًا إلى الظروف والحالات الخاصة. وكانت غالباً تُعطى على شكل مواد أو خدمات، وكان الأمر متروكا لتقدير وتقنية الإدارة في ذلك الزمان.

في عهد الخليفة الراشد أبو بكر الصديق، استمر نفس النهج في توزيع المخصصات للعمال حيث كان يتم ذلك استناداً إلى الاحتياجات والظروف الخاصة لكل فرد.

أما في عهد عمر بن الخطاب، تغير نظام توزيع المخصصات للعمال نتيجة لتوسع الدولة الإسلامية وزيادة عدد العاملين فيها. اســـتحدث عمر بن الخطاب نظاماً جديداً لتوزيع المخصـــصـــات يتماشـــى مع الاحتياجات الجديدة، وذلك بناءً على مبادئ العدالة والمســـاواة وتوزيع الثروة بين الفقراء والأغنياء في المجتمع الإسلامي.

ب- **النفقات التحويلية:**

وهي التي تتم بدون مقابل حيث لا تدر دخلا نقديا على الدولة أي لا تتحصـل الدولة في مقابلها على سـلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل تقتصـر على نقل وتحويل القوة الشـرائية إلى الأفراد أو الجماعات عن طريق تحويل جزء من الدخل الوطني من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى فئات أخرى محدودة الدخل.[1]

- ❖ بالإضافة إلى ما سبق يمكن تقسيم النفقات العامة في النظام المالي الإسلامي إلى نفقات مخصصة المصارف وأخرى غير مخصصة المصارف.

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 270.

أ-النفقات المخصصة المصارف:

حدد الله سبحانه وتعالى الأبواب التي تنفق فيها إيرادات الصدقات في قوله ﷻ: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠﴾[1]

و فيما روي عن رسول الله ﷺ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، نَا عَبْدُ اللهِ يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيَّ أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصُّدَائِيَّ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَبَايَعْتُهُ وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم **إِنَّ اللهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حَكَمَ فِيهَا هُوَ**، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَعْطَيْتُكَ حَقَّكَ.»[2]

وعلى هذا فقد كانت الزكاة في صدر الدولة الإسلامية تنفق في هذه المصارف، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يعطي لذوي الحاجات، فقد جاء في الأثر: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ بْنِ إسحق، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما:أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: (**ادْعُهُمْ إِلَى: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أطاعوه لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أطاعوه لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ**)[3].

وأما بيان هذه الأصناف الثمانية فهي كالتالي:

الصنف الأول: الفقراء

الفقير هو الذي ليس عنده شيء، والفقير أشد حاجة من المسكين وهو الذي أسكنه العدم.

وهم من لا يجدون كفايتهم وقد يجد كفايته أو أقل وهم أشد حاجة من المسكين عند بعض الفقهاء. وهو الذي لاشيء عنده.[4]

---

[1] سورة التوبة، الآية 60.

[2] أبو داود، مرجع سابق، ج 2، ص 35.

[3] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 2، ص 505.

[4] أنظر: محمود حسن الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 274.

لقد اختلف الفقهاء في تحديد من هو الفقير ومن هو المسكين على آراء متعددة، فيرى الشافعية والحنابلة أن الفقير أسوأ حالا وهو من ليس له مال ولا كسب واحتج هؤلاء بالآتي: أن الله تعالى بدأ بذكر الأهم الأمر الذي يدل على أن الفقر أشد ضررا من المسكنة في قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا٧٩﴾[1]، فدل على أن المسكين يملك أما الفقير فلا يملك وهو أسوأ حالا.

الصنف الثاني: المساكين

هو الذي له مال لا يكفيه فكان الفقير أسوأ حالا منه، وهذا التفسير اختلاف بين الفقهاء فيقول بن تيمية: فالفقراء والمساكين يجمعها معنى الحاجة إلى الكفاية، فلا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب. ويذهب المالكية والحنفية إلا أن المسكين أسوء حالا من الفقير واستدل هؤلاء بالآتي: ﴿أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٍ١٦﴾[2]، أي ألصق جلده بالتراب يستر به جسده ولصق به ولم يذكر ذلك في حق الفقير فكان المسكين أسوء.[3]

الصنف الثالث: العاملين عليها

وهم العمال والموظفون الذين يتولون جمع وتحصيل الزكاة أو الذين يقومون بتقسيمها وتوزيعها على المستحقين لها وقد جعل الله أجورهن من مال الزكاة حتى لا يحمل الممول الخاضع لضريبة الزكاة سوى الفريضة دون إضافة نفقات التحصيل، ويدفع لهؤلاء من مال الزكاة على قدر أجور أمثالهم، وهم والى الصدقات ومعاونيه[4]، كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يعطي بعض العاملين على الصدقة، فقد جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة وأعطاه.

حسن راتب، يوسف ريان، مرجع سابق، ص 118.

عوف محمد الكفراوي، مرجع سابق، ص 117.

[1] سورة الكهف، الآية 79.

[2] سورة البلد، الآية 16.

[3] أنظر: محمود عوف الكفراوي، مرجع سابق، ص 117- 118.

موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 81.

[4] عوف الكفراوي، مرجع سابق، ص 118.

ويلاحظ أن اهتمام الإسلام بها المصرف وجعله في المرتبة الثانية بعد الفقراء والمساكين خير دليل على أن الزكاة ليست وظيفة موكلة إلى فرد بذاته، وإنما هي وظيفة دولة يقوم بها جهاز إداري ضمن أجهزة الدولة الإسلامية، وذلك عن طريق إدارة خاصة بالزكاة والتي تنقسم إلى قسمين:

- **إدارة تحصيل أو جباية الزكاة:** وهي تشبه إدارة الضرائب في العصر الحالي من حيث إحصاء الممولين المكلفين بالزكاة وتحديد وعاء الزكاة والمقدار الواجب أداؤه وتحصيله وحفظه حتى يتم تسليمه للإدارة الثابتة.
- **إدارة توزيع الزكاة:** وعملها يشبه عمل إدارة الضمان الاجتماعي في العصر الحديث وهي التي تقوم بتوزيع الزكاة على الفئات التي تستحقها وتحديد المبلغ الذي يكفيها.[1]

الصنف الرابع: المؤلفة قلوبهم

وهم الذين يراد تأليف قلوبهم بالاستمالة إلى الإسلام والتثبيت عليه، أو هم الأشراف الذين أسلموا وهم مطاعون في قومهم وفي إعطائهم ترغيب لهم على الإسلام وترغيب نظرائهم وأتباعهم.

أقسام المؤلفة قلوبهم من الكفار وهم قسمين:[2]

- صنف يرجى بعطيته إسلامه أو إسلام قومه وعشيرته، كصفوان بن أمية وقد أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا طمعا في إسلامه.
- من يخشى شره ويرجى بعطائه كف شره وشر غيره معه، كما جاء من ابن عباس أن قوما كانوا يأتون النبي صلى الله عليه وسلم فإن أعطاهم من الصدقات مدحوا الإسلام وقالوا هذا دين حسن، وإن منعهم ذموا الإسلام وعابوه.

أصناف المؤلفة قلوبهم من المسلمين:[3]

- ✓ صنف دخلوا في الإسلام ظاهرا لا حقيقة فيعطون تثبيتا لهم.

---

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 274.

[2] أنظر: موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص ص 82-83. ومحمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 275.

[3] أنظر: حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 119.

محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 276.

- ✓ قوم من سادات المسلمين وزعمائهم لهم نظراء من الكفار إذا أعطوا يرجى إسلام نظرائهم، واستشهدوا له بإعطاء أبي بكر رضي الله عنه لعدي بن حاتم، والزبرقان بن بدر، مع حسن إسلامهما لمكانتهما في أقوامهما.
- ✓ قوم من المسلمين في الثغور وحدود بلاد الأعداء يعطون لما يرجى من دفاعهم عما ورائهم من المسلمين إذا هاجمهم العدو، وذلك لخطورة مواقعهم.

الصنف الخامس: فك الرقاب

المراد بالرقاب جمع رقبة والمراد به في القرآن الكريم العبد أو الآمة يدفع لسيده من أجل العمل على تحريره لتخليفه من النير الذي يرزخ تحته، وقد ورد التعبير (وفي الرقاب) والمعنى أن الصدقات تصرف في فك الرقاب وهو كناية عن ضرورة العمل على تحرير العبيد والإماء من نير الرق والعبودية.[1]

ويتضمن هذا المعرف ثلاثة أنواع:

- ✓ **الأول:** أن يشتري الرجل من مال زكاته عبدا أو أمة فيعتقها أو يشترك هو وآخرون في شرائها وعتقها، أو يشتري ولي الأمر من مال الزكاة عبدا أو إماء يعتقهم.
- ✓ **الثاني:** أن يعطي المكاتب وهو العبد الذي انفق مع مالكه على أن يقدم له مالا يسعى في تحصيله نظير عتقه وحريته، يعطي من مال الزكاة ما يعنيه على أداء المال الذي التزم به مع سيده.
- ✓ **الثالث:** فك أسارى المسلمين الذي يتعرضون للاسترقاق والأسر في المعارك.

الصنف السادس: الغارمون

الغارمون جمع غارم، وهم الأشخاص الذين تحملوا ديونا ووجب عليهم تأديتها، وأصل الغرم لغة اللزوم وهم نوعان:[2]

[1] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 84.

[2] أنظر: المرجع السابق، ص 75. وعوف الكفراوي، مرجع سابق، ص 120.

✓ **النوع الأول: الغارمون لمصلحة أنفسهم**

ومثاله الاستدانة من أجل الزواج، أو العلاج أو بناء سكن أو غير ذلك، فهؤلاء يرى الطبري أن على الإمام أن يقضي ما عليهم من بيت المال، هذا ومن الجدير ذكره أن أصحاب الكوارث هم من هذا القبيل لذا فإن الزكاة تقوم بنوع من التأمين الاجتماعي من الكوارث.

✓ **النوع الثاني: الغارمون لمصلحة المجتمع**

منهم من استدانوا من مصالح المسلمين فيدفع إليهم مع الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل، وهذا النوع الأخير يستدل منه على أنه اقتراض لأداء المصالح العامة يسدد من مال الزكاة.

الصنف السابع: في سبيل الله

وهم الغزاة المتطوعون للجهاد الذين لا يأخذون من ديوان بيت المال، أو يؤخذون منه ما لا يكفيهم.[1]

قال ﷻ ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ٢٦١﴾[2]

والإنفاق في سبيل الله مصدره التشريع، وسنده قواعد الشرع الكلية في المجتمع، ومعياره المصلحة العامة للمسلمين، ففسبيل الله دلالة ما يحقق مقاصد الشرع في الإنفاق وفيما يتعلق بأوجه الاستعداد العسكري أو البناء الاقتصادي والاجتماعي.[3]

الصنف الثامن: ابن السبيل

وهو المسافر الغريب الذي انقطع عن بلده وبعد عن ماله واحتاج إلى مال في إتمام مهمته والرجوع إلى وطنه، ويدخل هذا الوصف حاليا اللاجئون في الدول العربية والإسلامية بسبب الحروب والتشرد من قبل الأعداء، ويذهب أبو يوسف إلى أن سهم ابن السبيل يشمل إصلاح طرق المسلمين ويعطى ابن السبيل من

[1] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 119.

[2] سورة البقرة، الآية 261.

[3] غازي عناية، مرجع سابق، ص ص 59-61.

مال الزكاة وإن كان غنيا في بلده، ولكنه في مكان ناء عن ماله، لا يستطيع الإنفاق منه ولا يستطيع الاقتراض لينفق مما يقترض.[1]

ب–النفقات غير المخصصة المصارف:

تشمل جميع النفقات التي تُوجَّه نحو الصالح العام في الدول الإسلامية دون تحديدها لفئة محددة من المستفيدين. يتحمل الحاكم المسؤولية لتحديد وتقدير كيفية صرف هذه النفقات وفقًا لتقديراته واعتباراته الشرعية والضوابط العامة في الإنفاق، مع مراعاة درجات الأولوية في استخدام الأموال العامة.

2. تقسيم النفقات العامة وفقا للمعايير غير الاقتصادية:

تنقسم النفقات العامة وفقا لهذا المعيار إلى ما يلي:

2–1: حسب طبيعة الخدمة التي يهدف الإنفاق أدائها

وهنا يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات متشابهة من الوظائف وهي:

أ– **نفقات خدمات العامة:**

تعد أولوية النفقات في الميزانية الحكومية لتمويل الخدمات العامة وتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين، والتي تشمل سير المرافق العامة التي تعتبر أساسية لوجود الدولة واستمرار حياة المجتمع الاقتصادية. ينبغي للإمام أو الحاكم إنفاق الأموال من بيت مال المسلمين على هذه الخدمات.[2]

---

[1] محمود حسن الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 279.

[2] * فمن ناحية القول هذه الوظائف لا بد أن تقوم بها الدولة كي تستقيم أمور المجتمع، وعلى هذا فهي وثيقة الصلة بكيان الفرد كإنسان وليس بتغير ظروفه الاجتماعية ولعل من بين الأمور الأكثر بداهة على هذا النوع من الوظائف نورد، الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي وإقامة نظام قضاء لفصل الخصومات...،

أنظر: محمد نجاة الله، مفهوم الإنفاق العام في الدولة الإسلامية الحديثة، مرجع سابق، ص 7.

حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص–112.

ب- **نفقات الخدمات الاجتماعية:**

يفرض التشريع الإسلامي على الدولة دورا نشطا في حل المشاكل الاجتماعية، حيث تتحمل المسؤولية الكاملة أو الجزئية تجاه الفقراء والأرامل والمعوزين وغيرهم من الفئات غير القادرة على الاعتماد على أنفسهم. يحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالدعم المالي إذا لم يكن لديه معيل، مما يجعل الدولة مسؤولة تجاه جميع فئات المجتمع.[1]

ت- **نفقات الخدمات الاقتصادية:**

تشمل جميع النفقات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية، وقد أنفقت الدولة الإسلامية في مختلف فتراتها على تطوير البنية التحتية ودعم القطاعات الاقتصادية. يعتبر الفكر المالي الإسلامي الإنفاق على التنمية الاقتصادية أمرا ذا أهمية قصوى.

2-2: تقسيم النفقات العامة حسب وظائف الدولة

وهناك تقسيم آخر للنفقات العامة حسب طبيعة الخدمة التي يهدف إليها الإنفاق وذلك حسب اختلاف وظائف الدولة، ويمكن تقسيم النفقات العامة في الدولة الإسلامية تبعا لاختلاف وظائف الدولة على النحو التالي:

أ- **نفقات السيادة (النفقات العسكرية):**

هذه النفقات تؤديها الدولة بصفتها صاحب السيادة، وتمثل النفقات العسكرية أهم بنود هذه النفقات وذلك بسبب ما كان يحيط بالدولة الإسلامية من أعداء سواء في الداخل أم الخارج، مما اقتضى الاحتفاظ بجيش قوي مزود بالعتاد ومن أهم الأمور العسكرية التي تحتاج لتلك النفقات كفاية جنود المسلمين بأرزاقهم ومؤونتهم وسد الثغور وحفر الخنادق وشراء السلاح وكفالة أسرة المقاتل المتوفي[2]، ومن هنا جعل القرآن مصروفا

[1] محمد فاروق النبهان، **الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي**، دار الذكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 1987، ص-385.

[2] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 74-75.

خاصا في سبيل الله وهو الغزو والجهاد[1] ، ويقول الإمام الشافعي في كتاب الأم "ويعطى من منهم في سبيل الله من غزا من جيران الصدقة، فقيرا كان أو غنيا"[2].

وفي شرح الدردير "أن الزكاة يعطى منها المجاهد، المرابط، وما يلزمهما من آلة الجهاد بأن يشتري منها سلاح، أو خيل لينازل عليها، ويأخذ المجاهد من الزكاة ولو كان غنيا، لأن أخذه بوصف الجهاد لا بوصف الفقر، ويعطى منها جاسوس يرسل للاطلاع على عورات العدو ويعلمنا بها، ولو كان كافرا.[3]

وفي مقام آخر يقول الإمام النووي "أنه يعطى الغازي نفقة، نفقة عياله ذهابا ومقاما ورجوعا"[4].

ب- **نفقات الخدمات الاجتماعية:**

زادت نفقات الخدمات الاجتماعية في الدولة الإسلامية وتنوعت وأهم أنواعها:

- نفقات الضمان الاجتماعي: لما من مسلم به أن المال في الإسلام هو مال الله وأن البشر مستخلفين فيه وأنه ذا وظيفة جماعية واجتماعية وأن الإسلام دين التكافل الاجتماعي الذي يكفل لكل فرد في المجتمع الإسلامي أيا كانت ديانته أن يحيا حياة كريمة مطمئنة. [5]

حيث يتعدى سمة النفقات العامة في هدف الضمان الاجتماعي أغراض الحياة المادية إلى أغراض الحياة الزوجية والأخلاقية والاجتماعية ترسيخا لقواعد الأخوة في الإنسانية والوحدة في العقيدة.

فيم روي عن رسول الله: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيِّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ)**[6].

---

[1] موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 110.

[2] الإمام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي، **الأم**، ج 2، طبعة بولاق، القاهرة، ص 20.

[3] العلامة الدردير، **الشرح الكبير على مختصر خليل، والشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك**، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ص 233.

[4] الإمام النووي، **روضة الطالبين**، الجزء الثاني، طباعة المكتب الإسلامي، ص 337.

[5] غازي عناية، مرجع سابق، ص 117.

[6] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 2، ص 518 . حديث رقم 1360.

و روي أيضا: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَعَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: **(لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ)**[1].

لذلك ألزم التشريع الإسلامي الدولة أن تكفل لكل فرد حد كفاية. ولا تقتصر صور الضمان الاجتماعي على تأمين الفقراء والمساكين بضمان حد الكفاية، بل يتعدى إلى صور أخرى منها:

- ❖ تأمين الأطفال واللقطاء: فقد كان عمر رضي الله عنه يعطي من مال الزكاة مئة درهم لكل مولود ويزيد العطاء كلما نما الولد.[2]

يلحقه الشيخ رشيد رضا بأبناء السبيل باعتباره يتيما فقد أبويه ويلتزم به الضمان الاجتماعي، وما من شك أن اليتيم يحتاج إلى الرعاية والتوجيه والإحسان ويحتاج إلى النفقة اللازمة لمعيشته وتعليمه، وكل هذا واجب أصلا على ذوي الأرحام والأقرباء فإن لم يوجد من يكفله من أقاربه وأرحامه فالدولة مكلفة برعاية الأيتام وعليها أن تشرف عليهم وتنفق عليهم إن لم يوجد من يقوم بذلك من أهل الخير والصلاح.[3]

ولعل ضمان اللقيط يعد حالة نادرة بالنسبة للتشريعات المالية الوضعية وسابقة خير في الإسلام أقرها منذ خمسة عشر قرنا كمؤشر على الشمولية الحقة للضمان الاجتماعي في الإسلام، حيث الضرورة ملحة لرعاية اللقطاء، ولو باعتبارهم فقراء ومساكين، وأي فقر وأية مسكنة أشد من فقر ومسكنة اللقيط.

- ❖ تأمين البطالة: إن دور الزكاة ليس مجرد سد حاجة الفقير العاجز، بل إعطائه فرصة العمل إذ كان قادرا عليها وكثيرا ما أعطى الفقير، ما يمكن تسميته برأس المال ليبدأ تجارته، ينميها أو يشري آلات لصناعة يعرفها، فإن كان نجارا اشترى له آلات النجارة وإن كان حدادا أو خياطا اشترى ما يلزمهم من أجهزة وآلات.[4]

فيما روي عن رسول الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، نَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْحَنَفِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «**أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْأَلُهُ،**

---

[1] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 1، ص 14. حديث رقم 13.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 266.

[3] أنظر: غازي عناية، مرجع سابق، ص 139. وحسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 135.

[4] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 265.

فَقَالَ: أَمَا فِي بَيْتِكَ شَـيْءٌ؟ قَالَ: بَلَى حِلْسٌ نَلْبَسُ بَعْضَـهُ، وَنَبْسُـطُ بَعْضَـهُ وَقَعْبٌ نَشْـرَبُ فِيهِ مِنَ الْمَاءِ قَالَ: ائْتِنِي بِهِمَا قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا، فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللهِ صـلى الله عليه وسـلم بِيَدِهِ، وَقَالَ: مَنْ يَشْـتَرِي هَذَيْنِ قَالَ: رَجُلٌ أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمٍ قَالَ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا قَالَ: رَجُلٌ أَنَا آخُذُهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ، فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ، وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ، فَأَعْطَاهُمَا الْأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: اشْـتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَانْبِذْهُ إِلَى أَهْلِكَ، وَاشْـتَرِ بِالْآخَرِ قَدُومًا فَأْتِنِي بِهِ، فَأَتَاهُ بِهِ، فَشَـدَّ فِيهِ رَسُـولُ اللهِ صـلى الله عليه وسـلم عُودًا بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ اذْهَبْ فَاحْتَطِبْ، وَبِعْ، وَلَا أَرَيَنَّكَ خَمْسَـةَ عَشَـرَ يَوْمًا فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ، وَيَبِيعُ، فَجَاءَ، وَقَدْ أَصَـابَ عَشَـرَةَ دَرَاهِمَ، فَاشْـتَرَى بِبَعْضِـهَا ثَوْبًا، وَبِبَعْضِـهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صـلى الله عليه وسـلم: هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةُ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ، لِذِي فَقْرٍ مُدْقِعٍ، أَوْ لِذِي غُرْمٍ مُفْظِعٍ، أَوْ لِذِي دَمٍ مُوجِعٍ.»[1].

ولنا القول أن دلالة هذا الحديث فضـلا عن وجوب العمل والكسـب فإن الدولة الإسـلامية متمثلة في حاكمها مسؤولة عن توفير العمل لكل قادر عليه.

- ❖ تأمين الشـيخوخة: وذلك لكل فرد يعيش في المجتمع الإسـلامي وتلحقه الشـيخوخة أو المرض بحيث يعجز عن توفير المستوى اللائق لمعيشته، تكفلت الدولة به عن طريق الزكاة بغض النظر عن ديانته أو جنسـيته، فقد يصـاب كثير من الناس بالأمراض المزمنة والعاهات المسـتديمة ويصـبحون عاجزين عن الإنفاق عن أنفسـهم. [2] حث الإسـلام ذوي اليسـار من المسـلمين على رعايتهم وكفالتهم والإنفاق عليهم وعلاجهم وبناء المستشفيات لذلك الغرض وتوفير الدواء ووسائل العلاج لهم امتثالا لما روي عن الرسول ﷺ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم **"مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد. إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"**[3].

---

[1] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، مرجع سابق، ج 2، ص 40. حديث رقم 1641.

[2] أنظر: محمود الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 266.

حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 136.

[3] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مرجع سابق، ج 4، ص 1999. حديث رقم 2586.

- ❖ تأمين الغارمين: يشمل التأمين كل من تنزل به خسارة مالية بسبب جائحة أو حريق أو دين. ولو كان لديه مال ولكن الدين محيط به، وكذا كل من يتعرض لإملاق بعد أو وفاقه بعد غنى ويسر، يأخذ من سهم الغارمين بقدر ما يعوض من خسارته ويقضى به دينه وتذهب به ضائقته.

والغارم لإصلاح ذات البين يعطى من المال العام ولو كان الإصلاح بين أناس من أهل الذمة ، تلزم به ميزانية الضمان الاجتماعي سواء أكان الغرم، أي فقد المال بسبب: استغراق المال بالدين لكساد أو لدين نفقة أو زواج أو غيره، بما يكفل سداد الدين المستغرق، الكوارث والطوارئ، الزلازل، البراكين، الفيضانات، ونضوب الماء والقوت ...الخ، المصلحة سواء كانت خاصة أو عامة والمصلحة الخاصة بإحلال الصلح بين الرجل وزوجته أو بين متخاصمين والمصلحة العامة ما يتعلق بمصلحة المجتمع.[1]

- ❖ تأمين عابر السبيل: وهو المسافر الذي انقطع عن بلده وبعد عن ماله وهو حديثا اللاجئ الذي انقطع عن مورده بسبب خارج عن إرادته (سياسي أو عسكري).[2]

ورد ذكره في القران الكريم ثلاث مرات:

- ✓ قال تعالى: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ٢٦﴾[3]
- ✓ وقال أيضا: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ٢١٥﴾[4]

وابن السبيل يلتزم به الضمان الاجتماعي كأحد مصارف الزكاة الثمانية في مال الزكاة ملزم لولي الأمر حتى لو وجد من يقرضه.[5]

---

[1] أنظر: محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 267. وغازي عناية، مرجع سابق، ص 130.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 267.

[3] سورة الإسراء، آية 26.

[4] سورة البقرة، آية 215.

[5] غازي عناية، مرجع سابق، ص 142.

ث- **نفقات التعليم والثقافة العامة والصحة والرفاهية الاجتماعية:**

لقد عظم الإسلام العلم والتعلم والتعليم لدرجة أن أول سورة من كتاب الله تعالى كانت متعلقة بالقراءة والعلم والقلم.

إذ كانت أول دولة في التاريخ البشري تفهم معنى التفرغ العلمي ودعم الأبحاث العلمية ونشر الاكتشافات والاختراعات وتأمين أسباب التقدم التكنولوجي للمجتمع، حتى كانت المدارس النظامية أيام نظام الملك تمول ستمائة دينار ذهبا وأسست المكتبات العامة كمكتبة بيت الحكمة في زمن لم تكن فكرة المكتبات قد عرفت بعد أن تحصيل معافاة البدن من وجود الطبيب والخدمات الصحية والدواء من أعظم شؤون الرعية التي أوجب الشرع على الدولة القيام بها، فالإمام هو راع ومسؤول أمام الله تعالى في الآخرة، وأمام الأمة في الدنيا عن حسن سيرته في رعاية شؤون الناس وقد أثنى عن السيدة رفيدة أول ممرضة في الإسلام حيث نصبت خيمة تداوي فيها جرحى معركة أحد، ثم تطور الأمر إلى اتجاه السياسة الاتفاقية إلى تكريس جانب لكفاية نظافة المدن وإنشاء المستشفيات وتشجيع البحوث العلمية.[1]

ج- **نفقات الخدمات الاقتصادية:**

ويشمل كل ما يتعلق بتحقيق الأهداف الاقتصادية ويدخل فيها بناء الجسور والسدود وشق القنوات وتأمين مياه الري والشرب وشبكات المواصلات والمشروعات العامة الاقتصادية.

ويظهر مثال ذلك في نصيحة الإمام أبي يوسف لهارون الرشيد بأن يأمر عمال الخراج أن يستغيثوا بأهل الخبرة والبصيرة في عمل السدود وحفر القنوات وإصلاح الأراضي وجعل تلك النفقة من بيت المال لأن ذلك أصلح لأهل الخراج ويعود على خزينة الدولة بالخير وهذا ما أشار إليه الإمام الماوردي أيضا.[2]

- ويمكن تقسيم النفقات العامة في الدولة الإسلامية من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية.[3]

---

[1] محمود الخالدي، **سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي**، شركة الشهاب الجزائر، 1989، ص ص 25-27.

[2] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 76.

[3] راجع المبحث الثاني، الفصل الأول.

ح- مصارف خمس الغنائم:

الغنيمة هي المال المأخوذ من أعداء الإسلام عن طريق الحرب والقتال، كما سبق الذكر وتسمى أيضا بالأنفال لأنها زيادة في أموال المسلمين وقد بين الله سبحانه وتعالى كيفية تقسيم الغنائم فقال ﷻ: ﴿۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٤١﴾[1]

فالآية الكريمة نصت على أن الخمس يصرف على المصارف التي ذكرها الله عز وجل وهي: لله ورسوله، ذوي القربى، اليتامى، المساكين وابن السبيل.

وقد اختلف الفقهاء في كيفية قسمة الخمس على هذه المصارف ونكتفي بذكر رأي واحد حيث أنصار هذا الرأي هم: عطاء ومجاهد وقتادة والشافعي، ويرون تقسيم الخمس إلى خمسة أسهم هي:[2]

- ✓ سهم الله ورسوله عليه الصلاة والسلام، حيث روى أبو عبيدة عن عطاء قوله:

يحمل منه ويعطي منه ويضعه حيث يشاء ويصنع به ما شاء، فخمسه صلى الله عليه وسلم ينفق منه على الفقراء والسلاح ونحو ذلك من المصالح العامة، ففيما يروى عن رسول الله ﷺ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ، قَالَ: نَا الْوَلِيدُ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْعَلَاءِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَّامٍ الْأَسْوَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَبَسَةَ، قَالَ: «**صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمَغْنَمِ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ جَنْبِ الْبَعِيرِ، ثُمَّ قَالَ: وَلَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ**»[3].

- ✓ السهم الثاني لذي القربى من بني هاشم وبني عبد المطلب.
- ✓ الأسهم الثلاثة الباقية، سهم اليتامى، سهم المساكين وسهم لأبناء السبيل.

إذا هذه النفقات المخصصة المصارف والتي تكفل الله بتقسيمها وبيان مصارفها الشرعية وسكت عن بيان باقي الإيرادات ليكون هناك مجال لولاة أمور المسلمين للتصرف فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وما يخدم المصالح العامة للدولة الإسلامية.[4]

---

[1] سورة الأنفال، الآية 41.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 281-284.

[3] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، مرجع سابق، ج 3، ص 36.

[4] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 257.

تتولى السلطات إدارة الأموال العامة غير المخصصة، ولكن يجب عليها عند إنفاقها مراعاة حُسن توجيهها وتخصيصها لمصالح الأمة وفقًا للأولويات الشرعية. فيُبدأ بالأهم فالأهم من مصالح المسلمين، حيث تُقدم الضروريات على غيرها، وتُقدم الحاجيات على الكماليات.

يقول ابن قدامة عن الفيء وإنفاقه: وإنما هو معروف في مصالح المسلمين، لكن يُبدأ بجند المسلمين لأنهم أهم المصالح لكونهم يحفظون المسلمين، فيُعطون كفايتهم، فما فضل قُدِّم الأهم فالأهم، من عمارة الثغور وكفايتها، فالأسلحة والكراع وما يُحتاج إليه، ثم الأهم فالأهم من عمارة المساجد والقناطر، وإصلاح الطرقات وكراء الأنهار وسد بثوقها وأرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين الفقهاء ونحو ذلك لما للمسلمين فيه نفع.

وفيما يلي جدول يبين تقسيم النفقات العامة وتبويبها من خلاله وضع المراتب المختلفة للحاجات في أبواب رئيسية، ويدخل تحت كل مرتبة منها ما يتعلق بها من اللوازم الخمسة.

شكل رقم (2-2): تقسيم النفقات العامة

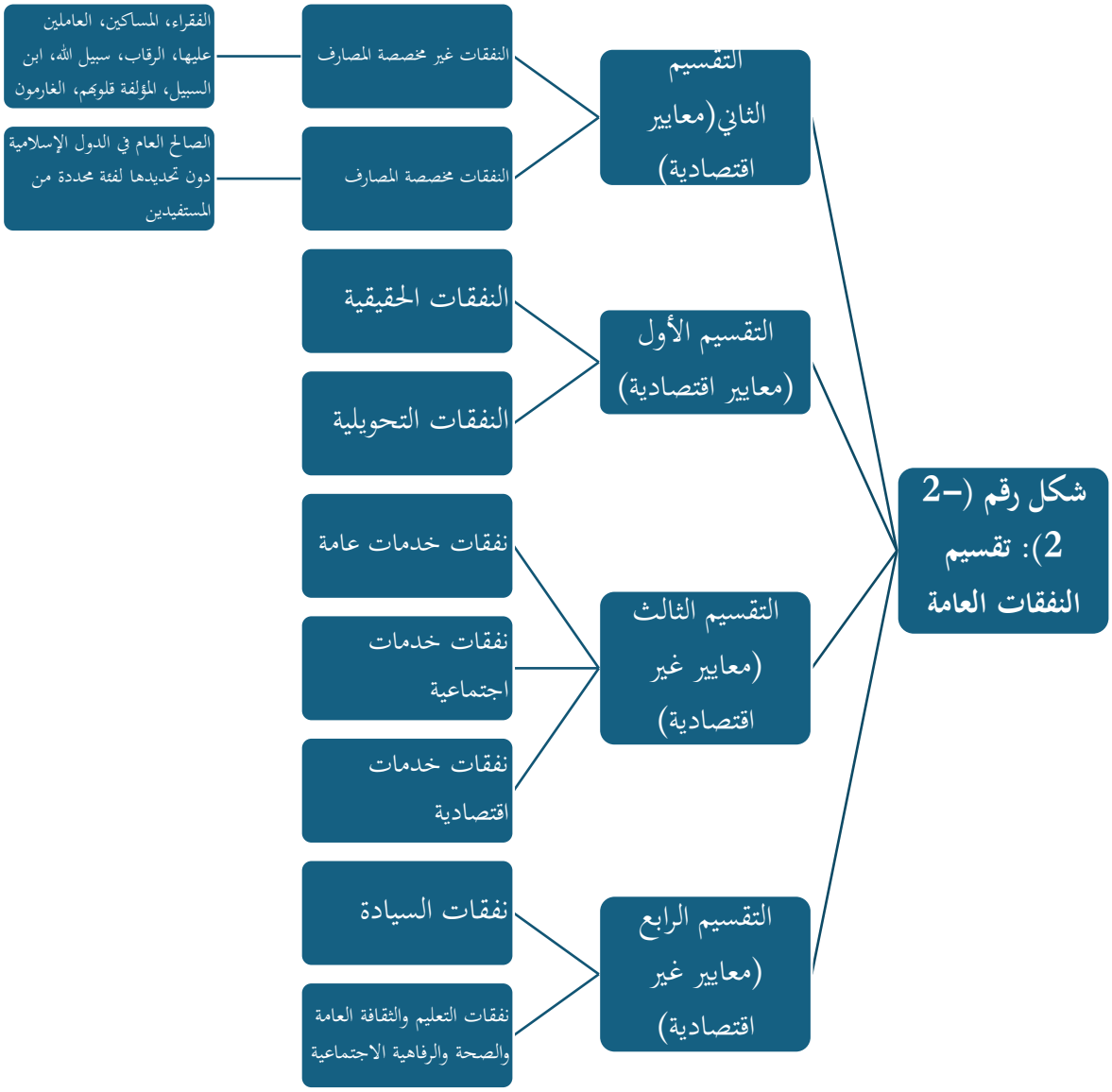

من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص ص 269-284. - حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 76.
- سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص ص 51، 257. - عوف الكفراوي، مرجع سابق، ص ص 117-118.
- موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 80.

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة في النظام الإسلامي

يشكل الإنفاق العام نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول العالم نظرًا لآثاره الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف المرسومة. وهذا ما يزيد من أهمية دراسة آثار النفقات العامة، فعندما يتم تحديد الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف محددة، يمكن اعتماد هذا الإنفاق كوسيلة لتحقيق ذلك الأثر، إذا كان هذا الأخير يعتبر هدفًا من أهداف السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي

تتجلى هذه الآثار على كل من:

1. أثر النفقات العامة على الاستهلاك الكلي والإنتاج في المجتمع

عندما تقوم الدولة بتوزيع دخول إضافية على ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة، فإن ذلك يزيد من قدرتهم الشرائية، حيث يتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وسيخصصون جزءً كبيرًا من الأموال الموزعة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية (ارتفاع الطلب على الاستهلاك). هذا يعني أن زيادة الطلب الناتجة عن الأموال الموزعة ستؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

تؤثر مثل هذه النفقات بشكل فعلي على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، وهذا يمكن أن يفسر أثر مضاعف الاستهلاك ومضاعف الاستثمار بسبب نفقات الضمان الاجتماعي، اللذين لهما الأثر الكبير على الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية. وبدوره، يؤدي هذا بالمنتجين إلى زيادة طاقتهم الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الجديد (أثر المعجل).[1]

تضاعف نفقات الضمان الاجتماعي من معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي، ومن ثم تزيد حجم الاستهلاك. ويفسر ذلك بأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة ستخلق قوى شرائية جديدة، وهي مصارف الزكاة للفقراء والمساكين والعاملين عليها والغارمين وابن السبيل.

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص ص 297-298.

إن نفقات الضـــمان الاجتماعي التي تذهب من الأغنياء إلى الفقراء، إلى جانب الأغنياء، توجد فوائد للطلب الكلي الاسـتهلاكي، وتصـبح هناك ضـرورة قصـوى لزيادة العرض الكلي الإنتاجي من قبل المنتجين، ولهذا آثاره الإيجابية على التنمية الاقتصادية واستخداماتها.[1]

2- آثار النفقات العامة على الائتمان المصرفي وتمويل المشاريع الإنتاجية:

إن تخصـيص جزء من النفقات العامة لسـداد ديون الغارمين المدينين من شـأنه تدعيم الائتمان، حيث سـيطمئن المقرض أو الممول إلى أنه في حال عجز المدين عن سـداد دينه، فإن الدولة سـتتكفل بتأديته من حصـيلة الزكاة. علاوة على ذلك، سـيباشـر المدين نشـاطه الاقتصـادي وهو مطمئن إلى أنه لن يتعرض لمخاطر عدم سداد دينه والإفلاس، مما من شأنه دفع عجلة النشاط الاقتصادي الوطني، ويعتبر هذا أساسًا في النهوض والرواج الاقتصادي.[2]

حيث تسخر السياسة المالية العامة الإسلامية أداة النفقات العامة لتحقيق أغراضها العامة والأساسية في مضاعفة الإنتاج والدخول، واستحداث التنمية الاقتصادية، وحفز النمو الاقتصادي المنشود.[3]

3- آثار النفقات العامة على العمل والقضاء على البطالة:

تؤثر النفقات العامة تأثيرًا مباشـرًا في الإنتاج من خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل، حيث تؤدي هذه النفقات إلى زيادة كفاءة العامل الذهنية وقدرته الجسـدية، وتؤمنه ضـد مخاطر المسـتقبل، ومن ثم تزيد من قدرته على العمل.

إذن فالعمل هو الوسيلة الأساسية لسد الحاجة في الإسلام، والأحاديث النبوية للدلالة على ذلك كثيرة، فالإسلام يقدر العمل ويشجعه مهما كان صغيرًا.[4]

ولقد جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم رجل يطلب منه صدقة من بيت المال، فوجده النبي صلى الله عليه وسـلم قويًا قادرًا على العمل، فلم يعطه مالًا ينفق منه، لكنه اشـترى له فأسًـا وأعطاه إياه ليتحتطب به

[1] غازي عناية، مرجع سابق، ص ص 102-103.

[2] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 298.

[3] غازي عناية، مرجع سابق، ص ص 97-98.

[4] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص ص 146- 147.

ويأكل من عمل يده .ويكمن دور الإنفاق الحكومي هنا في زيادة الطلب الكلي، أي الطلب على الاستهلاك والاستثمار، وزيادة الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة.[1]

4- أثر النفقات العامة على الاستثمار الكلي في المجتمع:

إن فرض الزكاة التي تمثل أهم صورة من موارد الدولة الإسلامية والتي تستعمل في تغطية الإنفاق العام من شأنه أن يدفع الناس إلى استثمار أموالهم وإلا أتت عليها الزكاة، فقد روي عن الرسول ﷺ: حَدَّثَنَا محمدُ بن إسماعيلَ، قَال: حَدَّثَنَا إبراهيمُ بن مُوسى، قَال: حَدَّثَنَا الوَليدُ بن مُسْلمٍ، عن المثنَّى بن الصَّبَّاحِ، عن عمرو بن شُعَيْبٍ، عن أبيهِ عن جَدِّهِ، أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم خَطَبَ النَّاسَ، فقال: **"ألا مَن وَلِيَ يَتِيمًا لهُ مَالٌ، فَليتَّجِرْ فيهِ، وَلا يَتْرُكْهُ حَتَّى تأكُلَهُ الصَّدَقةُ"**[2].

فالرسول صلى الله عليه وسلم يحث الأوصياء على استثمار أموال اليتامى وتنميتها، فمن باب أولى على المسلم أن ينمي ماله حتى يدفع الزكاة من دخله بدلاً من دفعها من رأس ماله. وتصبح الزكاة بمثابة عقوبة على عدم استثمار الأموال، خوفًا من تآكلها وتلاشيها. فالقيام بتشغيل المال ومنع اكتنازه من أجل عدم نقصانه، يعني توظيف الأموال في الاتجاه الصحيح، الأمر الذي يساهم في تحريك عنصر ضروري من عناصر الإنتاج وهو المال، وبهذا تدور عجلة الإنتاج .ومن هنا كانت الزكاة حافزًا على الاستثمار الذي يعود بالرفاهية على جميع أفراد المجتمع المسلم.[3]

5- أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل والثروة:

تقوم الدولة عن طريق الإنفاق العام بإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة، وذلك بسحب جزء من القوة الشرائية الموجودة لدى الطبقات الغنية ذات الدخول المرتفعة (الأغنياء) عن طريق فريضة الزكاة، ثم تقدم هذه القوة الشرائية إلى الطبقات ذات الدخول المنخفضة في شكل منافع وخدمات وإعانات اقتصادية أو اجتماعية.

---

[1] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 148.

[2] أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، مرجع سابق، ج 2، ص 179.

[3] أنظر: موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص 105- 106.

غازي عناية، مرجع سابق، ص 98.

حيث يميل النظام المالي الإسلامي إلى تشتيت الثروة واستمرارية عدالة التوزيع بين أفراد المجتمع.[1]

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للنفقات العامة

ونخص بالذكر هنا مصارف الزكاة وذلك لما لها من آثار اجتماعية واضحة ونتناولها من جانبين:

1- الزكاة تقلل من التفاوت الطبقي:

شرع الإسلام فريضة الزكاة في الأموال وجعل لها وعاءً شمل جميع الأموال النامية. واستهدف الإسلام من ذلك تحقيق التكامل الاجتماعي وإعطاء حق الفقير، حتى تتقارب الفوارق بين الطبقات في المجتمع. وذلك لإزالة الأحقاد والضغائن وما يصاحبها من قلاقل واضطرابات قد تؤدي إلى تحطيم المجتمع بأكمله.

2- الزكاة تحافظ على الأمن العام للدولة:

نجاح الزكاة في التقليل من التفاوت الطبقي يخلف جوا من الأمن والطمأنينة يسود المجتمع، ويزيل ما يكون قد ترسب في النفوس من أحقاد أو حسد بين طبقاته والنتيجة إشاعة الأمن بين الناس وقلة الجرائم خاصة المالية منها.

هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تم توضيحها تبين مدى أهمية النفقات العامة في استخدامها كأداة من أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية.

[1] محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 300.

شكل رقم (2-3): الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة

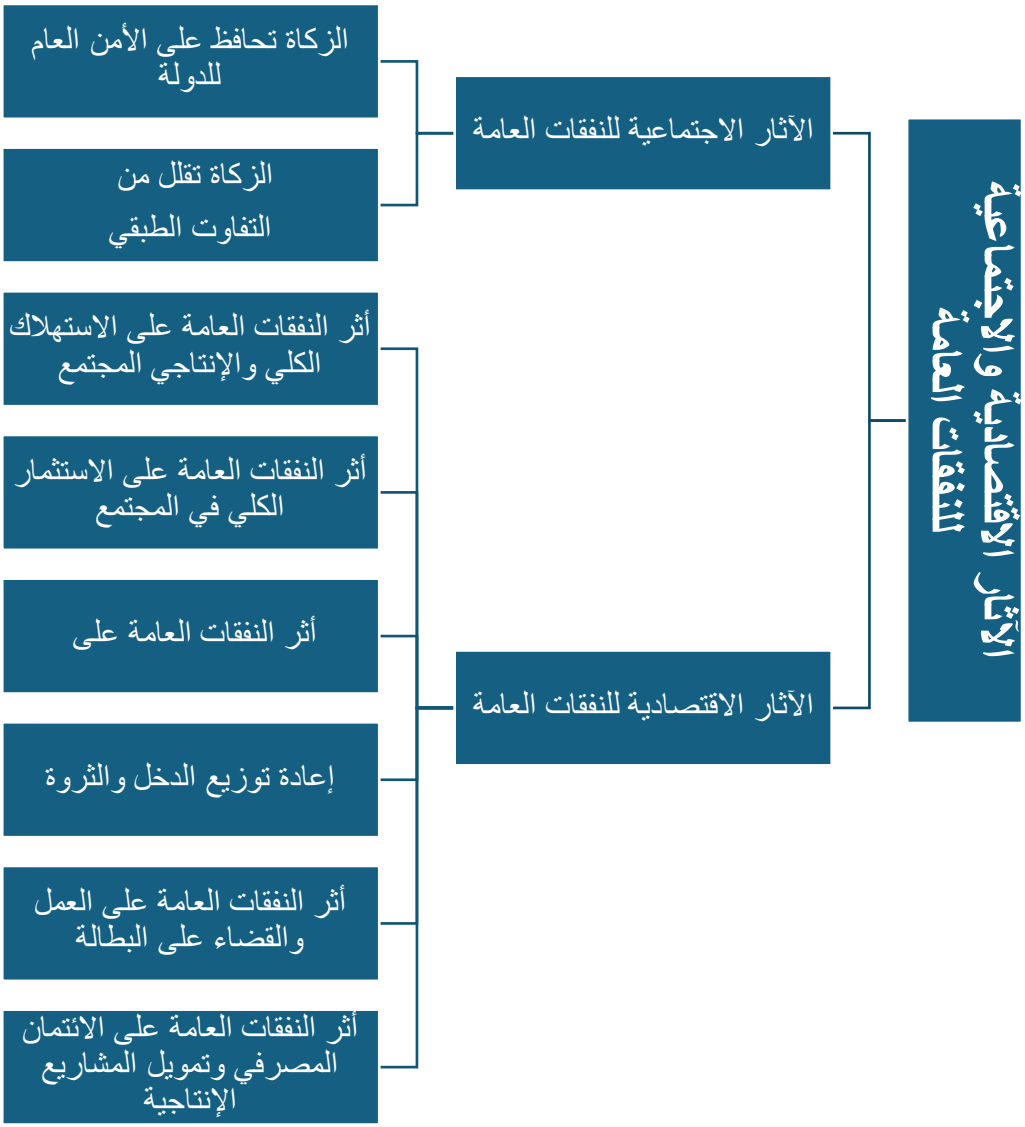

- من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- محمود حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص ص 298-301.
- غازي عناية، مرجع سابق، ص ص 97-103.
- حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 106.
- موفق محمد عبده، مرجع سابق، ص ص 105-106.

المبحث الثالث: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

بعد تحديد صورة كل من الإيرادات والنفقات العامة وتقسيماتها، يمكن تكوين تصور شامل للموازنة العامة للاقتصاد الإسلامي، والتي تهدف إلى تمكين الدولة من القيام بوظائفها العامة ورعاية مصالح المجتمع. وهذا سيقودنا إلى تصور الموازنة العامة من خلال استعراض أهم الجوانب المرتبطة بها.

المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها

تُعتبر الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي أداة الدولة لأداء مهامها المحددة طبقًا للوازم والحاجات بدرجاتها المختلفة. وهي أيضًا خطة مالية تربط بين التخطيط المادي في حال وجوده والتخطيط المالي لموارد ونفقات الدولة .تستخدمها الدولة للقيام بمهام محددة وفقًا لأصول لا يمكن الخروج عليها، ولكن بأساليب مرنة تمكنها من أداء المهام المطلوبة على أنسب وجه في إطار الظروف التي تعيشها الدولة أو تمر بها.[1]

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

يمكن أن تعرف الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي لغويا واصطلاحا.

1- التعريف اللغوي:

الموازنة مشتقة من الفعل "وازن"، نقول وازن بين الشيئين موازنة ووزانًا، بمعنى ساوى وعادل. ووازنه أي قابله وحاذاه. ومن هنا يتبين أن معنى الموازنة هو المعادلة والمساواة والمقابلة، وذلك لما فيها من مقابلة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

أما كلمة "عامة" فهي مشتقة من الفعل "عم" بمعنى شمل وعم. يقال عم المطر الأرض، والعامة هي خلاف الخاصة. فالموازنة العامة تختص بالأموال العامة التي هي لعموم الناس.[2]

2- التعريف الاصطلاحي:

تُعرف الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي بأنها "خطة مالية شاملة تتضمن تقديرًا للنفقات العامة المتوقع للدولة إنفاقها، والإيرادات المتوقع تحصيلها خلال فترة زمنية محددة مستقبلية، غالبًا ما تكون سنة

[1] مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**"، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، اسطنبول تركيا، مادة (قصد)، ص 1029.

[2] المرجع نفسه، ص 629.

واحدة. ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف والسياسات التي تسعى السلطة الحاكمة إلى تحقيقها، ثم تتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية".[1]

تمثل الموازنة العامة بذلك الترجمة المالية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المعنية، حيث تحدد مقدار الإيرادات المتوقع تحصيلها من مختلف المصادر، وكذلك النفقات المقرر إنفاقها على البرامج والمشاريع المختلفة، بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة

الموازنة العامة هي خطة مالية تقديرية تغطي فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة، حيث تقدر فيها إيرادات الدولة ونفقاتها المستقبلية بشكل مفصل، وتعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية. وتخضع الموازنة للمصادقة من قبل السلطة التشريعية لتصبح نافذة ومعتمدة، وتقتصر على العمليات المالية للدولة دون القطاع الخاص. يمكن تلخيص خصائص الموازنة العامة للدولة ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): خصائص الموازنة العامة

الرقم	الخاصية	العرض العام
1	الموازنة العامة تقديرية	حيث أن الأرقام الواردة فيها تعبر عن تقديرات مفصلة للإيرادات والنفقات العامة
2	الموازنة العامة مصادق عليها	حيث تختص السلطة التشريعية (المجالس النيابية أو البرلمان) بالموافقة عليها واعتمادها، وهذا الاعتماد بمثابة الإذن المسبق للسلطة التنفيذية (الحكومة) بالإنفاق والجباية، وبدون هذا الاعتماد تعتبر الموازنة غير نافذة ويطلق عليها حينئذ مشروع موازنة
3	الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة	حيث لا يمكن تقدير الإيرادات والنفقات لفترة مطلقة غير محددة ببداية ونهاية، وبناءً على كون الموازنة العامة تقديرية، فإن تلك الفترة تكون مستقبلية، وقد جرت العادة أن تكون سنة

[11] مؤيد عبد الرحمن الدوري وطاهر موسى الجنابي، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 12.

4	الموازنة العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية	وهذه الخاصية ارتبطت بموازنة الدولة الحديثة، خاصة بعد ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واستخدام الموازنة العامة كأداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية
5	الموازنة العامة تتعلق بإيرادات ونفقات الدولة	فالأرقام التقديرية الواردة في الموازنة العامة تبين إيرادات الدولة ونفقاتها، ولا تشمل القطاع الخاص

المصدر: الجدول من إعداد الطالب بالاعتماد على:

سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص ص27-28.

المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة:

إن الفكر الإسلامي لا يتقيد حرفيا بمبادئ الموازنة وإنما يترك الأمر لأهل الشورى و الخبراء الماليين لتحديد ما يتناسب مع المصلحة العامة للأمة و التي يمكن إجمالها في عدة مبادئ هي:[1]

أولا: سنوية الموازنة:

إن مفهوم مبدأ السنوية في الموازنة العامة يعني أن تكون فترة الموازنة العامة التي تعدلها سنة لكنه ليس أمرا جامدا يلزم مراعاته في كل الأحوال،[2] بل يجب أن تتناسب فترة الموازنة مع دورة الإيرادات و النفقات العامة و حيثما كثرت الإيرادات العامة و تهدف مصادرها طالت فترة الإنفاق لتكون سنة[3]، و قد ورد مبدأ السنوية في القرآن الكريم يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوۡمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

[1] انظر: محمد حسين الوادي وأحمد عزام، مرجع سابق، ص 311.

سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 78.

[2] الفكر الإسلامي يسمح بالخروج على مبدأ السنوية إذا اقتضت المصلحة العامة و أن ما يقرره الفقهاء أنه متى تحقق سبب وجود الزكاة و هو النصب الكامل جاز تقنيع الزكاة قبل حلول الحول بل يجوز تعجيلها لحولين أو أكثر و لكن إذا عجلها قبل ملك النصاب فلا يجوز، أما جواز الخروج على هذا المبدأ و سيدلون له بجواز تعجيل الزكاة عن الحاجة و جواز الاقتراض على حساب بيت المال ليتم السداد في سنوات مقبلة (أنظر سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 78)

[3] محمد حسين الوادي وأحمد عزام، مرجع سابق، ص 311.

وَٱلۡأَرۡضَ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمۡ كَآفَّةٗۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٣٦﴾[1].

ثانيا: مبدأ الوحدة:

لا تمنع طبيعة النظام المالي الإسلامي في إيراداته ونفقاته من الأخذ بمبدأ وحدة الموازنة أو تركه، إذا كانت هناك مراعاة لتخصيص بعض الإيرادات، ومن أهمها الزكاة، بمصارفها المنصوص عليها. وعلى هذا الأساس، يمكن إدراج كافة الإيرادات والنفقات العامة في موازنة واحدة، كما يمكن الأخذ بمبدأ تعدد الموازنات لتحقيق مزايا هذا المبدأ.

وهناك من يرى تعدد الموازنات حسب أوجه الإنفاق، فالنص عليها من عدمه، وبالتالي توجد موازنة للزكاة تتمثل إيراداتها في الزكاة وجزء من الغنائم، وموازنة أخرى لباقي الموارد، حيث إن مصارف الموازنة الأولى محددة بنص القرآن، بينما الثانية متروكة للاجتهاد والنظر فيما يحقق المصلحة العامة.[2]

ثالثا: مبدأ العمومية لعدم التخصيص:[3]

يمكن الأخذ بقاعدة العمومية في الفكر الإسلامي المالي، بما تتضمنه من تسجيل لكل الإيرادات والنفقات العامة دون إجراء مقاصة بينهما، كما يمكن الخروج عنها. فالأمر متروك لنظر الدولة الإسلامية فيما يحقق المصلحة العامة، إلا فيما يخص الزكاة، حيث تخصص لمصارف معينة تحقيقًا لأهداف الضمان الاجتماعي والدعوة إلى الله والجهاد في سبيله.

كما يقوم النظام على تخصيص محلي للزكاة، بحيث يختص كل إقليم بزكاته، بمعنى أن تُنفق الزكاة في مكان تحصيلها وجبايتها، ولا يجوز نقلها عند أكثر العلماء من الحنفية والمالكية والحنبلية.

و ذلك استنادا إلى حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه لما بعثه الرسول صلى الله عليه و سلم إلى اليمن فقال له: (...**فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ**)[4].

---

[1] سورة التوبة، الآية 36.

[2] محمد حسين الوادي وأحمد عزام، مرجع سابق، ص 313.

[3] أنظر: محمد حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 315.
سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 84.

[4] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 2، ص 505.

رابعا: مبدأ التوازن:

رأي الفكر الإسلامي بالنسبة لمبدأ التوازن هل مطلوب التوازن الحسابي فقط أم التوازن الاجتماعي والاقتصادي؟ نجد أن الفكر المالي الإسلامي يأخذ بهذا المبدأ لكل معاينة من أجل تحقيق عدالة توزيع المال و الثروة بين أبناء المجتمع[1]، و لقد تحدث بعض العلماء المسلمين عن حالة العجز و الفائض[2] في بيت المال فالماوردي قد ذكر حالة الفائض بقوله: " وإذا فضلت حقوق بيت المال عن مصرفها فقد اختلف الفقهاء في فاضله، فذهب أبو حنيفة إلى أنه يدخر في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث. وذهب الشافعي إلى أنه يقبض على أموال من يعمّ به صلاح المسلمين ولا يدخر؛ لأن النوائب تعين فرضها عليهم إذا حدثت، فهذه الأقسام الأربعة التي وضعت عليها قواعد الديوان."[3]

وأسلوب آخر لتمويل العجز في الإسلام و هو ضغط المصروفات عن طريق تأجيل بعضها كما يقول الماوردي بتأجيل بعض المصروفات العامة في حالة العجز[4]، أما المصروفات الحتمية فلا تؤجل لأن تأجيلها يجعلها دينا على بيت المال لا بد من وفائه بأسرع وقت ممكن.[5]

خامسا: المحلية (اللامركزية):

هذا المبدأ يقابل ظاهرة المركزية المالية، والتي تعني إعطاء سلطة تحديد المصروفات وتعجيل الإيرادات لبيت المال في العاصمة. إلا أن الفكر الإسلامي يأخذ بديلًا عنه من خلال مبدأ اللامركزية أو المحلية، فلا يُسجل في الموازنة العامة إلا صافي الإيرادات، حيث إن أهل كل بلد من البلدان أحق بصدقاتهم وإيراداتهم ما

---

[1] محمد حسين الوادي، أحمد عزام، مرجع سابق، ص 316.

[2] *و يتصرف في الفائض بطريقتين: 1- التوسع في الإنفاق العام للمصالح العامة لأغراض التنمية الشاملة على مستوى الاقتصاد القومي
2- ترحيل الفائض في صورة احتياطي للأجيال القادمة
كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في سواد العراق والشام (أنظر المرجع السابق، الصفحة نفسها).

[3] أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي ، **الأحكام السلطانية للماوردي**، دار الحديث، القاهرة، المجلد 1 ، ص 317 .

[4] محمد حسين الوادي وأحمد عزام، مرجع سابق، ص 317.

[5] في تاريخ الدولة الإسلامية ما يدل على حدوث العجز والفائض، فالدولة الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت تواجه أحيانًا عجزًا في إيراداتها عن تغطية نفقاتها الضرورية. وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يواجه تلك الحالات بالتبرع والبذل في سبيل الله، كما كان عليه الصلاة والسلام يواجه تلك الحالات أيضًا باللجوء إلى الاقتراض العام، فقد أمر عبد الله بن عمرو بن العاص أن يجهز جيشًا فشُحت الإبل، فأمره أن يأخذ على إبل الصدقة. (أنظر سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 95).

دام فيهم من ذوي الحاجة ولو واحدًا، فما فضل عن ذلك حتى لو استغرق جميع صدقاتهم، حتى يرجع الساعي لا شيء معه منها.[1]

شكل رقم (2–4): مبادئ الموازنة العامة

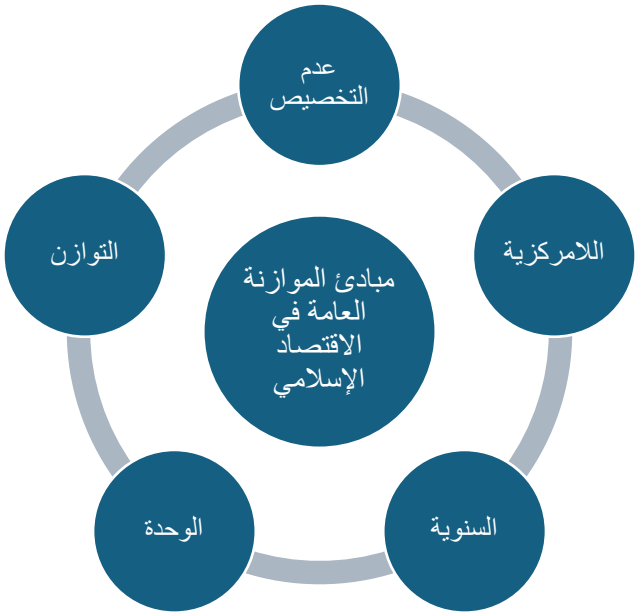

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص ص 311 -318.

[1] محمد حسين الوادي وأحمد عزام، مرجع سابق، ص 318.

المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

نعني بدورة الموازنة الأنشـــطة والعمليات والمراحل التي تمر بها الموازنة من بداية إعدادها حتى اعتماد الحساب الختامي الذي يوضح نتائج تنفيذها. أي كل ما يتعلق من تحضير وإعداد التقديرات واعتمادها وصولا إلى التنفيذ والمراجعة.[1]

الفرع الأول: إعداد الموازنة العامة

تتميز مرحلة إعداد الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي بما يلي:

1- سلطة الإعداد:

تعتبر تدبير شؤون الدولة وسياسة أمورها ورعاية حاجات الأمة من واجبات ولي الأمر (الإمام) الذي اختارته الأمة لتلك المهمة. فالخلافة كما ذكر الماوردي موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا[2] وبناءً على ذلك، يُعد تدبير أمر الموازنة العامة من مهام الإمام.

لكن لما كانت شؤون الدولة كثيرة وأمورها متشعبة، كان للإمام أن يستعين بالعمال ويستنيب الوزراء ليشاركوه في تصريف أمور الدولة ويعاونوه على ذلك، بما في ذلك تدبير أمر الموازنة العامة.

فإن الله ﷻ قد سرد حكاية عن نبيه موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي٢٩ هَٰرُونَ أَخِي٣٠ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي٣١ وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي٣٢﴾[3].

2- مراحل إعداد الموازنة العامة

يُعتبر إعداد الموازنة العامة من الأمور التنظيمية الدنيوية التي تترك للدولة الإســـلامية تحديد مراحلها وخطواتها، مع مراعاة تحقيق الكفاءة في هذه المراحل والخطوات، وضـــمان تحديد الســـلطات والمســـؤوليات بوضوح. ويمكن تصور مراحل إعداد الموازنة في الاقتصاد الإسلامي على النحو التالي:[4]

---

[1] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 115.

[2] سياسية الدنيا: تعني إدارة شؤون الدولة والرعية على وجه يحقق المصلحة و يدرأ المفسدة.

[3] سورة طه، الآيات 29-32.

[4] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 115-119.

- ✓ **الخطوة الأولى:** يحدد الإمام مع أهل الحل والعقد الضوابط والأسس والسياسات التي يجب إعداد الموازنة وفقًا لها، وتضمن هذه الضوابط والأسس كفاءة الإعداد وحُسن التقدير، كما أن السياسات تحدد اتجاه الدولة الإسلامية وأولويات الأهداف المخطط لتحقيقها.
- ✓ **الخطوة الثانية:** تتولى الإدارات والوزارات الحكومية إعداد موازناتها وفقًا للأسس والضوابط الواردة في المنشور، مع مراعاة السياسة التي حددتها الدولة، ويتولى هذا العمل لجان متخصصة ذات كفاءة في هذا المجال.
- ✓ **الخطوة الثالثة:** ترسل الإدارات موازناتها إلى وزارة المالية التي تتولى توحيدها في موازنة موحدة للدولة، ويتولى وزير المالية إعداد مقترحاته بشأن إيجاد التوازن بين الإيرادات والنفقات، وإيرادات الموازنة إما بتخفيض النفقات أو بتمويل العجز بإيرادات استثنائية إذا كانت النفقات ضرورية وهامة، ثم تعتمد مشروع الموازنة وتحيله إلى رئيس الدولة للموافقة عليه، وبموافقة رئيس الدولة تصبح قابلة للتنفيذ.

3- تقدير النفقات العامة:

إن الأساليب الفنية في تقدير النفقات العامة هي من الأمور التي تختلف باختلاف العصور وتطور العلوم وبالتالي فإن تلك الأساليب المتبعة في تقدير النفقات العامة في الاقتصاد الوضعي ليس هناك ما يمنع من إتباعها في الاقتصاد الإسلامي وبناء على ذلك يمكن تقسيم النفقات العامة إلى قسمين ثابتة ومتغيرة.[1]

أ- تقدير النفقات الثابتة:

يمكن تقدير النفقات الثابتة بشكل محدد تقريبًا، حيث يمكن إعداد نماذج معينة لتقديرها، ويعتمد في تقديرها على نفقات السنة أو السنوات السابقة مع إجراء التعديلات اللازمة بالزيادة أو النقصان عند وجود ما يتطلب ذلك. يمكن الاستئناس بما نقله قدامة بن جعفر فيما يتعلق بمجلس التقدير، حيث يذكر أن ما يجري في أمر التقدير هو استحقاقات الرواتب والاستقبالات وأوقات أعطياتهم ورواتبهم الشهرية على رسومها، فقوله "على رسومها" يعني أن التقدير يتم وفقًا لما هو مقرر سابقًا نظرًا لأن هذه النفقات محددة.

ب- تقدير النفقات المتغيرة:

[1] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 200.

المطلوب في تقدير النفقات المتغيرة هو تقديرها بدقة ما أمكن، فلا يكون هناك مغالاة فيها بما يغري بالإسراف في الإنفاق عند التنفيذ، كما لا يكون هناك تضييق في تقديرها مما قد يتطلب فتح اعتماد إضافي من خلال تنفيذ الموازنة أو عدم القيام بالحاجة العامة على الوجه المطلوب.

4- تقدير الإيرادات العامة:

إن الهدف من تقدير الإيرادات العامة هو معرفة إمكانية الدولة في مواجهة احتياجاتها خلال الفترة المقبلة. لذلك، يلزم عند تقدير الإيرادات العامة مراعاة الدقة، حتى لا تفاجأ الدولة بنقص في إيراداتها أثناء تنفيذ الموازنة، فتضطر إلى خفض الاعتمادات أو محاولة تدبير موارد أخرى لسد هذا النقص. ولتحقيق الدقة المطلوبة في تقدير الإيرادات، وُجدت عدة طرق وأساليب للتقدير، وفيما يلي بيانها: [1]

أ- **التقدير المباشر**: في هذه الطريقة، يتم تقدير الإيرادات العامة مباشرةً عن طريق مؤشرات معينة وتحليلات خاصة تبين اتجاه كل مصدر من مصادر الإيراد. ويمكن تلمس مثال لهذه الطريقة في عملية تقدير زكاة الثمار في صدر الدولة الإسلامية، حيث كان يتم تخمين بعض الثمار لتحديد الزكاة الواجبة فيها، وهذا نوع من التقدير المباشر للإيرادات عن طريق تقدير مصدر هذا الإيراد. ويتم هذا التقدير بناءً على معرفة أهل الخبرة في هذا المجال من واقع الثمرة الموجودة والتي لم يحن موعد قطافها، كما حدث مع خرص ثمار يهود خيبر لأن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل في أيديهم النصف من ثمرها، وكان هذا الخرص يتم سنويًا، مما يعني أنه لم يكتف بما تم تحصيله من زكاة أو عائد من أرض خيبر، بل كان التقدير يتم سنويًا بواسطة طريقة مباشرة.

ب- **التقدير الآلي**: يعتمد التقدير الآلي للإيرادات العامة على الاستعانة بأرقام الإيرادات الفعلية خلال السنوات السابقة، مع زيادتها أو انخفاضها بقدر ما هو متوقع من تغير في الإيرادات الجديدة. وتقل كفاءة هذه الطريقة في ظروف التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار، لذا يمكن للدولة الإسلامية الأخذ بها في ظروف استقرار الأوضاع الاقتصادية أو في تقدير الإيرادات التي تمتاز بثباتها النسبي. ومن الشواهد التي تشير إلى وجود ما يشبه هذا التقدير، ما ذكره الخوارزمي في تقدير الصدقات، حيث يقول في شرح العبرة: "وهي تثبت

[1] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 121-125.

الصدقات لكورة كورة وعبرة سائر الارتفاعات هي أن يعتبر ارتفع السنة التي هي أقل ربعا والسنة التي هي أكثر ربعا ويجمعان ويأخذ نصفهما، فتلك العبرة بعد أن تعتبر الأسعار وسائر العوارض الواقعة".

الشاهد الأول: سبق الخوارزمى في القول بالطريقة المباشرة التى يقوم عليها إعداد الموازنات في أغلب دول العالم فسمى هذه الطريقة «بالعبرة» وقال فيها «العبرة: ثبت الصدقات لكورة كورة، وعبرة سائر الارتفاعات – تقدير الإيرادات – هو أن يعتبر مثلاً ارتفاع السنة التى هى أقل ربعاً والسنة التى هى أكثر ربعاً، ويجمعان ويؤخذ نصفهما فتلك العبرة بعد أن تعتبر الأسعار وسائر العوارض الواقعة»[1]. فهو قال بأخذ المتوسط فى السنوات السابقة ثم تعديلها فى ضوء العوامل التى تؤثر عليها فى المستقبل وهذا هو جوهر الطريقة المباشرة.[2]

ت- **أسبقية التقدير**: كما هو معلوم، فإن التقدير في الموازنة العامة يجري لكل من النفقات والإيرادات العامة، ولكن أي التقديرين يحكم الأمر؟ هل تقوم الدولة بتقدير جميع وجوه الإنفاق العام ثم تحاول تدبير الوسائل المختلفة من الإيرادات لتمويل تلك النفقات، أم أن ما يحدث هو العكس؟ في الاقتصاد الإسلامي، لا يمكن أبدًا أسبقية الإيرادات على النفقات، ولا أسبقية النفقات على الإيرادات، فالأمر فيه تفصيل. فهناك من النفقات العامة ما يتوجب إنفاقه وتدبير الأموال اللازمة له، ولو عن طريق إيرادات استثنائية من الضرائب والقروض، وتشمل هذه النفقات كل ما هو ضروري لحماية الدولة الإسلامية داخليًا وخارجيًا.[3]

الفرع الثاني: اعتماد الموازنة العامة

إن حق اعتماد الموازنة العامة هو في الأصل للإمام، لكن نظرًا لأن الإمام ملزم بالمشاورة، وبما أن للأمة حق المراقبة على الإمام ووزرائه ونوابه، فإن حق الاعتماد في النظام الإسلامي يجب ألا ينفرد به الإمام، بل يجب أن تكون هناك سلطة يمكن أن يطلق عليها "السلطة التنظيمية"، ويمكن أن يكون لها حق النظر في الموازنة

[1] محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، **مفاتيح العلوم للخوارزمى** ، دار الكتاب العربي، طبعة 2، القاهرة، 1992 م، ص 37.

[2] محمد عبد الحليم عمر، **التخطيط والموازنات فى إدارة صناديق الأوقاف**، ندوة حول: التطبيق المعاصر للوقف، تجربة صناديق الأوقاف وآفاق تطبيقها فى المجتمع الإسلامى فى روسيا، الفترة من 14-2004/6/17م، قازان – جمهورية تتارستان، مجلد 1، ص 14.

[3] سعد بن حمد اللحياني، مصدر سابق، ص ص 123-125.

العامة وإبداء الملاحظات عليها، وإمضاء الصحيح وإلغاء ما لا يحقق المصلحة. ويمكن أن يكون اعتماد الموازنة العامة على النحو التالي:

1. يعرض مشروع الموازنة قبل معادلة النفقات بالإيرادات على السلطة التنظيمية التي تتولى دراسة المشروع بواسطة أهل الاختصاص، لإيجاد الأسلوب الملائم من أجل موازنة الإيرادات والنفقات، ويمكنهم في ذلك الاستعانة بوزير المالية ومناقشة الوزارات المختلفة.
2. بعد موافقة السلطة التنظيمية على مشروع الموازنة واعتمادها له، ترفعه إلى رئيس الدولة ليقوم بالنظر فيه، وبعد موافقته يصدر قراره بالعمل بتلك الموازنة، فإن الأمر يترك لرئيس الدولة.

وفي اعتماد الموازنة العامة، فإن للسلطة التنظيمية حق إلغاء ما يكون من نفقات غير مشروعة أو إيرادات غير مشروعة.[1]

الفرع الثالث: تنفيذ الموازنة العامة

تبدأ مرحلة التنفيذ ببداية السنة المالية التي تغطيها الموازنة، وفيما يلي شرح لسيرورة عملية تنفيذ الموازنة المالية:

1- صلاحيات التنفيذ:

في الاقتصاد الإسلامي، فإن الصلاحيات التي تُعطى لسلطة تنفيذ الموازنة ليس لها حد شرعي محدد، حيث إن اعتماد الموازنة يمكن أن يكون باباً بابا أو فصلاً فصلاً. وهذا يبين حدود صلاحيات السلطة التنفيذية، فإذا ما اعتمدت الموازنة مثلاً باباً، فإن السلطة التنفيذية يمكن حينئذ ضبط عملية المناقلة داخل الأبواب بقواعد معينة، حيث يُعطى الوزير المختص سلطة معينة، ويُعطى وزير المالية سلطة أخرى. وقد كان المتبع في العصور المتقدمة للدولة الإسلامية هو أسلوب اللامركزية في الجباية والإنفاق.[2]

2- تحصيل الإيرادات:

[1] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 129-131.

[2] المرجع السابق، ص 136-137.

في النظام المالي الإسلامي، تنقسم الإيرادات العامة إلى قسمين؛ بعضها مخصص للإنفاق مثل الزكاة، والبعض الآخر متروك لاجتهاد الدولة الإسلامية.

فبالنسبة للزكاة، يمكن أن يُوكل أمر تحصيلها لإدارة معينة يكون لها فروع على مستوى الأقاليم، أو يمكن أن تكون هذه الإدارة تابعة لوزارة معينة مثل وزارة المالية.

أما بالنسبة للإيرادات الأخرى، فيمكن تحصيلها عن طريق الإدارات والمصالح الحكومية المختلفة بحسب اختصاصاتها.[1]

3- قواعد التحصيل:

يمكن أن يلاحظ وجود عدة قواعد في تحصيل الإيرادات في النظام المالي الإسلامي وهذه القواعد تضبط عملية التحصيل وتسيرها، وهي:

أ- إتباع اللوائح والتنظيمات:

ويقصد بذلك امتثال موظفي التحصيل للقواعد والتعليمات و اللوائح بهذا الخصوص وعدم الخروج عليها.

قال أبو يوسف لهارون الرشيد عن الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يتولى أمراً في النظام المالي الإسلامي: أن يكون فقهياً، عالماً، مشاوراً لأهل الرأي، عفيفاً، لا يطلع الناس منه على عورة، ولا يخاف في الله لومة لائم، ما حفظ من حق وأدى من أمانة احتسب به الجنة، وما عمل من غير ذلك ن خاف من جور في حكم إن حكم ثم يذيل أبو يوسف هذه الشروط بقوله :فإنك إنما توليه جباية الأموال وأخذها من حلها، وتجنب ما حرم منها، يرفع من ذلك ما يشاء ويحتجز منه ما يشاء، فإذا لم يكن عدلا، ثقة، أميناً فلا يؤمن على الأموال ثم يضيف مجموعة جديدة من الشروط: أن لا يكون عسوفاً لأهل عمله. ولا محتقراً لهم، ولا مستخفاً لهم اللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة، وإنصاف المظلوم، والعفو عن الناس، وأن تكون جبايته للخراج كما يرسم له، وترك الابتداع فيما يعاملهم به، والمساواة بينهم في مجلسه، ووجهه، حتى

[1] المرجع السابق، ص 138.

يكون القريب والبعيد، والشريف والوضيع، عنده في الحق سواء، وترك اتباع الهوى فإن الله ميز من اتقاه وآثره طاعته وأمره على من سواهما[1].

ب- اختيار العمال وتأهيلهم:

إن العمال والموظفين هم الذين يقومون بعملية تحصيل الإيرادات، لذلك يجب اختيارهم بعناية واهتمام، وتأهيلهم وتدريبهم على عملهم بشكل جيد. وهذا كله له شواهد في السنة النبوية والتاريخ الإسلامي، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يوصي عمال الصدقات ويوجههم، ويصحح لهم تصرفاتهم. فعلى سبيل المثال، أوصى معاذ بن جبل رضي الله عنه بألا يأخذ من كرائم أموال الناس عند جمع الزكاة.

ج- البعد عن الطرق المكلفة:

أي ضرورة اتباع أساليب فعالة وغير مكلفة في عملية تحصيل الإيرادات، بحيث لا تستنزف هذه الأساليب جزءً كبيرًا من الحصيلة المتحصلة. فالغاية هي تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات بأقل تكلفة ممكنة.

ويتضمن ذلك الابتعاد عن الأساليب المكلفة والمرهقة، والتي قد تستهلك جزءً كبيرًا من الإيرادات المحصلة في تكاليف العمليات التحصيلية نفسها، مما يقلل من صافي الحصيلة المتبقية. بدلاً من ذلك، يجب الحرص على اعتماد أساليب تحصيل فعالة وميسرة، تضمن الحصول على أكبر قدر ممكن من الإيرادات بأقل تكلفة ممكنة.

د- عدم ظلم الممول:

بأن يؤخذ من الممول فوق ما هو مطلوب منه، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: (**إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى: أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ**

[1] رفعت السيد العوضي، **الاقتصاد الإسلامي المرتكزات- التوزيع – الاستثمار – النظام المالي**، مؤسسة أحبار اليوم، إدارة الكتب والمكتبات، 1990، مجلد 1، ص 137.

عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ)[1].

هـ- الرفق في التحصيل:

وذلك بإتباع أيسر السبل على الممولين والتي لا يكون فيه مشقة عليهم وتعطيل مصالحهم والبعد عن التعقيدات النظامية وكثرة الإجراءات الإدارية.

و- مراعاة مواعيد التحصيل:

أي مراعاة المواعيد المقررة لتحصيل الإيرادات، فالزكاة منها ما يجب بحولان الحول ومنها ما يجب بمجرد الحصول على الدخل، فلا يحصل كل نوع إلا عند ثبوته وحلول أجله.

ي- ضبط الإيرادات وتحصيلها:

لقد كان للرسول صلى الله عليه وسلم كتاب للصدقات والمغانم فقد كان الزبير بن العوام و جهم بن الصلت وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم يكتبون الصدقات و كان معيقيب بن أبي فاطمة رضي الله عنه يكتب المغانم.

وكما سبق فقد يتولى عملية تحصيل الإيرادات جهة مركزية في الدولة الإسلامية مثل وزارة المالية ويكون لها فروع في سائر إقليم الدولة مع التأكيد على أن يكون للزكاة حساب خاص مفصول عن حساب الإيرادات الأخرى وهذا ما أكده أبو يوسف في توجيه الخليفة إلى ضرورة الفصل بين مال الصدقة عن مال الخراج.

[1] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 2، ص 544. حديث رقم 1425.

4- صرف النفقات:

يمكن أن نستشف من النظام المالي الإسلامي القواعد الآتية في عملية صرف النفقة العامة:

أ- الالتزام بالحدود الشرعية واللوائح التنظيمية:

حيث يجب الالتزام بالتخصيص النوعي والمحلي للزكاة، كما يجب الالتزام بحدود الاعتماد المخصص، وفي هذا الصدد يقول أبو يوسف: "ولا يحل لوالي خراج أن يهب لرجل من خراج أرضه شيئا إلا أن يكون الإمام قد فوض ذلك إليه فقَالَ له : هب لمن رأيت أن فِي هبتك لَهُ صلاحا للرعية واستدعاء للخراج".[1]

ب- اختيار العمال وتأهيلهم:

كما سبق ذكره بالنسبة للإيرادات، نجد قول أبي يوسف موصيا الخليفة قائلا له: "ولا يولي النفقة عَلَى ذلك إلا رجل يخاف الله يعمل فِي ذلك بما يجب عليه لله، عرفت أمانته وحمد مذهبه، ولا تول من يخونك ويعمل فِي ذلك بما لا يحل ولا يسعه يأخذ المال من بيت المال لنفسه ومن معه , أو يدع المواضع المخوفة ويهملها ولا يعمل عليها شيئا يحكمها به حَتَّى تنفجر فتغرق ما للناس من الغلات وتخرب منازلهم وقراهم" [2].

ج- ضبط الإنفاق وتسجيله:

إن ضبط النفقات العامة بتقييدها وتسجيلها يسهم في مراقبة عملية الصرف والبعد عن التزوير والتلاعب، وفي هذا الصدد نجد فيما روي: عن جبير بن الحويرث أن عمر بن الخطاب استشار المسلمين في تدوين الديوان فقال له علي بن أبي طالب تقسم كل سنة ما اجتمع إليك من مال ولا تمسك منه شيئا. وقال عثمان بن عفان أرى مالا كثيرا يسع الناس وإن لم يحصوا حتى تعرف من أخذ ممن لم يأخذ خشية أن ينتشر الأمر فقال له الوليد بن هشام بن المغيرة يا أمير المؤمنين قد جئت الشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديوانا وجندوا جنودا فدون ديوانا وجند جنودا فأخذ بقوله فدعا عقيل بن أبي طالب ومخرمة بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من نساب قريش فقال اكتبوا الناس على منازلهم فكتبوا فبدؤوا ببني هاشم ثم أتبعوهم أبا بكر وقومه ثم عمر

---

[1] أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري، **الخراج**، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط 3، 1963، ص 111.

[2] المرجع السابق، ص 110.

وقومه على الخلافة فلما نظر فيه عمر قال وددت والله أنه هكذا ولكن ابدؤوا بقرابة النبي صلى الله عليه وسلم الأقرب فالأقرب حتى تضعوا عمر حيث وضعه الله. فوضع عمر الديوان لضبط الإنفاق.[1]

د- سرعة صرف المستحقات التي على الدولة:

إن النفقات العامة متى لزمت وجب صرفها لمستحقيها في أقرب وقت ممكن إبراءا لذمة الدولة وإيصالا للحقوق إلى أصحابها، و قد روي عن رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «**كَانَ إِذَا أَتَاهُ الْفَيْءُ قَسَمَهُ فِي يَوْمِهِ، فَأَعْطَى الْآهِلَ حَظَّيْنِ، وَأَعْطَى الْعَزَبَ حَظًّا**» [2]، فهذه السرعة في صرف النفقة لها دور في كفاءة تسيير مصالح الدولة وسرعة إنجازها، وذلك أن صاحب الحق إذا عرف أن حقه يصله بدون تأخير ومماطلة أسرع في إنجاز عمله وأدى ما عليه.

5- الارتباط بالنفقة:

إن الارتباط بالنفقة يكون إما من خلال اتخاذ قرار ينشأ عن دين في ذمة الحكومة أو من خلال واقعة معينة يترتب عليها نشوء الدين مثل تسبب سيارة حكومية في إصابة مواطن. فقد جاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن روى أن النَّبِيّ ﷺ: (**لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا**)[3]. فهذا الوعد من الرسول صلى الله عليه وسلم يمثل ارتباطا بنفقة معينة لجابر بن عبد الله رضي الله عنه وقد سبق أن الارتباط بالنفقة لا يصح إلا من سلطة صالحة لذلك و لا شك أن الرسول صلى الله عليه و سلم يمثل هذه السلطة.

6- تحديد النفقة:

أي تحديد ما على الدولة وتقدير مبلغه و خصمه من الاعتماد، و في قصة جابر رضي الله عنه السابقة في تكملة للحديث (... **فَلَمْ يجيء مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم عِدَةٌ، أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا، فَأَتَيْتُهُ**

[1] البخاري، مسلم، الترمذي ومجموعة من المؤلفين، **موسوعة أطراف الحديث**، جامع الكتب الإسلامية، المجلد 1، الصفحة 167443.

[2] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، مرجع سابق، ج 3، ص 97.

[3] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 2، ص 803. حديث رقم 2174.

فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا، فَحَثَى لِي حَثْيَةً، فَعَدَدْتُهَا، فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ، وَقَالَ: خُذْ مِثْلَيْهَا)[1] .

7- الإذن بالصرف:

يتمثل الإذن بالصرف في صدور الموافقة على صرف النفقة ويجب أن يكون هذا من سلطة صالحة لهذا الأمر فلا يمكن صرف أي نفقة إلى بإذن من صاحب السلطة المصرح له بذلك.[2]

8- الصرف:

يعد بيت المال في صدر الدولة الإسلامية الجهة التي كانت تقوم بصرف النفقات و كانت عملية الصرف تتم بموجب كتب تشبه الشيكات يصدر فيها الأمر لصاحب بيت المال بصرف المبلغ المدون فيها، وكان ديوان بيت المال يقوم بتسجيل عمليات الصرف قبل تنفيذها.[3]

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها. الحديث نفسه.

[2] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 147.

[3] المرجع السابق، ص 148.

شكل رقم (2-5): تنفيذ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

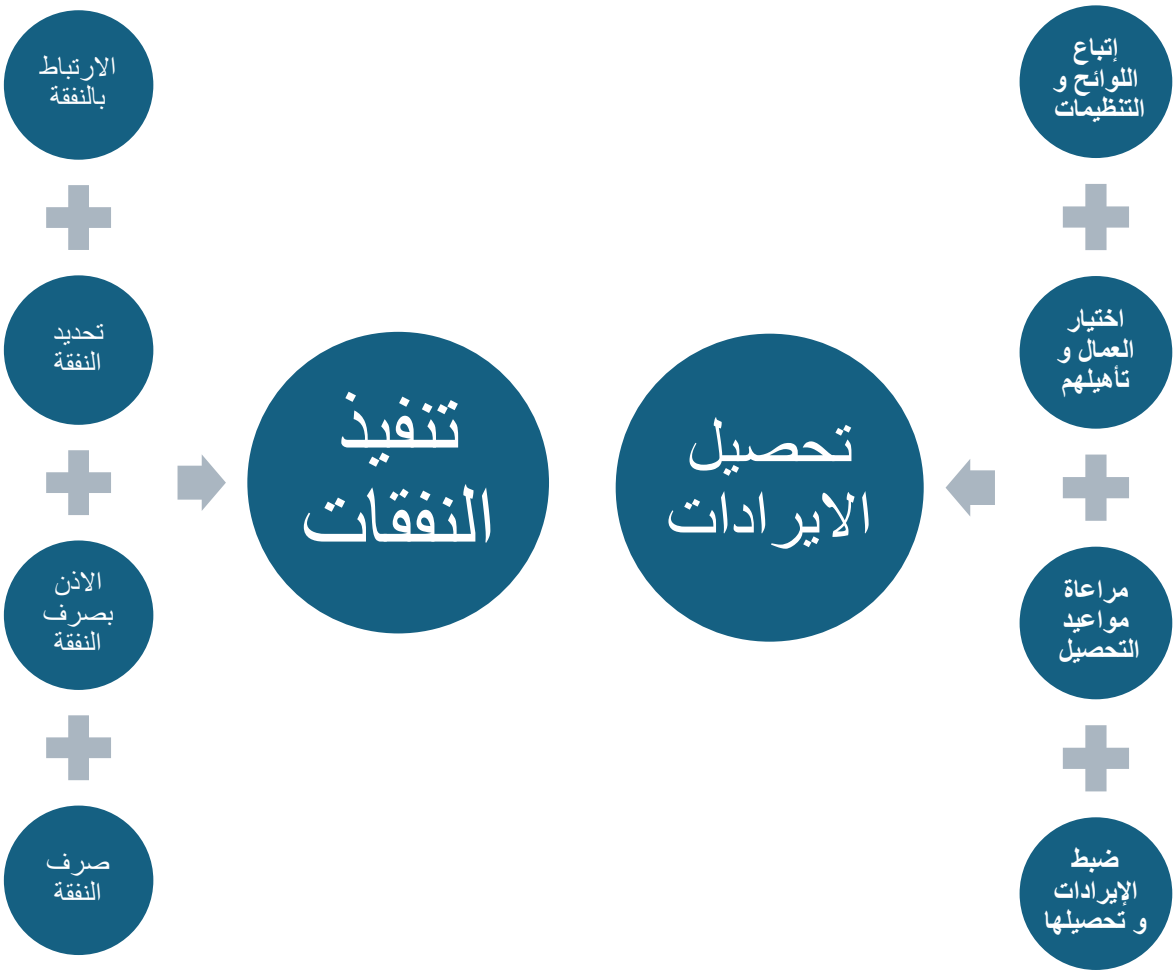

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص ص 136- 148.

الفرع الرابع: الرقابة على الموازنة العامة

إن الرقابة على سير أمور الدولة الإسلامية ومتابعة أحوالها، ومحاسبة المسؤولين تعتبر من مسؤولية رئيس الدولة، ذلك أنه هو المسؤول عما يصلح الرعية بجلبه وتحصيله وعما يضرهم بدفعه، ففيما روي عن الرسول ﷺ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (**أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مسؤولة عَنْهُمْ، وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مسؤول عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مسؤول عَنْ رَعِيَّتِهِ**)[1].

نظرًا لأن الموازنة العامة للدولة تتضمن عمليات الجباية والإنفاق، فإنها تتطلب وجود رقابة عليها. ويجب اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الوسائل والأساليب المناسبة، وإنشاء الأجهزة والأدوات التي تكفل مراقبة تنفيذ الموازنة على الوجه الصحيح. وذلك ضمانًا لسلامة التنفيذ، ووقاية للأموال العامة وحفظًا لها.

ولدراسة الرقابة على الموازنة العامة في الإسلام، تم تقسيمها إلى:[2]

1- الرقابة الذاتية:

ويقصد بالرقابة الذاتية رقابة الإنسان على نفسه، وجعلها حسيبًا ورقيبًا عليه، حيث يراجع الإنسان تصرفاته قبل تنفيذها. فما كان من حق أمضاه، وما كان من واجب أداه، وما كان من تقصير أو تفريط أو خيانة انتهى عنه.

فالإسلام يعمل على إيجاد هذا النوع من الرقابة الذاتية من خلال التذكير بعلم الله سبحانه وتعالى بكل شخص، وإطلاعه على أعمال العباد، ورقابته الدائمة عليهم. والرقابة الذاتية تعني أن يكون الإنسان رقيبًا على نفسه، يراجع أفعاله وتصرفاته قبل القيام بها، ويميز بين الحق والباطل، والواجب والمحرم، ويلتزم بالحق والواجب، ويبتعد عن التقصير والتفريط والخيانة. ويستمد هذه الرقابة الذاتية من إيمانه بعلم الله تعالى وإحاطته بكل شيء، ورقابته الدائمة على عباده.

[1] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 6، ص 2611. حديث رقم 6719.

[2] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 125.

الإسلام يحث على هذا النوع من الرقابة الداخلية التي تنبع من الإيمان والخشية من الله تعالى، والتي تجعل الإنسان يراقب نفسه ويضبط تصرفاته قبل وقوعها، خوفًا من مراقبة الله تعالى له. يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا١﴾[1]. ويقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۖ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ٢٨٢﴾[2]

2- الرقابة الداخلية:

تشمل الرقابة الإدارية رقابة كل إدارة أو مصلحة أو وزارة على نفسها، وكذلك رقابة بعض الإدارات التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ الموازنة العامة على الإدارات الأخرى، مثل رقابة وزارة المالية أو البنك المركزي على سائر الوزارات والمصالح الأخرى. وبذلك، فإن هذه الرقابة تشمل رقابة كل رئيس على مرؤوسيه في كل إدارة أو مصلحة. ويهتم الإسلام بهذه الرقابة الإدارية وفق ثلاث حلقات[3]:

أ- تحديد القواعد التي يلتزم بها الرئيس في اختيار العمال:

ويشهد لهذا الأمر ما روي عن رسول الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي أَبِي، شعيب ابن اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ ابْنِ حُجَيْرَةَ الْأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ. قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ

[1] سورة النساء، الآية 01.

[2] سورة البقرة، الآية 282.

[3] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص 152.

عَلَى مَنْكِبِي. ثُمَّ قَالَ (**يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ ضَـــعِيفٌ. وَإِنَّهَا أَمَانَةُ. وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ. إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وأدى الذي عليه فيها**)[1].

ب- واجب الرئيس في مداومة الإشراف على ممارسة مرؤوسيه لأعمالهم وإرشادهم وتوجيههم:

وشاهد ذلك توجيهات الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه و تنبهه لهم كما جاء في توجيهه لمعاذ بن جبل رضـي الله عنه لما بعثه إلى اليمن قائلا له: (...**فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَـدَقَةً، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ**)[2].

ج- مراقبة العمال ومحاسبتهم عما قدموه من أعمال:

ويشهد لهذا الأمر محاسبة الرسول صلى الله عليه وسلم لابن اللتبية، فقد ورد في الأثر: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: **اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَجُلًا مِنْ الْأَسْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ اللُّتْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ.**[3]

تعتبر الرقابة التي يمارسها الرئيس على مرؤوسيه ذات كفاءة عالية في ضبط الموازنة العامة وضمان سيرها وفق التنظيمات الصـــادرة بها، وحفظ حقوق الدولة وحقوق المواطنين. فهذه الرقابة تمثل رادعًا وزاجرًا لكل من يهم بالتلاعب أو التعدي، كما أن لها أثرًا في توخي الدقة في تنفيذ الموازنة.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الرقابة تســاعد في كشــف الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها في فترة زمنية قصــيرة نسبيًا، مما يحد من تفاقم المشكلات وتداعياتها.

بفضـل هذه الرقابة الفعالة من الرئيس على مرؤوسـيه، يتم ضـبط عملية تنفيذ الموازنة العامة والتأكد من التزامهـا بالتنظيمـات والقوانين المعمول بهـا، كمـا تحـافظ على حقوق الـدولـة والمواطنين من أي تجـاوزات أو انتهاكات. وهي تعمل كرادع للمخالفين وتضمن توخي الدقة والجدية في العمل.

---

[1] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، مرجع سابق، ج 3، ص 1457، حديث رقم 1825.

[2] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 2، ص 544، حديث رقم 1425.

[3] المرجع السابق، ج 2، ص 546، حديث رقم 1429.

كذلك تسهم هذه الرقابة في اكتشاف الأخطاء والمخالفات بشكل مبكر، مما يسمح بمعاقبة مرتكبيها والحد من تفاقم تداعياتها في وقت قصير نسبيًا، مما يحافظ على سلامة العملية المالية للدولة.

3- الرقابة المستقلة:

وهي الرقابة التي تقوم بها أجهزة رقابية خاصة ومستقلة. وقد كانت الدولة الإسلامية تولي اهتمامًا كبيرًا بهذا النوع من الرقابة، فأوجدت إدارات وأجهزة مختصة للرقابة على تحصيل وصرف الأموال العامة. ومن هذه الأجهزة ديوان الزمام وديوان البريد وديوان المظالم، والتي تعتبر نماذج يمكن الاستفادة منها في استحداث مرافق رقابية مشابهة في العصر الحالي.[1]

أ- ديوان الزمام:

أول من وضع هذا الديوان الخليفة العباسي المهدي في عام 162 هـ، وولى عليه عمر بن بزيع، و هذا الديوان يختص بضبط الحسابات، و مراجعتها والإشراف عليها، وكان مسؤولًا عن مراقبة الوظائف والأرزاق والتعيينات والإنفاق عليها، وهو يشبه في وظيفته الجهاز المصرفي للمحاسبات في مصر، و ديوان المراقبة العامة في المملكة العربية السعودية ومجلس المحاسبة في الجزائر.

ب- ديوان البريد:

لقد كان لمتولي ديوان البريد مهمتان رئيسيتان:

- ✓ المهمة الأولى: إيصال ما يصدر عن الخليفة أو الوزير من تعليمات وأوامر إلى العمال والموظفين في الأقاليم المختلفة، وتلقي ما يرد منهم من تقارير ومعلومات إلى دار الخلافة.
- ✓ أما المهمة الثانية: فتتمثل في الإشـــراف والرقابة على أداء العمال والموظفين التابعين لديوان البريد، حيث كان عليه ملاحظة وتقييم أعمال العمال والولاة، ومراقبة الأعمال المنوطة بهم، ثم يرفع نتائج هذه الملاحظات والتقييمات إلى الجهات العليا في ديوان البريد، التي تتولى بدورها رفعها إلى الخليفة.

[1] المرجع السابق، ص 157.

وبهذا، كان ديوان البريد يقوم بدور حيوي في نقل المعلومات والتعليمات بين مركز الدولة والأقاليم، كما كان يتولى مهمة رقابية مهمة في مراقبة أداء العمال والموظفين، والتأكد من حسن تنفيذهم لمهامهم، ورفع التقارير إلى الجهات العليا لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

ج- ديوان المظالم:

كانت ولاية المظالم في الدولة الإسلامية تهدف إلى إلزام الولاة وأصحاب النفوذ في الدولة بالعدل والإنصاف، وردّ المظالم والحقوق باحترام وهيبة، وزجر المتنازعين والمتجاحدين بالسلطة والقوة من قبل صاحب السلطة العليا أو من يفوضه لذلك. وبهذا يتضح أن من ضمن أعمال متولي المظالم النظر في المظالم والشكاوى التي يكون الولاة طرفًا فيها.

حيث كان دور ولاية المظالم هو حماية حقوق الرعية وردّ الظلم عنهم، خاصة في حالات تعسف الولاة وأصحاب المناصب والنفوذ في الدولة. فكان متولي المظالم يملك صلاحية إلزام الولاة بإنصاف الرعية وردّ حقوقهم، وذلك باحترام وهيبة تفرض عليهم الامتثال، وإن لزم الأمر استخدام القوة والزجر ضد المتجاحدين والمتنازعين الذين يرفضون تنفيذ أحكامه.

وبهذه الصلاحيات، كانت ولاية المظالم تمثل جهازًا رقابيًا فعالًا للحد من تجاوزات الولاة وحماية حقوق الرعية، حيث كان النظر في الشكاوى والمظالم التي يكون الولاة طرفًا فيها من أهم اختصاصاتها، لضمان محاسبتهم وردع تجاوزاتهم بالقوة إن لزم الأمر.

وتعكس هذه الأجهزة الرقابية المستقلة اهتمام الدولة الإسلامية بوجود جهات رقابية محايدة ومتخصصة، تتولى مراقبة عمليات تحصيل وإنفاق الأموال العامة، والتأكد من سلامة تنفيذها وفقًا للضوابط والأنظمة المعمول بها، وحماية حقوق الدولة والرعية على حد سواء.

وبالتالي، فإن إنشاء مرافق رقابية حديثة مستقلة ومتخصصة، تستلهم فكرتها من هذه النماذج التاريخية، يعتبر أمرًا ضروريًا لضمان حسن إدارة الموازنة العامة وحماية المال العام في العصر الحالي.

4- رقابة الأمة:

للأمة في الدولة الإسلامية حق مراقبة رئيس الدولة وسائر ولاتها في أعمالهم وتصرفاتهم التي تخص شؤون الدولة وهذا يعني أن للأمة حق مراقبة تنفيذ الموازنة العامة، و هناك أدلة تدل على حق الأمة في المراقبة على أعمال الولاة و الحكام منها.

وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبذل النصيحة للولاة ولحكام فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ١٠٤﴾[1].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٩١﴾[2]. وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٩١﴾[3].

وفيما روي عن الرسول ﷺ أنه قال: (**الدِّينُ النَّصِيحَةُ: لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**)[4].

وَقَوْلِهِ ﷻ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ٩١﴾[5].

5- توقيت الرقابة على تنفيذ الموازنة

لقد سبق بيان أن الموازنة العامة يمكن مراقبة عملية تنفيذها إما بطريقة سابقة على الصرف أو بطريقة لاحقة على ذلك وتبين أن لكل طريقة مزاياها وعيوبها والمعتاد ألا تكفي إحدى الطريقتين بل تبع المراقبة على الموازنة بكلتا الطريقتين:[6]

أ- الرقابة السابقة:

هي الرقابة التي تتم قبل تنفيذ الموازنة العامة، وتجد سندها في الاقتصاد الإسلامي من حيث ضرورة اعتماد الموازنة والموافقة عليها من قبل رئيس الدولة وأهل الحل والعقد. وهذا بلا شك يشكل رقابة على تنفيذ الموازنة، إذ يستوجب عدم الخروج عما جاء في اعتماد الموازنة. إلا أن هذه الرقابة تعتبر رقابة عامة مبنية على ما تم تحميلهم القيام به وتنبيههم إليه.

---

[1] سورة آل عمران، الآية 104.

[2] سورة التوبة، الآية 91.

[3] سورة التوبة، الآية 91.

[4] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، مرجع سابق، ج 1، ص 30، حديث رقم 40.

[5] سورة التوبة، الآية 91.

[6] سعد بن حمد اللحياني، مرجع سابق، ص ص 163-164.

وهناك شـواهد تاريخية تدل على اهتمام الدولة الإسـلامية بمثل هذا النوع من الرقابة في ضـبط الإنفاق. فقد ذكر الماروردي وأبو بعلي ما يشـير إلى أن الأموال كانت لا تخرج إلا بالتواقيع النافذة، أي بعد إجازة من له حق إجازة الصرف[1].

بمعنى أن هناك رقابة مسـبقة تتم قبل تنفيذ الموازنة العامة، تتمثل في اعتماد الموازنة والموافقة عليها من قبل رئيس الدولة وأهل الحل والعقد. وهذا يشـكل ضـوابط وقيودًا على تنفيذ الموازنة، حيث يجب عدم مخالفة ما تم اعتماده واللتزام به.

كما تشير الشـواهد التاريخية إلى وجود رقابة مسبقة أكثر تفصـيلًا على عمليات الصـرف، حيث كانت الأموال لا تخرج إلا بعد الحصول على التواقيع والإجازات اللازمة من الجهات المختصة بذلك.

وبهذا، تكون هناك رقابة مزدوجة قبل تنفيذ الموازنة؛ رقابة عامة من خلال اعتمادها، ورقابة تفصيلية على عمليات الصرف، وهو ما يضمن ضبط الإنفاق والالتزام بالموازنة المعتمدة.

ب- الرقابة اللاحقة:

هي الرقابة التي تتم بعد تنفيذ الموازنة العامة، وقد تكون بعد تنفيذ كل عملية على حدة أو بعد تنفيذ الموازنة بجملتها في نهاية الفترة المالية. وهذا النوع من الرقابة له شـواهد كثيرة في السـنة النبوية والتاريخ الإسـلامي تدل على وجود أصله.

ففي السنة النبوية، حاسب الرسول صلى الله عليه وسلم ابن اللتبية عندما جاء بصدقات بني سليم، كما حاسب عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا هريرة عندما قدم بمال البحرين.

كذلك، فإن أبا يوسف كان يوصي الخليفة بتفقد أمر العمال وتقصي أخبارهم، وهو ما يشير إلى وجود رقابة لاحقة على أعمالهم.

وبهذه الشـواهد يتضـح أن الرقابة اللاحقة على تنفيذ الموازنة كانت موجودة في الدولة الإسـلامية، سـواء على عمليات التحصيل والصرف الفردية أو على الموازنة ككل في نهاية الفترة المالية.

حيث كان يتم محاسـبة العمال والمسـؤولين على ما قاموا بتحصـيله أو صـرفه من أموال، للتأكد من التزامهم بالضوابط والتعليمات، وعدم وجود أي تجاوزات أو مخالفات في تنفيذ الموازنة المعتمدة.

[1] راجع : أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، مرجع سابق، ص 56.

وتعتبر هذه الرقابة اللاحقة ضرورية للكشف عن أي انحرافات أو أخطاء قد تكون وقعت أثناء التنفيذ، ومحاسبة المسؤولين عنها، بما يضمن سلامة العملية المالية وحماية المال العام.

شكل رقم (2-6): الرقابة على الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي

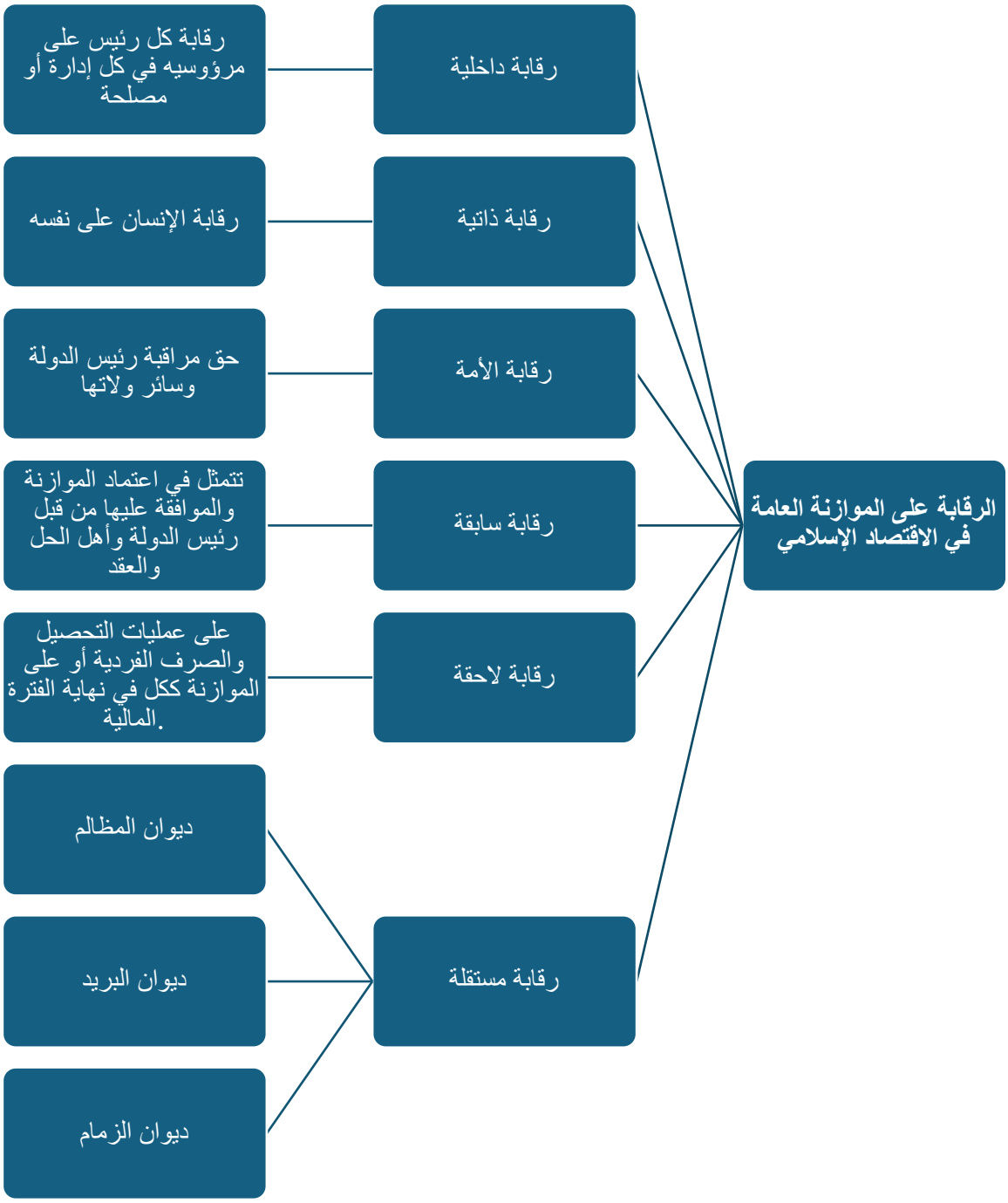

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: سعد بن حمد اللحياني، مصدر سابق، ص ص 149-165.

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل حول الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، يظهر بوضوح أهمية فهم ودراسة هذا الموضوع في سياق تحليل عجز الموازنة من منظور إسلامي .فقد تم التركيز في هذا الفصل على ثلاثة جوانب رئيسية: الإيرادات، والنفقات، والموازنة العامة ذاتها.

بعد استكمال فحص مفهوم الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي، حيث تم تعريفها كبيان تقديري يعتمد من قبل السلطة التشريعية لنفقات وإيرادات الدولة لمدة مستقبلية، وكشفنا عن أهميتها في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، واستعرضنا خصائصها المتنوعة، وبعد مناقشة هذا المفهوم وتطبيقه على النظام المالي الإسلامي، يتضح بوضوح أنه لا يوجد عائق يمنع من استخدام هذا التنظيم الفني في الاقتصاد الإسلامي.

تتمثل أهمية هذا الفصل في فهم دور الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي وكيفية تطبيق مبادئها، مثل مبدأ وحدة الموازنة وعموميتها وسنويتها وتوازنها، ويتبين أن الموازنة العامة تمر بأربع مراحل مهمة: الإعداد والاعتماد والتنفيذ والرقابة.

وتتضمن الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي جانبي الإيرادات والنفقات، حيث تُعتبر الإيرادات العامة أداة رئيسية في النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية، وتتألف من مصادر متنوعة بما في ذلك الزكاة والغنائم والضرائب والتبرعات، بينما تُعتبر النفقات العامة وسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية العامة.

يظهر أن الفهم الجيد للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي يعتبر أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهو يسهم في تحقيق العدالة والتوازن في توزيع الثروة وتحقيق التكافل الاجتماعي وتقليل التفاوتات الاقتصادية بين أفراد المجتمع الإسلامي.

الفصل الثالث:

عجز الموازنة في منظور المدارس الاقتصادية

تمهيد:

يُعتبر عجز الموازنة العامة للدولة من أبرز القضايا الاقتصادية المثيرة للجدل في الآونة الأخيرة، حيث يترك آثاراً عميقة على مختلف جوانب الاقتصاد الكلي. ويعكس هذا العجز الفجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها، مما يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية لسد هذا العجز. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة هذه الظاهرة من منظور المدارس الاقتصادية المختلفة، بهدف فهم آرائها وتحليلاتها المتباينة حول أسباب العجز وطرق علاجه وآثاره المترتبة.

يتناول هذا الفصل في مباحثه الثلاثة، عجز الموازنة العامة للدولة من زوايا متعددة، حيث يستعرض المبحث الأول أدبيات عجز الموازنة، متضمناً تعريفه وأشكاله وأسبابه وطرق علاجه في الاقتصاد الوضعي، فضلاً عن مفهومه والعوامل المؤدية لحدوثه، وطرق تمويله، والآثار الاقتصادية المترتبة عليه.

أما المبحث الثاني، فيسلط الضوء على نظرة المدارس الاقتصادية الرئيسية، بما فيها المدرسة الكلاسيكية والكينزية والنقدية، تجاه قضية عجز الموازنة العامة للدولة وتمويله.

وفي المبحث الثالث، يتم استعراض منظور الاقتصاد الإسلامي حول التمويل بعجز الموازنة ومشروعيته، والصيغ البديلة للتمويل الإسلامي، إضافة إلى ضبط أعباء الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي.

من خلال هذا الفصل، نسعى إلى إلقاء الضوء على الجدل الدائر حول قضية عجز الموازنة العامة، وتحليل وجهات النظر المختلفة للمدارس الاقتصادية بشأنها، بالإضافة إلى استكشاف المنظور الإسلامي والحلول المقترحة في هذا الصدد، وفي هذا السياق اعتمدنا الخطة التالية:

المبحث الأول: **أدبيات حول عجز الموازنة**

المبحث الثاني: **نظرة المدارس الاقتصادية للتمويل بعجز الموازنة**

المبحث الثالث: **عجز الموازنة من منظور اسلامي**

المبحث الأول: أدبيات حول عجز الموازنة.

يُعد عجز الموازنة العامة للدولة من المفاهيم الاقتصادية البارزة في الاقتصادات المعاصرة، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمناقشات السياسات الاقتصادية وتقييم أداء الحكومات وكفاءتها. ويُستخدم عجز الموازنة كمؤشر لقياس تأثير الموازنة العامة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الأجل القصير، كما يساعد في فهم آليات تمويل العجز وعلاقتها بعمليات التنمية وتعبئة الموارد في الدول النامية.

فعجز الموازنة يشير إلى حالة تجاوز النفقات الحكومية لإيراداتها خلال فترة زمنية محددة، مما يستدعي اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية لسد هذا العجز. ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في المناقشات الاقتصادية نظرًا لآثاره المحتملة على مستويات التضخم والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي والديون السيادية وغيرها من المتغيرات الحيوية.[1]

علاوة على ذلك، أصبح العجز المالي يُعتبر مؤشرًا هامًا لتقدير مدى مساهمة الحكومة في تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد. كما يرتبط بشكل وثيق بعدم التوازن في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث يعكس العجز المالي المرتفع عجزًا في الحساب الجاري في كثير من الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم العجز المالي كمقياس لتقييم أثر "مزاحمة" القطاع العام للقطاع الخاص في الأسواق المالية، خاصةً فيما يتعلق بتمويل الاستثمارات وتكلفة رأس المال.

بناءً على ذلك، يتضح أن مفهوم العجز المالي للحكومة قد تطور ليصبح أداة تحليلية شاملة لا تقتصر على قياس الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية فحسب، بل تمتد لتقييم آثاره على مجموعة واسعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والخارجية، مما يجعله محورًا رئيسيًا في صياغة السياسات الاقتصادية والمالية.[2]

---

[1] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 120.

[2] Jacobs, D, Schoeman, NJ & Van Heerden, JH 2002, ***'Alternative definitions of the budget deficit and its impact on the sustainability of fiscal policy in South Africa'***, The South African Journal of Economics, vol. 70, no. 3, pp. 251-257. See : http://www.blackwellpublishing.com/journal.asp?ref=0038-2280&site=1

المطلب الأول: عجز الموازنة (المفهوم، وأساليب القياس)

قبل التمعن في دراسة الأسباب الكامنة وراء العجز المالي والأساليب المتبعة في تمويله، من الضروري التطرق إلى شرح مفهوم هذه الظاهرة بشكل واضح، نظرًا للغموض الذي يكتنفها والجدل المثار حولها. ولتحقيق هذه الغاية، سيتم تناول النقاط التالية بشيء من التفصيل:

1. تعريف عجز الموازنة العامة للدولة وكيفية قياسه: سيتم استعراض المفهوم الدقيق لعجز الموازنة والطرق المختلفة المعتمدة في حسابه وقياسه.
2. العوامل والأسباب الرئيسية المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة: سيتم تسليط الضوء على المحددات والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تساهم في ظهور العجز المالي للحكومات.

من خلال تناول هذين المحورين بشكل مفصل، سنكون قد وضعنا الأساس المتين للانتقال إلى دراسة الجوانب الأخرى المتعلقة بالعجز المالي، كأسباب حدوثه وطرق تمويله وآثاره الاقتصادية، بعد تثبيت فهم صحيح لمفهوم هذه الظاهرة والعوامل المحركة لها.

الفرع الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة

يوجد العديد من التعريفات المختلفة لعجز الموازنة العامة التي تُستخدم لأغراض وفي مجالات متنوعة، حيث يعتبر مؤشرًا مهمًا لقياس تأثير الموازنة على الاقتصاد من جوانب متعددة. ويتم تحديد تعريفه وكيفية حسابه انطلاقًا من التأثير المحتمل المراد قياسه، بمعنى أن حالتي عجز أو فائض الموازنة العامة لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال اعتبار بعض المكونات على أنها عناصر توازن، أي استبعادها من جانب الإيرادات أو النفقات، مما يؤدي إلى عدم التوازن بين الدخل والنفقات.

يشير عجز الموازنة إلى الحالة التي تتجاوز فيها النفقات العامة للدولة إيراداتها العامة، وهي ظاهرة شائعة تكاد تعانيها أغلبية الدول بما فيها المتقدمة أو في طور النمو. قد ينتج هذا العجز عن قصد واضح من السلطات العامة بهدف زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة، أو قد يكون غير مقصود ناتجًا عن عجز الدولة في تحصيل إيراداتها بشكل كامل.

لفترة طويلة، اعتمدت الموازنات العامة على التوازن كمبدأ الذي كان يشير في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات. غير أن تحقيق هذا المبدأ كان صعبًا، كما لا يضمن بالضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي الشامل.

وفقًا للفكر المالي الكلاسيكي، كان يُنظر إلى توازن الموازنة على أنه الغاية الرئيسية التي يتعين على الدولة العمل على تحقيقها، حيث كان من شأن ذلك وضع قيود على تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وحصره فقط في ضمان الحاجات العامة من دفاع، أمن، عدالة ومرافق عامة.[1]

ومع ذلك، فإن تحقيق توازن الموازنة لا يعني بالضرورة ضمان التوازن الاقتصادي الشامل، كما أشار الباحث عبد "المجيد قدي" في كتابه "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية".[2]

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن المقصود العام لعجز الموازنة العامة للدولة يتمثل في الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية. في حين أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة لعجز الموازنة، تختلف باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله.

لذلك، لا يوجد تعريف موحد لعجز الموازنة العامة، بل يتم تحديده بناءً على السياق والهدف المحدد من قياسه. فعلى سبيل المثال، قد يتم استبعاد بعض بنود الإيرادات أو النفقات لدراسة تأثير العجز على متغيرات اقتصادية معينة، في حين قد يتم إدراجها عند دراسة جوانب أخرى.

الفرع الثاني: قياس عجز الموازنة العامة

عند الرجوع إلى أدبيات المالية العامة والمنظمات والهيئات المالية الدولية الرائدة مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، نجد أنه لا يوجد منظور موحد وواضح حول كيفية قياس العجز المالي، بل هناك عدة مقاييس تستخدم لهذا الغرض تبعًا للهدف المراد قياس العجز المالي من أجله، كما أشار 'دبرافكو ميهالجيك' و'برونو تيسوت'

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة–مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، لبنان، 2008م، ص 594.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2017، ص 201.

في ورقة بحثية لهما[1]، ومع ذلك، فقد اعتمدت غالبية الحكومات قياس العجز المالي باعتبار أنه الموارد المالية التي تستخدمها الحكومات خلال السنة المالية، والتي تحتاجها لتمويل الإنفاق العام بعد استنفاد الإيرادات العامة.

بعبارة أخرى، يمثل العجز المالي الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية وإجمالي الإيرادات الحكومية خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون السنة المالية. وتضطر الحكومات في حالة العجز إلى اللجوء إلى مصادر تمويل إضافية، سواء من خلال الاقتراض أو غيرها من الآليات، لتغطية هذا العجز وتمويل نفقاتها المتبقية.[2]

ومن أجل تحديد مفهوم العجز المالي للدولة نستخدم مختلف المؤشرات نوضحها كالآتي:

أ: العجز التقليدي:

يُعرف العجز التقليدي أو العجز الشامل أو العجز الإجمالي بأنه الفارق بين إجمالي النفقات النقدية للحكومة، متضمنةً فوائد الدين العام باستثناء مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وإجمالي الإيرادات النقدية الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى المنح الواردة باستبعاد حصيلة القروض.[3]

يهدف احتساب العجز بهذه الطريقة إلى تزويد متخذي القرار بمؤشر حول حجم الموارد الإضافية التي تحتاج الحكومة لاقتراضها من القطاع الخاص المحلي أو الخارجي أو من البنك المركزي.[4]

غير أن الاعتماد على هذا المفهوم يتجاهل عاملًا خطيرًا من عوامل عجز الموازنة العامة في البلدان النامية، ألا وهو مدفوعات فوائد الديون الخارجية التي أصبحت عبئًا ثقيلًا على هذه الدول.[5]

---

[1] Dubravko Mihaljek & Bruno Tissot, 2003. ***"Fiscal positions in emerging econimies: central banks' perspective,"*** BIS Papers chapters, in: Bank for International Settlements (ed.),Fiscal issues and central banking in emerging economies, volume 20, pages 10-37, Bank for International Settlements. See : https://ideas.repec.org/h/bis/bisbpc/20-02.html.

[2] Jacobs, D, Schoeman, NJ & Van Heerden, op -cit . p 02.

[3] Ibid, p 03.

[4] فتحي خليل الخضراوي، **العجز المالي والسياسة النقدية في مصر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، 1989م، ص 46.

[5] رمزي زكي، **الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، القاهرة: سيناء للنشر، 1992م، ص 106.

لذلك، على الرغم من أن مفهوم العجز التقليدي أو الشامل يوفر مؤشرًا عن حجم الموارد الإضافية المطلوبة للحكومة، إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار العبء المتزايد لخدمة الديون الخارجية، وهو عامل حاسم في حالة البلدان النامية التي تعاني من مستويات مرتفعة من الديون الخارجية.

ب: الدين العام:

يقترب مفهوم الدين العام من المعنى المشهور ل"الإنفاق السالب"، أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض. ووفقًا لهذا المقياس، يتم تعريف العجز بأنه الفرق بين مجموع: (1) الإنفاق الجاري، (2) صافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية، (3) صافي امتلاك الأصول المالية، من جهة، والإيرادات الضريبية والغير ضريبية من جهة أخرى. بعبارة أخرى، يقيس العجز في هذه الحالة صافي الاقتراض الحكومي، معدلًا بالتغيرات في حيازة النقود.

وبما أن التغيرات في حيازة النقود عادة ما تكون محدودة، فإن توازن الموازنة وفقًا لهذا المفهوم يتحقق عندما يكون صافي الاقتراض معدومًا. بعبارة أخرى، إذا كانت إيرادات الحكومة كافية لتغطية نفقاتها الجارية وصافي اقتناءها للأصول الرأسمالية والمالية، فتكون الموازنة في حالة توازن دون الحاجة للجوء إلى الاقتراض.

لذلك، يركز هذا المفهوم للعجز على صافي الاقتراض الحكومي كمؤشر رئيسي، ويعتبر الموازنة متوازنة عندما لا تحتاج الحكومة إلى الاقتراض لتمويل نفقاتها وعملياتها. وبالتالي، يعكس هذا المقياس مدى اعتماد الحكومة على مصادر التمويل الخارجية لتغطية عجزها المالي.[1]

يمكن التعبير عن صافي الاقتراض الحكومي في شكل معادلة كالتالي:

$$\mathbf{NGB = G + NKA + NFA - (T + NTR) + \Delta M}$$

حيث:

- صافي الاقتراض الحكومي : (NGB) .
- الإنفاق الجاري :(G) يشمل النفقات الحكومية على السلع والخدمات الجارية.

[1] 120. عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص

- صافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية :(NKA) صافي الإنفاق الحكومي على الأصول الرأسمالية المادية كالمباني والبنية التحتية.
- صافي امتلاك الأصول المالية :(NFA) صافي الإنفاق الحكومي على الأصول المالية كالسندات والأسهم.
- الإيرادات الضريبية :(T) الإيرادات الحكومية من الضرائب.
- الإيرادات غير الضريبية :(NTR) الإيرادات الحكومية من مصادر أخرى غير الضرائب، كالرسوم والغرامات.
- ΔM : التغير في حيازة النقود من قبل الحكومة.

وفقًا لهذه المعادلة، تكون الموازنة متوازنة عندما يكون صافي الاقتراض الحكومي = 0، أي عندما تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية إنفاقها الجاري وصافي اقتنائها للأصول دون الحاجة للاقتراض أو التغير في حيازة النقود.

ج: العجز الجاري

يعكس مفهوم العجز الجاري صافي المتطلبات التمويلية للقطاع الحكومي، والتي يتعين تغطيتها عن طريق الاقتراض. ويتم احتسابه من خلال الفرق الإجمالي بين إجمالي بنود الإنفاق الحكومي وإجمالي الإيرادات لكافة الجهات الحكومية، مطروحًا منه النفقات الحكومية المخصصة لتسديد الديون المتراكمة من السنوات السابقة.[1]

هناك اتجاه يرى أن العجز الجاري يمثل الفارق بين النفقات الجارية والإيرادات الجارية فقط، حيث لا يُعطى أي وزن للنفقات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية كبيع الأصول. ويستند هذا المنطق إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي على الاستثمارات عن الإيرادات لا يغير من صافي أصول الحكومة، لأن الدين الجديد يقابله أصول جديدة.

وقد ساد الاعتقاد في الستينيات من القرن الماضي بأن النفقات الجارية ينبغي تمويلها من خلال الضرائب والإيرادات الجارية فقط، بينما يمكن الاقتراض لتمويل الإنفاق الرأسمالي الاستثماري.[2]

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 206.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 121.

لذلك، هناك اتجاهان رئيسيان لقياس العجز الجاري: الأول يأخذ في الاعتبار جميع أنواع الإنفاق والإيرادات الحكومية، بينما يركز الثاني على الإنفاق والإيرادات الجارية فقط، مستبعدًا المصروفات والإيرادات الرأسمالية. ويعتمد الاختيار بين هذين المقياسين على الهدف من قياس العجز والمنظور المتبع.

في هذا السياق، يمكن ترجمة الفقرة السابقة إلى معادلتين كالتالي:

❖ معادلة العجز الإجمالي:

D = العجز G = الإنفاق الجاري الحكومي I = الإنفاق الاستثماري (رأسمالي) الحكومي T = الإيرادات الضريبية NT = الإيرادات غير الضريبية CR = إيرادات رأسمالية (مثل بيع أصول) DRP = مدفوعات سداد الديون المتراكمة	$$D = (G + I) - (T + NT + CR) + DRP$$

❖ معادلة العجز الجاري:

CD = العجز الجاري G = الإنفاق الجاري الحكومي T = الإيرادات الضريبية NT = الإيرادات غير الضريبية	$$CD = G - (T + NT)$$

حيث أن معادلة الأولى تقيس العجز الإجمالي بأخذ جميع الإنفاق والإيرادات الحكومية بعين الاعتبار، بينما المعادلة الثانية تركز على العجز الجاري فقط من خلال استبعاد الإنفاق والإيرادات الرأسمالية.

فالاختيار بين المعادلتين يعتمد على ما إذا كان الهدف قياس العجز الإجمالي أم العجز الجاري فقط.

د: العجز التشغيلي:[1]

يُطلق على مفهوم "العجز المصحح للتضخم" تسمية "العجز التشغيلي"، حيث يقيس حجم العجز الحقيقي للموازنة في ظل وجود معدلات تضخم. ويُعبر العجز التشغيلي عن متطلبات اقتراض الدولة مخصومًا منها الجزء الذي تم سداده كفوائد تعويضية للدائنين عن خسائرهم الناجمة عن التضخم.

ويُعرف هذا الجزء المخصوم باسم "المصحح النقدي للتضخم"، ويمكن حسابه وفقًا للمعادلة التالية:

$$\mathbf{MC / GDP = (D/GDP) \times (P/ (1 + P))}$$

حيث:

MC: المصحح النقدي ، أي تلك الكمية من النقود التي تُدفع للحفاظ على القيمة الحقيقية للدين العام. الداخلي، ويساوي في أي فترة زمنية معدل التضخم مضروبًا في القيمة الاسمية للدين العام الداخلي.

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

D : مقدار الدين العام الداخلي.

P : معدل التضخم.

يلاحظ من هذا المقياس ارتباط مقدار الدين العام الداخلي تلقائيًا بالرقم القياسي للأسعار (أي بالتضخم)، مما يعني إمكانية قياس القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي وتطورها عبر الزمن.

بالإضافة إلى المقاييس السابقة، هناك مقاييس مختلفة للعجز بالإضافة إلى المقاييس التقليدية.، مثل:

- **العجز المرجح** :حيث يتم ترجيح مبادلات الموازنة بشكل غير متساوٍ بناءً على تأثيرها على الطلب الكلي.
- **العجز المحلي** :وهو مهم في الاقتصادات المفتوحة لأنه يركز على تأثير الاقتراض الحكومي من السوق المحلية.
- **توازن السيولة** :يقيس تأثير عجز الموازنة على السيولة في الاقتصاد.

[1] فاروق صالح الخطيب، **المالية العامة في المملكة العربية السعودية: تخطيط– توزيع– تنمية**. مكتبة دار جدة، 2000م، ص 132.

- **العجز الهيكلي** :يتم تعديله ليعكس التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي. [1]

المطلب الثاني: أسباب حدوث عجز الموازنة العامة للدولة

يمكن تصنيف العوامل المؤدية لحدوث عجز في الموازنة العامة للدولة إلى فئتين رئيسيتين:

- ✓ الفئة الأولى، تتعلق بارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي؛ بعض هذه الأسباب ضرورية كالنفقات الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الحروب، والبعض الآخر غير ضروري في الغالب كالإنفاق المبالغ فيه على المباني الحكومية الفاخرة والاحتفالات وغيرها من بنود الإنفاق التي تُثقل كاهل الموازنة العامة دون مبرر.
- ✓ أما الفئة الثانية، فتتمحور حول تراجع الإيرادات العامة للدولة، لا سيما الإيرادات الضريبية نتيجة ضعف وعدم كفاءة الجهاز الضريبي أو غيره من العوامل المؤدية لانخفاض حصيلة الإيرادات الحكومية.

وبالتالي، فإن أي ارتفاع في النفقات العامة أو انخفاض في الإيرادات العامة أو حدوث كلا الأمرين معًا، يؤدي إلى نشوء عجز في الموازنة العامة للدولة ويستدعي اللجوء إلى مصادر تمويلية إضافية لتغطية هذا العجز.

للتعرف على هذه العوامل بشكل أكثر تفصيلًا، سيتم تناول النقاط التالية:

- العوامل المؤدية لارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي.
- العوامل المؤدية لتراجع الإيرادات العامة.

حيث سيتم تحليل كل فئة من هذه العوامل على حدة، مع إعطاء أمثلة وتفسيرات توضح كيف تساهم هذه العوامل في حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة.

[1] أنظر في ذلك:

Jacobs, D, Schoeman, NJ & Van Heerden, op -cit . Pp 01-05 .

الفرع الأول: العوامل المؤدية لارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي.

قد ينشأ عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي بشكل يتجاوز حجم الإيرادات العامة. وتعود هذه الزيادة في النفقات العامة إلى عدة أسباب رئيسية، من أهمها ما يلي:

أ- سياسة التمويل بالعجز:

سياسة التمويل بالعجز هي إستراتيجية اقتصادية دعا إليها الاقتصادي جون ماينارد كينز في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية. تقوم هذه السياسة على خلق عجز مقصود في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، ويتم تمويل هذا العجز بزيادة الائتمان المصرفي وطباعة المزيد من النقود .الفكرة الأساسية هي استغلال الموارد المعطلة في الاقتصاد كالأراضي الزراعية والثروات الطبيعية والأيدي العاملة العاطلة لتحفيز الطلب والنمو الاقتصادي.[1]

ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها المتمثلة في تراكم رأس المال وتحقيق التنمية. بل على العكس، ساهمت في تفاقم عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم والمديونية في العديد من البلدان النامية .ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول كانت تعاني من مشكلة بطالة حقيقية، ولكن ليس لديها جهاز إنتاجي متطور ومرن قادر على استيعاب القوى العاملة المتعطلة واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة.[2]

ومن جهة أخرى، توصلت الدراسات الحديثة[3] إلى أنَّ التمويل بالعجز ليس سيئًا بطبيعته، بل يمكن أن يكون مفيدًا في بعض الأحيان .فهو يساعد على إعادة توزيع عبء الضرائب بمرور الوقت، ويمكن استخدامه لتحفيز الاقتصاد في أوقات الركود.

---

[1] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 93.

[2] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، « **العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر**» . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1990، ص 44.

[3] Blanchard, O., Amighini, A., & Giavazzi, F. (2012). ***Macroeconomics: A European Perspective*** (5th ed.). Pearson. Pp 483-504.

ومع ذلك، يمكن أن يصبح التمويل بالعجز مشكلة إذا أدى إلى تراكم سريع للديون .فالديون المرتفعة يمكن أن تثبط تراكم رأس المال، وتعرّض استقرار النظام الاقتصادي للخطر، وتجعل من الصعب للغاية إدارة السياسة النقدية.

تُسلط هذه الأبحاث الضوء على أهمية النظر إلى نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند تقييم ما إذا كان الدين العام مرتفعًا للغاية .فالدين المرتفع جدًا يمكن أن يؤدي إلى أزمة ديون، حيث يصبح من الصعب أو المستحيل على الحكومة إصدار ديون جديدة إلا بأسعار فائدة مرتفعة للغاية.

ب–أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود

يشير رمزي زكي في كتابه "انفجار العجز" إلى أن ارتفاع معدلات التضخم وتآكل القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي من خلال الموازنة العامة للدولة. فمع تصاعد الضغوط التضخمية، غالبًا ما تلجأ الحكومات إلى منح موظفيها علاوات غلاء معيشة لتعويضهم عن انخفاض دخولهم الحقيقية. كما ترتفع تكاليف دعم السلع الأساسية ونفقات المشاريع الاستثمارية العامة. ونتيجة لذلك، يؤدي ارتفاع التضخم إلى دفع الإنفاق الحكومي للتزايد، مما يزيد من عجز الموازنة العامة. في هذا السياق، فإن معدلات التضخم المرتفعة ترفع من النفقات الحكومية من خلال زيادة أعباء الرواتب، ودعم السلع، والاستثمارات العامة، الأمر الذي يفاقم مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة.[1]

ج– تزايد الإنفاق العسكري:

نمو النفقات العسكرية يعتبر ظاهرة عالمية في ظل تصاعد الصراعات والتوترات بين القوى الدولية. ولكن تأثير هذا النوع من الإنفاق يكون أشد وطأة على الدول النامية التي يعاني شعبها من الفقر والجوع والبطالة والأمراض،

[1] رمزي زكي، **انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي والمنهج التنموي**. دار المدى للثقافة، 2000، ص 93.

خاصة تلك المعرضة لتهديدات خارجية كبيرة مثل دول الشرق الأوسط. ومما يزيد من خطورة هذه النفقات أنها لا تتم بالعملات المحلية فحسب، بل أيضًا بالعملات الأجنبية.[1]

كما شهد العالم المعاصر ظاهرة جديدة عرفت بـ "السلم المسلح" أو "العسكرة الدائمة"، والتي تنشأ بسبب تكرار الحروب بين الدول وفشل المحاولات الدبلوماسية لحل الخلافات بالطرق السلمية. لذا تسابقت العديد من الدول في سباق التسلح حتى في غير أوقات الحرب، معتقدة أن التسلح المستمر سيمنع نشوب الحروب وويلاتها، مخصصة مبالغ ضخمة في موازناتها العامة لتمويل نفقات هذا "السلم المسلح". [2]

د- زيادة أعباء الدين العام المحلي والخارجي:

يفسر الاقتصاديون ارتفاع النفقات العامة في معظم البلدان النامية بأعباء خدمة الديون. فأقساط الفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تُحتسب عادةً ضمن المصروفات الجارية في الموازنة العامة، بينما تظهر مدفوعات أصل الديون تحت بند التحويلات الرأسمالية. ومع تفاقم الدين العام الداخلي نتيجة إصدار المزيد من أذونات الخزانة والسندات الحكومية، وانغماس العديد من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية، لا سيما في سبعينيات القرن الماضي، حدث ارتفاع كبير في مدفوعات خدمة هذه الديون، مما أرهق موازناتها المالية.[3]

هـ- تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي:

أحد الأسباب الرئيسية لتزايد الإنفاق العام في الدول النامية هو اتجاه حكوماتها نحو لعب دور المستثمر الرئيسي بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. ويعود ذلك إلى معاناة هذه الدول من نقص وتدهور حاد في البنية التحتية الأساسية، فضلاً عن افتقارها لعوامل جذب وتشجيع الاستثمار الخاص. هذا الوضع أدى إلى ارتفاع نسبة الاستثمارات العامة إلى إجمالي الاستثمارات في تلك البلدان.

---

[1] رمزي زكي، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، مرجع سابق، ص 52.

[2] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة السياسات المالية العامة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001، ص ص: 68-69.

[3] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 95.

كبلورة للفكرة؛ غياب البنية التحتية الملائمة وعدم توفر بيئة جاذبة للاستثمار الخاص، دفع حكومات الدول النامية إلى تبني دور المستثمر الرئيسي في محاولة لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام الموجه للاستثمارات.[1]

و- سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام

في القطاع الخاص، يتحدد الطلب على العمالة وفقًا لتكلفتها مقارنة بقيمة المخرجات، وكذلك تكلفتها النسبية مقارنة بعوامل الإنتاج البديلة الأخرى، بما يضمن تعظيم الأرباح. أما في الحكومات والقطاع العام للدول النامية، فالعديد من الدراسات تشير إلى أن الطلب على العمالة لا يخضع لنفس المعايير الاقتصادية في التكاليف.

ففي هذه الدول، غالبًا ما تزداد التوظيف في الحكومة والقطاع العام بشكل مستقل عن أي زيادة في الطلب على الخدمات والمخرجات الحكومية. حيث تُنظر زيادة التوظيف إلى أنها هدف سياسي واجتماعي، خاصة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية. هذا الأمر أدى إلى ظهور ظاهرة البطالة المقنعة بسبب توظيف أعداد زائدة عن الحاجة الفعلية، متزامنًا مع ارتفاع الإنفاق العام على الرواتب والأجور والمعاشات والمزايا العينية.

بشكل عام، فإن القرارات التوظيفية في القطاع العام للدول النامية غالبًا لا تستند إلى اعتبارات اقتصادية وتكلفة العمالة، مما يؤدي إلى فائض في التوظيف وارتفاع تكاليف الأجور في الموازنات الحكومية [2]

ز- تمويل شركات القطاع العام

يؤدي تدهور الوضع المالي لشركات القطاع العام في الدول النامية إلى زيادة النفقات الحكومية، حيث تضطر الحكومات إلى تقديم المزيد من التحويلات المالية لدعم هذه الشركات.

ويعزى تدني الأداء المالي لشركات القطاع العام إلى عدة عوامل، منها عدم قيام بعضها على أسس اقتصادية سليمة، فضلاً عن سوء الإدارة. كما تنظر الحكومات إلى هذه الشركات كوسيلة لتحقيق أهدافها الاجتماعية مثل

[1] محمد عمر حماد أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**. الإسكندرية: أليكس تكنولوجيا المعلومات، 2004، ص 38.

[2] المرجع السابق، ص ص 38- 39.

زيادة مستويات التوظيف، وهو ما قد يتعارض في كثير من الأحيان مع اعتبارات الكفاءة والربحية، مما يرفع من نفقات تلك الشركات.

إضافة إلى ذلك، تتدخل الحكومات غالباً في تحديد أسعار بيع منتجات شركات القطاع العام، الأمر الذي يخلق اختلالات سعرية تؤثر على التحويلات الحكومية للشركات، وعلى التمويل المصرفي المقدم لها، وعلى معدلات التضخم في نهاية المطاف. هذا بالإضافة إلى اعتماد هذه الشركات لخطط استثمارية طموحة قد لا تتناسب مع مواردها الذاتية المخصصة للاستثمار.[1]

ح- الإنفاق الحكومي غير الرشيد:

أحد العوامل المساهمة في نمو الإنفاق العام في البلدان النامية هو ما يُعرف بـ "الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد". ويقصد به إنفاق الحكومات لأموال طائلة على مشاريع وأنشطة استعراضية وترفيهية لا ترتبط بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية أو تحسين مستويات معيشة المواطنين.[2]

فعلى سبيل المثال، تنفق بعض الحكومات مبالغ ضخمة على إقامة مباني حكومية فخمة وضخمة من حيث الحجم والتصميم، دون الحاجة الفعلية لذلك. كما تنفق أموالاً كبيرة على بناء مطارات ومرافق أخرى باهظة التكلفة تفوق احتياجاتها الحقيقية، وذلك لأغراض المظهر والاستعراض فقط.

هذا النوع من الإنفاق غير الرشيد يستنزف موارد مالية عامة كبيرة، والتي كان يمكن توجيهها نحو مشاريع تنموية أكثر إنتاجية وفائدة للمجتمع، مثل تحسين البنية التحتية والخدمات العامة والاستثمار في التعليم والصحة وغيرها.

لذلك، فإن الإنفاق الحكومي المظهري غير المدروس يعتبر عاملاً مهماً في زيادة الإنفاق العام بشكل غير مبرر في العديد من البلدان النامية، مستنزفاً موارد مالية ثمينة كان يمكن استغلالها بشكل أكثر كفاءة وفائدة للتنمية الحقيقية.

---

[1] محمد عمر حماد أبو دوح، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[2] رمزي زكي، **انفجار العجز**، مرجع سابق، ص ص 95-96.

الفرع الثاني: العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة

وتبرز هذه العوامل بشكل جلي في الدول النامية، حيث يمكن أن نلاحظ منها مايلي:

أ-ضعف الطاقة الضريبية:

أحد العوامل الرئيسية المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة في الدول النامية هو ضعف الطاقة الضريبية. ويقصد بالطاقة الضريبية نسبة حصيلة الضرائب بمختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتشير البيانات إلى أن نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة تتجاوز عادة 30% من الناتج المحلي. بينما في البلدان النامية، تقع هذه النسب عادة في نطاق 15-20% من الناتج المحلي الإجمالي[1]. (أنظر الشكل 3-1)

هذا الفارق الكبير في نسب الإيرادات الضريبية يقلل بشكل كبير من قدرة إعادة التوزيع للسياسات المالية في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة، نظراً للاختلافات في مستويات وتركيبة كل من الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي. لذلك، تكون الإنفاقات الاجتماعية التي تشمل الإنفاق على الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة أقل بكثير في البلدان النامية، خاصة في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[2]

[1] Bastagli, Francesca, David Coady, and Sanjeev Gupta. "***Chapter 4. Fiscal Redistribution in Developing Countries: Overview of Policy Issues and Options***". *Inequality and Fiscal Policy*. USA: International Monetary Fund, 2015. P 59.

[2] Tanzi, Vito and Zee, Howell H. (2001). "**Tax Policy for Developing Countries**". Economic Issues No. 27, International Monetary Fund, Washington D.C. https://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues27/index.htm

شكل (3–1): مستويات وتركيب إيرادات الضرائب والإنفاق الاجتماعي، 2010 [1]

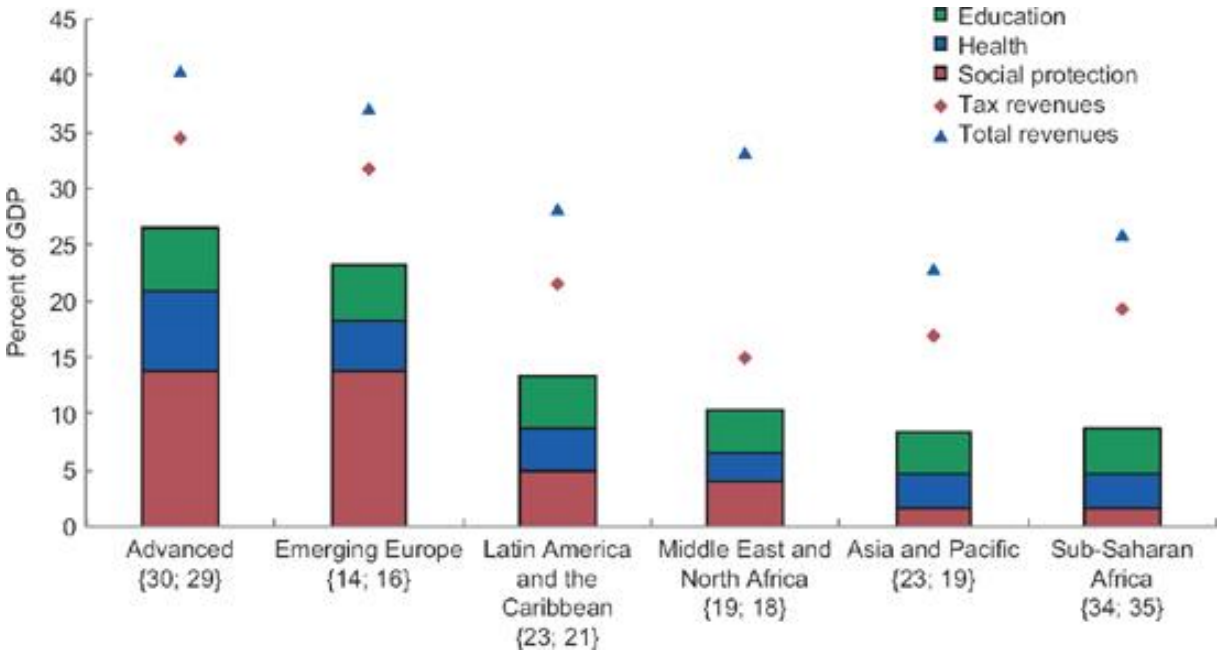

المصدر: Bastagli, Francesca, David Coady, and Sanjeev Gupta. Op-cit, p 60.

ويعزى ضعف الطاقة الضريبية في البلدان النامية إلى عدة عوامل، أبرزها انخفاض متوسط دخل الفرد، وعدم خضوع ذوي الدخول العالية وأصحاب الثروات للضرائب بسبب نفوذهم السياسي والاقتصادي الذي يمكنهم من عرقلة أي إصلاحات ضريبية قد تزيد من أعبائهم الضريبية. هذا ما يفسر عدم استغلال العديد من هذه البلدان لضرائب الدخل الشخصي والضرائب العقارية بشكل كامل، وعدم قدرة أنظمتها الضريبية على تحقيق التصاعدية بشكل مرض.

إضافة إلى ذلك، فإن نقص الوعي الضريبي عند المواطنين واتساع نطاق الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي الذي يحقق فيه العاملون دخولاً عالية لا تخضع للضريبة، يساهم أيضًا في ضعف الطاقة الضريبية في الدول النامية.

[1] – يوضح المحور الرأسي للرسم البياني النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي.(GDP)
- يوضح المحور الأفقي للرسم البياني نوع الإنفاق (الضرائب أو الإنفاق الاجتماعي).
- تشير البلدان المتقدمة إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD)
- تشير البلدان النامية إلى مجموعة من البلدان النامية التي تتوفر عنها بيانات.

ب–جمود النظام الضريبي:

جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات يرتبط بشكل وثيق بتراجع الإيرادات العامة للدولة، وذلك لعدة أسباب:

- ✓ عدم مواكبة التطورات الاقتصادية: إذا لم يتم تحديث النظام الضريبي باستمرار، فإنه لن يواكب التغيرات في البيئة الاقتصادية مثل ظهور قطاعات وأنشطة جديدة، مما يترك فجوات ضريبية كبيرة وإيرادات ضائعة.
- ✓ ثغرات قانونية وتهرب ضريبي: التعقيدات والثغرات في القوانين الضريبية الجامدة تتيح للشركات والأفراد فرص للتهرب الضريبي والتخلص من أعبائهم الضريبية بطرق مشروعة أو غير مشروعة.
- ✓ تراجع الحوافز الاقتصادية: النظم الضريبية الجامدة قد تفرض ضرائب عالية وغير عادلة على بعض القطاعات أو الأنشطة، مما يقلل من حوافز الاستثمار والنشاط الاقتصادي، وبالتالي الإيرادات الضريبية المستقبلية.
- ✓ تكاليف الامتثال والإدارة العالية: التعقيدات في النظام الضريبي تزيد من تكاليف الامتثال بالنسبة للمكلفين، وتكاليف الإدارة والتحصيل بالنسبة للحكومة، مما يستنزف جزءً من الإيرادات المتحصلة.
- ✓ فقدان المرونة والقدرة على الاستجابة: النظم الضريبية الجامدة لا تستطيع الاستجابة بسرعة للظروف الاقتصادية المتغيرة، مثل الركود أو التضخم، مما يؤثر سلبًا على استقرار الإيرادات الضريبية.

لذلك، فإن تحديث النظام الضريبي باستمرار وإزالة التعقيدات والثغرات القانونية أمر ضروري لضمان استقرار وزيادة الإيرادات العامة للدولة وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية.

ج–التهرب الضريبي:

يلعب التهرب الضريبي دورًا كبيرًا في تراجع حصيلة الضرائب في الدول النامية. ويُقصد بالتهرب الضريبي قيام المكلف قانونًا بدفع الضريبة بالتهرب منها كليًا أو جزئيًا، سواء بامتناعه عن تقديم إقرار دخله وفقًا للقانون، أو تقديم إقرار غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لاحتساب الضريبة على أساسها.[1]

[1] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص 223.

وهناك عدة عوامل تساعد على تشجيع التهرب الضريبي، من أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية وانتشار ظاهرة رشوة الموظفين في الجهاز الضريبي، والتي تلعب دورًا أساسيًا في هذا الصدد.[1]

د–كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية:

تُعد كثرة الإعفاءات الضريبية والمزايا الضريبية دون توسيع الأوعية الضريبية من العوامل الرئيسية المساهمة في تفاقم عجز الموازنة العامة في البلدان النامية. ففي السنوات الأخيرة، برزت ظاهرة خطيرة تمثلت في تنافس الحكومات على منح إعفاءات ضريبية كبيرة وامتيازات أخرى لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، رغم أن العديد من تلك الإعفاءات غير ضرورية. هذه السياسات الإعفائية المفرطة أدت إلى تآكل قاعدة الإيرادات الضريبية وزادت من العجز المالي للدول النامية.

هـ– ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة:

تُعد هذه الظاهرة من العوامل المهمة المؤدية إلى إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين:

هـ–1: مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة:

تشير إلى قيمة الضرائب المستحقة والواجب سدادها لمصلحة الضرائب، ولكن لم يتم تسديدها من قبل الممولين (الملتزمين بدفعها) لأسباب عدة، منها: إهمال موظفي مصلحة الضرائب في متابعة وتحصيل هذه المستحقات، أو ضعف إمكانيات وقدرات المصلحة في تحصيل تلك الديون الضريبية، أو بسبب تعقيد وكثرة الإجراءات التي تتبعها المصلحة خلال عمليات تقدير وربط وتحصيل الضرائب المستحقة.[2]

وتشير بعض الدراسات إلى الارتفاع في نسبة المستحقات الضريبية المتأخرة الدفع مقارنة بإجمالي الحصيلة الضريبية المحصلة فعليًا، يعني أنه لو تم تحصيل تلك المستحقات المتأخرة في السنوات التي تم ربطها فيها، لكان لذلك

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 166.

[2] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص99.

دور كبير في تقليص حجم العجز في موازنة الدولة خلال تلك السنوات. وهذا يُظهر العلاقة القوية والمباشرة بين ارتفاع المستحقات الضريبية المتأخرة وزيادة حجم عجز الموازنة العامة للدولة. [1]

هـ-2: مشكلة المستحقات المالية المتأخرة للخدمات الحكومية المهمة كفواتير المياه والكهرباء والاتصالات وغيرها، والتي تؤثر سلباً على موارد الدولة.

المطلب الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي

ليس وجود العجز في الموازنة العامة للدولة هو المهم فحسب، بل الأهم هو الوسائل المستخدمة في تمويل هذا العجز. فالقطاع الحكومي يقوم بتمويل نفقاته باستخدام عدة وسائل تُعكسها معادلة "قيد الموازنة" والتي تصف العلاقة بين التدفقات المالية الواردة والصادرة للقطاع الحكومي، ويمكن التعبير عنها رياضياً كالتالي :[2]

$D = (G - T) = dB + dC$	**D** = مقدار العجز الإجمالي **G** = إجمالي النفقات الحكومية النقدية (النفقات العامة) **T** = إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية (الإيرادات الضريبية) **dB** = حصيلة القروض الجديدة للحكومة من القطاع الخاص المحلي أو المصادر الأجنبية **dC** = النقود الجديدة المصدرة لتمويل العجز

فإذا مُول الإنفاق الحكومي بالإيرادات العامة فقط، أي $dB = dC = 0$ ، تكون الموازنة متوازنة. أما إذا كانت إحدى قيمتي dB أو dC موجبة، فالموازنة ستكون في حالة عجز.

وفي هذا المطلب من البحث سنتناول أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في العناصر التالية:

- التمويل الداخلي (المحلي) لعجز الموازنة العامة للدولة.
- التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة.

[1] لبني محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 85.

[2] فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص 47.

الفرع الأول: التمويـل المحلي لعجز الموازنة العـامة

في حالة وجود عجز في الموازنة العامة للدولة، يمكن تمويله من مصادر محلية. ويأتي التمويل المحلي للعجز إما عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي (البنوك) أو من الجهاز غير المصرفي (القطاع الخاص وغير المصرفي).

ينبغي هنا التفرقة بين الاقتراض الذي يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية لدى الجمهور، والاقتراض الذي لا يسبب ذلك التأثير. وعلى هذا الأساس، يمكن تصنيف الاقتراض المحلي إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- الاقتراض من البنك المركزي.
- الاقتراض من البنوك التجارية.
- الاقتراض من القطاع غير المصرفي.

تختلف آثار كل نوع من أنواع الاقتراض الثلاثة هذه على مؤشرات اقتصادية كلية مهمة مثل القوة الشرائية والتضخم وغيرها.

1: الاقتراض من الجهـاز المصرفـي

يتمثل الاقتراض من الجهاز المصرفي في نوعين رئيسيين: الاقتراض من البنك المركزي؛ حيث تلجأ الحكومة إلى طلب قروض نقدية مباشرة من البنك المركزي لتمويل عجز موازنتها. والاقتراض من البنوك التجارية؛ حيث تقوم الحكومة هنا باقتراض الأموال من البنوك التجارية العاملة في السوق المصرفية المحلية.

أولا: الاقتراض من البنك المركزي

يجمع الباحثون على أن الاقتراض من البنك المركزي ليس له الأثر الانكماشي المباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرًا لتقليص الائتمان الممنوح لجهات أخرى عند توسيع إقراضه للحكومة. لذلك يُعتبر الإنفاق الحكومي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له تأثير توسعي على الطلب الكلي.[1]

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

ومع ذلك، فإن الزيادة في عرض النقود الناتجة عن تمويل عجز الموازنة قد تكون أكبر من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية الحقيقية بسبب ارتفاع الدخل من الإنفاق الحكومي. في هذه الحالة، ستحاول الوحدات الاقتصادية التخلص من فائض الأرصدة النقدية مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية، وهو ما يُعرف بـ "ضريبة التضخم"، التي تزيد أيضًا من عجز ميزان المدفوعات.[1]

أما إذا كان الاقتراض من البنك المركزي لتمويل مدفوعات الحكومة في الخارج، فهو يزيد من مطلوبات البنك تجاه الحكومة ولكن يقلل من صافي أصوله الأجنبية، وبالتالي لا يؤثر على عرض النقود المحلية.[2]

ثانيا: الاقتراض من البنوك التجارية

عندما تمتلك البنوك التجارية فائضًا من السيولة واحتياطيات نقدية زائدة، فإن تمويل الحكومة لعجز موازنتها من خلال بيع سندات حكومية لهذه البنوك أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، لن يكون له تأثير سلبي على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد. وفي هذه الحالة، سيكون للإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية أثر توسعي مماثل لما لو تم تمويله عبر الاقتراض من البنك المركزي.[3]

[1] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص .53

[2] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 53.

[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

لكن إذا لم تمتلك البنوك التجارية تلك الاحتياطيات الفائضة، فإن تمويل عجز الموازنة سيؤثر على الائتمان المتاح للقطاع الخاص، أي سيحدث مزاحمة للقطاع الخاص. وهذا من شأنه إزالة الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي، كما قد يؤثر بشكل غير مباشر على الاستثمار الخاص، خاصة في ظل ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية، حيث يعتمد القطاع الخاص بشكل كبير على الائتمان المصرفي لتمويل استثماراته.[1]

وعوضا عن الحد من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، يمكن للبنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي لمساعدتها بتوفير السيولة اللازمة. وإذا قام البنك المركزي بتوفير هذا الائتمان للبنوك التجارية، فستكون النتيجة مماثلة لحالة حصول الحكومة على الائتمان مباشرة من البنك المركزي.[2]

2: الاقتراض من القطاع غير المصرفي:

يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي عدة صور، منها الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات، وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع، وكذلك بيع السندات الحكومية في الأسواق المالية.

فإذا جاء إقراض القطاع غير المصرفي للحكومة من موارد مخصصة للاستهلاك، فسيكون له تأثير انكماشي مباشر على الطلب الخاص. أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للادخار، فالتأثير الانكماشي يحتمل أن يكون غير مباشر وعبر الجهاز المصرفي.

لكن إذا كان الاقتراض من موارد معطلة (مكتنزة)، فلن يكون له تأثير انكماشي على الطلب الخاص، ولكنه سيؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب والإنفاق الكلي، مما قد يتجاوز قدرة العرض ويسبب ارتفاعاً في الأسعار. وإذا لم يصاحب التمويل بالسندات توسع نقدي، فارتفاع الأسعار سيقلل القيمة الحقيقية للعرض النقدي ويمارس آثاراً سلبية على الدخل والإيرادات الحكومية، ويعوق انخفاض العجز، مما قد يدخل الاقتصاد في حالة عدم استقرار مصحوبة بالتضخم أو البطالة حسب الوضع التوازني الأولي.[3]

وتختلف طريقة الاقتراض من البنك المركزي (خلق النقود) عن الاقتراض من القطاعين المصرفي وغير المصرفي، في أنها لا تؤدي إلى زيادة في حجم الديون، وتشبه الضرائب من حيث الآثار. أما الطرق الأخرى، فستترتب عليها تحمل الحكومة لمدفوعات فوائد على الدين، وبالتالي تكون مساهمتها الصافية في تمويل العجز أقل من مساهمتها الإجمالية.[4]

شكل (3-2): المديونية الداخلية في عدد من الدول العربية (2021-2022)

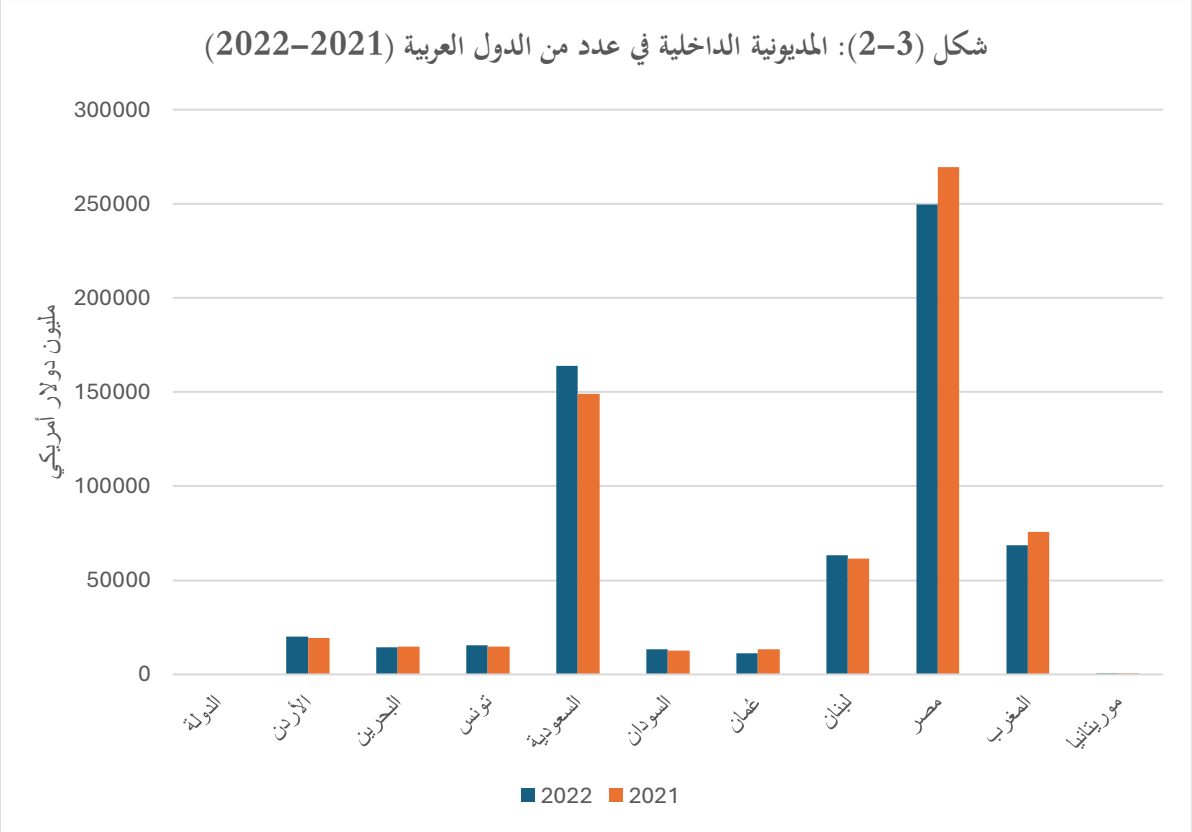

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

الفرع الثاني: التمويل الخارجي المعاصر لعجز الموازنة العامة

قد تضطر الدول في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي لتغطية عجز موازناتها العامة، إذا لم تكن مواردها المحلية كافية لذلك. فتلجأ للاقتراض الخارجي عندما يعجز مصادر الاقتراض الداخلي سواء من الجهاز المصرفي أو من الأفراد والمؤسسات غير المالية عن تغطية العجز. ويرجع هذا العجز عادةً لأسباب متعددة، أبرزها ضعف مستويات الادخار المحلي، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لاستيعاب إصدارات نقدية جديدة.

[1] لبنى محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 53.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

[3] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 54.

[4] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

كما يمكن للدول الاستفادة من المساعدات والهبات الخارجية في تمويل عجز موازناتها العامة، إلا أن الاعتماد عليها بشكل كبير يظل محدوداً، نظراً لارتباطها عادةً بشروط خاصة تصعب الاستفادة منها على النحو المطلوب، فضلاً عن خضوعها في معظم الحالات لاعتبارات سياسية أكثر من اقتصادية، أي حسب علاقة الدولة المانحة مع الدول المتلقية.

وسنحاول في هذا الجزء استعراض العوامل التي قد تدفع الدول للجوء إلى التمويل الخارجي، وكذلك أهم مصادر هذا التمويل، ودوره في تغطية عجز الموازنة العامة.

1: مبررات اللجوء إلى التمويل الخارجي

تتسم العديد من الدول النامية بانخفاض معدلات الادخار المحلي بسبب عوامل يصعب التأثير عليها في الأجل القصير. مما اضطرها للجوء إلى العالم الخارجي لسد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوبة لمتطلبات التنمية .ويتفاوت حجم هذه الفجوة بين الدول النامية تبعًا لعوامل مثل درجة النمو الاقتصادي وحجم الناتج ومعدل الادخار وغيرها.[1]

ويرتبط حجم الفجوة أيضًا بالأهداف الاستثمارية التي يحددها المجتمع للوصول لمعدل نمو معين. ووفقًا لمبادئ المحاسبة القومية، فإن فجوة الموارد المحلية (الادخار – الاستثمار) يجب أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية (الواردات – الصادرات) في أي فترة زمنية، أي أن:[2]

(الاستثمار – الادخار) = (الواردات – الصادرات)

ويمكن إثبات ذلك بالرجوع إلى المعادلات التعريفية الآتية: [3]

$Y + M = C + I + X$ .....(1)	Y = الناتج المحلي أو الناتج الداخلي M = الواردات من السلع والخدمات

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام–المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي– المدخل الدولي**. مطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ط2، ص 304.

[2] المرجع السابق، ص 304.

[3] رمزي زكي. **المديونية الخارجية، رؤية من العالم الثالث**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1978، ص ص 42-43.

	C = الاستهلاك الخاص I = الاستثمار الخاص X = الصادرات

تشير المعادلة (1) إلى أن حجم السلع والخدمات المتاحة للمجتمع خلال فترة معينة، والمتكونة من الناتج المحلي (Y) والواردات (M) ، تُستخدم في ثلاثة أغراض رئيسية: الاستهلاك الجاري (C) ، والاستثمار (I) ، والصادرات.(X)

Y = C + S .....(2) **S = Y – C** .....(3)	حيث S هي المدخرات، وتساوي الناتج المحلي (Y) ناقصًا الاستهلاك الجاري.(C)

من المعادلات (1) و (3)، يمكن استنتاج:

$$\mathbf{X - M + S = I} \text{ .....(4)}$$

ولأن الفائض (الزيادة) في الواردات عن الصادرات يمثل عجزًا في ميزان المدفوعات، والذي يجب تمويله من صافي تدفقات رأس المال الأجنبي(F) ، أي:

$$\mathbf{X - M = F} \text{ .....(5)}$$

عند استبدال المعادلة (5) في المعادلة (4)، نحصل على:

$$\mathbf{F = S - I} \text{ .....(6)}$$

المعادلة (6) تُظهر أنه إذا كانت المدخرات المحلية (S) أقل من الاستثمارات المطلوبة(I) ، فسيكون هناك حاجة لتدفقات صافية لرأس المال الأجنبي (F) لسد هذه الفجوة.

لذلك تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي سواء من خلال المنح أو القروض الخارجية لتغطية هذه الفجوة في المدخرات المحلية.

2: المنح الأجنبية

تكتسب المنح والمساعدات الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الدول النامية، حيث تعتمد بعض هذه الدول اعتمادًا كبيرًا على تلك المساعدات في تمويل عجز موازناتها العامة في كلتا صورتيه: مؤقتًا أو مزمنًا.

أولا: مفهوم المنح الأجنبية ودورها في تمويل العجز

تُعرف المنح الأجنبية بأنها تحويلات نقدية وعينية لا ترد، تقدمها بعض الدول لغيرها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو إنسانية .[1] وتعتبر مصدرًا مهمًا للإيرادات في بعض البلدان النامية مثل الأردن وتونس وعُمان والمغرب واليمن، حيث بلغت حصة الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة 1990-2021 حوالي 514.7 مليار دولار .في حين تحصل العراق على النصيب الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ مقدارها 85.9 مليار دولار أي بنسبة 16.7%، يليه سورية بمبلغ 78.6 مليار دولار وبنسبة 15.3%، ومصر بمبلغ 71.2 مليار دولار وبنسبة 13.8%، وفلسطين بمبلغ 45.4 مليار دولار وبنسبة 8.8%، والأردن بمبلغ 38.1 مليار دولار وبنسبة 7.4%، والمغرب بمبلغ 34.3 مليار دولار وبنسبة 6.7%، والسودان بمبلغ 36.3 مليار دولار وبنسبة 7.1%، واليمن بمبلغ 36.2 مليار دولار وبنسبة 7.0%.[2]

تساهم هذه المنح في تمويل العجز المالي في موازنات العديد من الدول، إما على شكل نقدي حيث توفر الدولة المانحة نقدًا أجنبيًا للدولة المتلقية، أو مساعدات سلعية كالمواد الغذائية التي يتم بيعها محليًا واستخدام العائدات لتمويل العجز.[3]

---

[1] يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998، ص 9.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص 217. على الرابط:
https://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2023.pdf

[3] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 133.

وفقًا للبيانات الرسمية الدولية التي تضمنها تقرير لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في أبريل 2023، بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء هذه المنظمة مبلغًا إجماليًا قدره حوالي 204 مليار دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 13.6% مقارنة بعام 2021، ويشكل هذا المبلغ رقمًا قياسيًا لم يسجل على الإطلاق.

تعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى زيادة الإنفاق على استضافة اللاجئين في البلدان الأعضاء المانحة، والذي بلغ حوالي 29.3 مليار دولار (مقابل 12.8 مليار دولار في عام 2021) أي ما يعادل 14.4% من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية للدول الأعضاء. كما تفسر هذه الزيادة المسجلة في عام 2022 بزيادة المساعدات المقدمة لأوكرانيا نتيجة الحرب القائمة مع روسيا، حيث بلغت المساعدات المقدمة لأوكرانيا في عام 2022 حوالي 16.1 مليار دولار مقارنة بحوالي 918 مليون دولار في عام 2021. وباستثناء هذه النفقات، ارتفع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية بنسبة 4.6% مقارنة بعام 2021.

بالمقابل، انخفضت المساعدات الموجهة لدعم الأنشطة المتعلقة بمكافحة جائحة كوفيد-19 بنسبة 45% مقارنة بعام 2021. كما يشير التقرير إلى ارتفاع نسبة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية إلى 0.36% مقارنة بنحو 0.33% في عام 2021، إلا أن هذه النسبة تبقى بعيدة عن نسبة 0.7% التي حددتها الأمم المتحدة في عام 1970، بالرغم من أن خمس دول أعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية حققت أو تجاوزت النسبة العالمية المطلوبة، والمتمثلة في لوكسمبورغ، والسويد، والنرويج، وألمانيا، والدنمارك (جدول رقم 1).

جدول (3–1): أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية (2022)

الدولة	صافي المساعدات (مليار دولار)	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	55.30	–
ألمانيا	35.00	0.83
اليابان	17.50	–
فرنسا	15.90	–
المملكة المتحدة	15.70	–
لوكسمبورغ	–	1.00
السويد	–	0.90
النرويج	–	0.86
الدنمارك	–	0.70

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص 216.[1]

كما يمكن أن تكون المنح مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو استكمال مشروعات البنية التحتية، بهدف مساعدة الدول المتلقية على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، مما يسمح للحكومات بتخصيص جزء من موارد الميزانية لمعالجة العجز.

[1] أنظر الرابط: https://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2023.pdf تاريخ التصفح: 2024/04/04.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للمنح والإعانات الأجنبية:

على الرغم من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تلعبها المنح والمساعدات الخارجية، خاصة المقدمة منها للدول النامية؛ في توفير قدر من احتياجاتها التمويلية، ومساعدتها في تغطية عجز موازناتها العامة، وتلبية احتياجاتها؛ إلا أنه توجه بعض الانتقادات لهذه المنح، ومن أهمها: [1]

أ- المعونات المقيدة: من المآخذ الواضحة على المنح والمساعدات الخارجية أن المعونات الثنائية كثيرًا ما تكون في شكل معونات مقيدة، حيث تلتزم الدول المتلقية للمعونة بتوجيهها لشراء السلع والمستلزمات من الدول المانحة. وكانت هذه المعونات تشكل 25% من المعونات الثنائية في عام 1972، إلا أنها ارتفعت لتصل إلى 66 % في الوقت الحالي. وتعتبر الدول المانحة المعونات بمثابة صادرات، وهذا الأمر له أهمية في توازن ميزان المدفوعات، ما يضر بالدول الفقيرة عندما تلتزم بشراء سلع قد لا تكون ضرورية في أغلب الأحيان.

ب- تسييس المعونات: تتجه المساعدات الأمريكية في الآونة الأخيرة نحو تمويل المشروعات وليس البرامج، وعلى الأخص بعد إنشاء مكتب خاص بالمشروع الخاص.

ت- تكون المساعدات عادة في صالح سكان المدن وليس الأرياف.

3: القروض الخارجية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

تُعرف القروض العامة الخارجية بأنها تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من مصادر أجنبية، سواء كانت أفرادًا أو مؤسسات حكومية أو هيئات دولية. ويترتب على هذا النوع من الاقتراض توفير قوة شرائية إضافية تصبح تحت تصرف الدولة المقترضة، مما يعني زيادة حجم الموارد الاقتصادية المتاحة للاستخدام الفوري.[2]

يُعتبر الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة اللجوء إليها لسد جانب من عجز موازناتها العامة، وخاصة الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية،

[1] محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 284.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 420.

ومشتريات السلاح، والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام. وتُعتبر الموارد التي تحصل عليها الدولة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية؛ التي لا تسبب عند مجيئها للبلد ضغطًا تضخميًا.[1]

خلال حقبة السبعينيات، وإلى حد ما حتى أوائل الثمانينيات؛ توسعت أغلبية الدول النامية ذات العجز المالي في اللجوء إلى مصادر الاقتراض الخارجي كالقروض الحكومية الثنائية، والقروض من مصادر خاصة مثل البنوك التجارية، والقروض متعددة الأطراف[2]. وكانت هناك آنذاك تخمة في السيولة الدولية، وفيض كبير من المدخرات في الأسواق العالمية تبحث عن تصريف لها، وخاصة بعد تدوير الفوائض النفطية والنمو العارم الذي حدث في السوق الأوروبي للدولار.[3]

استطاعت العديد من البلدان النامية تمويل جانب كبير من نفقاتها العامة الجارية والاستثمارية عبر الاقتراض الخارجي. إلا أن معدلات الاستدانة ارتفعت بشكل خطير في كثير منها، معتقدة إمكانية الاستمرار في الاعتماد على هذا المصدر دون مشكلات. لكن سرعان ما نمت أعباء الديون بوتيرة أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي، مما أدى إلى صعوبات شديدة في خدمة تلك الديون.

وقد اضطرت دول مثل المكسيك والأرجنتين وشيلي إلى طلب إعادة جدولة ديونها في نادي باريس عام 1982، الأمر الذي ترتب عليه تدخل واضح من الدائنين والمنظمات الدولية في شؤونها الداخلية، وانتقال صنع القرار الاقتصادي إلى الصعيد الخارجي مما أدى إلى توترات اجتماعية وسياسية.[4]

من أجل توضيح الصورة، نورد فيما يلي بيانات الدين العام الخارجي لعدد من الدول العربية ثم نقوم بتحليلها:

---

[1] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 130.

[2] تُطلق تسمية "القروض الثنائية" على تلك القروض التي يتم التفاوض بشأنها وإبرامها رسميًا بين حكومتين، حكومة الدولة المانحة وحكومة الدولة المقترضة (المستفيدة). أي أنها تتم في إطار اتفاقيات ثنائية بين الجانبين الحكوميين المعنيين. أما "القروض متعددة الأطراف" فهي القروض التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية متعددة الأطراف إلى الدول النامية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرهما.

[3] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 130.

[4] رمزي زكي، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص121.

جدول رقم (3–2): الدين العام الخارجي لعدد من الدول العربية (2022–2021)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الدول	الدين العام الخارجي 2021	الدين العام الخارجي 2022*
الأردن	21,030	22,610
البحرين	23,476	22,824
تونس	42,527	40,256
السعودية	101,137	100,034
السودان	44,713	44,408
عمان	40,550	46,034
لبنان	38,103	39,388
مصر	145,529	162,928
المغرب	40,919	40,446
موريتانيا	5,451	4,797

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ص 135.

تظهر البيانات ارتفاع مستويات الدين العام الخارجي لمعظم الدول العربية في عامي 2021 و2022. حيث تصدرت مصر قائمة الدول من حيث حجم الدين العام الخارجي، حيث بلغ 162.9 مليار دولار في 2022، متجاوزًا السعودية التي احتلت المرتبة الثانية بـ 100 مليار دولار. كما شهدت بعض الدول ارتفاعًا في الدين الخارجي في 2022 مقارنة بـ 2021، مثل الأردن وعُمان ولبنان، في حين انخفض لدى دول أخرى كتونس والسودان والمغرب وموريتانيا. في حين كانت البحرين من بين الدول القليلة التي سجلت انخفاضًا في الدين الخارجي بين 2021 و2022.

تشير هذه البيانات إلى تزايد اعتماد العديد من الدول العربية على الاقتراض الخارجي لتمويل عجز موازناتها وتلبية احتياجاتها التنموية. ومع ذلك، يجب الحذر من مخاطر ارتفاع المديونية الخارجية على الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، خاصة في ظل التقلبات العالمية والتحديات الاقتصادية الحالية.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة

لم يسبق أن شهد موضوع في السياسة الاقتصادية نقاشًا كبيرًا خلال العقد الأخير؛ مثل موضوع عجز الموازنة العامة والآثار الناجمة عنه. وبالرغم من الجدل الحاصل بين مختلف السياسيين باختلاف اتجاهاتهم الأيديولوجية حول تخفيض العجز في المستقبل في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الاقتصادات، وكذلك بالرغم من الفروق الموجودة بين مختلف الاقتصادات، إلا أن معظم الاقتصاديين يتفقون حول الآثار الضارة التي يسببها العجز والتي يمكن أن تكون مدمرة.

تدور النقاشات حول مدى خطورة العجز وما إذا كان يجب التعامل معه على الفور أم لا، ومدى فعالية السياسات المختلفة لمعالجته. ومع ذلك، فإن هناك إجماعًا واسعًا على أن العجز المالي المفرط لفترة طويلة يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد، بما في ذلك زيادة معدلات الفائدة، وتراجع الاستثمار، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الضغوط على الميزانية العامة لتغطية أعباء خدمة الدين المتزايدة.[1]

[1] Ball, Laurence and Mankiw, N. Gregory, (1995), **What do budget deficits do?,** Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole, issue , pp. 95-119, https://EconPapers.repec.org/RePEc:fip:fedkpr:y:1995:p:95-119 .

ولذلك سنحاول في هذا المطلب، إلقاء نظرة على أهم هذه الأضرار، في النقاط التالية:

- علاقة عجز الموازنة العامة بالتضخم.
- علاقة عجز الموازنة العامة بمزاحمة القطاع الخاص.
- علاقة عجز الموازنة العامة بميزان المدفوعات.

الفرع الأول: علاقة عجز الموازنة العامة بالتضخم

تُظهر معادلة قيد الموازنة: $\mathbf{G - T = dC + dB}$ العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد النقود عالية القوة أو ما يُسمى بصك النقود، والتي تُعد من أبرز طرق تمويل العجز الموازني وأكثرها إثارة للجدل.

فلنفترض حدوث عجز في موازنة الدولة لأي سبب، فيمكن تمويل هذا العجز إما عن طريق إصدار نقدي جديد من البنك المركزي، أو من خلال إصدار الحكومة لسندات يشتريها القطاع الخاص بقيمة العجز. وغالبًا ما تلجأ العديد من الدول، لا سيما التي لا تستطيع تحصيل إيرادات ضريبية كافية، إلى تمويل إنفاقها الحكومي عن طريق خلق النقود الجديدة.

وهناك فرضية سائدة في الأدبيات الاقتصادية مفادها أن هذا النوع من تمويل العجز يولد ضغوطًا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود. فكلما ارتفعت معدلات التضخم، ازداد الإنفاق الحكومي بوتيرة أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع الحكومة إلى إصدار المزيد من النقود. ويعود ذلك إلى أن إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في الأجل القصير، فتنخفض قيمتها الحقيقية أمام ارتفاع التضخم. بينما التزامات الحكومة المتمثلة في بنود الإنفاق العام تكون بالقيم الحقيقية، ما يعني ارتفاع الإنفاق بالقيم الاسمية بموازاة زيادة الأسعار.

وحتى لو تمت مساواة الإيرادات بالنفقات في المدى الطويل، فإن هيكل التباطؤ في الموازنة الحكومية سينتج عجزًا بالقيم الحقيقية والاسمية في ظل وجود التضخم، مما يدفع إلى المزيد من خلق النقود لتمويل العجز في حلقة مفرغة. [1]

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص 146-147.

والواقع أن زيادة الكتلة النقدية قد أصبح إجراء تلجأ إليه الحكومات عن قصد في كثير من الأحيان من أجل تأمين إيرادات للموازنة على المدى البعيد؛ وسوف نوضح العلاقة بين عجز الموازنة وازدياد الكتلة النقدية، في العناصر التالية:

-نقدية الدين الحكومي ويطلق عليه أيضا نقدنة العجز الميزانياتي.

-ضريبة التضخم.

1: نقدية الدين الحكومي (نقدية العجز الموازني)

إن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق إصدار السندات الحكومية قد يكون خياراً مناسباً لتجنب التضخم في بعض الحالات. فعند إصدار الحكومة للسندات، يتم تحويل جزء من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع العام، حيث يقوم القطاع الخاص بشراء هذه السندات. وبالتالي، ينخفض الطلب الاستهلاكي والاستثماري للقطاع الخاص بقدر ما اشترى من تلك السندات.

إذا أعادت الحكومة إنفاق حصيلة بيع السندات في الاقتصاد، فإن الطلب الكلي لن يرتفع بشكل كبير، لأن الانخفاض في الطلب الفعال في القطاع الخاص سيتم تعويضه بارتفاع الطلب لدى القطاع الحكومي بنفس القدر تقريباً. ومن ثم، لن يؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في الأسعار أو إحداث ضغوط تضخمية.

ومع ذلك، يجب أن تأخذ الحكومة في الاعتبار عوامل أخرى عند اختيار طريقة تمويل العجز، مثل حجم العجز، والظروف الاقتصادية الحالية، ومستويات الدين العام، وتكاليف خدمة الديون، والآثار على النمو الاقتصادي والاستثمار على المدى الطويل.[1]

تعتبر هذه الوسيلة هي السياسة الأساسية المتبعة في الدول الصناعية المتقدمة لتغطية عجز موازناتها العامة بسبب فعاليتها الكبيرة، ويساعد على ذلك وجود أسواق مالية متطورة تتداول فيها السندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية السائلة التي يقبل الأفراد على شرائها.[2]

[1] رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 110.

[2] رمزي زكي، المرجع السابق، ص 111.

ومع ذلك، قد تؤدي الزيادة في الدين الحكومي إلى زيادة كمية النقود المعروضة من خلال عملية "نقدية الدين"، والتي يقوم فيها البنك المركزي بشراء الدين الحكومي وإصدار نقود بقيمة تعادل هذا الدين، مما يزيد احتياطيات البنوك التجارية ويرفع كمية النقود المعروضة.

وهناك ثلاث قنوات يمكن من خلالها أن يؤدي الدين العام إلى زيادة المعروض النقدي: القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي، والتضارب الزمني للسياسات الحكومية، والضغوط السياسية من أجل استقرار سعر الفائدة.[1]

أولاً: القيود الاقتصادية على نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي:

إذا لم ترغب الحكومة أو لم تكن قادرة على رفع معدلات الضرائب بشكل كافٍ للحفاظ على نسبة الدين للدخل القومي ضمن مستويات معقولة، فإحدى طرق تحقيق التوازن تكون عن طريق "نقدية" جزء من الدين، أي تمويل الزيادة في الدين الجاري جزئياً من خلال النمو المستقبلي في عرض النقود.

ثانياً: التداخلات الزمنية للسياسات الحكومية

في ظل أسعار فائدة ثابتة بالقيم الاسمية، يكون لدى متخذي القرارات حافز لخلق تضخم غير متوقع، لأنه يمكن من خلاله تخفيض القيمة الحقيقية للدين الحكومي (وبالتالي المسؤولية الضريبية المستقبلية) عن طريق معدلات تضخم تفوق توقعات حاملي السندات الحكومية عند شرائهم لهذه السندات.

ثالثاً: الضغوط السياسية بهدف استقرار سعر الفائدة

في حالة زيادة الدين الحكومي، قد تؤدي هذه الزيادة إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد. ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على رأس المال من قبل الحكومة لتمويل عجز الموازنة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض.

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص 147-148.

إذا حاولت السلطات النقدية (البنك المركزي) تعويض هذا الارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية، فقد تلجأ إلى "نقدية" العجز، أي زيادة عرض النقود في الاقتصاد من خلال سياسة نقدية توسعية. وذلك بهدف خفض أسعار الفائدة وتسهيل الاقتراض للحكومة.

حتى إذا لم ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية، فقد تظل قناة "نقدية" العجز عاملة. فإذا أدى نمو الدين العام إلى زيادة توقعات المستثمرين بشأن نمو كمية النقود في المستقبل، فإن أسعار الفائدة بالقيم الاسمية (التي تشمل التضخم المتوقع) ستزداد.

وفي هذه الحالة، قد يضطر البنك المركزي للتدخل من خلال سياسة نقدية توسعية لخفض أسعار الفائدة الاسمية، وبالتالي تمويل العجز الحكومي بزيادة عرض النقود في الاقتصاد. وهذا قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية على المدى المتوسط والطويل.

لذلك، يجب على السلطات النقدية والمالية التنسيق بشكل وثيق لتجنب الآثار السلبية المحتملة لتمويل العجز الحكومي من خلال "نقدية" العجز، والحفاظ على استقرار الأسعار وضبط التضخم في نفس الوقت.

وبناء على ما سبق، يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\mathbf{G - T = \Delta C} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تشير (G) إلى الإنفاق الحكومي، و (T)إلى الإيرادات الضريبية، و (ΔC)إلى التغير في عرض النقود.

وتعني هذه المعادلة أن العجز المالي للحكومة يتم تمويله من خلال زيادة الإصدار النقدي، وهو ما ينتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).

لذلك فإن استخدام سياسة التمويل عن طريق الإصدار النقدي قد يكون مفيدًا في بعض الأحيان، وضارًا في أحيان أخرى. وقبل اللجوء إليها، يجب مقارنة الآثار السلبية المتمثلة في زيادة معدل التضخم مع الآثار الإيجابية المتمثلة في خفض معدل البطالة.

2: ضريبة التضخم

تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق إصدار نقود جديدة وإنفاقها، يُمكِّن الدولة من السيطرة على موارد حقيقية. فالتوسع النقدي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي تخفيض القيمة الحقيقية للنقود المتداولة لدى الأفراد والبنوك. هذا التخفيض في القيمة الذي تستفيد منه الحكومة يُعتبر بمثابة ضريبة تقع على كل من يمتلك نقوداً، لذلك غالباً ما يُنظر إلى التضخم على أنه ضريبة مستترة.

فالتضخم الناتج عن طبع نقود جديدة له على الأفراد نفس أثر الضريبة الإضافية، حيث يقلل من مدخراتهم ويقتطع جزءاً من دخولهم ليذهب للحكومة مقابل النقود الإضافية التي أصدرتها، وبالتالي تحمل الحكومة الأفراد عبء زيادة الإنفاق الحكومي بجعل دخولهم الحقيقية أقل. [1]

ويعتمد مقدار ضريبة التضخم على مستوى الطلب على النقود المحلية، فكلما ارتفع هذا الطلب الذي يمثل وعاء الضريبة، كلما احتاجت الدولة إلى معدل تضخم أقل لتمويل نفس مقدار العجز. وكلما استطاعت منع الأفراد من التهرب من هذه الضريبة عبر تقليل حساسية الطلب على النقد المحلي للتضخم، كلما كان معدل التضخم الناتج أقل. [2]

ويمكن التعبير عن العلاقة بين حجم الموارد التي يعبئها التضخم للحكومة والطلب على النقود (الأرصدة النقدية الحقيقية) بالمعادلة: [3]

$$\mathbf{Rrt = rt\ (M/P)}$$

حيث: Rrt هي الموارد التي تحققها السلطات من التضخم،

و rt هو معدل التضخم الذي يساوي معدل نمو عرض النقود،

و M/P هي الأرصدة النقدية الحقيقية.

---

[1] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص146.

[2] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 55.

[3] رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ص 115-116.

ومن المعروف أن نمو التضخم بشكل كبير يدفع الأفراد لتخفيض طلبهم على الأرصدة النقدية واللجوء إلى بدائل أخرى مثل الاكتناز أو تحويل العملة إلى عملات أجنبية.

ويمكن توضيح العلاقة السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): دالة الإيرادات من ضريبة التضخم IR بدلالة معدل التضخم f.

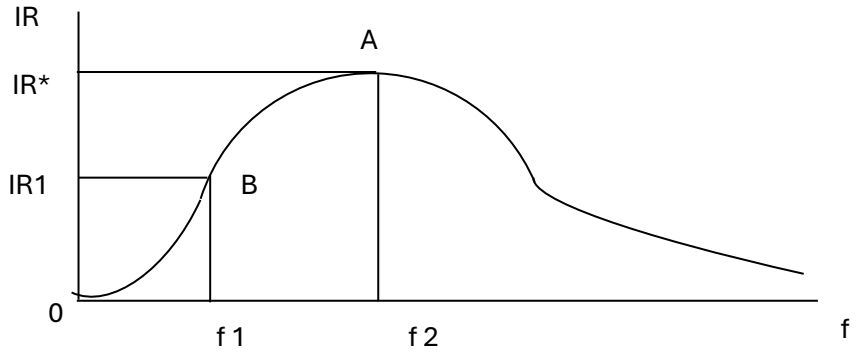

المصدر: أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 349.

يتضح من العلاقة السابقة أنه عندما يكون معدل التضخم معدوماً، تكون إيرادات الحكومة من ضريبة التضخم معدومة أيضاً. وعندما يزداد معدل التضخم، ترتفع إيرادات ضريبة التضخم. لكن عندما يزداد التضخم فوق حد معين، يبدأ الأفراد بتخفيض كمية النقود السائلة التي يحتفظون بها؛ لأن الاحتفاظ بالنقود يصبح أكثر كلفة مع مرور الوقت. وبالتالي تعمد المصارف أيضاً إلى الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من الاحتياطيات الإضافية. لذلك مع ارتفاع التضخم، تنخفض القاعدة النقدية الحقيقية كثيراً، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الإجمالية للحكومة من ضريبة التضخم.[1]

عند تقييم كفاءة فرض ضريبة التضخم على الأرصدة النقدية الحقيقية كوسيلة لزيادة إيرادات الحكومة، من المهم الإشارة إلى أن التمويل التضخمي لعجز الموازنة في الدول النامية قد يكون له آثار سلبية أكبر على الاقتصاد القومي مقارنةً بالدول المتقدمة.

[1] رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 349.

في الدول النامية، غالباً ما تكون استجابة الحصيلة الضريبية للتغيرات في الدخل القومي ضعيفة، مما يعني أن الزيادة في الحصيلة الضريبية تكون أقل من الزيادة في الدخل القومي بنسبة معينة. هذه المرونة المنخفضة للحصيلة الضريبية تعني أن كمية النقود الإضافية التي يتم إنشاؤها من خلال التمويل التضخمي ستكون أكبر في الدول النامية مقارنةً بالدول المتقدمة لتحقيق نفس مستوى الزيادة في الإيرادات الحكومية.[1]

بشكل عام، يمكن القول إن تمويل عجز الموازنة عن طريق ضريبة التضخم قد يدبر موارد إضافية للحكومة وفقًا للتحليل السابق، لكن من الصعب افتراض استمراره؛ لأن التضخم يصعب السيطرة عليه، وقد يؤدي ارتفاعه إلى إلحاق أضرار عديدة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الأضرار الاجتماعية خاصة في إعادة توزيع الدخل والثروة، وآثاره السلبية على ميزان المدفوعات وغيرها.[2]

وفي الوقت الراهن، هناك العديد من الدول التي لا تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية القرار، وبالتالي تكون السياسة النقدية فيها مرتبطة مباشرةً أو غير مباشرة بالحكومة المركزية، ويمكن ملاحظة العديد من حالات التمويل التضخمي التي تقوم بها هذه الحكومات لتحقيق برامجها الطموحة وتجنب مشاكل برامج الإصلاح المالي[3] .

الفرع الثاني: علاقة عجز الموازنة بمزاحمة القطاع الخاص

انطلاقًا من قيد الموازنة العامة السابق الإشارة إليه، وبهدف توضيح الأثر الذي يحدثه تمويل الإنفاق الحكومي على نشاط القطاع الخاص، سنستعرض بإيجاز كل نوع من أنواع التمويل على حدة، ونتتبع الآثار الناجمة عنه، في ظل وجود اقتصاد عادي كالاقتصادات السائدة في معظم دول العالم، أي بافتراض عدم وجود موارد نادرة مثل النفط.

---

[1] المرجع السابق، ص 112. نقلا عن:

G.K.Shaw:" **Leading issues of tax policy in developing countries: the economic problems** ", in: A. Peacock and F. Fort (eds) : The political economy of taxtation, Basil Blackwel , Oxford 1981 ,pp 148-162.

[2] للاطلاع أكثر على الآثار السلبية للتضخم أنظر إلى: رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 116، وما بعدها.

[3] Peter L. Rousseau, Paul Wachtel. **Inflation, Financial Development and Growth**. November 3, 2000.p 03, See: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=251589

ففي هذه الاقتصادات، يتم تمويل النشاط الاقتصادي الحكومي وفقًا لقيد الموازنة من خلال ثلاث قنوات أساسية هي: الضرائب، وخلق النقود (التوسع النقدي)، والاقتراض العام.

وزيادة الإنفاق الحكومي تعني زيادة التدفقات الواردة من إحدى هذه القنوات، ويمكن تتبع الآثار الناجمة عن اتخاذ إحدى هذه السياسات، والتي من شأنها أن تؤثر على الاستهلاك العام، وما يتبعها من آثار على مستوى الاقتصاد الكلي أو على مستوى سلوك المؤسسات الخاصة.

فلنستعرض الآن كل قناة من قنوات التمويل على حدة وآثارها على النشاط الاقتصادي.

1: الضرائب

تُعتبر الضرائب من أهم وسائل تمويل الإنفاق العام للحكومات. وقد تتطلب زيادة الإنفاق العام زيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة في صافي معدلات الضرائب إما أن تُؤخذ من صافي معدلات الأرباح التي تُجنيها المؤسسات في القطاع الخاص أو من الأجور والمرتبات.

في حال تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب على أرباح القطاع الخاص، فقد يقرر هذا القطاع تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين عن طريق رفع الأسعار. وبالتالي ستبقى أرباح القطاع الخاص كما هي، ويتحمل العاملون أعباء هذه الضرائب من خلال ارتفاع تكاليف السلع والخدمات المستهلكة. ومن المحتمل أن يطالب العمال بزيادة معدلات الأجور بما يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات (زيادة معدلات التضخم)، وهذا من شأنه تقليل هامش ربح المؤسسات. وتتحقق نفس النتيجة إذا تم تمويل الزيادة في الإنفاق العام من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتبات.[1]

استنادًا إلى ما سبق، يمكن استنتاج أن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، مما ينعكس سلبًا على معدلات الاستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو الإنتاجية. حيث أن زيادة الضرائب لتمويل الإنفاق العام تؤدي إلى آثار سلبية على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، سواء من خلال انخفاض الأرباح أو زيادة التضخم وتقليل القدرة الشرائية للأجور، مما يؤثر بدوره سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص: 155-156.

2: الاقتراض العام أو الإصدار النقدي

البديل الآخر للضرائب كمصدر لتمويل الإنفاق العام هو لجوء الدولة إلى التمويل عن طريق الاقتراض العام أو الإصدار النقدي الجديد. حيث يقوم البنك المركزي عادةً بخلق النقود نيابةً عن الدولة، بينما تأخذ القروض العامة شكل قروض وتسهيلات مالية من البنوك التجارية أو مؤسسات الإقراض الدولية، أو شكل سندات حكومية تصدرها الدولة للاكتتاب فيها.

أما تمويل عجز الموازنة عن طريق خلق النقود، فكما أشرنا سابقًا، يتضمن ضريبة مخفية تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم التي قد تؤدي إلى زيادة الضرائب المقتطعة من دخول الأفراد، لأنها تقلل من مدخراتهم وتقتطع جزءً من دخولهم ليذهب للحكومة مقابل النقود الإضافية التي طُبعت. وبالتالي تحمل الحكومة الأفراد عبء زيادة الإنفاق الحكومي بجعل دخولهم الحقيقية أقل. لذلك يرى الاقتصادي جونسون أن ضريبة التضخم قد تكون مبررة إذا أدت التغيرات في الإنفاق الحكومي الناتجة عن التضخم إلى تغيرات إيجابية في الاستثمار العام وزيادة الاستثمار الكلي في المجتمع وبالتالي في الدخل القومي.[1]

أما تمويل عجز الموازنة من خلال الدين العام، فمن المرجح أن يكون له آثار طاردة أو مزاحمة للقطاع الخاص، حيث كان بالإمكان توجيه الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد نحو الاستثمار أو زيادة الاستهلاك الذي قد يحفز الإنتاج. وهكذا يتم امتصاص جزء مهم من السيولة في القنوات الحكومية، مما قد يكون له آثار انكماشية. ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام، والذي يحتوي جزءً منه على تعويض عن ارتفاع التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، قد تلجأ السلطات إلى رفع أسعار الفائدة، مؤديا إلى نتائج محتملة هي انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع التضخم من جديد.[2]

استنادًا إلى ما سبق من تحليل لآثار تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الضرائب أو التوسع النقدي أو الاقتراض العام، يتضح أن على الدولة عند لجوئها لتمويل العجز أن تراعي تعظيم الاستثمار الكلي في الاقتصاد وليس فقط تعظيم الاستثمار الحكومي. فزيادة الضرائب قد تؤدي إلى انخفاض أرباح القطاع الخاص وبالتالي تقليل

[1] لبنى محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 57.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص: 157-158.

استثماراته. أما التوسع النقدي فقد ينتج عنه ارتفاع التضخم وفرض ضريبة مستترة على المدخرات والدخول. وفيما يتعلق بالاقتراض العام، فقد يمتص جزءً من السيولة المتاحة للاستثمار الخاص ويؤدي إلى آثار انكماشية، خاصة إذا تم رفع أسعار الفائدة لتشجيع الاكتتاب. لذلك يجب على الحكومة التقليل قدر الإمكان من إحلال الدين العام محل الأموال المخصصة للاستثمارات والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تحتاج إلى تعظيم مثل الاستثمار الخاص.

الفرع الثالث: علاقة العجز بميزان المدفوعات

من المعلوم أن سياسة عجز الموازنة المفرط تساهم بشكل كبير في اختلال ميزان المدفوعات سواء في ظل وجود مراقبة أو عدم مراقبة للتجارة الخارجية داخل الدولة. ففي إطار اقتصاد مصغر يتميز بسعر صرف ثابت، فإن زيادة عجز الموازنة العامة يترتب عنها ارتفاع في الطلب الداخلي الذي يتم التحكم فيه بواسطة الواردات مما يسبب تدهوراً في الحساب الجاري.

في اقتصاد مفتوح، ويمكن تفسير الناتج المحلي الإجمالي على ضوء النفقات العامة كما يلي:[1]

$$\mathbf{Y = C + I + G + X - M} \ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{1})$$

كما يمكن تفسير الناتج المحلي الإجمالي على ضوء الموارد (المداخيل) كالتالي:

$$\mathbf{Y = C + S + T} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (\mathbf{2})$$

بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نتحصل على:

$$\mathbf{(X - M) = (T - G) + (S - I)}$$

$$\mathbf{(M - X) = (I - S) + (G - T)} \ldots\ldots (\mathbf{3}) \text{ أو}$$

[1] المرجع السابق، ص ص: 158-159.

أي أن:

عجز الحساب الجاري = عجز الموازنة العامة (G – T) + عجز الادخار في القطاع الخاص.(I – S)

هذه المعادلة تظهر العلاقة الرياضية بين هذه المتغيرات، ولكنها لا تحدد بالضرورة العلاقة السببية بينهما. فهي تشير إلى أن زيادة عجز الموازنة العامة أو عجز الادخار في القطاع الخاص، أو كليهما، ستؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري، ولكن لا تبين ما إذا كان عجز الموازنة هو السبب في عجز الحساب الجاري أم العكس.

ومع ذلك، يرى اقتصاديو مدرسة كامبريدج الجديدة، استنادًا إلى فرضيات سلوكية معينة، أن عجز الحساب الجاري يُحدد بشكل رئيسي بعجز الموازنة العامة للدولة. ويفترضون أن العرض للسلع والخدمات غير مرن في المدى القصير، وأن عجز (أو فائض) القطاع الخاص ضئيل وثابت.

وفقًا لهذه النظرية، فإن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع الواردات لأن العرض غير مرن في المدى القصير. كما أن تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، مما قد يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري. وبالمثل، فإن خفض الضرائب وتسجيل عجز ضريبي قد يزيد من الطلب على السلع والخدمات التي كانت موجهة للتصدير، مما يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري أيضًا.[1]

وأما مناصرو المدرسة النقدية، فيفسرون العلاقة على النحو التالي:[2]

بافتراض أن الحساب الجاري يساوي التغيرات في الأرصدة الأجنبية الصافية للنظام البنكي فإن:

$$X - M = \Delta AEN \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

فحسب المعادلة (3) لدينا:

$$\Delta AEN = (X - M) = (T - G) + (S - I) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

[1] المرجع السابق، ص 159.

[2] المرجع السابق، ص 160.

تعبر هذه المعادلة على أن العجز الموازني، وفائض القطاع الخاص يعادل حيازة الأصول على بقية العالم فضلاً عن ذلك فإن الحالة النقدية للنظام البنكي تكون كالآتي:

$$\Delta M = \Delta AEN + \Delta DC$$

وإن التغيرات في الكتلة النقدية (M) تساوي التغيرات في الأرصدة الأجنبية الصافية(AEN) ، مضافاً إليها التغيرات في القرض الداخلي(DC) ، الذي يساوي:

$$\Delta DC = \Delta Cp + \Delta Cg - Cp$$

حيث = Cg :قروض القطاع العام = Cp قروض القطاع الخاص

نعتبر أن عجز الموازنة العامة يتم تمويله بالقروض البنكية والخارجية، وباستعمال المعادلتين (5)، (6)، نتحصل على:[1]

$$\Delta AEN = (T - G - \Delta AENg) + (\Delta M - \Delta Cp)$$

وبناءً على هذه المعادلة، يمكن تفسير الزيادة في الأرصدة الأجنبية الصافية للنظام البنكي على أنها ناتجة عن زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (ΔM) أو تمويل العجز الموازني (G - T - ΔAENg) عن طريق الإصدار النقدي.

كما تشير العلاقة إلى أن عجز التحصيل الضريبي (العجز الضريبي) يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، مما يزيد الطلب على السلع والخدمات، بما في ذلك السلع المخصصة للتصدير. وهذا بدوره يؤثر سلباً على الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

[1] عبد القادر باغوس، "**دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(1986–1997)**" .رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999/1998، ص 160، نقلا عن:

Mustafa Kara, **Deficits budgétaires et stabilisations** . Expert au FMI, 1990, p p160- 162.

وتُشير أيضاً إلى وجود علاقة وثيقة بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حيث غالباً ما يكون العجز الثاني نتيجة للعجز الأول.

ونتيجة لذلك، لجأت العديد من الدول النامية إلى الاقتراض الخارجي لسد عجز الحساب الجاري، مما أدى إلى دخولها في حلقة مفرغة من الإفراط في الطلب، وتراجع الصادرات، وانخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وتطبيق قيود صارمة على التجارة الخارجية.

لذلك، تربط المعادلة والعلاقة بشكل وثيق بين عجز الموازنة العامة، والتمويل النقدي لهذا العجز، وزيادة الكتلة النقدية، وارتفاع الطلب المحلي، وتدهور الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مما قد يؤدي إلى حلقة مفرغة من المشاكل الاقتصادية في الدول النامية.

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة من منظور الفكر الاقتصادي المعاصر

عجز الموازنة العامة للدولة هو حالة تزيد فيها النفقات العامة عن الإيرادات العامة المعتمدة لتغطيتها. وقد اختلفت الآراء والمدارس الاقتصادية حول مفهومه، وطرق قياسه، وكيفية التعامل معه.

لم يكن هذا الاختلاف وليد العصر الحديث، بل هو امتداد للجدل القديم بين المدارس الاقتصادية حول دور الدولة في الاقتصاد. حيث تضامنت المدرسة النقدية مع المدرسة الكلاسيكية في معارضة عجز الموازنة المتعمد كأداة لتدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يتعارض مع الفكر الكينزي الذي يدعم السياسات التدخلية والعجز الموازني لتنشيط الطلب الكلي.

سوف نتطرق الى الأفكار والآراء التي تبنتها المدارس المذكورة ضمن العناصر التالية:

- عجز الموازنة العامة للدولة من منظور المدرسة الكلاسيكية.
- عجز الموازنة العامة للدولة من منظور المدرسة الكينزية.
- عجز الموازنة العامة للدولة من منظور المدرسة النقدية.

المطلب الأول: عجز الموازنة العامة للدولة من منظور المدرسة الكلاسيكية

تأسست المدرسة الكلاسيكية على مجموعة من المبادئ والآراء التي صاغها عدد من الباحثين والمفكرين في ظروف معينة خلال القرن الـ 18 وحتى منتصف القرن الـ 19. ومن أهم الأفكار التي تبنتها هذه المدرسة؛ مبدأ توازن الموازنة العامة للدولة، ورفض حدوث أي عجز أو فائض فيها.

وسوف نوضح أهم الأسس النظرية التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية، ومبررات رفضها لوجود عجز في الموازنة العامة، وكذلك تأثير تمويل هذا العجز على الاقتصاد الوطني، من خلال العناصر التالية:

- الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية.
- مبررات توازن الموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول: الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية

الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية قامت على مجموعة من الفرضيات والآراء التي وضعها العديد من المفكرين الاقتصاديين، مثل آدم سميث، ودافيد ريكاردو، وجون باتيست ساي، ومن أهم هذه الآراء:[1]

1. الإعتقاد بمبدأ الحرية الاقتصادية كدعامة للنشاط الاقتصادي، حيث تسير حركة الإنتاج وفقًا لليد الخفية للسوق، دون تدخل الدولة، مع افتراض أن جميع الأسواق تتجه نحو التوازن تلقائيًا.
2. افتراض سيادة المنافسة الكاملة أو الحرة في جهاز السوق، باعتبارها جهازًا قادرًا على تنظيم نفسه بنفسه دون حاجة لتدخل الحكومة أو الأفراد.
3. قدرة المنافسة الكاملة على تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية بالشكل الأمثل، وتحقيق أقصى الأرباح للمنتجين وأقصى منفعة للمستهلكين.
4. دور المنافسة الكاملة في تنظيم توزيع الدخول على الأفراد المشاركين في العمليات الإنتاجية.
5. مرونة الأجور والأسعار واستجابتها للتغيرات في العرض والطلب، مما يمنع حدوث بطالة إجبارية.

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**. سلسلة عالم المعرفة 226 – الكويت: تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997، ص 166 وما بعدها.

6. مبدأ الرشادة الاقتصادية، حسب قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه)، حيث يستحيل على المنتج إنتاج سلع غير مربحة، أو على المستهلك استهلاك سلع ليست لها منفعة.
7. نظرية كمية النقود التي تفترض وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من النقود والمستوى العام للأسعار.[1]

وانطلاقًا من هذه الأسس، طالبت المدرسة الكلاسيكية بعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وانحصار دور الأدوات المالية في تحقيق الأهداف المالية فقط، مع الالتزام بقاعدتي الحياد المالي وتوازن الموازنة العامة.

أولا: قاعدة الحياد المالي:

وفقًا للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، تنص قاعدة الحياد المالي على أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يجب أن يكون محايدًا، بحيث لا يؤثر على قرارات وسلوكيات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، سواء عن طريق فرض الضرائب أو إنفاق النفقات العامة.[2]

يمكن القول أنه يجب ألا يغير نشاط الدولة في توفير السلع والخدمات العامة من العلاقات النسبية بين الدخول والثروات الخاصة مقارنةً بما كانت عليه قبل تدخل السياسات المالية للدولة. حيث يجب أن تكون كل من الإيرادات العامة (الضرائب) والنفقات العامة محايدة، بحيث تعوض كل واحدة منهما التغييرات النسبية التي تسببها الأخرى.[3]

وبالتالي، تهدف قاعدة الحياد المالي إلى ضمان عدم تأثير سياسات الدولة المالية، سواء من جانب الإيرادات أو النفقات، على قرارات ونشاطات القطاع الخاص، بما يضمن عدم تشويه آليات السوق الحرة وفقًا للمبادئ الكلاسيكية.

---

[1] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، « **العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر**» . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1990، ص 29.

2 سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 23 – 24.

3 لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 30.

ثانيا: قاعدة توازن الموازنة

وفقًا للفكر الكلاسيكي، تنص قاعدة توازن الموازنة على ضرورة تحقيق التعادل التام بين إجمالي إيرادات الدولة وإجمالي نفقاتها. ويتطلب ذلك من الدولة أولاً تقدير حجم نفقاتها العامة بأضيق نطاق ممكن، ثم تقدير إيرادات الدومين العام، وفي حالة عدم كفايتها يتم الاعتماد على الضرائب، مع تفضيل الأنواع التي تقلل من تدخل الدولة في حريات الأفراد.[1]

الفرع الثاني: مبررات توازن الموازنة العامة للدولة

يرى الفكر الكلاسيكي أن وجود عجز في الموازنة العامة يضطر الدولة للاقتراض العام، الأمر الذي يزيد من نفقات السنوات القادمة، ويؤدي إلى تضخم العجز الموازني، مما قد يجعل الدولة رهينة لظاهرة المديونية، وينال من أسس ماليتها وقدرتها على تأدية وظائفها.[2]

كما يرى الكلاسيك أن الاقتراض العام من الأفراد له آثار سلبية على الاقتصاد القومي، حيث يجعل الدولة منافسة للقطاع الخاص في سوق الاقتراض، مما يرفع أسعار الفائدة، ويقلل من قدرة القطاع الخاص على الاقتراض وتمويل استثماراته، وبالتالي يقلل الاستثمار الخاص ومعدلات النمو.

أما في حالة لجوء الدولة للإصدار النقدي لتمويل النفقات الحكومية، فيرى الكلاسيك أن ذلك سيؤدي إلى آثار سلبية أخرى على الاقتصاد القومي، حيث لن يترتب عليه أي تغيير في المستوى الحقيقي للنشاط الاقتصادي، ولكن سيؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وحدوث التضخم، وفقًا للنظرية الكمية للنقود.[3]

1 سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص 23- 24.

2 محمد عباس محرزي، **إقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 19.

3 لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة من منظور المدرسة الكينزية.

يعتبر الكساد الكبير عام 1929 نقطة التحول التي أدت إلى تغيير المالية العامة من إطارها الكلاسيكي المحافظ إلى الإطار الكينزي، الذي أعطى لها أدوارًا بالغة الأهمية في النظام الاقتصادي. تمثل ذلك في الكتاب الذي أصدره رائد هذا الفكر، الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز(1946-1883) ، والمعنون بـ "النظرية العامة في الفائدة والنقود والتوظيف" عام 1936، ليبدأ عصرًا جديدًا من الفكر الاقتصادي المبني على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومخالفة مبدأ حياد المالية العامة والتوازن السنوي للموازنة العامة.[1]

أسس كينز نظريته انطلاقًا من نقده للأفكار التي نادى بها الكلاسيك، وإثباته لعدم صحتها. وستتم دراسة هذا الفكر وموقفه من عجز الموازنة العامة للدولة، وطرق تمويلها من خلال العنصرين التاليين:

- محددات الطلب الكلي عند كينز.
- تحفيز الطلب الكلي لعلاج الكساد وسياسة العجز المقصود.

الفرع الأول: محددات الطلب الكلي عند كينز

وفقًا للنظرية الكينزية، لا يمتلك النظام السوقي القدرة التلقائية التي تضمن تحقيق العمالة الكاملة، بل يعتمد ذلك على مستوى الطلب الكلي. ويرتبط الطلب الكلي في التحليل الكينزي بسوق النقد وسوق السلع والخدمات.

ويتم اشتقاق منحنى الطلب الكلي من خلال نموذج IS-LM ، حيث يمثل IS التوازن في سوق السلع والخدمات، بينما يمثل LM التوازن في سوق النقود. وبالتالي، يعتمد مستوى الطلب الكلي على التفاعل بين سوقي السلع والنقود، وفقًا للنموذج الكينزي.

[1] للاطلاع أكثر على الإنتقادات التي وجهها كينز للفكر الكلاسيكي، راجع: رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، مرجع سابق، ص 327.

وبناءً على هذا التحليل، رأى كينز أن السياسات الحكومية لتحفيز الطلب الكلي، سواء من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، ضرورية لمعالجة مشكلات البطالة والكساد الاقتصادي، وهو ما يتعارض مع المبادئ الكلاسيكية.[1]

أولا: توازن سوق السلع والخدمات

يتكون الطلب الكلي من عنصر الإنفاق الكلي على السلع والخدمات الذي يشمل أربع مكونات هي: [2]

1. **الإستهلاك العائلي (C)** : [3]

افترض كينز أن الإستهلاك يعتمد على الدخل، وأنه يرتفع كلما إرتفع الدخل، ولكن بمقدار أقل من الزيادة في الدخل، وعليه تكتب دالة الاستهلاك على الشكل التالي:[4]

$\mathbf{C = a + by_d}$..... **(1)** $\left\{ \begin{matrix} a > 0 \\ 1 > b > 0 \end{matrix} \right\}$	a: هو قيمة الاستهلاك المستقل عن الدخل. b: الميل الحدي للاستهلاك وهو النسبة المقتطعة من الدخل والموجهة للاستهلاك. y_d : هو الدخل الوطني المتاح

$\mathbf{Y_d = y - tx + tr}$	tx: الضرائب tr: التحويلات

بالتعويض في المعادلة (1) نجد: $\mathbf{C = a + by - btx + btr}$

1 ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 277.

2 جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الإقتصاد الكلي**. ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الرياض: دار المريخ، 1420/1999، ص 236.

3 ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 105.

4 المرجع السابق، ص110.

2. الإستثمار (I):

الاستثمار يُعرَّف بأنه "تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة القدرة الإنتاجية في المستقبل، أو خلق منافع للمستهلك في المستقبل". ويُقسم الاستثمار إلى نوعين رئيسيين:[1]

أ- الاستثمار الثابت: ويتكون من الأصول المعمرة التي تُسمى أحيانًا السلع الرأسمالية، والتي صُممت لزيادة القدرة الإنتاجية في المستقبل.

ب- الاستثمار في المخزون: ويتكون من الإضافات إلى المواد الخام، والمنتجات النهائية التي لم يتم بيعها بعد.

يمثل منحنى الطلب على الاستثمار العلاقة الوثيقة بين الاستثمار وسعر الفائدة، حيث يُعتبر سعر الفائدة العامل الرئيسي المحدد للمبالغ المقترضة لأغراض الاستثمار، أو تكلفة اقتراض رؤوس الأموال.[2]، ويُلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة، كلما انخفض حجم الاستثمارات، أي أن هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وحجم الاستثمار.[3]

أي أن: $I = I_{0-ri}$

الشكل رقم 3-4: منحنى الإستثمار

{ تشير العلامة (-) إلى العلاقة العكسية بين I و i }

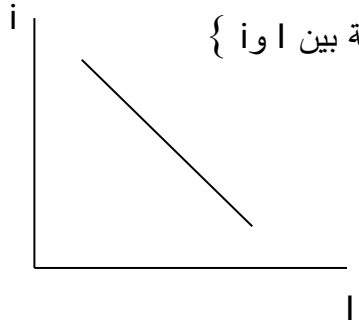

حيث:

I_0: الإستثمار المستقل.

1 جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص 252.

2 خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**. ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص 178.

3 Anne Epaulard, Aude Pommeret, ***Introduction à la Macroéconomie*.** Paris: Edition La Découverte, 2002, p 26.

r: معامل سعر الفائدة.

i: معدل سعر الفائدة.

3. الإنفاق الحكومي: (G)

يتشكل الإنفاق الحكومي من الإنفاق الاستهلاكي للحكومة على السلع والخدمات، والإنفاق الاستثماري (مثل شراء المباني والطرق) .[1]، حيث لا يوجد عامل يجعل حجم الإنفاق الحكومي يتغير بتغير مستوى الإنتاج والدخل، بل هو قيمة ثابتة تحددها الدولة وفقًا للظروف الاقتصادية والسياسة الحكومية.[2]، لذلك، يكون الإنفاق الحكومي عرضة للتغير من خلال العملية السياسية.

ويمكن التعبير عن الإنفاق الحكومي الثابت بالرمز.(G = G0) . [3]

4. صافي التجارة الخارجية (X–M):

يمثل صافي التجارة الخارجية الفرق بين الصادرات (X) والواردات .(M) حيث تُعرَّف الصادرات (X) بأنها السلع المنتجة داخل الدولة والمخصصة للبيع خارجها، بينما تُعرَّف الواردات (M) بأنها السلع المنتجة خارج إقليم الدولة والمستهلكة من قبل المقيمين داخل حدود الدولة. ويُطلق على الفرق بين الصادرات والواردات (X–M) مصطلح رصيد الميزان التجاري.[4]

ولذلك فإن دالة الطلب على الصادرات هي دالة مستقلة عن الدخل، بينما يتأثر الطلب على الواردات بمستوى الدخل.

وعليه يمكن كتابة: $X=X_0$, $M = M_o + my$,(m : تمثل الميل الحدي للاستيراد،حيث: $0 < m > 1$)

---

[1] Ibid. p 24.

[2] David Begg et autres, ***MACROECONOMIE*.** Ediscience international, 6émmetirage, 1994, p 123.

[3] جيمس جوارتيني وآخرون، مرجع سابق، ص 255.

[4] David Begg et autres, Op-ci, p p 138 - 139.

تصبح معادلة الطلب الكلي: $Y = C + I + G + X - M$

$$Y = a + by_d - ri + I_o + G_0 + X_0 - M_0 - my$$

$$Y_{IS} = \frac{a - btx + btr + Io - ri + G_0 + X_0 - M_0}{1 - b + m}$$

وتمثل هذه العلاقة شرط التوازن في سوق السلع والخدمات والتي نعبر عنها بالمنحنى **IS** الذي يحدد موقعه بدوال الإدخار والإستثمار ومستوى الإنفاق الحكومي.[1]

الشكل رقم (3–5) : إشتقاق منحنى: IS

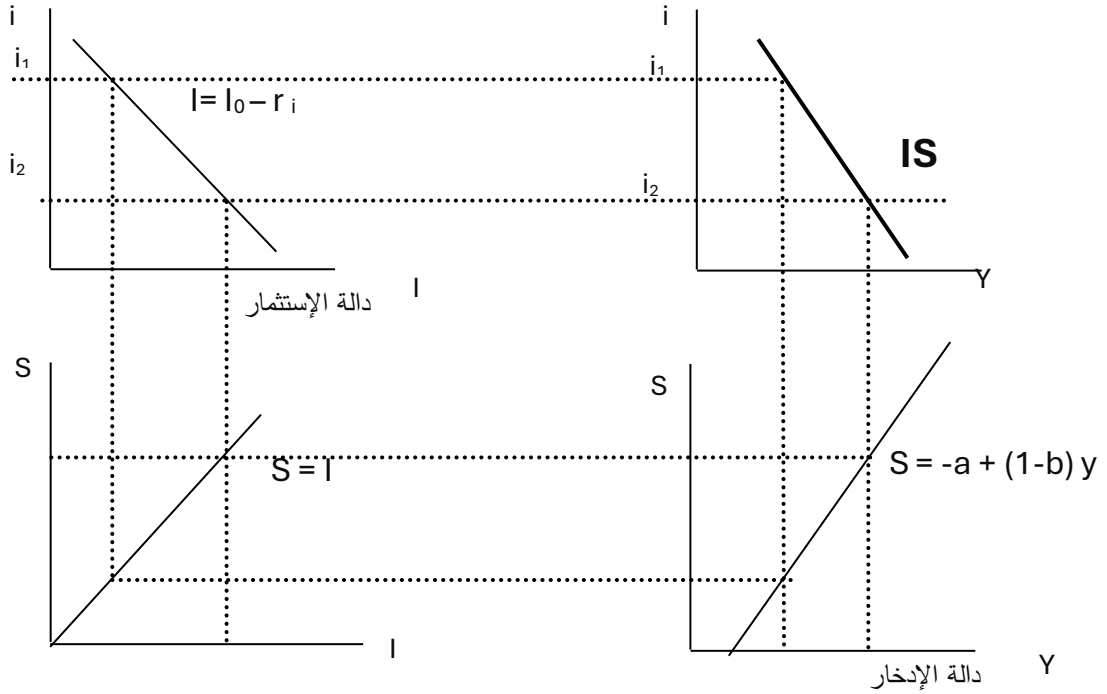

المصدر: Hubert Kempf. **Macroéconomie. Edition** DALLOZ.2001. p 115

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 369.

ثانيا: التوازن في سوق النقد

ويتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى العرض النقدي Ms، مع الطلب عليها Md، أي أن: Md = Ms ويعبر عن هذا التوازن بالمنحنى**LM**، حيث:

Md: يتكون من M**1** (y) , M**2** (i) ، حيث :

M**1** (y): يمثل الطلب على النقود لغرض المعاملات والإحتياط (الطوارئ) ، وهو يزداد بازدياد الدخل.

M**2** (i) : يمثل الطلب على النقود لغرض المضاربة، وطالما أن الطلب على النقود لغرض المضاربة ينخفض بارتفاع أسعار الفائدة، لذلك يصبح : M**2** سالبا.

إذن يمكن كتابة: $M_1(y) = \alpha_1 y \quad , M_2(i) = -\alpha_2 i$

وبالتالي يصبح: $Ms = Md \Rightarrow Ms = \alpha_1 y - \alpha_2 i$

إذن: $$Y = \frac{Ms + \alpha_2 i}{\alpha_1}$$

وهذه العلاقة تمثل شرط التوازن في سوق النقود المعبر عنها بالمنحنى **LM**، الذي يتحدد موقعه بدالة الطلب على النقود ومستوى الأرصدة النقدية الحقيقية.[1]

الشكل رقم 3-6 : إشتقاق منحنى LM

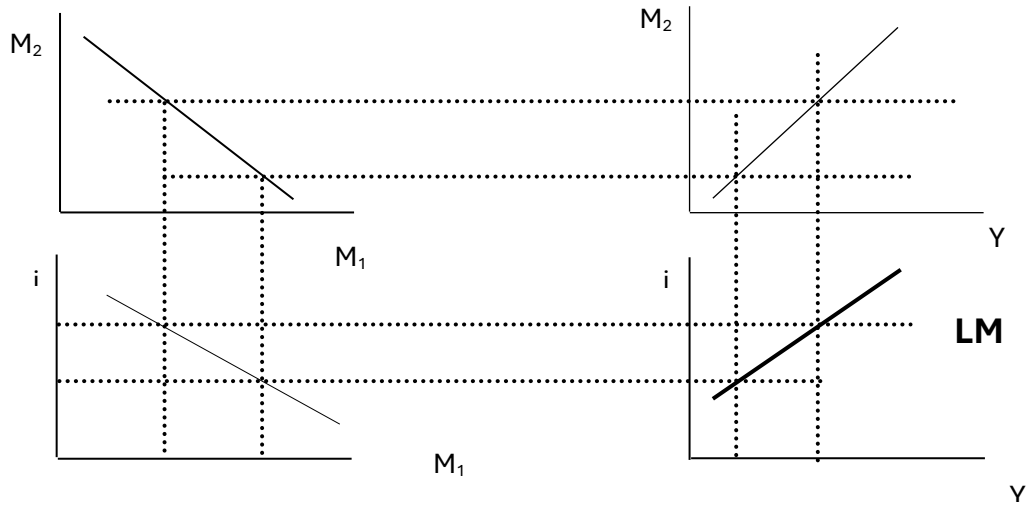

المصدر : Hubert Kempf. Op -cit. p 120

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 265.

ثالثا: منحنى الطلب الكلي

يرتبط منحى الطلب الكلي بتوازن سوقي النقود و السلعة، وعلى ذلك يعتمد اشتقاق منحنى الطلب الكلي على توازن نموذج (**IS = LM**).

ويتحقق التوازن في النموذج (**IS = LM**) في الشكل رقم (3-7)، لما تكون أسعار الفائدة في سوق النقود هي نفسها في سوق السلع والخدمات، وبالتالي الدخل المتولد عن(i) في سوق النقود هو نفسه المتولد عن (i) في سوق السلع والخدمات.

يمثل (3-8) توضيحا لشرط التوازن الكينزي.

خط 45^0 يمثل جميع النقاط التي تحقق شرط التوازن، تساوي الطلب الكلي والدخل الكلي.

الشكل رقم 3-7 : منحنى IS-LM

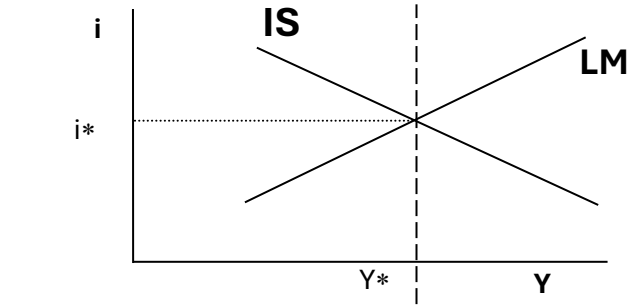

المصدر : Hubert Kemp f. Op -cit. p123.

الشكل رقم 3-8 : شرط التوازن الكينزي

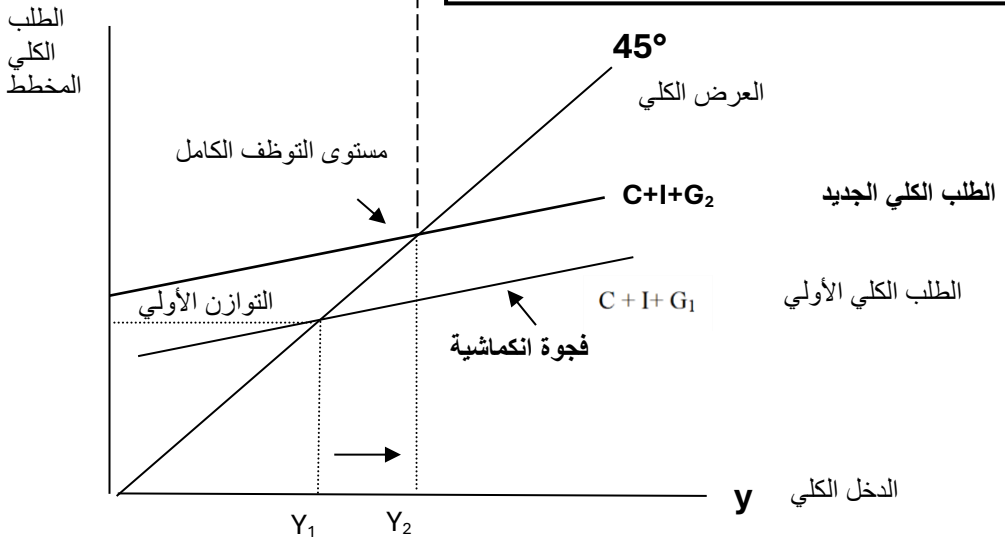

المصدر: جيمس جوارتيني و آخرون، مرجع سابق، ص 300

ويمثل الشكل اقتصادا يعمل دون مستوى التشغيل الكامل ويتسم هذا الاقتصاد بوجود بطالة بسبب قصور الطلب الكلي.

الفرع الثاني: سياسة العجز المقصود وتحفيز الطلب الكلي لعلاج الكساد

يرى جون مينارد كينز وأتباعه أن التقلبات في الطلب الكلي هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي. ولذلك، فإنه إذا تمكنا من تحقيق استقرار في الطلب الكلي والحفاظ عليه عند مستوى يتوافق مع التوظيف الكامل، فسنكون قد تغلبنا على أي قصور في آليات اقتصاديات السوق.[1]

نظرًا لأن سياسات الضرائب والإنفاق الحكومي تؤثر على الطلب الكلي، فإن الموازنة العامة للدولة تُعتبر أداة مهمة في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي، والبطالة، والتضخم.[2]

في حالات الكساد الاقتصادي، اقترح كينز مجموعة من السياسات النقدية والمالية لحقن الاقتصاد القومي بجرعات منشطة لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال. فقد دعا إلى خفض أسعار الفائدة لتقليل تكاليف الإنتاج، وخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق العام في مجالات الخدمات والأشغال العامة. كل ذلك من شأنه أن يزيد من الدخل والإنفاق، وبالتالي توظيف المزيد من العمالة. ومع ذلك، فقد حث كينز على تخفيض هذه التدابير عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل، وعندما تبرز مخاطر التضخم.[3]

بشكل عام، يؤكد الفكر الكينزي على دور السياسات المالية والنقدية الحكومية في التأثير على الطلب الكلي والتحكم في مستوياته لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، ومكافحة التضخم. حيث يمكن للحكومة استخدام أدوات مثل الضرائب، والإنفاق العام، وأسعار الفائدة لتنشيط الاقتصاد أو كبحه حسب الحاجة.

أولا: زيادة الإنفاق الحكومي

في البداية، يكون المستوى المبدئي للطلب الكلي (C+I+G1) عند مستوى دخل y1، وهو أقل من مستوى التوظيف الكامل عند مستوى دخل y2، مما يعني وجود فجوة انكماشية بين الطلب الكلي الفعلي والمستوى الذي يحقق التوظيف الكامل.

---

[1] جيمس جوارتيني وآخرون، مرجع سابق، ص ص 299 – 300.

[2] المرجع سابق، ص 300.

[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سابق، ص 377.

الشكل رقم 3-9: أثر زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي عند كينز

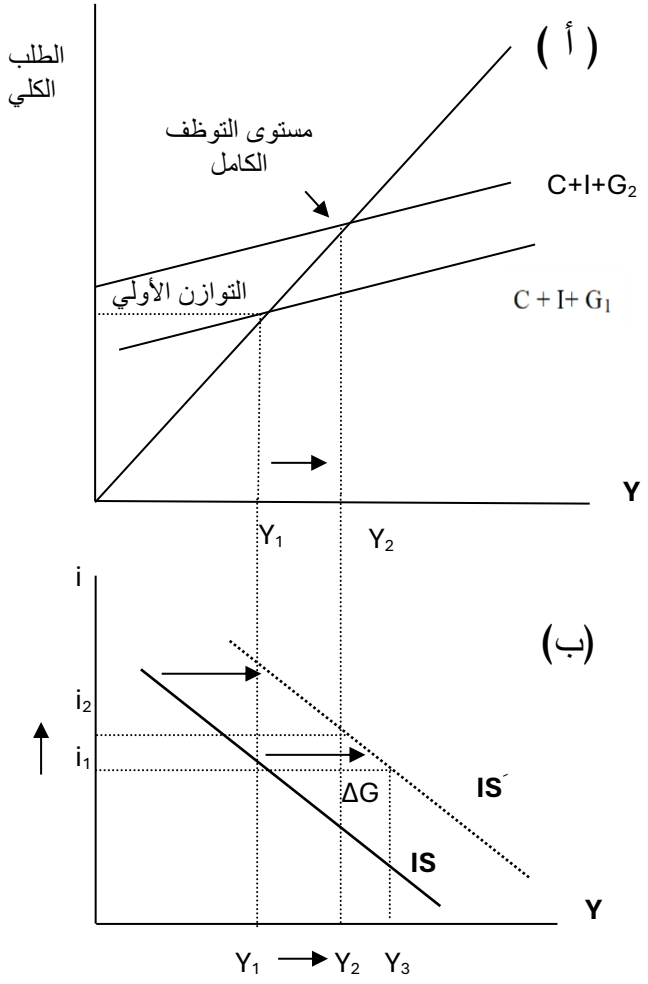

المصدر: الجزء(أ): جيمس جوارتيني وآخرون، مرجع سابق، ص 301.

الجزء(ب): Anne Épaulard, Aude Pommeret, **Introduction à la macroéconomie**, La Découverte, 2017, P 35

لمعالجة حالة الكساد ودفع الاقتصاد القومي نحو مستوى التوظيف الكامل لقدرته الإنتاجية، دعا كينز إلى تحفيز الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام مع الإبقاء على الضرائب كما هي.

عندما يزيد الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG، فإن هذا سيرفع منحنى الطلب الكلي من (C+I+G1) إلى (C+I+G2)، [1] مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى من IS إلىَ IS (كما يظهر في الشكل ب-06). هذا الانتقال يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من y1 إلى y2 من خلال عملية المضاعف. [2]

وفقًا للنظرية الكينزية، في حالات الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب الكلي، تدعو هذه النظرية إلى زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي وسد الفجوة الانكماشية، وبالتالي دفع الاقتصاد نحو مستوى التوظيف الكامل، حتى لو تسبب ذلك في عجز في الموازنة العامة للدولة.

[1] جيمس جوارتيني وآخرون، مرجع سابق، ص 302.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 377.

حيث أن آلية المضاعف تعمل في اقتصاد لديه موارد عاطلة، فإن زيادة الطلب الكلي سوف تزيد الإنتاج دون رفع الأسعار حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل.

لذلك، دعا التحليل الكينزي إلى خلق عجز في الموازنة العامة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، واللجوء إلى تمويل هذا العجز بالاقتراض من الأفراد والمؤسسات المالية. في هذه الحالة، سيبقى منحنى LM (العرض النقدي) ثابتًا، ولكن اقتراض الحكومة سيزيد الطلب على الأموال القابلة للاقتراض (السندات)، مما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة. ومع ذلك، فإن زيادة الإنفاق الحكومي ستعمل من خلال آلية المضاعف على زيادة الدخل والطلب الكلي إلى مستوى أعلى من التوازن السابق، رغم ارتفاع معدلات الفائدة.

مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة من i_1 إلى i_2 ويتحقق التوازن عند y_2 بدلا من y_3 من خلال عملية المضاعف.[1]

أي أن: $\Delta Y = \Delta G . K_G$

حيث يمثل K_G مضاعف الإنفاق الحكومي:

$$K_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b}$$

ثانيا: سياسة تخفيض الضرائب بهدف تحقيق التوظيف الكامل

وفقًا للنظرية الكينزية، يمكن تخفيض الضرائب كوسيلة بديلة لزيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحفيز الطلب الكلي ومواجهة ظروف الكساد الاقتصادي.

حيث أن تخفيض الضرائب على الدخل سيؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للتصرف به لدى الأفراد، مما سيدفعهم إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي. وبدورها، ستؤدي الزيادة في الاستهلاك إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

وبالتالي، فإن تخفيض الضرائب يعتبر أداة مالية يمكن استخدامها لتحفيز الطلب الكلي، بجانب زيادة الإنفاق الحكومي، وفقًا للنظرية الكينزية. حيث ستؤدي هذه السياسة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، ولكنها ستساعد في دفع الاقتصاد نحو مستويات أعلى من النشاط والتوظيف.

[1] جيمس جوار تيني و آخرون، مرجع سابق، ص 718.

وعلى ذلك فإن تخفيض الضرائب بمقدار (ΔT_X) سوف يؤدي إلى رفع دالة الطلب الكلي إلى أعلى بمقدار:

$\Delta Y = \Delta T_X . K_T$ حيث يمثل K_T مضاعف الضرائب:

$$K_T = \frac{\Delta Y}{\Delta T_X} = \frac{-b}{1-b}$$

أي أن عمل المضاعف سوف يؤدي إلى زيادة في الدخل، منتجة زيادة الإستهلاك.

الشكل رقم 3-10: أثر تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي عند كينز

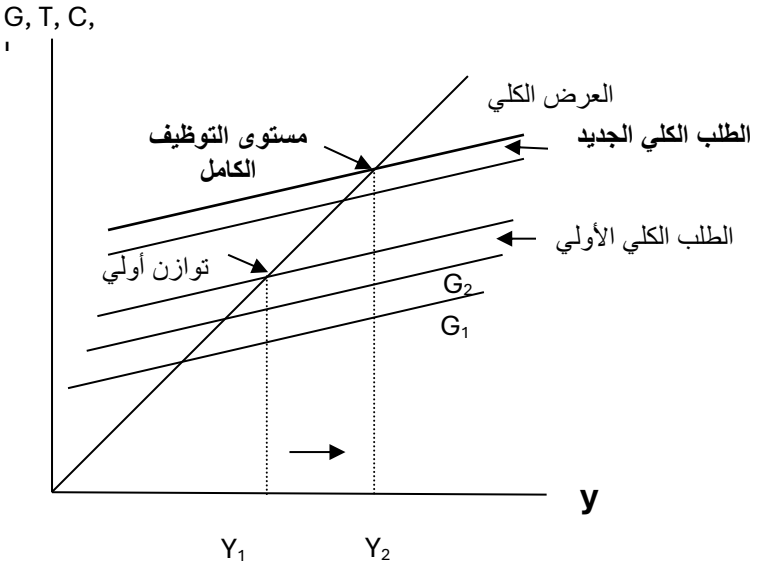

المصدر: جيمس جوارتيني وآخرون، مرجع سابق، ص 301.

المطلب الثالث: وجهة نظر المدرسة النقدية

في بداية السبعينيات، واجهت النظرية الكينزية تحديًا كبيرًا، حيث أصبح جهازها النظري غير قادر على تقديم تفسير مقنع لظاهرة جديدة ظهرت في الدول الرأسمالية الصناعية خلال تلك الفترة، وهي ظاهرة الركود

التضخمي التي تشير إلى تزامن البطالة مع التضخم في إطار الركود الاقتصادي. وهذا يتعارض مع رؤية جون مينارد كينز التي ترى أن البطالة تنفي التضخم، والعكس صحيح. [1]

نتيجة لهذا التحدي، سنحاول دراسة العنصرين التاليين:

- الأساس النظري للمدرسة النقدية.
- المنظور النقدي لأثر تمويل عجز الموازنة العامة على استقرار النظام الاقتصادي.

حيث تمثل المدرسة النقدية اتجاهًا نظريًا بديلًا يحاول تقديم تفسيرات مختلفة لمثل هذه الظواهر الاقتصادية، ويختلف في رؤيته حول دور السياسات المالية والنقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.

الفرع الأول: الأساس النظري للمدرسة النقدية

ظهرت المدرسة النقدية كتيار فكري جديد بقيادة الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان من جامعة شيكاغو، نتيجة لعدم فعالية النظرية الكينزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وسميت بالنقدية لأهمية دور النقود والسياسة النقدية في نظريتها.

عارضت المدرسة النقدية سياسة إدارة الطلب الكينزية، مؤيدة الرؤية القائلة بأن الاقتصاد الحر مستقر إلى حد ما حول مستوى العمالة الكاملة، وأن تقلبات النشاط الاقتصادي ناتجة عن سوء إدارة وتدخل الحكومة، خاصة في المجال النقدي. حيث ترى أن القطاع الخاص يتسم أساسًا بالاستقرار لو ترك دون تدخل حكومي.

ووفقًا للنقديين، فإن تقلبات الطلب الخاص، والتي تنعكس في عدم استقرار منحنى الاستثمار والطلب الكلي(IS) ، سيكون لها تأثير ضئيل على الإنتاج في حالة ثبات الرصيد النقدي، نظرًا لانخفاض مرونة منحنى العرض النقدي (LM) بالنسبة لسعر الفائدة. لكنهم يرون أن آلية عمل الاقتصاد لا تتيح الفرصة للتنبؤ بمثل هذه التقلبات، لذلك يرى فريدمان أن تدخل الدولة لمعالجة هذا الانحراف عن طريق سياسات الاستقرار لن يؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار.[2]

[1] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 78.

[2] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 36.

الفرع الثاني: المنظور النقدي لأثر تمويل عجز الموازنة العامة على استقرار النظام الاقتصادي

وفقًا للمدرسة النقدية، يختلف تأثير تمويل عجز الموازنة العامة على استقرار النظام الاقتصادي باختلاف طريقة التمويل المتبعة. فعند تمويل العجز عن طريق إصدار سندات حكومية، ينتج عنه تغييرات في منحنيي العرض والطلب الكليين (IS ، LM) والتي تؤثر على مستويات الدخل والتوازن في الاقتصاد. أما في حالة تمويل العجز عن طريق التوسع النقدي، أي زيادة العرض النقدي، فإن ذلك سيؤثر بشكل مباشر على منحنى LM فقط، مما ينعكس على توازن الاقتصاد بطريقة مختلفة.

لذلك، تناقش المدرسة النقدية آثار كلا طريقتي التمويل على الاستقرار الاقتصادي، وفقًا لمنهجها النظري وتحليلها لدور النقود والعوامل المؤثرة على العرض الكلي والطلب الكلي.

1: تمويل العجز عن طريق السندات الحكومية

ينظر فريدمان إلى تمويل العجز من خلال إصدار سندات حكومية على أنه سيؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقود (LM) من وضعه الأصلي LM0 إلى وضع جديد .LM1 بالإضافة إلى ذلك، يفترض أن منحنى الطلب الكلي (IS) سينتقل من وضعه الأصلي IS0 إلى وضع جديد 'IS (كما هو موضح في الشكل 10-3). وبناءً على هذه التحركات، يُتوقع أن يرتفع مستوى الدخل الحقيقي إلى .Y1 ومع ذلك، عند أخذ عامل الثروة في الاعتبار، فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل إلى وضع آخر هوIS1 ، مما يؤدي إلى توازن جديد عند النقطة B التي تتطابق مع مستوى دخل حقيقي Y1 بدلاً من نقطة التوازن A التي تتطابق مع مستوى الدخل الحقيقي السابق.Y0

وبالتالي، فإن مستوى الدخل في التوازن الجديد يتحدد بمدى تحركات منحنيات LM و .IS فإذا كان تحرك منحنى عرض النقود LM كبيرًا للخلف، فقد لا ترتفع الزيادة في الدخل إلا قليلاً. كما يمكن أن يكون التحرك كبيرًا لدرجة أن مستوى الدخل يظل كما هو في التوازن الأول عندY0 ، أي أن تحركات LM و IS يمكن أن تلغي بعضها البعض، وبالتالي لا يكون للعجز الممول بالسندات أي تأثير على الدخل.

إذا استمرت الزيادات في الإنفاق الحكومي (الشكل 11-3)، فهذا يعني أن تمويل العجز سيستمر مصحوبًا بتحركات في منحنيات LM وIS ، حتى ترتفع الإيرادات الضريبية (TX = ty) لتغطية الإنفاق الحكومي (بافتراض أن الإيرادات الحكومية تقتصر على الضرائب)، وبالتالي تصل الموازنة إلى التوازن عند النقطة C التي يتحقق عندها استقرار النظام الاقتصادي.

أي أن استقرار النظام الاقتصادي ووصوله إلى التوازن يعتمد على أن نقاط تقاطع منحنيات LM و IS تقود الدخل ببطء في الأجل الطويل إلى التوازن.

الشكل رقم 3–11 : تأثير تمويل العجز عن طريق السندات الحكومية من المنظور النقدي

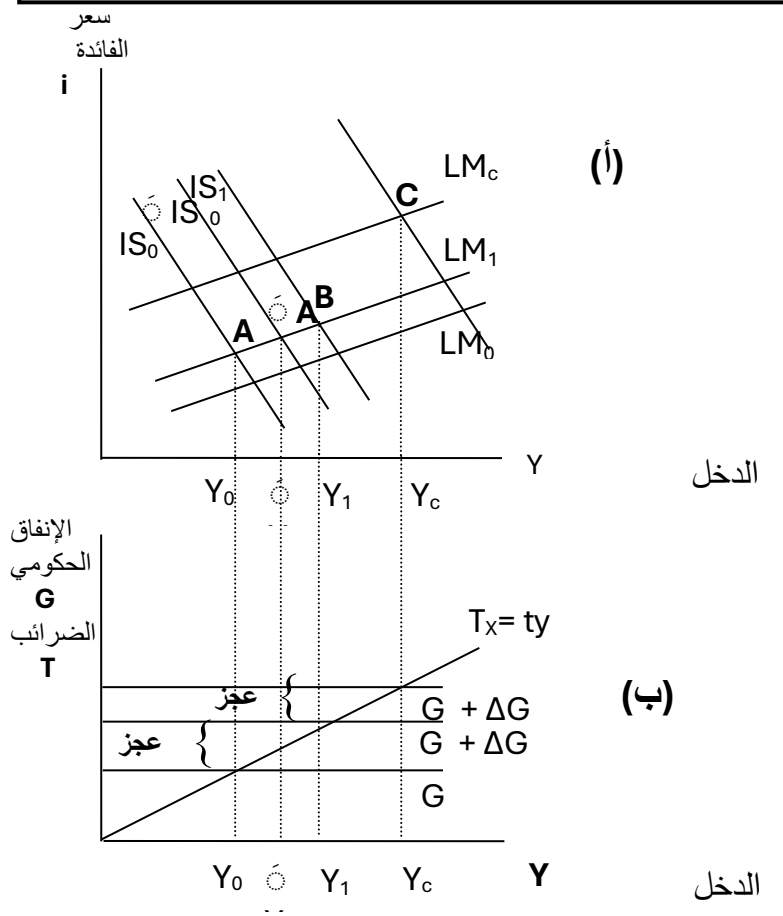

المصدر: لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص37.

يرى النقديون أنه على الرغم من أن بيع السندات يهدف إلى تحقيق التوازن، إلا أنه قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في حال زادت مدفوعات الفائدة بشكل أكبر من الزيادة في الدخل والضرائب الناتجة عنها، مما قد يؤدي إلى استمرار نمو العجز وعدم الاستقرار.

2: تمويل العجز عن طريق التوسع النقدي

لا ينكر الاقتصاديون النقديون التأثير الإيجابي للتمويل عن طريق التوسع النقدي على مستوى الدخل. في هذه الحالة، ينتقل منحنى عرض النقود (LM) من وضعه الأصلي LM0 إلى اليمين إلى الوضعLM1 ، كما ينتقل منحنى الطلب الكلي (IS) من وضعه الأصلي IS0 إلى اليمين أيضًا إلى الوضع IS1 (الشكل 12-3-أ). يؤدي أثر الثروة إلى زيادة التأثير التوسعي، مما ينتج عنه انتقال منحنى الطلب الكلي من IS1 إلى .IS2 على الرغم من أن هذا قد يقلل من التأثير التوسعي بانتقال منحنى عرض النقود من LM1 إلىLM2 ، إلا أن التحرك الموجب لكلا المنحنيين ينتج عنه نتيجة موجبة على مستوى الدخل. يستمر التمويل بالتوسع النقدي حتى تتوازن الموازنة عند النقطةD ، التي تقابل مستوى دخلYD ، وتكون بذلك D نقطة التوازن في الأجل الطويل.[1]

ومع ذلك، عند إدخال منحنى العرض الكلي في الاعتبار (الشكل 3-12-ب)، فإن نتائج تمويل الموازنة بالتوسع النقدي ستتغير كلما قلت مرونة منحنى العرض الكلي. في هذه الحالة، سيتجه جزء أكبر من الآثار التوسعية للإنفاق الحكومي إلى رفع الأسعار بدلاً من زيادة الإنتاج. هذا الأمر سيطيل الفترة المطلوبة لتحقيق توازن الموازنة، وبالتالي سيعاني الاقتصاد من التأثير غير المستقر لوجود عجز في الموازنة العامة للدولة لفترات أطول.

من ناحية أخرى، يخضع عمل الأدوات النقدية لعنصر التباطؤ، مما يجعل من غير الممكن التنبؤ بالعلاقة بين مستوى عرض النقود والدخل في الأجل القصير. لذلك، يرى فريدمان أن استخدام المعروض النقدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي قد يكون له تأثير معاكس إلى حد بعيد، لأنه قد يأتي في وقت غير ملائم. فالتوسع النقدي لمحاربة الكساد قد يغذي حالة ازدهار لاحقة، وبالتالي يساهم في إحداث التضخم بدلاً من القضاء على الكساد.

[1] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 38.

الشكل رقم 3-12: تأثير تمويل العجز عن طريق التوسع النقدي من المنظور النقدي

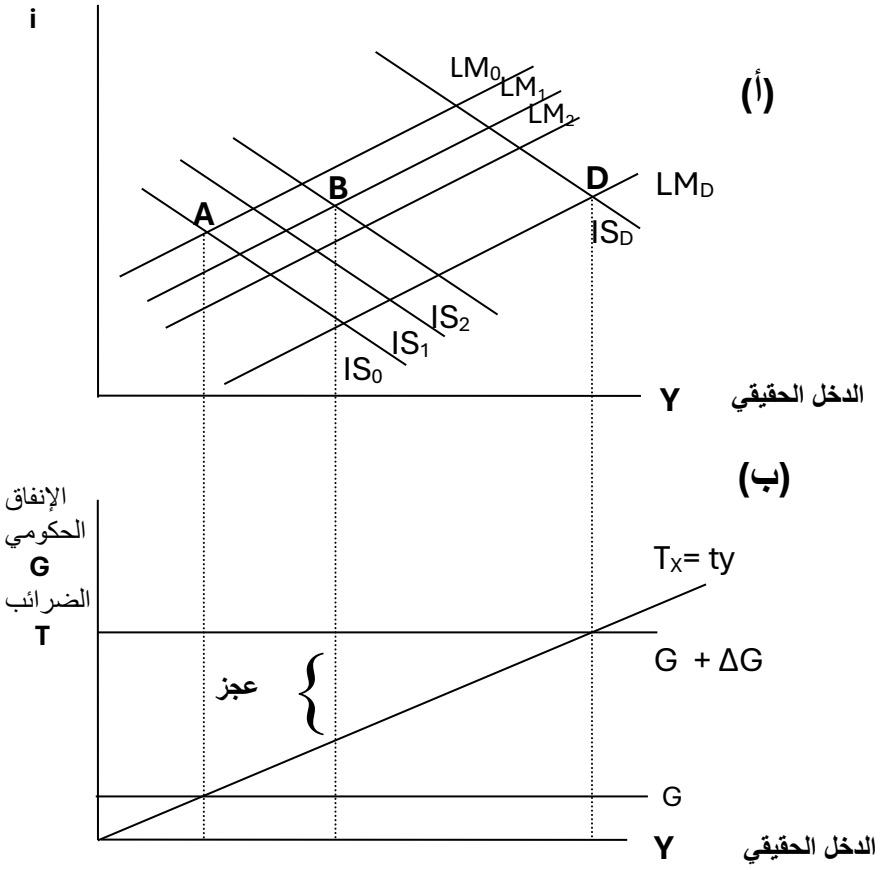

المصدر: لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 39.

المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي

في ظل تزايد دور الدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، تحتاج الدولة المعاصرة لتمويل كافٍ لتنفيذ مشاريعها العامة، قد يتجاوز إيراداتها المحدودة من الضرائب، مما يضطرها للاقتراض بالفائدة وفقاً للأوضاع الراهنة.

غير أنه يمكن الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامية المتوافقة مع الشريعة، للحصول على موارد هائلة للمشاركة في البناء الاقتصادي، واستحداث أدوات مالية يتم تداولها في الأسواق المالية، يمكن استخدامها لتغطية العجز المالي للدول الإسلامية.

ولمزيد من التعمق في هذه الصيغ ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة، سنتناول النقاط التالية:

- الصيغ التمويلية التشاركية.
- الصيغ الحديثة للتمويل في الاقتصاد الإسلامي.
- دور المؤسسات المالية الإسلامية في دعم الموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: الصيغ التمويلية التشاركية

يُعد نظام المشاركة البديل التمويلي الذي يتم من خلاله توزيع نتائج العملية الاستثمارية بشكل عادل على الأطراف المشاركة فيها، باستخدام صيغ وأساليب استثمارية مستمدة من مبادئ وأصول المذهب الاقتصادي الإسلامي.

تشير صيغ التمويل إلى الأشكال والطرق المختلفة التي يتم بموجبها تنظيم العلاقة في مجال استخدام رأس المال. وقد يعتقد البعض أن التمويل ليس له مكان في الإسلام، حيث إن المال إما أن يُعطى قرضًا أو يُقدم مشاركة. ولكن

بالتدقيق، نجد أن الخلاف لفظي فحسب، لأن كل طالب مال للعمل فيه أو لاستخدامه بصورة معينة يُعتبر متمولًا، سواء أكان ذلك بقرض على الذمة، أم بالمشاركة مع العمل أو المداخلة في التجارة، وغيرها من صور المنفعة.[1]

وسنستعرض أهم الصيغ التمويلية التي يرتكز عليها نظام المشاركة ضمن النقاط التالية:

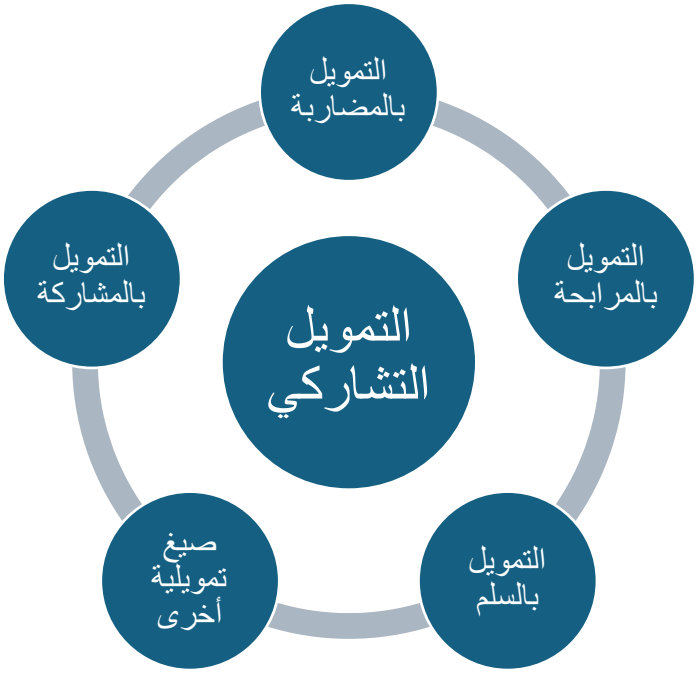

الفرع الأول: التمويل بالمضاربة

تُعد المضاربة إحدى صيغ التمويل الإسلامية التي تم إحياؤها وتطويرها في العصر الحديث من قبل البنوك الإسلامية. ولتوضيح هذه الصيغة، سنتناول تعريف المضاربة وشروطها، بالإضافة إلى أنواعها.

[1] سامي حسن حمود، "**صيغ التمويل الإسلامي**". ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992، ص 200.

1: تعريف المضاربة وشروطها

لمضاربة هي عقد شراكة بين طرفين، حيث يقدم أحدهما رأس المال (رب المال)، والآخر الجهد والخبرة (المضارب)، على أن يتم اقتسام الربح بينهما حسب الشروط المتفق عليها، في حين يتحمل رب المال وحده خسارة رأس المال في حال حدوثها.

تخضع المضاربة لعدة شروط، من أهمها: تحديد نصيب كل طرف من الربح، وتحديد مدة المضاربة، وتحديد نوع العمل أو النشاط الذي ستستخدم فيه أموال المضاربة.

أولا: تعريف المضاربة:

أ- لغة: إن المقصود بعقد المضاربة تحصيل الربح، واستنماء المال، وهذا المقصود يحصل بالسفر أكثر، فيملكه بمطلق عقد المضاربة، واسم المضاربة دليل على جواز السفر بمال المضاربة لأن المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض، وهو السير فيها للتجارة،[1] قال تعالى:﴿۞ إِنَّ رَبَّكَ يَعۡلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدۡنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيۡلِ وَنِصۡفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ **وَءَاخَرُونَ يَضۡرِبُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَبۡتَغُونَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ** وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقۡرِضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗاۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٠﴾[2].

وترجع هذه التسمية كذلك إلى:" اتجار الإنسان بمال غيره"[3]، وتسمى المضاربة أيضا بالقراض أو المقارضة. روى صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**ثلاث فيهن البركة: البيع إلى أجل ، والمقارضة ، وإخلاص البر بالشعير للبيت لا للسوق**»[4] وعني بالمقارضة : المضاربة .

---

[1] محمد بن ناصر السلمي، **أحكام النقل في المعاملات المالية** – المجلد1 –، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1424 هـ، ص 120.

[2] سورة المزمل، الآية 20.

[3] علي عبد الرسول، **المبادئ الاقتصادية في الإسلام**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1980، ص 57.

[4] أبو عبد الله محمد يزيد ابن ماجه الرَّبعي – مولاهم – القزويني، **جامع السنن**، دار الصديق للنشر، الجبيل – السعودية، ط 2، 2014 م، ص 490، حديث رقم: 2289.

ب– اصطلاحا: المضاربة هي أحد صيغ عقود الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، حيث يتم فيها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج الرئيسيين وهما رأس المال والعمل. في هذه الصيغة، يقدم صاحب رأس المال التمويل اللازم لإقامة مشروع اقتصادي، بينما يتولى المضارب (صاحب الخبرة) إدارة المشروع وتشغيله. ويتم الاتفاق مسبقًا على نسبة محددة لتوزيع الأرباح بين الطرفين، أما في حالة الخسارة، فيتحملها صاحب رأس المال شريطة أن يثبت عدم تقصير المضارب أو إخلاله بشروط عقد المضاربة.[1]

كما يمكن تعريف المضاربة على أنها: نوع من المشاركة بين صاحب رأس المال وصاحب الخبرة، حيث يقدم الأول التمويل اللازم، ويساهم الثاني بخبرته وعمله .ويتم بعد ذلك تقسيم نتائج المشروع (الأرباح) بينهما وفقًا للنسب المتفق عليها. تعتبر المضاربة الوسيلة الشرعية في الاقتصاد الإسلامي لإدخال الموجودات النقدية في النشاط الاقتصادي، وتحويلها إلى عنصر إنتاج من خلال العمل المشترك بين صاحب رأس المال ورب العمل.[2]

ثانيا: شروط المضاربة:

تخضع المضاربة لعدة شروط يجب توافرها لصحة العقد، وإلا اعتبرت باطلة، وتنقسم هذه الشروط إلى ثلاثة أقسام رئيسية: [3]

أ – شروط رأس المال:

- أن يكون رأس المال نقداً، حيث لا تصح المضاربة إذا كان من العروض.
- أن يكون معلوم القدر عند التعاقد، تجنباً لأي غرر قد يؤدي إلى نزاع.
- أن يكون رأس المال عيناً، وليس ديناً في ذمة المضارب.

---

[1] جمال لعمارة، **"اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق"**. البصيرة. دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول، الجزائر: 1999م، ص 72.

[2] منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، **دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي**. الكويت: دار القلم، 1979، ص 139 .

[3] جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**. الجزائر: دار النبأ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1996، ص ص 115-116.

- أن يتم تسليم رأس المال للمضارب بالمناولة والتمكين، فبقاؤه بيد رب المال يفسد المضاربة.

ب– شروط الربح:

- أن تكون حصة كل من رب المال والمضارب من الربح معلومة ومحددة عند العقد.
- أن تكون حصة كل طرف جزءاً شائعاً كالنصف أو الثلث أو الربع أو أي نسبة متفق عليها.
- في حال حدوث خسارة وعدم تعدي المضارب، تكون الخسارة على رب المال، لأن المضارب خسر جهده.

ت – شروط العمل:

- أن يشمل العمل جميع أعمال التجارة والصناعة والزراعة وغيرها.
- أن يتناسب العمل مع طبيعة نشاط المضارب.
- ألا يضيق رب المال على المضارب في اختيار العمل، بل يتركه حراً في ذلك.
- ألا يسافر المضارب برأس المال إذا اشترط رب المال ذلك.

بالإضافة إلى الشروط السابقة، يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالمضاربة، هي:[1]

- يجوز خلط مال المضاربة بغيره من الأموال حسب المذاهب الحنفي والحنبلي والمالكي.
- يجوز توقيت المضاربة، أي تحديد تاريخ استحقاق الربح بعام أو عامين حسب الاتفاق.
- يجوز تعدد المضارب، كما يجوز تعدد رب المال حسب الشافعية والحنابلة.

[1] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص181 وما بعدها.

2: أنواع المضاربة:[1]

تتنوع صيغ المضاربة في الاقتصاد الإسلامي وفقًا لعدة اعتبارات:

❖ أولاً: من حيث شروط المضاربة، تنقسم إلى نوعين:

أ– المضاربة المطلقة: وهي التي يتم فيها تقديم رأس المال للمضارب دون تحديد نوع العمل، أو المكان، أو الزمان، أو طريقة التعامل.

ب– المضاربة المقيدة :وهي التي يتم فيها تقييد المضارب بشروط محددة، كالعمل في مجال معين، أو في مكان محدد، أو لفترة زمنية معينة، أو بنوع تجارة أو بائع أو مشتري محدد.

❖ ثانياً: من حيث دوران رأس المال، تنقسم إلى:

أ– المضاربة الموقوتة: وهي المحددة بصفقة واحدة، حيث ينتهي العقد بعد انتهاء هذه الصفقة، أي أن رأس المال يدور دورة واحدة.

ب– المضاربة المستمرة: وهي غير محددة بصفقة معينة، بل يدور فيها رأس المال عدة مرات في صفقات متعددة.

❖ ثالثاً: من حيث أطراف المضاربة، تنقسم إلى:

أ– المضاربة ثنائية الأطراف: وهي التي تكون بين طرفين فقط، صاحب رأس المال وصاحب العمل (المضارب)، علماً بأنه يجوز أن يكون أكثر من شخص في كل طرف.

ب– المضاربة ثلاثية (جماعية) الأطراف: وهي التي يأخذ فيها المضارب الأول رأس المال من صاحبه، ثم يعطيه لمضارب آخر ليديره، فيكون المضارب الأول بمثابة صاحب رأس المال بالنسبة للمضارب الثاني.

---

[1] محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**. الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 109-110.

تتميز هذه الأنواع بمرونتها وقدرتها على استيعاب مختلف الحاجات والظروف الاقتصادية، مما يجعل المضاربة صيغة مرنة وفعالة للاستثمار والنشاط الاقتصادي في إطار الشريعة الإسلامية.

والشكل التالي يوضح أنواع المضاربة:

شكل رقم 3-13: أنواع المضاربة

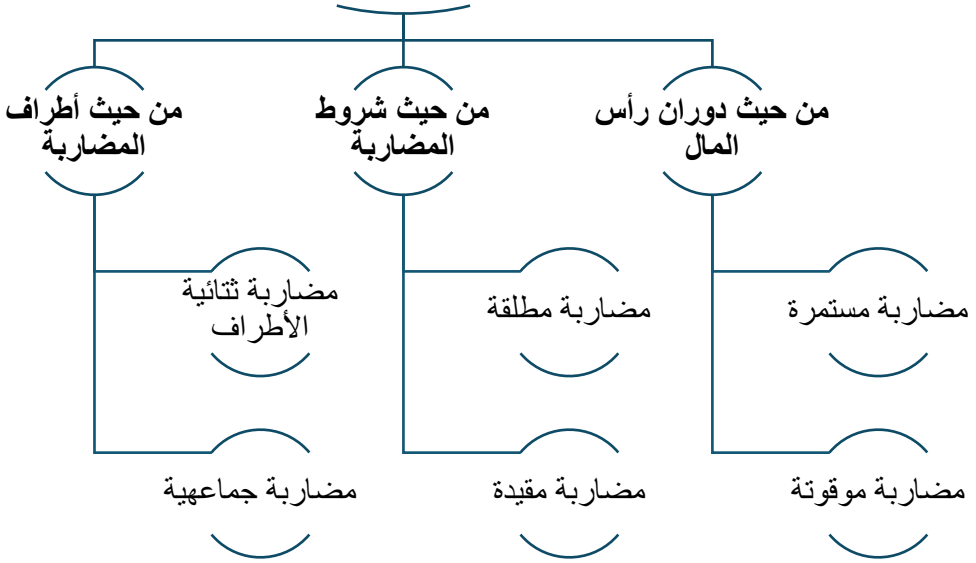

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: محمود سحنون، **مرجع سابق**، ص ص 109-110.

الفرع الثاني: التمويل بالمشاركة

إضافة إلى صيغة المضاربة، تبرز صيغة المشاركة كأداة فعالة لتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة. وتتميز المشاركة بكونها:

- آلية تمويلية تضمن العدالة في توزيع الأرباح والمخاطر بين الشركاء حسب حصصهم.
- وسيلة لتعبئة رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الاقتصادية المختلفة.
- منهجًا لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار والإنتاج.

ولتوضيح هذه الصيغة المهمة، سنتناول تعريف المشاركة وأنواعها.

1: تعريف المشاركة

أولا: لغة: المشاركة مشتقة من الفعل "شارك"، والشركة بمعنى الاختلاط والامتزاج.

ثانيا: اصطلاحا: تُعد المشاركة صيغة لتجميع الفوائض المالية للأفراد والمؤسسات بهدف تكوين رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، تشكل قوة اقتصادية معتبرة تساهم في تكوين استثمارات جديدة أو توسعة وتجديد المشاريع القائمة.[1]

تتميز المشاركة بكونها آلية تمويلية عادلة تضمن توزيع الأرباح والمخاطر بين الشركاء بما يتناسب مع حصصهم. كما تعد وسيلة فعالة لتعبئة رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الاقتصادية المختلفة، مساهمة بذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار والإنتاج.

2: أنواع المشاركة

تتنوع أشكال المشاركة في مجال الاستثمار، إلا أنها تدور بشكل عام حول المحاور أو الأنواع التالية:

أولاً: المشاركة الثابتة (الدائمة) ويطلق عليها أيضاً المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع، وتنقسم إلى قسمين:

أ- المشاركة الثابتة المستمرة: وهي التي ترتبط بالمشروع نفسه، حيث تظل مشاركة المصرف قائمة طالما أن المشروع موجود ويعمل.

ب- المشاركة الثابتة المنتهية: تعطي ملكية ثابتة في المشروع ومترتباتها من حقوق، لكن الاتفاق بين المصرف والشركاء يتضمن أجلاً محدداً لإنهاء العلاقة بينهما.

[1] جمال لعمارة، "**إقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق**"، مرجع سابق، ص ص 72-73.

ثانياً: المشاركة على أساس صفقة معينة تتيح هذه الصيغة مجالاً واسعاً للمصرف لاستثمار أمواله عن طريق اختيار المضاربين من الأفراد والشركات على أساس الانتشار داخل القطاعات الاقتصادية، مما يضمن توزيع المخاطر، ويمكنه من استخدام الصيغ الشرعية لتمويل الصفقة المطلوبة كلياً أو جزئياً حسب قدرة الشريك.

ثالثاً: المشاركة المتناقصة تعد هذه الصيغة بديلاً عن تمويل القروض متوسطة وطويلة الأجل في النظام الربوي، حيث تعني استمرار المشاركة بين المصرف والعميل لفترة أطول، على أن يخرج المصرف بشكل تدريجي ومنظم متفق عليه بعد مدة معينة.

يمكن تمثيل أنواع المشاركات بالشكل التالي:

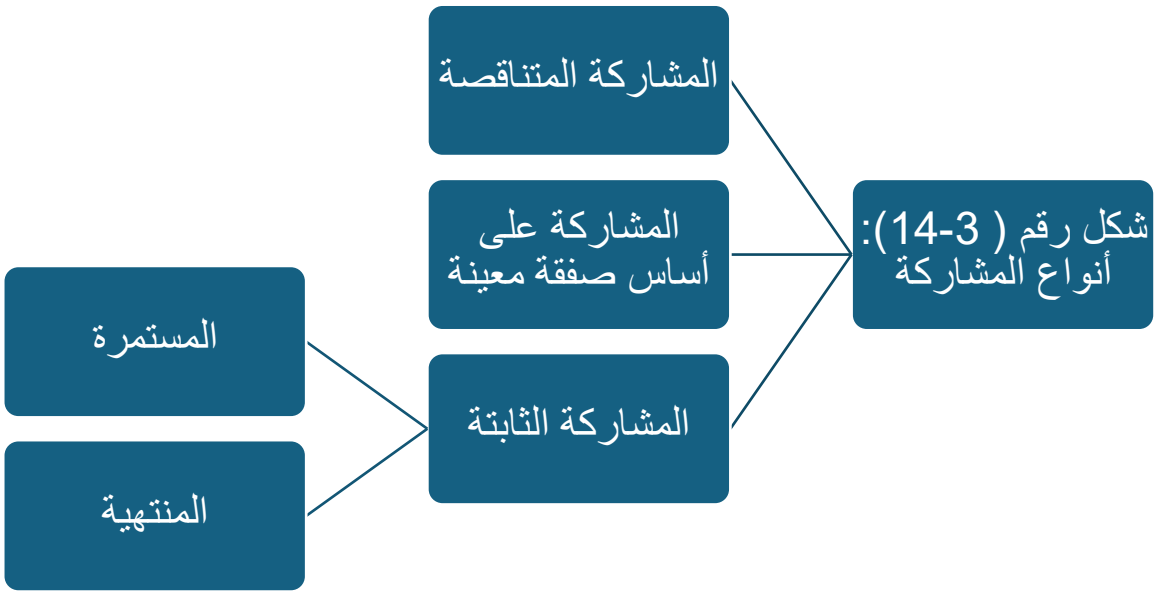

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: محمود سحنون، مرجع سابق، ص 104.

الفرع الثالث: التمويل بالمرابحة

تستند هذه الصيغة التمويلية إلى أحد أشكال البيوع المشروعة في الفقه الإسلامي، ألا وهو بيع المرابحة. ولفهم هذه الصيغة، سنتناول تعريف المرابحة، ومفهوم المرابحة للآمر بالشراء.

1: تعريف المرابحة

أولا: لغة: مصدر ميمي من الفعل "ربح"، وتعني الربح والزيادة في رأس المال.[1]

ثانيا: اصطلاحا: تعرف المرابحة بأنها عملية بيع سلعة بسعر يساوي تكلفتها للبائع (ثمن شرائها) مضافًا إليه ربح متفق عليه بين البائع والمشتري. وقد وردت تعريفات متعددة للمرابحة، منها:

- بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع زائدًا ربحًا معلومًا.
- بيع ما ملكه البائع بالثمن الأول الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم متفق عليه.
- صيغة تمويلية شائعة الاستخدام في التمويل قصير الأجل، تتضمن اتفاقًا لتمويل عمليات شراء السلع، عن طريق بيع السلع بسعر التكلفة مضافًا إليه الربح.[2]

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف المرابحة بأنها: "عملية بيع سلعة بسعر التكلفة مع إضافة ربح معلوم يتفق عليه بين البائع والمشتري."

ويتطلب هذا التعريف توفر شرطين أساسيين في عملية المرابحة:

[1] جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 100.

[2] Dhumale, Rahul; Sapcanin, Amela. ***An application of Islamic banking principles to microfinance : technical note (English).*** Washington, D.C.: World Bank Group.1999 .P 05. see: http://documents.worldbank.org/curated/en/729551468767355711/An-application-of-Islamic-banking-principles-to-microfinance-technical-note.

- ✓ بيان كلفة السلعة بدقة، أي ثمن شرائها مضافًا إليه كافة النفقات التي صرفت عليها حتى تاريخ بيعها، مثل نفقات التغليف، التعبئة، والرسوم الجمركية.
- ✓ إضافة ربح معلوم ومتفق عليه إلى تكلفة السلعة من قبل البائع والمشتري.

تتميز المرابحة بوضوح تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه، مما يجعلها صيغة تمويلية شفافة وواضحة للطرفين.

كما يمكن استنتاج بعض الخصائص والشروط الأخرى للمرابحة:

- يجب أن يكون البائع (المؤسسة المالية) مالكًا للسلعة قبل بيعها للمشتري.
- يجب تحديد مدة سداد الثمن، فوريًا أو مقسطًا على أقساط محددة.
- يجب أن تكون السلعة محل البيع معلومة ومعينة وموصوفة بشكل دقيق.
- لا يجوز زيادة الثمن بعد الاتفاق بسبب التأخير في السداد.

تستخدم المرابحة كصيغة تمويلية لتلبية احتياجات العملاء من السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الإنتاجية المختلفة.

2: المرابحة للآمر بالشراء

تم تطوير صيغة المرابحة وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية، حيث أصبحت تُعرف باسم "المرابحة للآمر بالشراء"، بهدف تمكين الأفراد والهيئات من الحصول على السلع التي يحتاجونها قبل توافر الثمن المطلوب لديهم، على أساس دفع القيمة بالتقسيط الشهري أو غيرها من الترتيبات المناسبة.

تبدأ عملية المرابحة للآمر بالشراء من العميل نفسه، حيث يتقدم بطلب إلى البنك لشراء سلعة معينة وبمواصفات محددة، على أساس وعده بشراء هذه السلعة اللازمة له فعلاً بنظام المرابحة وفق نسبة الربح المتفق عليها، ويتم سداد الثمن على أقساط حسب إمكانياته.

بعد تلقي طلب العميل، يقوم البنك بشراء السلعة المطلوبة من السوق ثم يبيعها للعميل بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش الربح المتفق عليه سلفاً، ويتم السداد على دفعات أو أقساط ميسرة حسب الاتفاق.

تتميز المرابحة للآمر بالشراء بأنها تلبي احتياجات العملاء من السلع قبل توافر الثمن لديهم، كما تضمن للبنك الإسلامي الحصول على ربح معلوم سلفاً، مع تحمل مخاطر محدودة لأن البيع لا يتم إلا بعد حيازة البنك للسلعة فعلياً.[1]

فالمرابحة للآمر بالشراء هي عملية مركبة تتضمن وعدًا متبادلًا بين البنك والعميل؛ حيث يتعهد العميل بشراء سلعة معينة وفق شروط محددة، فيما يتعهد البنك بإتمام عملية البيع بعد شراء السلعة طبقًا لهذه الشروط. ولا تنفذ المصارف الإسلامية البيع إلا بعد تملك محل التعاقد فعليًا.[2]

يمكن استخدام صيغة المرابحة للآمر بالشراء لمساعدة الإنتاج المحلي على التوسع في التسويق، أو لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان الإسلامية المنتجة والمستهلكة.[3]

علاوة على ذلك، تساهم المرابحة في تنشيط حركة استيراد السلع والمواد الخام من الخارج، خاصة السلع الضرورية كالمواد الغذائية. كما يمكن أن تكون وسيلة صالحة لتمويل تجارة الصادرات.[4]

تتميز المرابحة للآمر بالشراء بأنها تلبي احتياجات العملاء من السلع قبل توفر الثمن لديهم، مع ضمان حصول البنك على ربح معلوم سلفًا وتحمل مخاطر محدودة، حيث لا يتم البيع إلا بعد حيازة البنك للسلعة فعليًا.

---

[1] عبد السميع المصري، **المصرف الإسلامي: علميا وعمليا**. مكتبة وهبة، القاهرة:1408/ 1988م، ص 75.

[2] صالحي صالح، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة**. المنصورة: دار الوفاء للنشر، 1421/ 2001، ص 29.

[3] سامي حمود، مرجع سابق، ص 227.

[4] جمال لعمارة، " إقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق "، مرجع سابق، ص 73.

الفرع الرابع: التمويل بالسلم

يستند هذا الأسلوب التمويلي على نوع من أنواع البيوع التي أقرتها وأطرت أحكامها الشريعة الإسلامية، وهو "بيع السلم." لفهم هذه الصيغة التمويلية بشكل أفضل، سنتناول تعريف السلم وبيان شروطه.

1: تعريف السلم

أولا: السلم لغة: هو الإعطاء الحاضر واستحقاق المعطى عليه مؤجلا.

ثانيا: اصطلاحاً: عرفه الفقهاء بتعريفات متقاربة، منها:

- بيع آجل يسلم فيه رأس المال حالاً، ويؤخذ المبيع مؤجلاً بصفة معلومة.
- بيع شيء موصوف في الذمة بثمن مقبوض في مجلس العقد.

فبيع السلم هو شراء سلعة موصوفة بثمن مدفوع مقدماً، على أن تسلم السلعة في تاريخ لاحق متفق عليه. وهو نوع من البيوع تؤجل فيه السلع المباعة المحددة المواصفات، ويعجل فيه بثمنها بغية تمويل البائع من قبل المشتري بأسعار تقل عن الأسعار المتوقعة وقت التسليم في العادة، فهو التمويل العاجل على حساب الإنتاج الآجل[1]، وتستخدم البنوك الإسلامية هذه الصيغة عادة لتمويل القطاع الزراعي.

2: شروط بيع السلم

شأنه شأن أي عقد آخر، يجب في عقد السلم توفر شروط الصحة العامة مثل الإيجاب والقبول وأهلية المتعاقدين. إضافة إلى ذلك، هناك شروط خاصة لابد من توافرها لصحة عقد السلم، وهي:[2]

أ– بيان جنس السلعة المسلم فيها، ونوعها، وصفاتها، ومقدارها بدقة تامة لا لبس فيها.

---

[1] صالحي صالح، مرجع سابق، ص 114.

[2] حسن محمد إسماعيل البيلي، "**التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامية**". ندوة: صيغ تمويل التنمية في الاسلام، الخرطوم، 25-27 رجب 1317هـ (18-20 يناير 1993)، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1995، ص 42.

ب– معرفة أماكن تواجد السلعة المسلم فيها ضمن ملكية البائع عند حلول أجل التسليم.

ت– أن يكون الثمن معلومًا ومحددًا وقت إبرام العقد، ومقبوضًا في مجلس العقد.

ث– تحديد أجل التسليم للسلعة المسلم فيها بوضوح، مع جواز تعجيل تسليمها قبل حلول الأجل.

ج– تحديد مكان إيداع السلعة المسلم فيها عند حلول أجلها، في حال كانت تتطلب تكاليف نقل ومؤونة.

ح– خلو العوضين (الثمن والسلعة المسلم فيها) من علتي الربا، وهما اتحاد الجنس والقدر في النقدين.

هناك أيضًا شروط إضافية لعقد السلم، وهي:

- إذا انقطعت السلعة المسلم فيها بعد حلول أجلها، فللمشتري الخيار بين فسخ العقد أو انتظار توافرها حتى يمكن تسليمها.
- لا يجوز التصرف في رأس مال السلم (الثمن) قبل قبضه.
- يمنع التصرف في السلعة المسلم فيها قبل قبضها، لأنها تعتبر مبيعًا لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه.

بتوافر هذه الشروط، يكون عقد السلم صحيحًا وملزمًا للطرفين وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الفرع الخامس: الصيغ التمويلية الأخرى

إضافة إلى الصيغ التمويلية السابقة، يتضمن النظام المالي الإسلامي مجموعة من الصيغ التمويلية الأخرى ومنها: التمويل بالإجارة، والتمويل بالمساقاة، والمزارعة.

1: التمويل بالإجارة

نتناول بالدراسة في هذا العنصر تعريف الإجارة لغة واصطلاحا ثم مفهوم التأجير التمويلي.

أولا: تعريف الإجارة:[1]

أ- **لغة:** هي اسم لما يؤخذ من الأجر مقابل الاستئجار، أي كراء الأجير

ب – اصطلاحا: الإجارة هي عقد تمليك منافع شيء معين مدة معلومة لقاء عوض معلوم، سواء كان هذا العوض عينًا كالمال، أو دينًا، أو حتى منفعة أخرى.

وتنقسم الإجارة من حيث نوع المنفعة المعقود عليها إلى قسمين رئيسيين:

1. إجارة الأعيان: وهي إجارة المنافع العينية كاستئجار العقارات والأراضي والسيارات وغيرها من الأشياء المادية.

2. إجارة الأعمال: وهي إجارة المنافع الشخصية كاستئجار أصحاب المهن والحرف والصناعات والعمال لأداء خدمات وأعمال معينة.

ثانيا: التأجير التمويلي:

هو صيغة من صيغ التمويل الإسلامية، تقوم على أساس قيام المؤسسة المالية (المؤجر) بشراء الأصول والمعدات والآلات التي يحتاجها العميل (المستأجر)، ثم تؤجرها له لفترة زمنية محددة، يدفع خلالها العميل أقساطًا إيجارية متفق عليها، تغطي قيمة الأصل وتحقق عائدًا مناسبًا للمؤسسة المالية.[2]

وفي نهاية مدة العقد، قد ينتهي التأجير بتمليك الأصول للمستأجر، عن طريق البيع بالتقسيط أو الهبة أو غيرها من الصيغ الشرعية المتاحة، أو قد يتم إعادة الأصل للمؤجر.[3]

ويتميز التأجير التمويلي بعدة مزايا، منها:

---

[1] نزيه حماد، **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1993/1414، ص 26.

[2] جمال لعمارة، "**إقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق** "، مرجع سابق، ص 75.

[3] عبد السميع المصري، مرجع سابق، ص 71.

- ✓ توفير التمويل اللازم للمشروعات دون الحاجة إلى رأس مال كبير.
- ✓ تجنب مخاطر تقادم الآلات والمعدات حيث يتحملها المؤجر.
- ✓ المرونة في تغيير الآلات والمعدات حسب احتياجات المستأجر.
- ✓ المعاملة الضريبية المميزة للإيجار التمويلي في بعض الدول.

بهذا يكون التمويل بالإجارة أداة مالية إسلامية متميزة، تلبي احتياجات المستثمرين والمشروعات من رؤوس الأموال اللازمة لتأمين وسائل الإنتاج، مع ضمان العائد المناسب للممولين والمؤسسات المالية.

2: التمويل بالمساقاة

نتناول في هذا العنصر تعريف المساقاة لغة واصطلاحا ثم بيان أركانها.

أولا: تعريف المساقاة:

أ- **لغة:** : المساقاة لغة: مفاعلة من السقي. وتسمى عند أهل المدينة المعاملة: مفاعلة من العمل. ويفضل اسم المساقاة لما فيها من السقي غالباً.[1]

ب- **اصطلاحا:** المساقاة هي عقد يتم بموجبه تقديم صاحب الأرض الزراعية أو البستان المشتمل على أشجار مثمرة، هذه الأرض أو الأشجار إلى عامل خبير في شؤون الزراعة، ليقوم بسقي وتربية وحفظ هذه الأشجار، مقابل الحصول على جزء شائع متفق عليه من الثمار الناتجة.[2] والمساقاة هي أحد صيغ التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، تقوم على أساس التعاون والشراكة بين صاحب الأرض الزراعية أو البستان وبين العامل الخبير في مجال الزراعة. وتتلخص آلية المساقاة فيما يلي:[3]

---

[1] وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي**، مجلد 6، ط 4، دار الفكر – سوريَّة – دمشق، 2014، ص 4704،

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] جمال لعمارة،" **إقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق**"، مرجع سابق، ص 78

يقدم صاحب الأرض أو البستان أرضه الزراعية أو أشجاره المثمرة، فيما يقدم العامل الخبرة والجهد اللازمين لرعاية وسقي وتسميد وحفظ هذه الأرض أو الأشجار. ويتم الاتفاق بينهما على تقاسم الغلة أو الثمار الناتجة بنسبة معلومة، كأن يكون للعامل ربع الغلة أو الثلث أو النصف أو غير ذلك حسب الاتفاق.

وبهذه الصيغة يتم الجمع بين عنصري الإنتاج الأساسيين الأرض ورأس المال (ممثلاً في الجهد والخبرة)، مما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد، ويوفر عائداً لكلا الطرفين بما يتناسب مع مساهمته.

وتعتبر المساقاة صيغة مرنة وعملية، تلائم المشروعات الزراعية الصغيرة والكبيرة على حد سواء، كما أنها توفر الحافز للعامل على بذل أقصى جهد ممكن لزيادة الإنتاج وتعظيم العائد، حيث أن نصيبه مرتبط بحجم الغلة المتحققة.

ثانيا: أركان وشروط المساقاة:[1]

1. العاقدان: صاحب الأرض أو البستان، والعامل الخبير في الزراعة، على أن يتوافر فيهما الأهلية للتعاقد.
2. محل العقد: الأرض الزراعية أو الأشجار المثمرة التي يقدمها صاحب الأرض.
3. العمل: وهو الجهد والخبرة التي يقدمها العامل في سقي ورعاية وحفظ الأرض أو الأشجار.
4. الأجرة: وهي نصيب العامل من الغلة أو الثمار، على أن يكون نصيبا شائعا معلوما كالنصف أو الثلث أو الربع.
5. الصيغة: وهي الإيجاب والقبول الصادران من الطرفين بشروط محددة.

كما يضاف إلى ذلك الشروط الآتية:

- ✓ أن يكون الناتج (الغلة أو الثمار) مشاعا، والعائد محددا بنسبة معلومة منه.
- ✓ أن تكون المساقاة على شجر أو أرض معلومين بالرؤية أو بالوصف الدقيق الذي لا لبس فيه.

[1] محمود حسن صوان، أساسيات **العمل المصرفي الإسلامي**. عمان: دار وائل للنشر، 2001، ص 179.

3: التمويل بالمزارعة: نتناول في هذا العنصر تعريف المزارعة لغة واصطلاحا ثم بيان أنواعها.

أولا: تعريف المزارعة

1- **لغة:** المزارعة مشتقة من الزرع، وهو ما ينبت من البذور كالحبوب والقمح والشعير وغيرها من المزروعات الموسمية.[1]

2- **اصطلاحا:** هي عقد يبرم بين صاحب الأرض الزراعية من جهة، وبين من يملك الخبرة والجهد اللازمين لزراعتها من جهة أخرى، على أن يكون الناتج من المحصول مشتركًا بينهما وفق نسبة متفق عليها سلفًا.[2] ومن خصائصها:

- ✓ تتميز المزارعة بأنها تتعلق بالزروع الموسمية كالحبوب، على عكس المساقاة التي تكون على الأشجار المثمرة والنخيل.
- ✓ تشترط المزارعة تحديد الأرض محل العقد بالرؤية أو الوصف الدقيق، وتحديد حصة كل طرف من المحصول بنسبة معلومة.
- ✓ توفر المزارعة استغلالًا أمثل للموارد (الأرض والعمل)، كما توفر الحافز للعامل لبذل أقصى جهد لزيادة الإنتاج حيث يرتبط نصيبه بحجم المحصول.
- ✓ تعتبر المزارعة أحد أنجح الصيغ للاستثمار الزراعي وتمويل المشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تحقق المزارعة مبدأ تقاسم المخاطر بين الطرفين، فلا يتحمل العامل كامل تبعات الإخفاق وحده.

بهذا تشكل المزارعة آلية تمويلية واستثمارية فعالة ومرنة في المجال الزراعي، تجمع بين العناصر الإنتاجية وتوزع المخاطر بين الأطراف بشكل عادل.

---

[1] جمال لعمارة، " إقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق "، مرجع سابق، ص 90.

[2] أحمد علي عبد الله، " **صيغ الاستثمار الزراعي في النظام المصرفي السوداني**". **ندوة: صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، الخرطوم، 25-27 رجب 1317هـ(18-20 يناير 1993)، جدة البنك الإسلامي للتنمية، 1995. ص109.

ثانيا: أنواع المزارعة: [1]

أ- أن تكون الأرض والمدخلات (البذور، الأسمدة، المبيدات...إلخ) من قبل أحد الطرفين، على أن يقوم الطرف الآخر بتقديم العمل والجهد في الزراعة.

ب- أن تكون الأرض فقط من قبل أحد الطرفين، على أن يقدم الطرف الآخر العمل والمدخلات اللازمة للزراعة.

ج- أن تكون الأرض والعمل من طرف واحد، بينما يقدم الطرف الآخر المدخلات الزراعية فقط.

د- أن تكون الأرض من طرف، والمدخلات من طرف ثان، والعمل من طرف ثالث، حيث يشترك ثلاثة أطراف في العملية الإنتاجية.

هـ- الاشتراك في تقديم الأرض والمدخلات والعمل بين الأطراف المتعاقدة بنسب متفق عليها.

وفي جميع هذه الأنواع، يتم تقاسم الناتج النهائي (المحصول) بين الأطراف حسب نسبة الاتفاق، بما يتناسب مع حصة كل طرف من عناصر الإنتاج المقدمة.

[1] المرجع السابق، ص ص109-110.

المطلب الثاني: الصيغ المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي

نظراً لأهمية موضوع تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وحاجة الحكومات إلى آليات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمعالجة هذه المسألة، فقد عمل الباحثون والمختصون في الاقتصاد الإسلامي على تطوير مجموعة من الأدوات المالية المبتكرة التي يمكن للدول استخدامها لتمويل عجز موازناتها العامة.

تستند هذه الأدوات التمويلية المستحدثة إلى الصيغ الأساسية للتمويل الإسلامي القائمة على مبادئ المشاركة وتقاسم المخاطر والعوائد، والتي تم استعراضها بالتفصيل في المباحث السابقة، مثل المضاربة والمشاركة والإجارة والاستصناع وغيرها.

ومن أبرز هذه الأدوات التمويلية الجديدة التي يمكن للدول توظيفها لمعالجة عجز موازناتها العامة، ما يلي:

1. سندات المقارضة (المضاربة) وأسهم المشاركة.
2. أدوات التمويل الأخرى المستندة إلى صيغ كالمرابحة والاستصناع والإجارة.
3. القروض الحسنة.

سيتم تناول هذه الأدوات التمويلية المستحدثة بالتفصيل في العناصر اللاحقة، مع بيان خصائصها وآلية عملها ومدى ملاءمتها لتمويل عجز الموازنات الحكومية، انطلاقاً من المرجعية الشرعية للصيغ التمويلية الإسلامية المعتمدة.

الفرع الأول: سندات المقارضة وأسهم المشاركة

تعتبر سندات المقارضة –أو المضاربة– وأسهم المشاركة من أهم الصيغ التمويلية المستحدثة التي تم تطويرها في إطار الممارسة المعاصرة للاقتصاد الإسلامي، وقد أثبتت جدواها وفعاليتها في التطبيق العملي. تقوم هاتان الصيغتان على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. ويمكن توضيح هاتين الصيغتين ودورهما في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال العناصر التالية:

- ✓تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق سندات المقارضة.

✓ تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق سندات المشاركة.

1: تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق سندات المقارضة.

تُعد صيغة المضاربة أو القراض أو المقارضة أفضل تجسيد للعلاقة التوازنية العادلة بين رأس المال وجهد الإنسان، حيث لا غلو فيها ولا تفريط، بل تحقق التكامل والتعاون بين هذين العنصرين الأساسيين للعملية الإنتاجية.

وتتمتع هذه الصيغة بفعالية كبيرة في تعبئة الموارد المالية المتاحة وتحفيز المدخرات، وإدخالها في دائرة النشاط الاقتصادي المنتج، وذلك من خلال آلية قائمة على الشراكة والمشاركة في الربح والخسارة بين طرفين؛ الأول يقدم رأس المال (رب المال)، والثاني يقدم الجهد والخبرة (العامل/المضارب).[1]

يمكن أن يكون رأس مال المضاربة مقسمًا إلى حصص متساوية، حيث يمتلك كل مساهم عددًا من الحصص يتناسب مع حجم مساهمته المالية، ويتم إثبات حقه في هذه الحصص بإصدار سندات أو صكوك تسمى "سندات المقارضة" أو "صكوك المضاربة"[2].

ونوضح فيما يلي هذه الآداة المالية من خلال تعريف سندات المقارضة، وتوضيح دورها في تمويل عجز الموازنة العامة.

أولا: تعريف سندات المقارضة (المضاربة)

يعرف مجمع الفقه الإسلامي سندات المقارضة بأنها: " آداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال المضاربة بإصدار صكوك ملكية رأس مال المضاربة، على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه".[3]

---

1 Rahul Dhumale and Amela Sapcanin,op -cit, p 08.

2 جميل أحمد، مرجع سابق، ص 216.

3 مجمع الفقه الإسلامي، **قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي**، دمشق: دار القلم، 1998/1418، ص67.

كما عرف **عبد العزيز الخياط**[1] سندات المقارضة الحكومية بأنها:" الصك القابل للتداول الذي تصدره الحكومة أو أحد مؤسساتها، ويمثل تمويلا طويل الأجل يعقد عادة عن طريق الاكتتاب العام".[2]

ومنه يمكن توضيح ماهية سندات المقارضة؛ فهي عبارة عن صكوك ملكية يمتلكها المستثمرون (المضاربون) مقابل تقديمهم رؤوس أموالهم لجهة أخرى (رب المال) لاستثمارها في مشروع معين، على أن يتم تقاسم النتائج (الأرباح أو الخسائر) بينهما حسب نسبة متفق عليها مسبقًا في العقد.

وتختلف سندات المقارضة عن القروض الربوية التقليدية من حيث أن أصحاب سندات المقارضة لا يحصلون على فوائد ثابتة محددة مسبقًا، بل يشاركون في النتائج الفعلية للمشروع سواء ربحًا أو خسارة وفق النسب المتفق عليها. أي أن:

- **القرض الربوي: رأس المال + فوائد محددة مسبقًا بغض النظر عن نتائج المشروع.**
- **سند المقارضة: رأس المال + (–) نسبة من الربح (الخسارة) الفعلي للمشروع.**

وبهذا تختلف سندات المقارضة عن القروض الربوية من حيث أنها لا تضمن عائداً ثابتاً، وإنما تشارك في المخاطرة وتقاسم النتائج الحقيقية، سواء ربحًا أم خسارة، وفق آلية عادلة وشرعية تجمع بين رأس المال والجهد.

ثانيا: دور سندات المقارضة في تمويل المشاريع الحكومية

يمكن للدولة استخدام صيغة سندات المقارضة (المضاربة) كأداة تمويلية إسلامية لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة، بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة التقليدية.[3]

---

[1] مفكر إسلامي ووزير أوقاف أردني بارز، ولد في نابلس عام 1924، أصدر مجلة الوعي الإسلامي والتي صدر منها سبعة أعداد، وله أكثر من سبعين كتبا منشورا في أغلب العلوم الإسلامية، وشغل منصب وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية خمس مرات، وتوفي عام 2011.

[2] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، 188.

[3] أحمد حسين يونس، " **معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي، دراسة مقارنة**". مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، مايو1998، ص 198.

وتعتبر سندات المقارضة الأداة المناسبة لتمويل المشروعات الحكومية ذات العائد الربحي، وإنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع، حيث تكون الحكومة بمثابة رب المال الذي يقدم رأس المال (عبر حصيلة السندات)، فيما يكون حملة السندات هم المضاربون الذين يساهمون بالجهد والخبرة.

ويتم توزيع الأرباح الناتجة عن المشروع بين الحكومة وحملة السندات حسب نسب محددة في العقد، أما الخسائر فتقع على الحكومة باعتبارها رب المال.

ومن مزايا هذه الصيغة أنها تتيح للحكومة الفصل بين تمويل المشروعات وإدارتها، حيث لا يتدخل حملة السندات (المضاربون) في الإدارة، مما يحفظ استقلالية السلطة العامة في اتخاذ القرارات.

كما أن سندات المقارضة متوافقة تمامًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتجسد مبادئ المشاركة وتحمل المخاطر وتوزيع العوائد بعدالة بين جميع الأطراف.[1]

يمكن أن تتم عملية إصدار وتداول سندات المقارضة على النحو التالي:

1- تقوم الحكومة بإصدار نشرة اكتتاب تتضمن المعلومات التالية:

- القيمة الإسمية الإجمالية للإصدار.
- وصف تفصيلي للمشروع المراد تمويله وبيان جدواه الاقتصادية.
- نسبة توزيع الأرباح السنوية بين إطفاء قيمة السندات والأرباح المستحقة لحاملي السندات.
- مواعيد فتح باب الاكتتاب العام ودفع الأرباح وإطفاء السندات.
- تحديد فئات السندات المطروحة وشروط الإصدار الأخرى.

2- يقوم المستثمرون المهتمون باقتناء سندات المقارضة ذات القيمة المحددة، مقابل الحصول على نسبة محددة من أرباح المشروع حسب ما ورد في نشرة الاكتتاب.

[1] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، 1997، ص 30.

لا تدر سندات المقارضة أي فوائد ربوية، بل يتم توزيع الأرباح الفعلية للمشروع الممول على حملة السندات بنسبة مساهمتهم في رأس المال. ولكي تصدر سندات المقارضة، لابد أن يكون المشروع المراد تمويله محددًا ومستقلاً ماليًا، بحيث يمكن تحديد أرباحه بوضوح في نهاية السنة المالية من أجل إطفاء السندات.

يجوز للجهة المصدرة سواء كانت الحكومة أو غيرها، الاتفاق مع البنوك الإسلامية على إدارة عملية إصدار سندات المقارضة، وتغطيتها وتسويقها لقاء أتعاب محددة تدفع من حصيلة الإصدار.[1]

يمكن أن تنقسم سندات المقارضة إلى نوعين:

1. سندات خاضعة للاستهلاك أو الإطفاء، بحيث تنتهي ملكية المشروع للجهة المصدرة بعد إطفاء جميع السندات، ولهذا النوع شروط محددة أهمها أن يتم الإطفاء بالقيمة السوقية للسند.
2. سندات غير خاضعة للإطفاء، حيث تبقى ملكية السند دائمة لحامله.[2]

تتمتع سندات المقارضة بقابلية التداول في سوق مالية إسلامية بسعر السوق، وذلك بعد بدء المشروع فعليًا وتحول موجوداته إلى أعيان وحقوق بشكل أساسي بدلاً من الديون والنقود. كما يمكن استخدامها في عمليات السوق المفتوحة.

تلتزم سندات المقارضة بالضوابط الشرعية، حيث تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتجنب الفوائد الربوية، مما يجعلها أداة تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.[3]

يمكن في سندات المقارضة وحسب قرار مجمع الفقه الإسلامي المذكور سابقا إدخال مبدأ ضمان الطرف الثالث لقيمة إصدار السند- رأس مال المضاربة - بتوافر شروط ثلاثة:[4]

---

[1] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص ص 190.

[2] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص45.

[3] المرجع السابق ص ص 45-46.

[4] اللجنة الإستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية – اللجنة الاقتصادية: " **الأدوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة**". الكويت: مطبعة السلام، محرم 1417هـ/ يونيو 1996م، ص 48-49.

أ– الذمة المالية المستقلة للضامن.

ب– التبرع بالضمان.

ت– استقلال عقد الضمان عن عقد المضاربة.

ومن التجارب المعاصرة في الدول الإسلامية، التجربة الأردنية؛ حيث نص قانون سندات المقارضة الأردني على أن تقوم الحكومة بكفالة تسديد قيمة سندات المقارضة الإسمية الواجب إطفاؤها بالكامل في المواعيد المقررة، (وقد أقرت ذلك لجنة الإفتاء الأردنية)، فإذا تم ذلك فلا داعي لأن ينص قانون سندات المقارضة على تحمل المكتتبين الخسارة.[1] وبهذا الشكل لم يعد هناك داعٍ لأن يتحمل حملة السندات أي خسارة، حيث تضمن الحكومة سداد رأس المال كاملاً، وهو ما يخرج هذه السندات عن مفهوم المقارضة الشرعية القائمة على تحمل رب المال لخسارة رأس المال في حالة الخسارة.

ولكي تكون سندات المقارضة وغيرها من السندات ذات فعالية وقادرة على جذب مدخرات الأفراد، لابد من توفر عدة عوامل:

- إصدارها بفئات صغيرة متاحة لصغار المدخرين للاكتتاب فيها.
- أن تكون سندات قابلة للتداول بسهولة وذات سيولة عالية.
- أن تحقق عائدًا مجزيًا يفوق العوائد المتاحة للاستثمارات الأخرى.
- أن تكون آمنة وموثوقة من حيث ضمان الحكومة سداد قيمتها.

2: أسهم المشاركة

تستطيع الدولة توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتها الكبرى والخدمات العامة والصناعات الثقيلة، عن طريق إصدار أسهم مشاركة حكومية وطرحها للاكتتاب العام، وفق آلية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، من خلال الخطوات التالية: [2]

[1] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص191.

[2] المرجع سابق، ص 186 وما بعدها.

تستطيع الدولة توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشروعاتها الكبرى والخدمات العامة والصناعات الثقيلة، عن طريق إصدار أسهم مشاركة حكومية وطرحها للاكتتاب العام، وفق آلية تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، من خلال الخطوات التالية:

1. تقوم الحكومة ممثلة بالخزينة العامة بإصدار أسهم المشاركة الحكومية بأسعار محددة، وطرحها للاكتتاب على الجمهور والبنوك التجارية.
2. يصبح كل مكتتب مالكًا لحصة من رأس مال المشروع يتناسب مع عدد الأسهم التي اشتراها.
3. تطرح الحكومة الأسهم بالكمية التي تغطي احتياجاتها المالية للمشروع.
4. تكون إدارة المشروع مشتركة بين ممثلي الحكومة والمساهمين، حيث يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من الطرفين بنسب تتناسب مع حصص المساهمة.
5. يتم توزيع الأرباح على المساهمين بما في ذلك الحكومة، وفق نسب مشاركتهم في رأس المال، مع إمكانية زيادة نصيب الحكومة إذا قدمت جهودًا إضافية في إدارة المشروع.
6. في حالة الخسارة، يتحملها كل مساهم بما فيهم الحكومة بنسب مساهمتهم في رأس المال.
7. لكل مساهم الحق في بيع أسهمه والتنازل عن ملكيتها للمشتري الجديد.

بهذه الآلية، تتمكن الدولة من تعبئة الموارد المالية المطلوبة لمشروعاتها الكبرى، مع مشاركة القطاع الخاص في تمويلها وتحمل المخاطر والعوائد، وفق منهج شرعي وعادل قائم على المشاركة ومتوافق مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.[1]

بناءً على ما سبق من شرح، يمكن استنتاج أن أسهم المشاركة الحكومية تعد من أفضل الحلول التي من شأنها معالجة المشاكل التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام في العديد من الدول النامية والدول الإسلامية على وجه الخصوص، والتي نتجت عن عوامل مثل البيروقراطية والإدارة الفوضوية، والتي أدت إلى تراكم الخسائر بشكل كبير.

[1] صالحي صالح، مرجع سابق، ص 110.

حيث يمكن من خلال اللجوء إلى صيغة المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، إعادة تأهيل هذه المؤسسات بدلاً من بيعها بأثمان منخفضة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وذلك عبر إشراك القطاع الخاص فيها بدءًا من العمال وصولاً إلى الإدارة والمؤسسات والبنوك التجارية والأفراد المستثمرين.

فبإصدار أسهم مشاركة حكومية وطرحها للاكتتاب العام، يصبح حملة هذه الأسهم ملاكًا لجزء من رأس مال هذه المؤسسات، ويكتسبون بالتالي الحق في المشاركة في إدارتها وتسييرها ضمن الشروط المتفق عليها في عقود الإصدار، مما من شأنه تحقيق كفاءة وفعالية أكبر في تشغيل هذه المنشآت.

وتأتي أهمية هذه الصيغة في أنها تجمع بين مزايا القطاعين العام والخاص، حيث تحافظ على ملكية الدولة الجزئية لهذه المؤسسات من جهة، وتستفيد من خبرات وكفاءات القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل من جهة أخرى، كما تحقق المشاركة والتعاون بين جميع الأطراف في تحمل المخاطر والاستفادة من العوائد بشكل عادل ومنصف.

لذا تعتبر أسهم المشاركة الحكومية حلاً مثاليًا يجمع بين مزايا عديدة، ويساهم في إنعاش القطاع العام وتطويره، والاستفادة من الموارد المالية والخبرات المتاحة في القطاع الخاص في إطار شراكة حقيقية وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

يُعتبر نظام التمويل بالمشاركة بديلاً للاقتراض الخارجي، حيث يمكن تطبيقه من خلال عدة آليات:[1]

- ✓ تجميع مدخرات الأفراد في صناديق استثمارية، تقوم بدورها بالبحث عن فرص استثمارية مربحة، ويكون أصحاب تلك المدخرات شركاء في الربح والخسارة.
- ✓ المؤسسات المالية الإسلامية، كالبنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات القائمة على أساس المشاركة، حيث تشارك هذه المؤسسات المستثمرين في مشاريعهم عن طريق تقديم التمويل اللازم، ويتم توزيع الأرباح أو الخسائر بينهما وفقاً لنظام المشاركة.

[1] عبد الحميد خرابشة، "**نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية**". ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، القاهرة: المعهد العالمي الإسلامي، 1992، ص 663.

- ✓ مشاركة المستثمرين المحليين، سواء من القطاع الخاص أو العام، مع مؤسسات التمويل الأجنبية في المشاريع الاستثمارية.

الفرع الثاني: أدوات تمويل مستحدثة أخرى

لقد شرع الله سبحانه وتعالى أدوات تمويل متنوعة، يمكن للدولة من خلالها توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المختلفة. وتتباين هذه الأدوات وفقًا لطبيعة التمويل المطلوب، والتي تعتمد على نوعية البنود التي يُراد تمويلها. ومن بين هذه الأدوات المالية الشرعية: سندات الإجارة، وسندات السلم، وعقد الإستصناع، وسندات المرابحة.

1: سندات الإجارة

سندات الإجارة هي أدوات مالية إسلامية تمثل حصصًا في ملكية أصول حقيقية كالعقارات والآلات والمعدات. تصدرها الحكومات أو المؤسسات بدلاً من شراء تلك الأصول، حيث تستأجرها وتصدر سندات ملكية لها قابلة للتداول للمستثمرين.[1]

تتميز سندات الإجارة بعدة مزايا منها: [2]

- ✓ثبات العائد، حيث تدر إيرادًا محددًا من خلال دفعات الإيجار المنتظمة.
- ✓قابلية التداول في الأسواق المالية، مما يسهل تحقيق السيولة للمستثمرين.
- ✓انخفاض المخاطر، نظرًا لارتباطها بأصول حقيقية ملموسة.
- ✓خضوعها لقوى العرض والطلب في السوق، مما يحدد قيمتها السوقية.
- ✓المرونة العالية، إذ يمكن إصدارها بآجال متفاوتة وألصول متنوعة.

[1] اللجنة الإستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 50.

[2] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص ص 42-43.

تعتبر سندات الإجارة وسيلة تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث لا تتضمن الفائدة الربوية المحرمة، كما أنها ترتبط بأصول حقيقية منتجة. لذا، فهي تلبي احتياجات المستثمرين الراغبين في الاستثمار الإسلامي مع توفير سيولة وأمان معقولين.

2: سندات السلم

يعتبر بيع السلم أحد أهم الصيغ التمويلية الإسلامية التي يمكن استخدامها في تمويل مختلف قطاعات الإنتاج القومي في الدول الإسلامية. ويمكن أن يشمل بيع السلم أي نوع من المنتجات سواء كانت زراعية أو صناعية أو حتى منتجات خام مثل النفط والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد الطبيعية.[1]

وفقًا للخبراء، فإنه يمكن عن طريق ترتيب إصدارات بيع السلم الأولية، ثم إصدارات بيع السلم الموازية لها إيجاد سوق للعرض والطلب على سندات السلم المرتبطة بأهم عناصر الإنتاج القومي في البلد الإسلامي المعني.

وبناءً على ذلك، يمكن للدولة استخدام صيغة بيع السلم كوسيلة تمويلية من خلال إصدارها لسندات سلم تشمل الإنتاج القومي الرئيسي للدولة. فعلى سبيل المثال، بالنسبة للنفط في بعض الدول العربية المنتجة للنفط مثل الجزائر ودول الخليج العربي، يمكن للدولة إصدار سندات سلم خاصة بالنفط، تسمى "سندات سلم نفطي"، وتتم العملية على النحو التالي:

1. تطرح الدولة للجمهور بيع كمية محددة من النفط الخام بمواصفات ومعايير وشروط محددة نافية للجهالة، على أن يتم تسليم هذه الكمية للمشتري أو من ينوب عنه في تاريخ محدد مستقبلاً وفي المكان المتفق عليه.
2. يدفع المشتري ثمن تلك الكمية من النفط مقدمًا للدولة عند إبرام عقد البيع.
3. بما أنه من الصعب على الأفراد أو المؤسسات المالية كالبنوك وغيرها القيام بعملية بيع هذه السلعة (النفط) بنفسها، فيمكنها أن توكل الدولة للقيام ببيع حصتها التي اشترتها في الأسواق العالمية نيابة عنها، مع تفويض الدولة باتخاذ قرار البيع، وقبض الثمن واستكمال جميع الإجراءات اللازمة.[2]

[1] سامي حمود، مرجع سابق، ص 221.

[2] اللجنة الإستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص 81 وما بعدها.

4. لسهولة عملية طرح مثل هذه الأداة التمويلية، يمكن أن تطرح على شكل سندات تحدد قيمتها بكمية محددة من النفط، ويسمى ذلك السند "سند سلم نفطي."
5. يكون ربح حملة هذه السندات هو الفرق بين سعر شراء النفط الخام (والذي تحدده الحكومة بحيث يكون سعرًا مغريًا للمشتري)، وسعر بيعه في الأسواق العالمية عند استحقاق أجل السند (الذي يحدده السوق في ذلك الوقت).[1]

من خلال هذه الآلية، تستطيع الدولة الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها وتطوير قطاعاتها الإنتاجية الرئيسية من خلال إصدار سندات سلم مرتبطة بمنتجاتها القومية الاستراتيجية كالنفط والغاز وغيرها.

فيما يتعلق بالمشكلة المحتملة التي قد تواجه تطبيق سندات السلم، خاصة في حالة تقلب الأسعار بشكل كبير، مما يجعل من الصعب التنبؤ بالأسعار عند استحقاق السند، فإن التغلب على هذه العقبة قد يكون صعبًا لأنه يتطلب التعاقد على بيع دين السلم قبل قبضه، وهو أمر يخالف الرأي الفقهي السائد لدى جمهور الفقهاء قديمًا والعلماء المعاصرين حديثًا.

ومع ذلك، فإن الأخذ برأي التعاقد على بيع دين السلم قبل قبضه، على الرغم من صعوبة إيجاد مستند فقهي له، قد يصطدم بعقبة أخرى وهي أن السند سيصبح صوريًا فقط، يمثل نقدًا حالًا بنقد مؤجل أكثر منه بيع سلم حقيقي، حيث يتم استعمال كلمة "بترول" في السند دون وجود حقيقة البيع.[2]

وبالتالي، فإن التحدي الرئيسي في تطبيق سندات السلم، خاصة في حالة تقلب الأسعار بشكل كبير، هو الحفاظ على مبدأ الشرعية والالتزام بالأحكام الفقهية المتفق عليها، مع ضمان وجود حقيقة البيع وتجنب الصورية والمخالفات الشرعية. ولعل هناك حاجة لمزيد من البحث والاجتهاد الفقهي لإيجاد حلول مناسبة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات التطبيق العملي لسندات السلم في ظل الظروف المتغيرة للأسواق.

[1] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص ص 48-49.

[2] المرجع السابق، ص 49.

3: عقود الإستصناع

أولا: تعريف عقد الإستصناع

الاستصناع هو عقد يتم بموجبه طلب صناعة شيء معين من صانع، على أن يقوم الصانع بتوفير المواد الخام اللازمة لذلك مقابل ثمن محدد. وتتمثل الصورة العامة للاستصناع في:

- يطلب شخص (المستصنع) من آخر (الصانع) صناعة منتج أو سلعة معينة له.
- تكون مواد الصناعة من عند الصانع، أي يتحمل الصانع تكلفة توفير المواد الخام اللازمة.
- يتم الاتفاق على ثمن محدد يدفعه المستصنع للصانع مقابل تصنيع المنتج المطلوب.
- لا يقتصر نطاق الاستصناع على مادة أو صورة محددة، بل يشمل جميع المنتجات التي يحتاجها المستصنع طالما كانت هناك وضوح وتحديد يمنع النزاع.[1]

ويشترط في عقد الاستصناع أن تكون المواد الخام من عند الصانع، فإذا كانت المواد من طرف المستصنع، فإن العقد سيكون عقد إيجارة وليس استصناعًا.[2]

تتميز صيغة الاستصناع بمرونتها، حيث يمكن استخدامها في تصنيع مختلف المنتجات سواء الصناعية أو الزراعية أو حتى الخدمات، طالما توافرت شروط الوضوح والتحديد وتوفير المواد من قبل الصانع. كما تساعد على تلبية احتياجات المستصنعين من المنتجات المصنعة حسب المواصفات المطلوبة، وتوفر فرصًا استثمارية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] لعمارة جمال، " اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق "، مرجع سابق، ص 76.

[2] مصطفى فضل المولى عوض الله، "**التمويل التنموي لرأس المال الثابت في الصناعة– تجربة السودان**". ندوة: صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الخرطوم، 25-27 رجب 1317هـ(18-20 يناير 1993)، جدة البنك الإسلامي للتنمية، 1995، ص 59.

ويمكن للبنوك إستخدام هذه الصيغة بأي من الخيارين:[1]

- يمكن للبنك أن ينشئ مصانع لإنتاج المصنوعات وذلك بتوفير الموارد البشرية المؤهلة والمادة الخام، ويمكن بهذه الطريقة أن يطبق عقد الإستصناع مع طالبي الصنع.
- كما يمكن للبنك أن يكون شريكا للصانع أو للمصانع، ويتأتى من هذه المشاركة أنه قد يتعامل شركاؤه بالإستصناع مع زبائنهم.

و يختلف بيع السلم عن الإستصناع في ثلاثة نقاط:[2]

- لابد من دفع الثمن فيه عند العقد.
- يشترط فيه أن تكون السلع الممولة معيارية، أي خاضعة لأوصاف ومحددات كالنفط ومما يمكن وجوده في السوق.
- لا يشترط فيه وجود عنصر مصنع في السلعة موضوع العقد، كما هو الشأن في الإستصناع.

ثانيا: دور عقد الإستصناع في تمويل المشاريع الحكومية

يعتبر التمويل عن طريق الاستصناع مناسبًا بشكل رئيسي للحصول على التمويل متوسط الأجل من المؤسسات المالية الإسلامية كالبنوك وغيرها. تستطيع الدولة استخدام صيغة الاستصناع بصورة أساسية في المشاريع الإنشائية، وتوريد السلع والمعدات، ووسائل النقل المختلفة التي تحتاجها. يتمثل ربح المؤسسة المالية في هذه الحالة في الفرق بين كلفة الإنشاءات أو تكلفة توريد المنتجات وثمن بيعها للدولة بموجب عقد الاستصناع.[3]

يمكن تحويل عقود الاستصناع إلى سندات ذات استحقاقات متتالية، حيث تشبه سندات الاستصناع سندات السلم من حيث كونها تعاقدًا على تقديم سلعة أو خدمة معينة محددة المواصفات، أي تعاقدًا على تصنيع منتج محدد

[1] المرجع السابق، ص 59.

[2] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص ص 29-30.

[3] المرجع سابق، ص 50.

مسبقًا. لكنهما يختلفان في أن الاستصناع لا يشترط فيه تقديم التمويل مقدمًا للمصنّع، كما لا يكون المصنوع من المنتجات المتوفرة في الأسواق بالضرورة، ولا يتم تحديد مدة الصنع والتسليم بشكل دقيق.[1]

كما أن التمويل بالاستصناع أشمل في حقيقته من التمويل بالمرابحة للآمر بالشراء، لأن الاستصناع يتضمن أمرًا بالصنع إذا كانت السلعة مما يصنعها الطرف الممول أو يستصنع غيره بها، أو أمرًا بالشراء إذا كانت السلعة مما يشتريه الصانع من السوق جاهزة.

❖ في حالة كون السلعة مما يصنعها الطرف الممول أو يستصنع غيره بها، كمقاولات المباني مثلاً، تتم العملية كالتالي:[2]

أ- يعقد البنك الإسلامي استصناع مع الجهة الحكومية المعنية، كوزارة التعليم أو وزارة الاتصالات، لبيعها استصناع مباني المدارس أو تركيبات للهاتف على سبيل المثال.

ب- بعد توقيع هذا العقد الأول، والذي يكون فيه الثمن مؤجلاً أو مقسمًا على عدة أقساط تبدأ بعد تسليم المبنى أو التركيبات جاهزة للاستعمال، يبدأ البنك بالخطوة التالية.

ت- يقوم البنك بالدخول في عقد استصناع آخر مع مقاول لتنفيذ البناء أو التركيبات، ويكون دفع الثمن في هذا الاستصناع حالاً أو على أقساط تنتهي عند استلام البناء من قبل البنك.

ث- يجعل البنك الإسلامي مدة التسليم في العقد الثاني أقل بوقت قصير عن مدة التسليم التي التزم بها للجهة الحكومية، حتى يتيح فرصة للكشف على المبنى وتسلمه.

ج- يتم حساب ربح البنك الإسلامي في هذه المعاملة من خلال الفرق بين ثمن المبيع في عقد الاستصناع الأول (للجهة الحكومية) والثمن في عقد الاستصناع الثاني (مع المقاول).

[1] صالح صالحي، مرجع سابق، ص 115.

[2] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص50-51.

ح- يظهر العقد الأول القيمة الإجمالية للمقاولة، وهو المبلغ الذي تتعهد الجهة الحكومية بدفعه للبنك الإسلامي في المواعيد المتفق عليها.

❖ أما إذا كانت السلعة مما يشتريه البنك الإسلامي من السوق مباشرة، كحافلات نقل الركاب مثلاً، فإن عقد الاستصناع في هذه الحالة لا يختلف عن المرابحة للآمر بالشراء إلا بالاسم فقط.

في الحالتين، تمثل صيغة الاستصناع آلية تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات الدولة والجهات الحكومية من التمويل لمشاريعها الإنشائية والتوريدية، مع توفير مصدر للربح المشروع للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

4: سندات المرابحة

يمكن استخدام صيغة المرابحة لتوفير مستلزمات الإنتاج المختلفة، مثل المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة اللازمة، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ككل.[1]

كما تسهل صيغة المرابحة تمويل البنود المتعلقة بشراء السلع والمعدات ووسائل النقل والاستملاكات في الموازنة العامة للدولة، وذلك عن طريق عقود المرابحة مع البنوك الإسلامية أو غيرها من مؤسسات التمويل الإسلامي.

ويمكن تحويل عقود المرابحة هذه إلى سندات ذات استحقاقات متتالية، بحيث تصبح قابلة للتداول في الأسواق المالية، وبالتالي تخدم هدف توفير السيولة لدى مشتريها ومالكي هذه السندات.[2]

تتميز صيغة المرابحة بمرونتها وقابليتها للتطبيق في تمويل مختلف قطاعات الإنتاج، سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمية، حيث يمكن للدولة الحصول على التمويل اللازم لشراء المدخلات والمستلزمات الإنتاجية المختلفة من خلال عقود المرابحة مع المؤسسات المالية الإسلامية.

[1] جمال لعمارة، " اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق "، مرجع سابق، ص 73.

[2] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص 49.

كما تساعد سندات المرابحة المتداولة على تحقيق السيولة للمستثمرين وحملة هذه السندات، وتوفر مصدراً تمويلياً متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية للدولة لتغطية نفقاتها الاستثمارية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

5: أسهم الإنتاج [1]

التمويل بالمشاركة في الإنتاج هو نمط تمويلي قائم على تملك الممولين (المستثمرين) لمشروع إنتاجي قابل للتشغيل، كإنشاء جسر أو نفق أو خط سكك حديدية وغيرها من المشاريع الإنتاجية الكبرى. تتولى بعد ذلك السلطات العامة (الدولة) إدارة وتشغيل هذا المشروع على أساس المشاركة في العائد الإجمالي الناتج عنه مع الممولين وفقًا لنسب متفق عليها مسبقًا.[2]

ووفقًا لرأي الحنابلة، فإنه يجوز التمويل بالمشاركة في الإنتاج في حالات أخرى غير المزارعة والمساقاة، قياسًا على هاتين الصيغتين.

وبناءً على ذلك، يمكن تحويل التمويل بالمشاركة في الإنتاج إلى أسهم ملكية لمشروع يتم فيه مقاسمة الإنتاج بدلاً من العائد الصافي. وتصلح هذه الصيغة لتمويل مشاريع البنية التحتية مثل بناء الجسور والطرق التي يتم فرض رسوم على عبور المركبات فيها، أو لإدارة مشروعات قائمة فعليًا كحدائق الحيوانات التي يدفع الزوار رسومًا للدخول إليها. ويعتبر بيع هذه المشاريع على طريقة أسهم الإنتاج نوعًا من الخصخصة للمشروع.

ويمكن تطبيق أسهم الإنتاج في المشروعات ذات الإيراد، أو مشروعات البنية التحتية التي يمكن صياغتها بطريقة تجعلها تدر إيرادًا، لكنها لا تصلح للموجودات الثابتة غير المدرة للدخل.

كما يمكن استخدام أسهم الإنتاج في عمليات السوق المفتوحة من قبل البنك المركزي، على غرار الأوراق المالية الأخرى التي تستند إلى ملكية الأعيان والمنافع.

تتميز صيغة التمويل بالمشاركة في الإنتاج بأنها تربط بين الممولين والمشروعات الإنتاجية بشكل مباشر، حيث يتقاسمون العائدات الناتجة عن الإنتاج وفقًا لحصصهم، مما يضمن توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ويحفز على زيادة الإنتاج والكفاءة.

---

[1] المرجع السابق، ص 46 وما بعدها.

[2] المرجع سابق، ص31.

6: تعجيل الزكاة كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

يرى بعض العلماء المعاصرين إمكانية اللجوء إلى تعجيل دفع الزكاة قبل تمام الحول لمواجهة العجز المالي للحكومات، مستدلين في ذلك بأقوال فقهاء المذاهب الأربعة كالشافعية والحنابلة والحنفية، في حين عارض الإمام مالك ذلك إلا إذا كان قرب الحول أو قبله بفترة يسيرة.[1]

ويرون أن المبالغ المعجلة من الزكاة لا يجب استخدامها في مصارف الزكاة الثمانية فحسب، بل يجوز سد الحاجات العامة للدولة بها، على أن يتم توزيعها على مصارف الزكاة عندما يحل وقت استحقاقها على المالك، مما يساعد في مواجهة عجز الموازنة العامة للدولة.

لكن من المهم ملاحظة أن تعجيل دفع الزكاة هو رخصة لصاحب المال الذي وجبت عليه الزكاة، فله الخيار في تعجيلها أو أدائها في وقتها المحدد شرعًا. وبالتالي، لا يمكن إلزام الدولة لأصحاب الأموال على تعجيل زكاتهم سنتين أو ثلاثًا أو أكثر.

لذلك، لا يُنصح للدولة بالاعتماد بشكل كبير على آلية تعجيل الزكاة في تمويل عجزها المالي، خاصة إذا تجاوزت فترة العجز سنتين أو ثلاثًا، أو كان العجز دائمًا ومستمرًا. فهذه الآلية قد تكون مناسبة لسد عجز مؤقت ولفترة قصيرة، لكنها لا تصلح كحل دائم لمشكلة العجز المالي للدولة.

بدلاً من ذلك، ينبغي على الدولة البحث عن حلول أكثر استدامة وفعالية لمعالجة العجز المالي، كتحسين كفاءة جباية الضرائب والرسوم، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتنمية مصادر الدخل المستدامة، بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والمصلحة العامة للمجتمع.

[1] محمد علي القري، " **مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي**" . البصيرة، دورية تصدر بالجزائر، العدد الخامس، 2000/1420، ص 36.

الفرع الثالث: القـروض الحسنة

يعتبر الاقتراض الحكومي في النظام الاقتصادي الوضعي من أكثر الوسائل فعالية لمعالجة أزمات السيولة المؤقتة التي تواجهها الدولة. لذلك، تميل الدول في الوقت الحاضر إلى اللجوء إلى الاقتراض من مصادر مختلفة كالجمهور أو البنوك التجارية أو البنك المركزي.

يتضمن الاقتراض من الجمهور أو البنوك التجارية إصدار سندات حكومية قابلة للتداول، يتم دفع فائدة دورية على قيمتها الاسمية، أو الاقتراض المباشر من الجهاز المصرفي بفائدة محددة. وتعتبر هذه الصيغة من الاقتراض الربوي المحرم في الشريعة الإسلامية.

أما الاقتراض من البنك المركزي، فيتضمن إصدارًا جديدًا للنقود من قبل البنك، قد لا يقابله نمو في الطاقة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني. هذا الأمر قد يؤدي في بعض الأحيان إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.

في المقابل، يعتبر الاقتراض في النظام المالي الإسلامي وسيلة جائزة لمواجهة أزمات السيولة، متفقًا عليها عند جمهور الفقهاء كالإمام الغزالي[1] والشاطبي[2] والماوردي[3] وغيرهم من العلماء المعاصرين. غير أن القروض المتفق عليها هي القروض الشرعية التي لا تتضمن فوائد ربوية.

في المقابل، يعتبر الاقتراض في النظام المالي الإسلامي وسيلة جائزة لمواجهة أزمات السيولة، متفقًا عليها عند جمهور الفقهاء كالإمام الغزالي والشاطبي والماوردي وغيرهم من العلماء المعاصرين. غير أن القروض المتفق عليها هي القروض الشرعية التي لا تتضمن فوائد ربوية.

[1] أنظر: اللجنة الإستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص43-44، نقلا عن: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**. بغداد: مكتبة الإرشاد، 1390، ص 241 وما بعدها.

[2] المرجع السابق نقلا عن: أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، **الاعتصام**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1417هـ ، 359/2.

[3] أنظر في ذلك: سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 240، نقلا عن: علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السلطانية**. القاهرة: دار الفكر، 1404، ص 212.

لقد تأكدت علميًا وعمليًا الآثار السلبية والأضرار الناجمة عن التمويل بالاقتراض الربوي، حيث لا تقتصر هذه الأضرار على المستوى الأخلاقي فحسب، بل تتعداه إلى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لذلك، فإن القروض المسموح بها هي القروض الحسنة، أي القروض الشرعية التي لا تقوم على سعر الفائدة الربوية، بل على الإحسان، ومن الطرق المحتملة لهذا النوع من القروض:

أ- إصدار السندات الإسلامية كسندات الإجارة والاستصناع والمرابحة وغيرها.

ب- الاقتراض من نقود الودائع التي يولدها النظام المصرفي الإسلامي.

ت- الاقتراض من البنك المركزي (التمويل التضخمي/الإصدار النقدي) بشروط وضوابط معينة.

تعتبر هذه الصيغ التمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتساعد على معالجة أزمات السيولة لدى الحكومات دون التعرض للآثار السلبية للاقتراض الربوي.

1: إصدار السندات.

في العادة، لا تصدر الحكومات سندات الاقتراض الحكومي على شكل قروض حسنة تتضمن التعهد برد القيمة الاسمية للسند فقط، وذلك لأنها ستفتقر إلى الحافز المادي الذي يدفع الأفراد إلى شرائها.

ومع ذلك، في المجتمع المسلم المتكامل، قد يكون الحافز الذي يدفع الأفراد لشراء هذه السندات هو دافع الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، خاصةً أن تلك السندات تتميز بالضمان، حيث يعتبر حاملها دائنًا للحكومة. كما يمكن للحكومة إلزام بعض الفئات من الناس (رجال الأعمال، الشركات) بالاكتتاب بها لفترة محددة.

وعلى هذا الأساس، اقترح البعض أن تضمن الحكومة لحاملي تلك السندات حماية من آثار التضخم، وذلك بالإغراء بالمحافظة على قيمة القرض في حالة التضخم المتوقع، حيث يكون القرض بعملة أجنبية ذات قيمة مستقرة نسبيًا.

بهذه الطريقة، تستطيع الحكومة الحصول على التمويل اللازم من خلال إصدار سندات القروض الحسنة، مع توفير حوافز مناسبة للمستثمرين والمكتتبين في هذه السندات، كالشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية، وضمان حماية قيمة القرض من آثار التضخم المحتملة.[1]

لقد اقترح البعض على الأفراد الذين لا يرغبون في تعريض أموالهم للمخاطرة، ويودعونها في حسابات ادخارية لدى البنوك التجارية، تحويل هذه المدخرات من البنوك التجارية إلى الحكومة، حيث يعتبر الإيداع لدى الحكومة أكثر أمانًا وضمانًا لإرجاع النقود عند انتهاء مدة القرض.[2]

كما ناقش هؤلاء إمكانية إعفاء حاملي تلك السندات من أنواع محددة من الضرائب على الدخل أو على رأس المال، إذا لم تتمكن الدولة من جمع المبالغ الكافية من القروض. على أن تقتصر هذه الإعفاءات على سنة تقديم القروض فقط، ولا تمتد إلى سنوات أخرى من عمر القروض إذا كانت مدتها أكثر من عام، وذلك لتجنب الوقوع في الربا.

للاقتراض بإصدار السندات منافع متعددة، منها دوره في نقل العبء المالي عبر الأجيال. ففي المشاريع ذات الأجل الطويل، أي تلك التي لا يجني المجتمع ثمارها إلا بعد عدد من السنين، يصبح الاقتراض بإصدار السندات أكثر ملاءمة من التمويل عن طريق فرض الضرائب. حيث سيتم في النهاية سداد حصيلة هذه السندات بفرض الضرائب، ومن ثم يمكن إرجاء ذلك، بحيث تفرض الضرائب على الجيل الذي يتمتع بالآثار المفيدة لهذا المشروع وليس على الجيل الذي ربما لن يستفيد منه. وبذلك تمنح السندات القدرة على تحويل العبء المالي عبر الأجيال وتحقيق هذا الغرض.

---

[1] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق ص 32.

[2] محمد نجاة الله صديقي، **النظام المصرفي اللاربوي**. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1405هـ، ص ص 102 وما بعدها.

تعتبر هذه الآليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تجنب الوقوع في الربا وتوفر حوافز مناسبة للمستثمرين والمودعين للمساهمة في تمويل احتياجات الدولة. كما تساعد على تحقيق العدالة بين الأجيال من خلال توزيع أعباء التمويل بشكل عادل على الأجيال المستفيدة من المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.[1]

2: الاقتراض من سيولة الودائع المصرفية المُولَّدة

من الشائع بين بعض الاقتصاديين المسلمين المعاصرين اقتراح أن يكون للحكومة الحق في الحصول على جزء من السيولة التي يولدها النظام المصرفي عن طريق خلق الائتمان . ويرجع ذلك إلى أن هذه السيولة تنشأ من استخدام أموال الجمهور المودعة لدى المصارف، والتي لا تدفع عليها المصارف أي عائد، وهي مضمونة بالكامل، ولا تنطوي على مخاطر الخسارة، فإن جزءً من المنفعة يتعين أن يذهب إلى الجمهور.

تختلف النسبة المقترحة من كاتب إلى آخر، وتتراوح عموماً بين 10 % و25 % من الودائع تحت الطلب. والغرض من هذا الاقتراح هو تمكين الحكومة من تمويل المشاريع ذات النفع الاجتماعي، والتي تكون فيها المشاركة في الربح والخسارة غير ممكنة أو غير مرغوب فيها.[2] ومن شروط عملية الاقتراض هذه:

- ✓ يتم تحويل المبلغ المقترح للحكومة كقرض حسن بدون فوائد.
- ✓ تصدر الحكومة سندات غير قابلة للتسويق بقيمة القرض، لعدم وجود أي عائد عليها.
- ✓ تدفع الحكومة رسم خدمة على هذا المبلغ يعادل نسبة مئوية من مصاريف التشغيل التي تتكبدها المصارف في تعبئة الودائع تحت الطلب، وتقديم الخدمات المتصلة بهذه الودائع إلى أصحابها.
- ✓ تتحمل الحكومة أيضًا، على أساس تناسبي، تكاليف إدارة هيئة تأمين الودائع وهيئة مراجعة الاستثمار والمؤسسات الأخرى المشابهة.

---

[1] المرجع السابق، ص 102.

[2] محمد عمر شابرا، **نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الشريعة الإسلامية**. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990/1410، ص 174.

تقوم هذه الفكرة على إلزام البنك المركزي للبنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة أكبر من الاحتياطي القانوني المودع لديه، على أن يُسمح للحكومة باستخدام الزيادة في الاحتياطي دون دفع أي فوائد.

وبناءً على هذا المبدأ، اقترح البعض إنشاء مؤسسة مستقلة للودائع الجارية، حيث يودع الأفراد أموالهم النقدية فيها، وتعمل هذه المؤسسة وفق نظام الاحتياطي الجزئي. أما النقود الناتجة عن عمليات الإيداع والسحب (نقود الودائع)، فيتم استخدامها كاملة لصالح الحكومة.[1]

وبتطبيق هذا المبدأ يكون الانتفاع من الودائع الجارية لصالح المجتمع كله متمثلاً في بنود الموازنة العامة للدولة.

3: الاقتراض من البنك المركزي (الإصدار النقدي، التمويل التضخمي)

يرى بعض العلماء والاقتصاديين المسلمين المعاصرين، ومن بينهم محمد نجاة الله صديقي[2]، إمكانية لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد، أو ما يُعرف بالتمويل بالعجز أو التضخمي، لتغطية احتياجاتها المالية عند عجز مواردها عن تلبيتها.

ومع ذلك، عارض بعض العلماء هذا الرأي بسبب الآثار السلبية المحتملة لهذه السياسة على الاقتصاد الوطني، كالتضخم وارتفاع الأسعار وانتشار البطالة، وإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، وهو ما يتعارض مع مبادئ العدالة في الاقتصاد الإسلامي.[3]

ومع ذلك، يمكن اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد إذا كان له آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي، كما في حالات الكساد عندما تكون هناك موارد إنتاجية عاطلة، حيث يساعد هذا الإصدار على تشغيلها وتقليل البطالة وزيادة الإنتاج، ففي هذه الحالة تكون فوائد الإصدار النقدي أرجح من مضاره.

---

[1] محمد علي القري، مرجع سابق، ص 34.

[2] محمد نجاة الله صديقي (1931-2022): اقتصادي هندي بارز، نال جائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية عام 1982، اشتهر بأبحاثه وكتبه حول الاقتصاد الإسلامي، خاصةً في مجال المصرفية الإسلامية، وشغل مناصب أكاديمية مرموقة في الهند والسعودية، وله إسهامات كبيرة في تطوير نظرية وفقه الاقتصاد الإسلامي.

[3] سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 242.

المطلب الثالث: ضبط أعباء الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي

أقر الشرع الإسلامي العديد من التشريعات المالية التي تكفل رعاية الفقراء والمساكين والمحتاجين والمنكوبين والمرضى وذوي العاهات من المسلمين، وتوجب الإنفاق عليهم وتوفير الرعاية لهم وتعليمهم وعلاجهم. وإذا علمنا أن رعاية هؤلاء الفئات والإنفاق عليها يدخل ضمن واجبات الدولة الإسلامية، يتبين لنا الدور الكبير الذي تؤديه هذه التشريعات المالية في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

ومن أهم هذه التشريعات المالية الزكاة والوقف، حيث تضمن النظام الاقتصادي الإسلامي تصوراً واضحاً لتقديم عدد من الخدمات العامة، بواسطة قطاعي الأوقاف والجهات والمؤسسات التبرعية. كما جعل الإسلام تقديم بعض خدمات الرعاية الاجتماعية، بتمويل اجتماعي مؤسسي، هو الركن الثالث من أركان هذا الدين، الأمر الذي يستدعي إعادة إحياء مؤسستي الزكاة والأوقاف بشكل يجعلهما تتحملان العبء المناسب في تقديم السلع والخدمات العامة، بحيث تخففان عن الموازنة العامة للدولة نفقات كبيرة.[1]

لتوضيح هذه التشريعات المالية الإسلامية، وتبيان دورها في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، سيتم تناول العناصر التالية: الزكاة والوقف.

الفرع الأول: الزكـاة

على الرغم من أن الزكاة تُعتبر مورداً مالياً مهماً ورئيسياً في الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، إلا أن معظم العلماء المسلمين دعوا إلى أن تكون لها موازنة مستقلة وخاصة بها عن الموازنة العامة الأساسية للدولة، وذلك نتيجة لعامل التخصيص الذي تتميز به أموال الزكاة.

[1] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص25.

ويُعد استقلال ميزانية الزكاة عن ميزانية الدولة مبدأً هاماً جداً، تميز به تشريع الزكاة، حيث لم تكتف الشريعة الإسلامية بفصل الموازنة العامة للدولة عن ملك الحاكم فحسب، بل فصلت أيضاً أموال الزكاة عن الموازنة العامة للدولة.[1]

ولتحقيق ذلك، يحق للدولة أن تُنشئ جهازاً مركزياً متخصصاً للزكاة وأجهزة محلية فرعية تابعة له، تتولى مهمة جمع وتوظيف أموال الزكاة في كافة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية للمجتمع، شاملة البعدين القومي والإقليمي لهذا المجتمع. وبهذا لا يحتاج المجتمع إلى تخصيص وبحث عن موارد مالية أخرى في موازنته العامة للشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وأعمال البر ورعاية الفقراء وغيرها.

إن التطبيق الصحيح لفريضة الزكاة بإلزامها على الأغنياء، وإعطائها حقاً للفقراء يُرفع عن كاهل ميزانية الدولة عبئاً كبيراً كان يُصرف في المعونات الاجتماعية، مما يُخفف من الضغط على الموازنة العامة للدولة، ويُقلل من عجزها إن وجد، فضلاً عما تُحدثه الزكاة من تأثير إيجابي على التضامن والتآخي والتراحم في المجتمع، مما يزيد من رغبة واستعداد القطاع الخاص لدعم الموازنة العامة للدولة.

تساهم الزكاة بفعالية في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة وتمويل التنمية الاقتصادية. فهي تعتبر أداة فعالة لتوفير مورد مالي كبير ومتجدد، حيث تُفرض على جميع الأموال القابلة للنماء سواء استُثمرت أم لا، مما يسمح باستغلال الأموال المجمدة وغير المستثمرة.

ولا يقتصر دور الزكاة التمويلي على حصيلتها فحسب، بل يمتد لتحرير الأموال المكتنزة. وبالتالي، يمكن توجيه جزء من الموارد المالية المخصصة في الموازنة العامة لتمويل التنمية الاقتصادية، والتي تغطيها الآن حصيلة الزكاة، نحو مجالات ومشاريع استثمارية أخرى، مما يعزز التنمية الاقتصادية بشكل أكبر.

[1] محمد أنس الزرقا، " دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي" . من كتاب: **اقتصاديات الزكاة**. جدة: البنك الإسلامي للبحوث والتدريب، 1417 / 1997، ص 468.

1: دور الزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية

يمكن توضيح الدور التمويلي للزكاة من خلال قناتين هما: الدور المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية، ثم الدور غير المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية.

أولا: الدور المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية

1)- توفير الأدوات الإنتاجية:

يرى بعض العلماء المسلمين المعاصرين أنه لا يوجد ما يمنع شرعاً من إنشاء مشاريع استثمارية من حصيلة الزكاة بعد إشباع حاجات مستحقيها من الفقراء والمساكين، ولكن يشترطون في إقامة هذه المشاريع التنموية من حصيلة الزكاة الشروط التالية: [1]

1. أن يتم تمليك الفقراء والمساكين لهذه المشاريع فعلياً وقانونياً، بحيث توزع عليهم سندات الملكية ويتمتعون بجميع الحقوق الناشئة عن هذه الملكية.
2. أن تنحصر ملكية هذه المشاريع لمستحقي الزكاة من الفقراء والمساكين فقط، دون غيرهم.
3. أن يقع المشروع ضمن أولويات المستحقين من الفقراء والمساكين، بحيث لا ينتج سلعة أو خدمة تحسينية في الوقت الذي ما يزال لديهم ضروريات حياتية لم يتم إشباعها بعد.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول بأن حصيلة الزكاة يمكن أن تساهم في توفير الموارد الإنتاجية اللازمة لتنفيذ العملية الإنمائية في المجتمع من خلال مصرف الفقراء والمساكين الذي هو أحد مصارف الزكاة الثمانية المحددة شرعاً.

2) - تمويل مشاريع البنية التحتية (الأساسية):

انطلاقًا من آراء بعض الفقهاء والعلماء المسلمين المعاصرين -ومنهم محمد رشيد رضا، الشيخ محمود شلتوت- الموسعين لمفهوم "سبيل الله" من مصارف الزكاة الثمانية، والداعين لعدم حصر نطاقه في إعداد الجيوش فحسب، بل

[1] منذر قحف، "**القطاع العام الاقتصادي ودوره في توليد الإيرادات العامة في النظام الاقتصادي الاسلامي**". **موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية**". جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1998/1410، ص 139.

يشمل كل ما فيه الصلاح والخير للمسلمين، يمكن القول بإمكانية الاستفادة من هذا المصرف في إنجاز مشاريع البنية التحتية، مثل: شق الطرق ومد القنوات، وتشييد الجسور والقناطر والمباني العامة وغيرها.

كما ذكر الفقيه أبو يوسف أن من أسهم الزكاة أيضًا، سهم لإصلاح طرق المسلمين، وهو "سهم ابن السبيل"، وبذلك فإن هذا السهم يسهم في توفير البنية الأساسية من خلال إنشاء الطرق المعبدة وشبكات المواصلات.[1]

وبالتالي يمكن القول بأن كلًا من سهمي "في سبيل الله" و"ابن السبيل" من مصارف الزكاة، يساهمان في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء المؤسسات والمرافق الحيوية الضرورية واللازمة لتشجيع بدء واستمرار التنمية، من خلال الإسهام في تخفيض نفقات إقامة وتشغيل المشروعات الإنتاجية، وهو ما يعرف بالوفورات الخارجية.

3) – تمويل الصناعات العسكرية والإستراتيجية:

يمكن استغلال سهم "في سبيل الله" من مصارف الزكاة من أجل تمويل الصناعات والقطاعات العسكرية والإستراتيجية، والقيام باستثمارات في المجال العسكري، والذي يعتبر أحد المحاور الرئيسية التي قد تسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة الإسلامية.

وتكتسب هذه النقطة أهمية خاصة، نظراً لأن القطاع العسكري أصبح يمتص جزءاً مهماً من الموارد المالية للدولة في الوقت الحاضر. وبالتالي فإن استغلال سهم "في سبيل الله" من حصيلة الزكاة لتمويل هذا القطاع، سيحرر الأموال المخصصة له في الموازنة العامة للدولة، ويتيح استغلال تلك الأموال المحررة في مشاريع استثمارية أخرى تعود بالنفع العام على المجتمع.[2]

---

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور، "الزكاة وتمويل التنمية". **ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر**، القاهرة: المعهد العالمي الإسلامي، 1992.، ص 685.

[2] نعمت عبد اللطيف مشهور،" الزكاة وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص 685.

4) – التطوير العلمي للإنتاج كما وكيفا:

لقد أشار الدكتور يوسف القرضاوي إلى أن مصرف "في سبيل الله" يقصد به كل جهاد في سبيل الله سواء كان الجهاد فكريًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا، أو سياسيًا، فضلاً عن الجهاد العسكري.

لذلك يمكن القول بأن من أهم أوجه الجهاد في سبيل الله الكفيلة بدفع عملية التنمية الاقتصادية قدمًا، هو الجهاد الفكري، الذي لا يمكن بدونه تحقيق أي ارتقاء في أي نوع من أنواع الجهاد الأخرى.

ويقصد بالجهاد الفكري هنا، الإنفاق على طلبة العلم ومراكز الأبحاث والتدريب، وتمويل الأبحاث العلمية التي تخدم المجتمع، طالما أن فائدة علمهم ليست مقصورة عليهم فحسب، وإنما تقوم عليها المصلحة العامة، خاصة في ظل الثورة التكنولوجية المتطورة باستمرار التي يشهدها العالم، والتي تدفع الدول الإسلامية مقابل استيرادها أسعارًا خيالية.

5) – تهيئة المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية:

لا يقتصر الدور التمويلي للزكاة على تشجيع جانب العرض في العملية التنموية فحسب، وإنما تقوم أيضًا بدور مهم في تهيئة المناخ الذي يضمن استمرار هذا العرض، وعدم تحوله عن الاقتصاد الإسلامي، ويكون ذلك من خلال توفير الحماية للمجتمع ككل، عن طريق سهم "في سبيل الله" الذي يشمل الجهاد العسكري وتوفير الأمن، وكذلك توفير الثقة في الاقتصاد بالاستفادة من سهم "المؤلفة قلوبهم"، الذي يوفر الاستقرار، ومثال ذلك في وقتنا المعاصر هو المعونات التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة.

كما يساهم سهم "الغارمين" في تهيئة المناخ الملائم للتنمية من خلال تشجيع الأفراد على خوض التجارب الاستثمارية المفيدة للمجتمع، وكذلك الحفاظ على موارد إنتاجية معطلة، وذات فعالية سابقة في مضمار التنمية، وفي نفس الوقت الحفاظ على رأس المال الذي له دوره في عملية التنمية وتقتضي الضرورة عدم خروجه من ميدان الإنتاج، وتثبيته كوحدة إنتاجية فعالة في حلبة التنمية.[1]

[1] غازي عناية، **أصول المالية العامة الإسلامية**. بيروت: دار ابن حزم، 1993/1414، ص 107.

6) – تنمية رأس المال البشري:

يمكن أن تساهم الزكاة في تنمية رأس المال البشري، من خلال تحسين نوعيته ومضاعفة إنتاجيته، وكذلك من خلال استحداث عناصر جديدة في الإنتاج، وتنظيم العلاقات بينها، بحيث تساهم جميعها في زيادة الناتج القومي، وتوزيعه بالشكل الذي يساهم في عملية استحداث التنمية الاقتصادية.

فلو أخذنا على سبيل المثال سهم "في الرقاب" من مصارف الزكاة، نجد أننا بفك أسر العبيد والرقيق وطرحهم في الأسواق كعنصر إنتاجي فعال، وبإعادة كرامتهم الإنسانية، نعيد الفعالية الإنتاجية لعامل من عوامل الإنتاج السابقة.

أما بالنسبة لسهم "ابن السبيل"، فإننا بفك أسره من الانقطاع في سفره، وبإعادة كرامته الضائعة، وتكريس شخصيته العاملة ثانية في ميدان الإنتاج، نساهم في تنمية رأس المال البشري.

وكذلك هو الحال بالنسبة لسهم "الغارمين" حيث يتم فك دينهم بقروض حسنة، وبدون فوائد تعطى للغارم، وتشكل هذه القروض في مجموعها ما يعرف بالائتمانات التجارية التي تستخدم أموالها في دعم النشاطات التجارية والإنتاجية. [1]

ثانيا: الدور غير المباشر للزكاة في تمويل التنمية الاقتصادية

تساهم الزكاة في توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال محاربتها الفعلية لظاهرة الاكتناز، ومن خلال ما يُعرف بمضاعف الزكاة.

أولاً، تحارب الزكاة الاكتناز من خلال فرض نسبة 2.5% سنويًا على الأموال النقدية المكتنزة، مما يدفع المسلمين لتفادي هذا النقص المحتمل في ثرواتهم عن طريق استثمارها لتحقيق عائد يغطي نسبة الزكاة على الأقل. وبالتالي تعتبر الزكاة وسيلة عملية لمكافحة الاكتناز والحد من آثاره الضارة على النشاط الاقتصادي.

[1] المرجع سابق، ص 105 وما بعدها.

ثانياً، لا يقتصر دور الزكاة في تمويل التنمية على الدفعة الأولى المباشرة فحسب، بل تزيد أضعافًا مضاعفة عن مقدار الإنفاق الأولي. فإخراج واجب الزكاة يترتب عليه زيادات مضاعفة في مستوى النشاط الاقتصادي بمعدلات سنوية تتراوح بين 0.25% و0.5% و1% من قيمة الإخراج الأولى، وذلك وفقًا لمقادير الزكاة المقررة على مختلف أنواع الأموال.[1]

2: ضرورة إحياء مؤسسة الزكـاة

تبين لنا مما سبق الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه مؤسسة الزكاة في توفير موارد مالية هائلة، يمكن استخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية بالشكل الذي يخفف من الأعباء المالية للموازنة العامة، حيث أن جزءً من الموارد المالية للدولة، والتي كانت مخصصة لأوجه إنفاق معينة، تولت مصارف الزكاة تغطيتها، مثل الإعانات الاجتماعية، وإعانات البطالة، ومشاريع البنية التحتية التي يمكن أن تتولى مؤسسة الزكاة القيام بها، يمكن تحرير هذا الجزء للقيام بمشاريع استثمارية.

غير أن الدور المنوط والمنتظر من هذه العبادة المالية، هو في الوقت الحالي معطل وغير فعال، ويرجع ذلك لعدة عوامل يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية: تدني مستوى الالتزام الديني وضعف الوازع وغياب الوعي، والجهل بأحكام الزكاة، والطرق التقليدية في توزيعها، والمواقف الارتجالية لمؤسسات الزكاة، وتشعب طرق الإنفاق، بالإضافة إلى المشكلات الإدارية داخل هذه المؤسسات، وانعدام معاقبة ممتنعي الزكاة، وتدني مستوى الثقة بالمؤسسات الخيرية.

ولكي تحقق الزكاة النتائج المرجوة منها، يمكن اتباع بعض النقاط التالية:

- نشر فقه الزكاة في المجتمع عبر الدعاية الإعلامية،
- تنسيق الجهود بين مؤسسات الزكاة،
- العمل على زرع الثقة بين المؤدين والمحصلين،
- تحسين وتحديث إدارات الزكاة، ورفع كفاءة القوى البشرية العاملة فيها،
- تدريب الإطارات المسيرة، وتخفيض نفقات العاملين،
- الدراسة العلمية لاحتياجات المستحقين،
- العمل على تثمير أموال الزكاة المحصلة،

[1] نعمت عبد اللطيف مشهور، " الزكاة وتمويل التنمية"، مرجع سابق، ص 691.

- وضع آليات تمكن الفقراء من إعالة أنفسهم، وتأهيل الأسر المحتاجة علميًا ومهنيًا،
- تقديم الأدوات والمعدات أو رؤوس الأموال لمن يحسن استخدامها،
- تعريف الناس بغرض الزكاة وهدفها لتعزيز الالتزام الديني،
- وضع القوانين الرادعة لمحاربة التهرب الزكوي.

الفرع الثاني: الوقــف

يُعتبر الوقف من الصيغ التي حثَّ عليها الشرع الإسلامي وأقرها لتشجيع الأفراد على دعم الجهات ذات النفع العام، بهدف استمرارها في أداء أدوارها الاجتماعية. وقد لعبت الأوقاف دوراً محورياً في توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في المجتمعات الإسلامية عبر تاريخها الحضاري الطويل.

ومع ذلك، في الوقت الراهن، فإن بعض المفكرين الاقتصاديين المسلمين المعاصرين ينظرون إلى مؤسسة الأوقاف بنظرة سطحية، مما أدى إلى إهمالهم للدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. بل إن البعض منهم تجاوز ذلك إلى التحامل على الأوقاف واعتبارها سبباً للكسل وتعطيل الموارد المالية.

هذا النظرة المحدودة تتجاهل الإسهامات التاريخية الكبيرة للأوقاف في تقديم الخدمات العامة والمساهمة في التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية. كما أنها تغفل الإمكانات الهائلة لمؤسسة الأوقاف في العصر الحديث، خاصة إذا ما تم إعادة هيكلتها وفق أُطر حديثة تضمن حسن إدارتها واستثمار أصولها بكفاءة لخدمة المجتمع.

لتوضيح هذه الصيغة أكثر وبيان الدور الحيوي لمؤسسة الأوقاف، سنتناول العناصر التالية:

- تعريف الوقف.
- الدور الحيوي لمؤسسة الأوقاف.

1: تعريف الوقف

- **لغة:** الحبس، ووقف الأرض على المساكين، أي حبسها عليهم.[1]

- **اصطلاحا:** يقصد بالوقف "إخراج الشيء من تصرف صاحبه وتخصيص منافعه للموقوف عليهم، فالمال الموقوف هو مال يدار لمصلحة الجهة المنتفعة سواء كانت جهة خيرية أو علمية أو اجتماعية".[2]

والأصل في الوقف هو حبس المال عن الإستهلاك والتداول في سبيل المقاصد العامة، لتحقيق المصالح الدينية أو الخيرية أو العلمية، التي تحتاج إلى أماكن تهيؤ لها، وإلى نفقة دائمة تخصص لها.[3]

والوقف هو من قبيل التصرفات التي تتم بالإرادة المنفردة للواقف، أي لا يشترط قبول الموقوف عليه، ويمكن تقسيمه إلى:[4]

1. الوقف الأهلي: يشمل ما كان الموقوف عليه شخصا أو أشخاصا آدميين سواء كانوا من أقارب الواقف أو غيرهم.

2. الوقف الخيري: وهو ما كان الموقوف عليه جهة من الجهات التي تنهض بآداء خدمة عامة كالمساجد ودور العبادة ودور التعليم وغيرها..

3. الوقف المشترك: وهو الذي يجعل فيه الواقف لنفسه وذريته نصيبا من ريع العين الوقوفة، وللبر نصيبا آخر محددا أو مطلقا أو الباقي من ريع العين.

كما يمكن تقسيم نشاطات الوقف الإسلامي الآن إلى قسمين:

---

[1] حسين راتب يوسف ريان، مرجع سابق، ص 162.

[2] منذر قحف، " **الدور الاقتصادي للوقف في التصور الإسلامي**". ندوة: السياسة الاقتصادية في إطار النظام المالي الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1991، ص ص419- 420.

[3] فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 73.

[4] عطية عبد الحليم صقر، **اقتصاديات الوقف**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1998، ص 18-19.

أ– نشاطات استهلاكية: وهي ما ينفق في وجوه الخير، والمساجد والمعاهد الشرعية، وهذه تنفق عليها الأوقاف ولا تعود بعائد مادي.

ب– نشاطات إنتاجية: وهي ما يتم رصده لاستثماره بما يعود بالفائض المالي على الوقف؛ لينهض بالمشاريع المرتبطة به.

2: الدور الحيوي لمؤسسة الأوقاف

إن المتأمل في تاريخ نظام الوقف في الحضارة الإسلامية، يدرك أهميته البالغة ودوره الكبير في تخفيف الأعباء المالية عن الدولة الإسلامية. فقد سجل التاريخ نماذج رائعة للأوقاف لا مثيل لها في حضارات أخرى، حيث تعدى الوقف الإسلامي حاجات الناس ليشمل حتى حاجات الحيوانات.

استطاعت مؤسسة الوقف عبر التاريخ الإسلامي تحمل المسؤولية تقريباً بالكامل في إقامة نظام تعليمي شامل للصغار والكبار، وتأمين إعاشة الطلاب واحتياجاتهم التعليمية، إضافة إلى إنشاء المساجد والمستشفيات والحدائق العامة، وخدمات رعاية الأمومة والطفولة، والرعاية الحيوانية، وغيرها من الخدمات التي كان لها دور محوري في إرساء الأسس المادية القوية وبناء البنية التحتية للخدمات الاجتماعية في المجتمع الإسلامي.[1]

تلك المجالات التي تستحوذ اليوم على جزء كبير من إيرادات الموازنة العامة للدولة المعاصرة، وتمول أحياناً بطرق تزيد من حدة التضخم، كانت في ظل المنهج الإسلامي تمول من قبل المواطنين الذين نمت فيهم روح التعاون والتكامل.

إن تطور مؤسسة الوقف بما تملكه من موارد وثروات ناتجة عن التطور الإنساني يعكس أرقى درجات الرقي الحضاري للفرد المسلم. وهذا التطور من الناحية الاقتصادية جعل جزءاً من القوة الشرائية الخاصة ينتقل تلقائياً لتمويل مجالات وأنشطة عامة، مشكلاً نموذجاً استهلاكياً فريداً يؤدي إلى تقسيم الدخل الفردي، ليس فقط إلى

[1] منذر قحف، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، مرجع سابق، ص 27.

ادخار واستهلاك، بل أيضاً إلى ادخار استثماري واستهلاك ذاتي واستثمار اجتماعي مرتبط بتطور الجوانب المعنوية، ويزداد هذا النوع من الاستثمار كلما كانت العقائد سليمة والقيم إيجابية.

هذا التحويل لجزء من الدخل الفردي في صورة إنفاق استثماري اجتماعي، يقلل من دور الدولة المالي في تغطية تلك الأنشطة، وبالتالي يقلل من الآثار السلبية الناجمة عن: تكاليف تعبئة وجمع وتحصيل الموارد، وتكاليف تسييرها وإدارتها، والتكاليف الناتجة عن التمويل التضخمي أو التمويل القائم على المديونية الربوية.

3: ضرورة إحياء مؤسسة الأوقاف:

لا جدال في أن إحياء مؤسسة الوقف سيعزز دور مؤسسة الزكاة، ويساهم في تحرير إيرادات أخرى تشارك في التمويل والتنمية أو سداد الديون العامة الداخلية والخارجية. [1]

غير أن هذا الدور المحتمل للوقف الإسلامي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع بلدان العالم الإسلامي، لن يتحقق إلا بتوافر الشروط التالية:

- ✓ وضع الأنظمة والقوانين التي تضمن وتيسر عملية وقف أموال وممتلكات المتبرعين.
- ✓ وضع الأنظمة والقوانين التي تحمي أموال الأوقاف، وتساهم في تنمية دورها في الخطط الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، على أن يُسند إعداد هذه الأنظمة والقوانين إلى خبراء من الفقهاء والاقتصاديين.
- ✓ العمل على توسيع ممتلكات وأموال الأوقاف، من خلال تشجيع المحسنين عبر خطط إعلامية وإرشادية منظمة.
- ✓ الاستفادة من التجارب والخبرات السابقة، لاسيما في الدول الإسلامية التي حققت بعض النجاحات في هذا المجال.
- ✓ تعاون العاملين في مجال الاقتصاد والخبراء معهم مع المجتهدين من علماء الأمة الإسلامية لدراسة مستجدات الحياة، وكيفية تفعيل الأوقاف بما يتماشى مع حركة الاقتصاد لفائدة الأمة الإسلامية في حاضرها ومستقبلها.

بالإضافة إلى مؤسستي الزكاة والوقف اللتين ترسخان مبادئ التكافل والتضامن والتراحم بين أفراد المجتمع، توجد تشريعات أخرى تساهم في توفير سبل العيش للمحتاجين والفقراء والمساكين، كالنذور والكفارات والأضاحي

[1] جمال لعمارة، " اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق "، مرجع سابق، ص 81.

وصدقة الفطر، والضيافة والإيثار، والهدية والهبة والوصية، وغيرها من أعمال البر والإحسان التي من شأنها أن تخفف الأعباء المالية عن الموازنة العامة للدولة.

خلاصة الفصل:

ختامًا، تناول هذا الفصل موضوع عجز الموازنة العامة للدولة من زوايا مختلفة. في المبحث الأول، تم استعراض الأدبيات المتعلقة بمفهوم العجز وقياسه، أسبابه، طرق تمويله، وآثاره الاقتصادية.

أما المبحث الثاني فقدم تحليلاً معمقًا لآراء المدارس الاقتصادية الرئيسية حول التمويل بعجز الموازنة. حيث رفضت المدرسة الكلاسيكية هذه الممارسة ودعت لتوازن الموازنة، بينما أيدتها المدرسة الكينزية كوسيلة لتحفيز الطلب الكلي. في حين ركزت المدرسة النقدية على دور السياسة النقدية وآثار طرق تمويل العجز على الاستقرار الاقتصادي.

وفي المبحث الثالث، تم تسليط الضوء على النظرة الإسلامية لمعالجة عجز الموازنة من خلال الصيغ التمويلية التشاركية المتوافقة مع الشريعة، والصيغ المستحدثة كسندات المقارضة وأسهم المشاركة. كما تم التأكيد على دور الزكاة والوقف في تخفيف أعباء الموازنة العامة.

بناءً على ذلك، يتضح أن مسألة تمويل عجز الموازنة معقدة وتتطلب النظر بعين الاعتبار لمختلف الجوانب والتداعيات الاقتصادية. لذا ينبغي على صانعي السياسات المالية توخي الحذر والموازنة بين المخاطر والفوائد، والاستفادة من التجارب العملية للدول في هذا المجال وآخر التطورات كالصكوك السيادية، بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية على المدى البعيد وهذا ما سنحاول دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الرابع:

تقييم تجارب دولية

في تمويل المشاريع

بعجز الموازنة

تمهيد:

تعد عملية تقييم السياسات العامة والبرامج الحكومية من المهام الحيوية في إدارة شؤون الدولة بكفاءة واقتدار. فمن خلال التقييم، يمكن للمسؤولين تحديد نقاط القوة والضعف في السياسات المطبقة، ومدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة. وتكتسب هذه العملية أهمية خاصة عند التعامل مع القضايا المالية والموازنة العامة للدولة، حيث تؤثر قرارات الإنفاق والتمويل بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني والرفاهية العامة.

في هذا الفصل، سنتناول بالتحليل والدراسة تقييم سياسات تمويل عجز الموازنة، مع التركيز على التجارب الدولية في هذا المجال. سنبدأ بمراجعة أدبيات تقييم السياسات العامة بشكل عام، ثم نتخصص في تقييم سياسات الموازنة العامة للدولة.

في الجزء الأخير من هذا الفصل، سنسعى لوضع منهجية أو أداة لتقييم آليات تمويل عجز الموازنة للمشاريع الحكومية من منظور إسلامي، آخذين بعين الاعتبار المبادئ والقيم الشرعية المنظمة للشؤون المالية والاقتصادية في الإسلام. ثم سنحاول تطبيق المنهجية المقترحة على تجارب دولية متنوعة في تمويل عجز الموازنة، مستعرضين نقاط القوة والضعف في كل تجربة، ومدى توافقها مع الرؤية الإسلامية للسياسات المالية السليمة.

كما سنسلط الضوء على التحديات التي تواجهها الدول الإسلامية في إدارة عجز الموازنة بطريقة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع استعراض تجربة الجزائر التي اعتمدت على آلية التمويل غير التقليدي "طباعة النقود" لتغطية عجز موازنتها، وتقييم هذه الآلية من المنظور الإسلامي.

المبحث الاول: مدخل إلى تقييم السياسات العامة

المبحث الثاني: تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة كفرع من سياسة الموازنة العامة

المبحث الثالث: استنباط منهجية تقييم العجز واسقاطها على تجارب دولية

المبحث الاول: مدخل إلى تقييم السياسات العامة

يعد تحديد المفاهيم الخاصة لأي بحث علمي أساسا مهما في تحديد ما يريد الباحث الوصول من اهداف محددة لبحثه، ولإزالة الالتباس في ماهيتة تلك المفاهيم، إذ تتشابك أغلب المفاهيم مع بعضها البعض في كثير من الاحيان، وعليه وجب تحديد أهم مفاهيم البحث من خلال ما يأتي:

المطلب الاول: ماهية السياسة العامة وتقييمها

الفرع الأول: مفهوم السياسة العامة

يشير مصطلح "السياسة" إلى الأنشطة المؤثرة أو المسيطرة على الحكومة بهدف صياغة وتوجيه السياسة العامة. وقد عرّفها عالم السياسة 'ديفيد إيستون' بأنها "التخصيص السلطوي للقيم"، بينما عرفها 'هارولد لاسويل' بأنها "من يحصل على ماذا، ومتى، وكيف؟". يتضح من هذين التعريفين أنه يجب أن تكون هناك سلطة (مسؤولون حكوميون) قادرة على تحديد تلك التفضيلات (القيم) التي سيتم اختيارها دون غيرها[1].

أما مفهوم "السياسة العامة" بشكل أوسع، فهو "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"، وهي "تقرير أو اختبار حكومي للفعل أو عدم "الفعل".[2] كما تعرف أيضًا بأنها "مجموعة من القرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام[3] . ينظر إلى السياسة العامة كنتيجة متحصلة في حياة أي مجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة، التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات، أصولاً للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي .فالسياسة العامة لدى 'إيستون' هي "توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية." [4]

---

[1] لأري الوتيز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية**، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة العربية الاولى، القاهرة، 1996، ص 10.

[2] جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 14.

[3] وصال العزاوي، **السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد، 2001، ص 16.

[4] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001، ص33.

الفرع الثاني: مفاهيم التقويم والتقييم

يُفهم التقييم على أنه عملية تحليل لعدد من السياسات أو البرامج أو المشروعات، والبحث عن مزاياها وعيوبها المقارنة، ووضع نتائج هذه التحليلات في إطار منطقي. فالتقييم ليس مجرد وصف للبدائل المتاحة، فقد تصف بديلًا دون الإشارة إلى غيره، لكن التقييم هو فحص لمزايا وعيوب البديل في علاقاته بمسار أو أكثر للحركة، بما في ذلك عدم الفعل. ولا يُطبق التقييم على البدائل المستبعدة لبعضها البعض فحسب، بل أيضًا على البدائل المستقلة والمترابطة[1]. يُعد التقويم المرحلة الأخيرة من عمليات السياسة والتي تتضمن نشاطات متسلسلة. وتقويم السياسة العامة كنشاط وظيفي يمكن – بل ويجب– أن يتحقق من خلال عمليات الرسم والصنع والصياغة والتطبيق، وليس كنشاط لاحق وكمرحلة أخيرة فحسب. فالتقويم قد يؤدي إلى إعادة الدورة التي تبدأ بالمشكلة، ثم البحث عن البدائل، ثم المفاضلة لتقرير أو تعديل أو إبقاء السياسة واستمرارها[2]، وبالتالي، فإن تقويم السياسة العامة يعني اتباع أساليب علمية هدفها الحكم على ما إذا كانت سياسات الحكومة وبرامجها التنفيذية تحقق الأهداف المطلوبة بالقدر المرغوب فيه من الفعالية والاقتصاد.[3]

الفرع الثالث: الفرق بين التقويم والتقييم

يخلط الكثير من الباحثين بين مصطلحي "التقويم" و"التقييم"، حيث يعتقد البعض أنهما يعطيان المعنى ذاته. لكن على الرغم من أنهما يفيدان في بيان قيمة الشيء، إلا أن "التقويم" أعم وأشمل من "التقييم."

فكلمة "التقويم" هي الأكثر انتشارًا واستعمالًا، وتعني بالإضافة إلى بيان قيمة الشيء، تعديله وتصحيح ما اعوج منه. أما "التقييم" فيدل فقط على إعطاء قيمة للشيء.

لغويًا، "التقويم" مشتق من الفعل "قوَّم" بمعنى عدَّل وأزال الاعوجاج، بينما "التقييم" منشق من "القيمة" ويعني التقدير والتثمين.

---

[1] وصال العزاوي، مرجع سابق، ص 117.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 309.

[3] خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الاولى، 1989، ص229.

اصطلاحيًا، يُعرَّف "التقويم" بأنه عملية منظمة لجمع المعلومات وتحليلها لتحديد درجة تحقيق الأهداف، واتخاذ قرارات التصحيح في ضوء الأحكام المطلقة.

في الخدمة الاجتماعية، "التقويم" هو قياس مدى تحقيق التدخل أو البرنامج لأهدافه، ودراسة أسباب النجاح أو الفشل، مع تحديد التغيرات والجوانب المؤثرة، ويجب أن يرتبط بنماذج التقويم المعروفة في هذا المجال.[1]

المطلب الثاني: معايير التقييم وأنواعه

الفرع الأول: معايير التقييم

قد تختلف معايير التقييم بين محللي السياسات العامة، فالبعض يركز على كفاءة الأداء في البرامج أو الخطط موضوع البحث، أو يربط الكفاءة بالفعالية في تحقيق الأهداف المحددة، أو بتقليل التكاليف أو تعظيم الأرباح، أو حتى مدى استجابة هذه البرامج أو المشروعات الحكومية لاحتياجات المواطنين المستفيدين ومدى رضاهم عن أدائها.

ومن أبرز معايير التقييم التي حددها بعض الباحثين:[2]

- الملاءمة: وتعني مدى اتساق الأهداف مع الاحتياجات والأولويات، كما تستلزم الملاءمة تقييم اتساق المشروع في تحقيق أهدافه.
- الفعالية: وتعني مدى تحقق أهداف السياسة مع مراعاة أهميتها النسبية.
- الكفاءة: مقياس لمدى تحويل الموارد إلى نتائج.

وعمومًا، تتجسد معايير تقييم السياسات العامة في الفاعلية والكفاءة. حيث يُقصد بالفاعلية الدرجة التي تحقق فيها السياسة العامة أهدافها، أي حجم ما أنجزه الجهاز التنفيذي المكلف بتنفيذها من الأهداف المخططة خلال فترة زمنية معينة. وتتوقف فاعلية الجهاز التنفيذي على قدرتين أساسيتين: القدرة على التكيف مع البيئة، والاستخدام العقلاني للموارد المتاحة.

---

[1] أحمد ابراهيم خضر، **الفرق بين مصطلحي التقويم والتقيم**، موقع الألوكة، تصفح بتاريخ: 2024/04/16، الرابط / https://www.alukah.net

[2] عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي، **تقويم السياسة العامة: دراسة نظرية**، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية قسم النظم السياسية والسياسات العامة – العراق_ بغداد، بحث منشور على الرابط: https://democraticac.de/?p=48534

ويرتبط معيار الفاعلية بمدى الكفاءة في تقييم الأداء، التي تعني نسبة مخرجات النظام إلى مدخلاته. فالفاعلية تعني تحقيق السياسة لأهدافها، بينما الكفاءة تعني الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ضمن مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية.

وهناك من طرح مفهوم "العدالة" كمعيار لتقييم السياسات العامة، باعتبار أن مناقشة مفهوم العدالة كمرادف لمفهوم المساواة هو في مضمونه مناقشة من يحصل على ماذا أو لماذا؟ ويمكن تعريفها بالمدى الذي تنتشر فيه المنافع والنفقات بين المتأثرين بالسياسات دون أن يتلقى فرد أو جماعة أقل من مستوى الحد الأدنى للمنفعة أو الحد الأقصى للنفقة.

كما ربط البعض معيار الكفاءة ومفهومه بمفهوم العملية الرقابية، بمعنى أن جوهر تقييم كفاءة الأداء الفعلي هو مقارنته بالأداء المستهدف لمعرفة الانحرافات ومعالجتها قبل استفحالها، لذلك يجب أن تتصف عملية التقييم بالاستمرارية، وغالبًا ما تكون المقارنة بين ما تحقق فعليًا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة. [1]

الفرع الثاني: أنـواع التقييم

قسم بعض الباحثين التقييم من حيث الشمولية إلى نوعين:

1. التقييم الكلي: وهو التقييم الذي يتناول مخرجات النظام ككل، وعلاقتها بأهداف السياسة العامة للنظام.
2. التقييم الجزئي :ويعني الحالة التي يجري فيها التقييم دون ربطها بإطار كلي، مثل تقييم جزء من البرنامج أو التقييم الموجه لجهة معينة دون غيرها.

وتتعدد اتجاهات ونوعيات التقييم في السياسة العامة، وفقًا لاختلاف الأهداف من العملية التقييمية ودرجة التركيز في عملياتها وأنشطتها، حيث يمكن أن تركز عملية التقييم على أهداف البرنامج أو تكاليفه أو نتائجه، أو على الطابع الإداري ومستوياته، أو على العملية التقييمية ذاتها. وفيما يلي أهم أنواع التقييم في السياسة العامة:

1. التقييم المتقدم أو تقييم السياسة العامة: وهو الذي يعنى بدراسة الجدوى قبل اتخاذ القرار، ويمثل منطلقًا أوليًا لإعطاء الضوء الأخضر للمباشرة ببدء العمل بالبرنامج الجديد.

[1] وصال العزاوي، السياسة العامة، مصدر سابق ، ص 131-132.

2. التقييم الاستراتيجي: وهو أدنى من سابقه في عملية التقييم، ويمكن اعتماده لتحديد فاعلية التنفيذ، ومساعدة مدراء البرنامج لإدخال التعديلات والتحسينات اللازمة لتنفيذه، وإجراء تقييمات شاملة للبرنامج في ضوء مؤشرات الكفاءة والفاعلية.[1]
3. التقييم عمليات تنفيذ البرامج: وهو النوع الذي يمكن أن يتم بصورة مستقلة أو مشتركة مع أنواع أخرى، ويركز على تحليل العمليات التنفيذية للبرامج من حيث الاستراتيجية وعمليات التشغيل والتكاليف. وعند اشتراكه مع أنواع أخرى كالتقييم المتعلق بالكفاءة والفاعلية، فإنه يهدف إلى:
   أ- مساعدة المقوم في تحديد خطة لتصميم التقييم للفاعلية والكفاءة.
   ب- مساعدة المقوم في توضيح النتائج التي توصل إليها تقييم الفاعلية والكفاءة. ويهتم هذا النوع بتقديم المدخلات المادية والبشرية التي يحتاجها البرنامج التنفيذي.
4. تقييم الفاعلية: ويتضمن التقييم لمعرفة قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه الأساسية التي أقيم من أجلها، حيث يمكن تحديد فاعلية برنامج السياسة العامة من خلال الأهداف المتحققة والمنافع والفوائد الناتجة عنها.
5. تقييم الكفاءة: وهو النوع الذي يعنى بتقييم الدرجة التي تحافظ فيها أية سياسة عامة أو برنامج على أقل نفقة ممكنة، كمؤشر اقتصادي يتفق ومنطق تقديم الخدمات العامة التي تضطلع بها برامج السياسات العامة الحكومية في الوسط الاجتماعي.
6. تقييم النتائج: وهو النوع الذي يعنى بقياس نتائج وآثار البرنامج السلبية أو الإيجابية على مجموعة الناس المستفيدين منه، وكشف المؤثرات والمسببات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتلك الآثار والنتائج الناجمة عن البرنامج.[2]

المطلب الثالث: الجهات المتخصصة في تقييم السياسات العامة

على مستوى الحكومة الوطنية، يتم تقييم السياسات العامة بطرق مختلفة ومن جهات متعددة، أحيانًا بشكل دوري ونظامي، وأحيانًا أخرى بشكل طارئ ومفاجئ .قد يكون التقييم مؤسسيًا وله أجهزة متخصصة، أو قد يظل غير رسمي وليس له إطار مؤسسي.[3]

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سابق، ص 318
[2] فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سابق، ص 319.
[3] جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 203.

وهناك عدة مستويات لعملية التقييم، منها التقييم على مستوى الآثار التي تركتها السياسة العامة، حيث تتولى السلطة التنفيذية عملية التقييم باعتبارها المسؤولة عن التنفيذ، دون استبعاد دور السلطة التشريعية في ممارسة دورها في التقييم السياسة العامة، فضلًا عن جماعات أخرى خارج الحدود الرسمية للدولة مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح.

وبالتالي، يمكن أن يتولى التقييم أجهزة على عدة مستويات، داخل الجهاز الحكومي وخارجه، إلا أن إشراك هذه الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في تقييم العمل الحكومي لا يعني أنها جميعها تتبع أسلوبًا واحدًا التقييم، بل تتفاوت الأساليب المتبعة[1].

إن السياسة العامة تتخذ أسلوبًا ترابطيًا في عملياتها وأنشطتها، وتتفاعل فيها المعطيات تفاعلًا دائريًا، مما يؤكد على:

- أن السياسة العامة قد تُصنع كما تُدار، وتُدار كما تُصنع.
- أن السياسة العامة تتطلب ربطًا لجميع عملياتها أثناء التحليل.
- أن التقييم للسياسة العامة ينبغي أن يكون تقييما مستوعبًا لها في إطار شمولي كميًا ونوعيًا، ومتلازمًا فيها ضمن جميع مراحلها وعملياتها وأنشطتها.

وبناءً على ذلك، هناك قناعة راسخة بوحدة العلاقة والمهمة والمسؤولية التي تجمع بين صانعي السياسة العامة ومنفذيها، وكذلك مقوميها.[2] حيث تأخذ هذه الجهات مسؤوليتها في التقييم السياسة العامة، كما سيتم توضيحه في المطالب التالية:

الفرع الأول: التقييم من قبل صانعي السياسة العامة

إن عملية صنع السياسة العامة عملية معقدة تتسم بتنوع مكوناتها، حيث يسهم كل مكون بشكل مختلف. فهي تقرر الخطوط الأساسية للفعل، وتتسم بتوجهها نحو المستقبل وسعيها لتحقيق الصالح العام بأفضل الوسائل الممكنة.

---

[1] صدام عبد الستار رشيد، **الادارة والسياسة العامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2009، ص ص 91-92.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سابق، ص 315.

من المفترض أن يتم التقييم أثناء صنع السياسة أو البرنامج، حيث يوفر معلومات عن آثار المقترحات على جميع أفراد المجتمع، ويساعد في عملية الاختيار، ويقلل من تحيز صانعي السياسة، ويزودهم بالمعلومات الضرورية، وقد يؤدي إلى إعادة صنع السياسة.

لا يعني التقييم الرسمي هنا اتخاذ قرار الاختيار، ولكنه يساعد بتوفير الأساس الواقعي لموضوعات القرار لجميع المشاركين فيه. وتظل نوعية الدليل ومصداقيته، وفي الغالب تفسيره، مثار جدل. ويظل التقييم في هذه المرحلة عملية "تعلم"، فعندما يتوافر دليل على مزايا وعيوب بديل معين، تتولد رؤية جديدة تقود إلى خلق بدائل أفضل، فتصبح عملية صنع السياسة العامة دائرية الشكل[1].

تتباين الجهات التي تتولى عملية تقييم السياسات العامة بتباين النظم السياسية. ففي نظم الحكم النيابية والبرلمانية التي تميل إلى الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وخلق حالة توازن بينها، تتمتع السلطة التشريعية بحق الرقابة والتقييم على تصرفات السلطة التنفيذية لضمان دستوريتها وشرعيتها والتزامها بنص وروح التشريع. فتقوم السلطة التشريعية بتقييم مشروعات رسم السياسة العامة وتمويلها وتعديلها من حين لآخر.[2]

في الأنظمة السياسية الديمقراطية، يتولى صانعو السياسات العامة من خلال مناصبهم الرسمية في الحكومة، تقييم السياسات العامة بهدف إرضاء ناخبيهم. ويتوقعون تلقي تغذية راجعة من مجموعات الدوائر الانتخابية، حيث يتعرفون على آرائهم تجاه برامج السياسات العامة القائمة. في مثل هذه الحالة، يكون شكل التقييم من خلال مراقبة صانعي السياسات العامة لمواقف الدوائر الانتخابية تجاه البرامج، بحيث يصبح المعيار أو المقياس في تقييم أي برنامج هو مدى شيوعه أو عدم شيوعه بين جماعات الناخبين على أساس القبول أو الرفض.

بالإضافة إلى التغذية الراجعة من الناخبين باتجاه صانعي السياسات، يتبلور التقييم أيضًا من خلال ما تنشره الصحف والأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة، وشكاوى المواطنين والموظفين، وحتى الإشاعات، فضلاً عن نتائج البحوث الاجتماعية. كل هذه المصادر تمثل تغذية راجعة غير منتظمة، تسهم في جعل صانعي السياسات العامة يكتسبون انطباعات أولية وتقييمات غير رسمية حول نجاح أو فشل البرامج الحكومية، بالشكل الذي يدفعهم نحو اتخاذ الإجراءات اللازمة في نهاية المطاف، استجابةً لمجمل المعايير والمقاييس السياسية التي يقتضيها الفعل المطلوب[3].

---

[1] وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق، ص 120.

[2] خيري عبد القوي، مصدر سابق، ص ص 251- 252.

[3] فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سابق، ص ص 215-216.

بمعنى آخر، فإن النشاط التقييمي سيكون له تأثير على تطوير صنع السياسات واختيار البدائل، حيث ينطلق هذا النشاط التقييمي من كونه جزءً من عملية صنع السياسات التي تشمل الاستجابة، العدالة، المساواة، تخفيف ضغط المطالب المساندة، التوازن بين القوى، والبعد المعلوماتي لمدخلات عملية صنع السياسات العامة، على اعتبار أن كمية ونوعية ومصداقية المعلومات المتوفرة تؤثر على فعالية السياسات[1].

الفرع الثاني: التقييم من قبل منفذي السياسة العامـة

تمارس السلطة التنفيذية دوراً مهماً في تقييم السياسة العامة من خلال سلسلة من الأنشطة المتتابعة التي تكمل حلقة صنع السياسات وتنفيذها وتقييم آثارها. ويركز التقييم على إجراءات التنفيذ قبل وبعد البدء بها، حيث يتم تقييم مخرجات ونواتج عملية صنع السياسات قبل تنفيذها، خصوصاً أن هذه المخرجات خضعت لعملية تحديد وتقييم للبدائل المختلفة.

كما قد ينصب التقييم على أداء الجهاز الإداري التنفيذي نفسه من قبل جهات أخرى، للحكم على مدى التزامه باتباع الخطط والبرامج والإجراءات المرسومة، والتحقق من جدوى وفعالية سياسات وبرامج العمل الحكومي، ومدى نجاحها في حل المشكلات العامة، وتحديد أسباب القصور في تحقيق الأهداف، فضلاً عن قياس آثار تنفيذ السياسة العامة على المجموعات المختلفة والبيئة الاجتماعية ككل[2].

ويتولى منفذو السياسة العامة أيضاً عملية التقييم انطلاقاً من أن سمعتهم ومستقبلهم مرتبطان بنجاح البرامج التي يديرونها، والحرص على كسب تأييد صانعي السياسات ودعمهم للبرامج التنفيذية. ويعمل هذا الأسلوب في التقييم على تقوية صانعي السياسات من جهة، ومنفذيها من جهة أخرى، ويمثل في النهاية توجهاً سياسياً.

حيث يحاول منفذو السياسة العامة ضبط أو تشكيل المعلومات التي سيتلقاها صانعو السياسات حول البرامج التنفيذية من خلال الوسائل التالية:

1. إرسال المعلومات الانتقائية التي تسلط الضوء الأكثر تفضيلاً حول آرائهم.
2. تفعيل برامج الذين يؤيدون العمل في ضوء ادعاءات صانعي السياسات.

[1] وصال نجيب العزاوي، مصدر سابق، ص ص 120-121.

[2] صدام عبد الستار رشيد، مصدر سابق، ص 93.

3. استخدام موارد البرنامج لتوسيع قاعدة المجموعات المستفيدة، وكذلك الجماعات الأخرى العامة من أجل تحريكهم للحصول على دعم أو تأييد إضافي لبرامج جديدة[1].

☜تمارس السلطة التنفيذية تقييم نشاطها وأعمالها على ثلاثة مستويات رئيسية:

1. مستوى رئاسة السلطة التنفيذية التي تمارس التقييم على جميع الأجهزة التابعة لها، كما تمارس السلطة التنفيذية رقابة وتقييماً لتنفيذ سياساتها العامة بصورة دورية أو روتينية.

2. مستوى بعض وحدات الجهاز التنفيذي التي تتمتع بسلطة رقابة ومتابعة وتقييم مركزي على بعض جوانب العمل في وحدات الجهاز الحكومي الإداري، وبالتالي تقييم السياسات التي تنفذها.

3. مستوى الجهاز التنفيذي الموكل إليه تحقيق أهداف سياسة عامة معينة، حيث يعتبر التنفيذ أحد الحلقات المتتابعة في عملية رسم السياسات، وتقييم التنفيذ نمط متتابع من النشاط يسهم في تقييم السياسات العامة ويطلق عليه من قبل دارسي الإدارة العامة "تقييم المتابعة"، فينصب على الأداء والغايات والأهداف، وبإيجاز على مخرجات السياسة العامة.

☜وتركز بحوث تقييم التنفيذ على ما يلي:

أ. هل تم توجيه السياسة العامة أو البرنامج نحو الهدف المحدد .

ب. مدى تأثير الممارسات المختلفة والجهود والتدخلات على تصميم السياسة ذاتها أو البرنامج ذاته والمبادئ التي تم إعلانها.

☜وعموماً، هناك أربعة محاور أساسية لتقييم التنفيذ هي:

1. محور العلاقات الإنسانية والذي يهتم بسلوك الفاعلين داخل المنظمة.

2. محور سياسي يركز على المنظمة ذاتها كمجموعة من القواعد السلوكية المنظمة.

3. محور هيكلي يركز على المنظمة ذاتها كمجموعة من القواعد السلوكية غير المنظمة.

4. النظم التي تربط بين المنظمات وبعضها، وبينها وبين البيئة والنظام[2].

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سابق، ص 317.

[2] وصال العزاوي، مصدر سابق، ص ص 121-122.

ومما يلاحظ على الجهتين (الصانعين والمنفذين) للسياسة العامة في التقييم أنهما مهتمان بصيانة وتقوية مراكزهم وسلطاتهم وبرامجهم، وأنهما يميلان نحو التمسك بوجهة نظر دفاعية تجاه عملية التقييم، ويتبنيان استراتيجيات مصممة لغرض تجنيبهما التوجهات النافذة لأدائهما وإنجازاتهما[1].

المطلب الرابع: تقييم أثـار السياسـة العامة

إن معرفة مدى تأثير القرار وقدرته على تحقيق الهدف الذي اتُّخذ من أجله أمر بالغ الأهمية، حيث تؤثر نوعية ردود الأفعال البيئية الخارجية على درجة نجاح أو فشل القرار كلياً أو جزئياً. الأمر الذي يدفع صناع القرار إلى تقييم ردود الأفعال الخارجية على قراراتهم من خلال مقارنة نتائجها الفعلية مع النتائج المتوقعة. ولا تقتصر هذه المرحلة على تصحيح الانحراف في القرارات عبر متابعتها فحسب، بل تحاول منع الانحرافات من خلال تداخل عملية التقييم والمتابعة مع عملية اتخاذ القرار وتنفيذه[2] .تلعب أجهزة الإعلام والاتصال دوراً مركباً في تقييم آثار السياسة من خلال نقل ما يظهر من سلبيات القرار وأخطاء التطبيق والانتقادات الموجهة له، مع ضرورة التأكيد على الدقة والموضوعية. أما الدور الآخر لها فهو مواجهة أي احتمالات تشويه وانتقاص من وسائل الإعلام الأجنبية للقرار المتخذ، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول القرار من خلال جمع المعلومات المتعلقة بردود الفعل الخارجية عليه، وكذلك في معرفة استجابة البيئة الخارجية له .ليتسنى لمتخذ القرار تقييمه، ومن ثم إعادة النظر في الوسائل التي استُخدمت لتنفيذه في ضوء المعلومات الجديدة، أو إعادة النظر بالقرار المتخذ ككل في حالة إذا ما ثبت عجزه وعدم كفاءته بصورة جزئية أو تامة[3] .

الفرع الاول: تقييم مخرجات السياسة العامة

يتم تقييم مخرجات السياسة العامة بعد فترة من التنفيذ الكامل، حتى تحدث هذه المخرجات آثارها على المجتمع، ويطلق على ذلك اسم "تقييم الآثار". ويتم تقييم الآثار في مراحل مختلفة طالما أن السياسة لم تعط نتائجها

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مصدر سابق، ص 316.

[2] سعد السعيدي، بسمة خليل الأوقاتي، **دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 500، 2011، ص 124.

[3] اسامة مرتضى باقر السعيدي، **تكنولوجيا الاعلام وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2002، ص 121.

النهائية. وقد يتم معه تقييم الفاعلية، أي فاعلية السياسة العامة أو البرنامج، أو بعد تحقيق النتائج النهائية لتقدير إمكانية الاستمرار في السياسة العامة أو البرنامج.

هنا ينبغي تحليل نتائج السياسة إلى مخرجات النظام، حيث تعتبر المخرجات هي ما تفعله الحكومة أو ما يفعله النظام، أما الآثار والمضاعفات المقصودة وغير المقصودة فهي نتيجة لما تفعله الحكومة. وتخضع المخرجات لتقييم المتابعة، بينما تخضع النواتج لتقييم الآثار، ونسميهما معًا "تقييم الأداء"، وهي عملية تهدف إلى قياس أداء وحدة الجهاز التنفيذي لفترة سابقة، بهدف التصرف على مستوى أدائه ومقارنته بمعايير موضوعة مسبقًا على أسس علمية. ويتم القياس بواسطة مؤسسات محددة، حيث تكون كل من المعايير والمؤشرات معبرة عن أهداف الجهاز التنفيذي[1].

يهتم تقييم السياسات بالآثار الفعلية الناجمة عن تطبيق السياسة في الظروف الواقعية لحياة المجتمع. ويُستخدم مصطلح "محاولة تحديد" بسبب صعوبة تقرير أو فرز الآثار والنتائج المتحققة من السياسات في الحياة العملية. ولقياس الإنجاز، نحتاج إلى تحديد التغيير الحاصل فعلياً في الظروف المحيطة، كأن نقرر مستوى الانخفاض في معدلات البطالة الذي تحقق، إضافة إلى معرفة ما كان ينبغي أن تحققه السياسة موضوع البحث لوحدها في هذا المجال، وليس العوامل الأخرى كالقرارات الاقتصادية الخاصة[2]. وترى أغلب عمليات التقييم أن معظم السياسات العامة لا تحقق الأغراض التي خُطط لها، وليس لها التأثير المطلوب والمرجو حيال المشكلات العامة. ووفقاً للوجهة التقييمية، ترجع أسباب ذلك إلى عوامل عديدة تتسبب في إعاقة تحقيق السياسة العامة لأهدافها، وهي:

1. عدم كفاية الموارد المخصصة للتعامل مع القضية المطلوب حلها.
2. إدارة السياسات العامة بطريقة سطحية تقلل من آثارها، بحيث تكون حالات التجاهل وعدم الاهتمام والمتابعة، وعدم الدعم المالي، كلها أسباب تدل على جعل البرامج محدودة التأثير والعطاء.
3. تعدد وتنوع أسباب المشكلات والقضايا العامة، وأن بعض السياسات العامة تنصب وتقوم لغرض معالجة سبب أو بعد واحد من الأسباب، وتغفل الأسباب وأبعادها الأخرى.

[1] صدام عبد الستار رشيد، مصدر سابق، ص 93.

[2] جيمس اندرسون، مصدر سابق، ص 193-194.

4. عدم قدرة المنظمات على الحد من احتمالية وقوع الكوارث والأزمات التي من شأنها عرقلة برامجها واختلاط الأوراق إزاء مستقبلها وموقفها من عملية تقييم السياسة العامة[1].

الفرع الثاني: مشاكل تقييم السياسة العامة

من المشاكل الرئيسية التي تواجه تقييم السياسات العامة هو عدم التأكد من أهدافها عندما تكون هذه الأهداف غير واضحة أو مشوشة أو متشعبة، كما هو الحال غالبًا. ففي مثل هذه الحالات، يصبح من الصعب وحتى المحبط تقدير الحد الذي حققته السياسة مما كان مقررًا لها. وهذا الغموض في الأهداف ينتج في الأغلب عن عملية إقرار السياسات وتشريعها، حيث يتم غالبًا مراعاة وإرضاء العديد من الأطراف والجماعات ذات المصالح المختلفة في السياسة، على الرغم من تباين مواقفهم ومنطلقاتهم.

كذلك من المشاكل التي تواجه تقييم السياسات هو تشتت آثار السياسة، حيث قد تشمل السياسة أفرادًا وشرائح غير الذين كانت موجهة إليهم في الأساس. ويظل احتمال عدم وجود أهداف محددة للسياسات أو عدم إعلان بعض الأهداف رسميًا قائمًا.

ومن المشاكل الأخرى صعوبة الحصول على المعلومات، حيث قد يعيق النقص في المعلومات والبيانات الإحصائية عمل محلل ومقوم السياسة العامة. كما قد تواجه عمليات التقييم مقاومة رسمية من بعض المنظمات وموظفيها، مما قد يؤدي إلى فشل هذه العمليات أو حجب المعلومات أو عدم التعاون مع الجهة المقومة أو حتى عرقلة إكمالها، نظرًا لميل المنظمات لمقاومة التغيير في معرفة أن التقييم يتضمن التغيير، فقد تتحول المقاومة الكامنة إلى مقاومة معلنة وظاهرة.

كما قد تكون عملية التقييم غير مؤثرة بسبب عدم دقتها أو شموليتها، أو قد تهمل نتائجها، وربما تكون خاطئة[2].

تواجه عملية تقييم السياسات العامة العديد من المشكلات، والتي يمكن تصنيفها إلى الفئات التالية:

[1] فهمي خليقة الفهداوي، مصدر سابق، ص 330-331.

[2] جيمس اندرسون، مصدر سابق، ص 198- 202.

1. المشكلات المنهجية والفنية المندرجة في التقييم التخصصي:

وهذه تتمثل بالصعوبات التي تحول دون قيام المقومين بإجراء التقييم الموضوعي، ومنها صعوبة تحديد أهداف البرنامج من قبل صانعي السياسة، مما يجعله عرضة لتفسيرات المقومين واختلاف وجهات النظر لاحقًا، وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد مهمة المقومين والوقوف موقف الشك والحيرة إزاء ما يريده صناع السياسة العامة. كذلك من هذه المشكلات صعوبة وصف أنشطة البرامج بلغة الأهداف على اعتبار أن البرنامج يمثل جهدًا مركزًا ومنظمًا يكرس في الأساس لتحقيق أهداف معينة، وعدم ملاءمة البرامج المعدة لتحقيق الأهداف وتبديد الأموال والموارد من قبل البرامج بين الأهداف دون فائدة، وصعوبة جمع المعلومات وتوفر المستلزمات ومصادر التحكم بها إذ تسود النظرة إلى اعتبار التقييم أو المقومين على أنهم جهات خارجية عن الوسط الطبيعي للبرنامج، مما يدفع بالمنفذين إلى إخفاء المعلومات والسجلات والدعم المالي والاستفادة من الوقت وتوظيف نتائج الحاسوب.

2. المشكلات التقييمية المندرجة ضمن محيط البرنامج محل التقييم:

وتتمثل هذه المشكلات بما يلي:

- ✓ يواجه الفرد الذي يريد أن يقوم البرنامج العام مشكلة في تحديد أو معرفة الأهداف المرجوة من ذلك البرنامج .
- ✓ العديد من البرامج والسياسات العامة لها قيم رمزية بشكل أساسي وهي لا تؤدي إلى إحداث تغيرات ملموسة في حياة وأحوال المجموعات المتعاملة معها، بقدر ما تترك فيها شعورًا بأن الحكومة مهتمة بقضايا تلك المجموعات .
- ✓ أن الإدارات الحكومية لديها اهتمام قوي لإثبات أن برامجها تتمتع بالإيجابية في التأثير، ويسعى الإداريون على وفق هذه النظرة إلى تقديم البرامج بالشكل الذي يؤكد ذلك الأثر الإيجابي لبرامجهم .
- ✓ تتطلب عملية تقييم البرامج أموالًا وتسهيلات ووقتًا وأشخاصًا يعملون بانتظام وتفرغ ضمن العملية التقييمية[1].

3. المشكلات التقييمية المندرجة في طبيعة السياسة العامة:

وهذه تتمثل بما يأتي :

- ✓ صعوبة تفسير علاقات السبب بالنتيجة، إزاء التغيير الذي تحدثه السياسات العامة خاصة ضمن مجالات القضايا الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المعقدة .

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 328 -329

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات اليقينية والمؤكدة، ضمن مجال العلوم الاجتماعية والسياسية، كما يحصل في العلوم الطبيعية، مما يؤدي إلى عدم التوصل إلى حقائق تفسر السلوك عند التعامل مع السياسة العامة وآثارها .

4. **المشكلات المتعلقة بنتائج التقييم:**

وهي تتمثل بالمشكلات الآتية :

- ✓ المحدودية في صدق نتائج التقييم، نظرًا لتداخل كثير من الصعوبات السابقة في نطاق مهمة التقييم .
- ✓ اتسام عملية التقييم بمحدودية المعطيات والمنفعة .
- ✓ تواجه في الغالب نتائج التقييم معارضة، بسبب عدم توافقها مع المعتقدات الإدارية والسياسية .

5. **المشكلات المتعلقة بالبيئة والمحيط الخارجي:** وهذه تتمثل فيما يأتي :

- ✓ حصول التداخل بين أكثر من منظمتين إداريتين تعنيان ببرنامج تنفيذ السياسة العامة، نظرًا لتماثل بعض جوانب الأهداف لديهما.
- ✓ عدم توفر أو وجود الظروف البيئية والاستقرار والأمان بشكل يتيح للمنظمات الإدارية معرفة أحوالها وواقعها جيدًا[1].

ورغم هذه المشكلات التي تواجه التقييم يبقى احدى أهم خطوات رسم سياسة عامة عقلانية ورشيدة تستطيع أن تواجه التطور الهائل في عالم مذهل من الناحية العلمية والتكنولوجية.

في ختام مبحث تقييم السياسات العامة، أبرزنا أهمية عملية التقييم العلمي والمستمر للسياسات التي تتبناها الدول، باعتبارها عملية جوهرية وأساسية لنجاح هذه السياسات وتحقيق أهدافها المنشودة على أكمل وجه. فالتقييم المستند إلى أرضية علمية قوية ومعلومات دقيقة وحديثة، يمثل المرتكز الأساسي لرسم سياسات عامة رشيدة وعقلانية، تعالج المشكلات بفعالية وتصنع الحلول المناسبة لها.

وفي سياق البحث عن سياسات مالية وآليات تمويلية فعالة لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول، تبرز أهمية تقييم هذه السياسات والآليات من منظور إسلامي، خاصة بالنسبة للدول الإسلامية. فكما رأينا، فإن عملية التقييم العلمي والمستمر تكتسي أهمية خاصة في مجال السياسات المالية، بما في ذلك سياسات الموازنة وآليات تمويل عجزها.

[1] المرجع السابق، ص ص 329-330.

لذلك، سنتطرق في العنصر التالي إلى سياسات الموازنة، حيث نسعى للوصول الى تقييم آليات تمويل عجز الموازنة للمشاريع الحكومية من منظور إسلامي، هادفين إلى وضع منهجية أو أداة لهذا التقييم، آخذين بعين الاعتبار المبادئ والقيم الشرعية المنظمة للشؤون المالية والاقتصادية في الإسلام.

المبحث الثاني: تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة كفرع من سياسة الموازنة العامة

تعتبر سياسة الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. وتشمل هذه الأهداف المحافظة على استقرار الأسعار، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتوفير فرص عمل، وتوزيع أفضل للدخل والثروة. هذا المبحث يتناول موضوعًا مهمًا وهو تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة كفرع من سياسة الموازنة العامة للدولة. وتأتي أهمية هذا الموضوع من الآتي:

- ✓ سياسة الموازنة العامة هي إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة مثل الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، توفير فرص العمل، وتحسين توزيع الدخل والثروة.
- ✓ العديد من الدول تواجه تحديات في إدارة موازناتها العامة، حيث تعاني بعضها من عجز مزمن في الموازنة، بينما تعاني أخرى من فوائض موازنة كبيرة. ويؤدي عجز الموازنة إلى زيادة الدين العام للدولة، مما قد يؤثر سلبًا على الاقتصاد على المدى الطويل إذا لم يتم التعامل معه بشكل مناسب.
- ✓ لمعالجة عجز الموازنة، تلجأ الحكومات إلى آليات تمويل مختلفة، سواء من خلال زيادة الإيرادات أو خفض النفقات أو اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى. ويعد تقييم هذه الآليات ومدى ملاءمتها للأهداف المنشودة أمرًا بالغ الأهمية لضمان فعالية سياسة الموازنة العامة.
- ✓ يتناول هذا المبحث دور سياسة الموازنة العامة في علاج مشكلات التضخم والكساد، وعلاقتها بالسياسة النقدية، وكيفية اعتبارها فرعًا من السياسات العامة للدولة، مما يجعله ذا أهمية كبيرة في فهم دور الحكومة في إدارة الاقتصاد الكلي.
- ✓ ويأتي تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي كجانب مهم في هذا المبحث، حيث يجب أن تتوافق هذه الآليات مع المبادئ والأحكام الشرعية.

لذلك، يعد هذا المبحث ذا أهمية كبيرة في فهم دور سياسة الموازنة العامة ومختلف الآليات المستخدمة لمعالجة عجز الموازنة، وتقييمها من منظور اقتصادي وشرعي.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة الموازنة

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الميزانية كغيرها من المصطلحات الاقتصادية الأخرى، إلا أننا سوف نحاول التطرق إلى أهم وأبرز التعاريف التي تطرق إليها أهم الاقتصاديين، وأهم أهداف سياسة الموازنة.

الفرع الأول: تعريف سياسة الموازنة

قبل التطرق إلى تعريف سياسة الموازنة نعرج إلى أصل هذا المصطلح، فهو من الناحية التاريخية "مشتق من الكلمة الفرنسية Fisc، والتي تعني بيت المال أو الخزانة"[1]، ولكن في الوقت الحالي أصبح لسياسة الموازنة مفهوم ومعنى أوسع يرتبط بالأساس بالدور الأساسي والهام للدولة في النشاط الاقتصادي.

تعرف سياسة الموازنة للحكومة بأنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية معينة كمعالجة التضخم والبطالة[2]".

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، التي ترمي إلى تحقيق أهداف معينة[3]".

وتعرف أيضا بأنها برنامج تخططه وتنفذه الدولة، وذلك باستخدام مصادرها الإيرادية وأوجهها الانفاقية، لإحداث الآثار المرغوب فيها، وتفادي الآثار الغير مرغوب فيها، وذلك على مجمل متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من أجل تحقيق أهداف المجتمع.[4]

كما تعرف سياسة الموازنة بأنها "الطريق الذي تنتهجه الدولة عن طريق استعمال الأدوات المالية من نفقات عامة، وإيرادات عامة وموازنة عامة من أجل مواجهة وعلاج الأزمات الاقتصادية من جهة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصبوا إليها الدولة من جهة أخرى[5]."

ومصطلح سياسة الموازنة يستعمل للدلالة على السياسة الاقتصادية للحكومة التي تستعمل فيها كل من الإنفاق العام والإيراد العام من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي يكون الهدف الأساسي لاستعمالها هو الاستقرار في الأداء الاقتصادي الكلي والوصول إلى تحقيق الاستخدام الكامل للموارد المتاحة[6].

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق تنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 22.

[2] أحمد الأشقر، "**الاقتصاد الكلي**"، الدار العالمية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 338.

[3] وجدي حسين، "**المالية الحكومية والاقتصاد العام**"، القاهرة، 1988، ص 431.

[4] حامد عبد المجيد دراز، "**السياسات المالية**"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 16.

[5] أحمد زهير شامية، "**النقود والمصارف**"، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 345.

[6] أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، "**المقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2003، ص 147.

وتعرف أيضا سياسة الموازنة "بأنها استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن".[1]

كما عرفها "عبد المطلب عبد الحميد" بأنها "عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير، التي تتخذها الدولة من أجل تسيير النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة من أجل الوصول لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[2]."

ومن جانب آخر تعرف سياسة الموازنة بأنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام، لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة لدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والوقوف دون حدوث التضخم.[3]

فسياسة الموازنة عبارة عن جملة من القواعد والأسس والركائز التي تعتمد عليها الدولة، وذلك بالاعتماد على إيراداتها ونفقاتها من أجل التأثير في الاقتصاد بهدف الوصول للاستقرار الاقتصادي، باعتبار سياسة الموازنة جزء هام من السياسة الاقتصادية، وأبرز قواعدها تعتمد بالدرجة الأولى على استعمال مكونات الموازنة العامة من إيرادات ونفقات من أجل التأثير في الاقتصاد الوطني، وهي دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة، وما سيحققه هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن سياسة الموازنة هي من أهم وأبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق مختلف الأهداف التي تسعى إليها (أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية)، فسياسة الموازنة هي جزء من السياسة الاقتصادية وأهم قواعدها الأساسية، والتي تعتمد على استعمال النفقات العامة والإيرادات العامة من أجل التأثير على الأنشطة الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وما تجدر إليه الإشارة أن سياسة الموازنة قد تكون سياسة انكماشية أو توسعية، حيث تستعمل الدولة السياسة الانكماشية، عندما تلاحظ أن الحالة الاقتصادية تستدعي وتستلزم تخفيض حجم الإنفاق العام، أو تلجأ الدولة إلى زيادة نسب الضرائب أو تستعمل الطريقتين معا، وذلك حسب ما تستدعيه الظروف الاقتصادية، هذا

[1] يحي حسين، عناية غازي، "**التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص 159.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، "**السياسات الاقتصادية على محتوى الاقتصاد القومي**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 43.

[3] مصطفى سلمان، حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 27.

فيما يخص السياسة الانكماشية، أما بالنسبة للسياسة التوسعية فآلياتها تكون عكس آليات السياسة الانكماشية، حيث تقوم الحكومة بانتهاج الآلية المناسبة، وسوف نتطرق إلى كيفية استخدام الدولة للسياستين في المطلب الثاني[1]*.

الفرع الثاني: أهداف سياسة الموازنة

من خلال التعاريف السابقة التي تطرقنا إليها يمكن استخلاص أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سياسة الموازنة، حيث تختلف هذه الأهداف على حسب الطبيعة الاقتصادية السائدة ويمكن إجمال أهم أهداف سياسة الموازنة فيما يلي:

1: التوزيع الأمثل للدخل توزيع الدخل الوطني

يعني الطريقة التي يتم من خلالها توزيع الدخل بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، بحيث يتحدد الدخل لكل طبقة أو شريحة على أساس مساهمتها في الإنتاج ومقدار ملكيتها لأسلوب الإنتاج، فأسلوب الإنتاج الاجتماعي السائد هو الذي يحدد أشكال التوزيع، فالإنتاج في النظام الرأسمالي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بينما يقوم الإنتاج في النظام الاشتراكي على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج والمساهمة الفعالة في العملية الإنتاجية، فسياسة الموازنة لها دور كبير في عملية توزيع الدخل وذلك باستخدام أدواتها من نفقات وإيرادات بحيث تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل، أي تحديد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة إضافة إلى ذلك تقوم بتحديد أسعار عوامل الإنتاج.

وبعد كل هذه المراحل تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة وذلك بتوجيه الإنفاق العام لإقامة وإنشاء المنشآت الخدماتية وتقديم الإعانات بمختلف أنواعها ومن جهة أخرى تفرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب منخفضة على ذوي الرواتب والأجور المتدنية.[2]

وبالتالي نلاحظ أن الدولة تعطي أهمية كبيرة لتوزيع الدخول وتؤثر على هذه العملية بواسطة استخدام سياسة الموازنة من أجل تحقيق أكبر عدالة في توزيع الدخول، حيث تعتبر الضريبة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في توزيع الدخول وتقوم بفرض نسب منخفضة على ذوي الدخول المنخفضة وتفرض نسب مرتفعة على

[1] وما تجدر إليه الإشارة أن الكتاب الفرنكفونيين يستخدمون مصطلح "سياسة الميزانية"، أما كتاب المشرق العربي فيستخدمون مصطلح "السياسة المالية."

[2] علي كنعان، "**اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**"، مشورات دار الحسين، دمشق، 1997، ص 168.

ذوي الدخول المرتفعة من أجل تقليل الفوارق والتوزيع العادل للدخول بين مختلف أفراد المجتمع، ويرى الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر أن الضريبة أداة منظمة لتوزيع الدخل الوطني ولها دور فعال وركيزة هامة في تحقيق العدالة في توزيع الدخول.[1]

ويؤثر الإنفاق الحكومي على الدخل الحقيقي للأفراد من خلال زيادة النفقات الحكومية الاجتماعية لكي يستفيد منها ذوي الطبقات المحرومة والمحدودة الدخل ذلك ما يحسن من مستوى معيشتهم جراء زيادة دخولهم الحقيقية، بحيث تعتبر السياسة الانفاقية من ابرز أدوات سياسة الموازنة الأكثر فاعلية لتحقيق توزيع أمثل للدخل من خلال آثار هذه السياسة، ويمكن إبراز أهم هذه الآثار فيما يلي[2]:

2: تحقيق العدالة في توزيع الدخل

ينجر على الإنفاق العام من خلال نفقات الصحة والتعليم وتقديم الخدمات الاجتماعية لذوي الدخل المحدود دعم هذه الفئات وإعادة التوزيع لفائدتها. وتؤدي سياسة الإعانات العينية إلى إعادة التوزيع لصالح الأفراد ذوي الدخول المحدودة وبالتالي زيادة دخولهم الحقيقية. كما ينتج عن سياسة إعانة الإنتاج تخفيض أسعار السلع التي ينتفع بها أصحاب الدخول المنخفضة.

وبالتالي نلاحظ انه من ابرز أهداف سياسة الموازنة هو الوصول لتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بصورة يختفي فيها التفاوت الكبير في مستويات المعيشة ويتحقق ذلك من خلال العمل على تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والتي يستفيد منها محدودي الدخل وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دخولهم الحقيقية.

3: تحقيق التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأولويات التي تعتمد عليها الدول، وللوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها الدولة تعتمد على الكثير من الوسائل والأدوات التي تساعدها وتمكنها من تحقيق ما تصبو إليه وتعتبر سياسة الموازنة من أبرز الوسائل للوصول لتنمية اقتصادية شاملة وذلك من خلال أدواتها المتنوعة سواء الإيرادات

---

[1] خضر عباس المهر، "**التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية**"، عمادة المكتبات، الرياض، 1981، ص 153.

[2] احمد مجدوب علي، "**السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي**"، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003، ص 317.

العامة أو النفقات العامة، حيث أصبحت الضريبة باعتبارها جزءً هامًا من إيراداتها تلعب دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية، لأنها من الأساليب الاقتصادية الهامة والضرورية التي تدفع التنمية والازدهار الاقتصادي[1]، فالإيرادات المتأتية من الضرائب تؤثر تأثيرًا إيجابيًا في العناصر الإنتاجية المستعملة في النشاط الاقتصادي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تلعب الإيرادات الأخرى بمختلف أنواعها مصدرًا هامًا لتمويل التنمية الاقتصادية لأن التنمية الاقتصادية تستلزم توفير الموارد الضرورية، وتسعى الدولة لتوفير تلك الموارد عن طريق استخدام أدوات سياسية الموازنة من اجل تمويل مختلف البرامج والاستثمارات التي تعتبر من أهم عجلات التنمية الاقتصادية، إضافة إلى ذلك فالإنفاق العام يساهم بقدر كبير في عملية التنمية الاقتصادية، ويتوقف ذلك على حسب نوعية الإنفاق والمجالات التي توجه إليها النفقات العامة، حيث تقوم الدولة بتوجيه نفقات كبيرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بتخصيص مبالغ هائلة لمشاريع تنموية كبيرة ونفقات استثمارية وتحويلية وخدماتية يكون الهدف منها هو النهوض بالتنمية الاقتصادية بالبلاد.

فيجب على الدولة أن توجه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية من أجل مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

ومن أجل إعادة تكوين الدخل الوطني، فالتخطيط العقلاني والسليم لتوجيه الإنفاق العام يأتي بنتائج ايجابية للاقتصاد الوطني، لأن أي دولة تكون لديها نفقات هائلة فإذا كان استعمالها عقلانيًا ورشيدًا فإن ذلك سوف ينعكس عليها بالإيجاب أما إذا كان توجهيها غير رشيد وعشوائي دون أن تستند لأسس وسياسة رشيدة فسوف ينعكس عليها بالسلب، ومنه نلاحظ انه من أهم أولويات سياسة الموازنة هو الوصول لتنمية اقتصادية تحقيق، لأن سياسة الموازنة متعلقة بالقرارات والإجراءات التى تقوم بها الدولة اتجاه إيراداتها ونفقاتها، إضافة الى ذلك فهذه الأدوات تؤثر بدورها من خلال توفير البنى التحتية التي تعتبر من دعائم الاستثمارات، ومن جهة أخرى يمكن للدولة بواسطة الضرائب ومن خلال الامتيازات الضريبية أن تساهم في تشجيع الاستثمارات وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية.[2]

[1] أحمد القذافي حمدي: "**إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**"، الطبعة الأولى، الدار اللبنانية المصرية، 1992، ص 266.

[2] درواسي مسعود، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص 92.

4: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى كل دولة لتحقيق العديد من الأهداف المختلفة ومن بينها هو الوصول لتحقيق استقرار اقتصادي، ومن أجل ذلك تستخدم مختلف سياساتها المتاحة، وتعتبر سياسة الموازنة من أبرز السياسات التي تستعملها الحكومة للوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تلعب هذه السياسة دورًا كبيرًا في علاج التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ومن ابرز أهدافها هو تحقيق حد مقبول من الاستقرار في مستويات التشغيل والإنتاج والأسعار لأن سياسة الحكومة المتعلقة بالإنفاق وجباية الأموال لها آثارها هامة على مستوى التوظيف والإنتاج والأسعار، وتنطوي وظيفة الاستقرار الاقتصادي على تحسين توازن الاقتصاد الوطني داخليًا وخارجيًا وذلك بالمحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار[1]، فهي من أهم الوسائل التي تستعملها الدولة للتحكم في أوضاعها الاقتصادية خصوصًا عندما تواجهها أحد المشاكل الاقتصادية و بالأخص مشكلة التضخم أو الكساد، و تعتبر سياسة الموازنة ناجعة ومرنة في معالجة هذا المشكل لأنها تؤثر بدرجة كبيرة في مستوى الدخل، ومستوى العمالة والمستوى العام للأسعار وبالتالي ضبط معدل التضخم، و على هذا تعتبر عاملًا أساسيًا ورئيسيًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بواسطة أدواتها المختلفة، ومن بين أهم أدواتها سياسة الإنفاق العام والتي تعتمد على تخفيض أو زيادة الإنفاق أو إعادة هيكلة بنيانه، أما فيما يخص تخفيض أو زيادة الإنفاق العام فيتحدد حجمه على حسب الوضعية الاقتصادية للدولة لأن الزيادة والتخفيض بدون قيود في حجم الإنفاق العام له آثار غير مرغوب فيها على الاقتصاد الوطني.

وما تجدر إليه الإشارة هنا أنه يمكن للنفقات العامة أن تزداد استنادًا لظروف لاإرادية تفرضها الظروف السياسية والاجتماعية والطبيعية للدولة كحالات الكوارث والأزمات....الخ، ففي هذه الحالة يزيد حجم الإنفاق العام دون التحكم فيه وغير مخطط له مسبقًا، أما فيما يخص إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام تقوم الحكومة بترتيب نفقاتها على حسب الوضعية الاقتصادية وعلى حسب القطاعات الحساسة في الدولة حيث تقوم بالتركيز على القطاعات الهامة والأساسية، ولكن هذا التخصيص للأموال لقطاع على حساب قطاع آخر قد يؤدي إلى آثار غير

[1] قرومي حميد، "**الموازنة العامة لبيت المال: دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 140.

مرغوب فيها وينعكس سلبًا على الوضعية الاقتصادية للدولة، فمثلًا عندما تخصص الدولة مبالغ إضافية لقطاع الأمن والدفاع يمكن أن تنجر عليه آثار تضخمية جراء انخفاض الإنتاج المدني وبالتالي ارتفاع الأسعار.[1]

ومنه يمكن القول أن سياسة الموازنة تلعب دورًا هامًا وأساسيًا في ضبط التضخم والخروج من الكساد سواء باستعمال السياسة الانفاقية أو التأثير في الإيرادات العامة خصوصًا الضرائب من اجل إعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني، وتعتبر سياسة الموازنة من أنجع السياسات التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لتأثيرها الفعال على الكثير من المتغيرات الاقتصادية خصوصًا الدخل الوطني حيث تعتبر هذه السياسة من الأدوات المرنة التي تؤثر في إعادة توزيع الدخل من خلال أدواتها[2]، ولكن هناك حالات لا يمكن من خلالها أن تعالج سياسة الموازنة الضغوط التضخمية خصوصًا إذا انتهجت الدولة برامج معينة وركزت نفقاتها على قطاعات معينة تستدعي نفقات كبيرة كالإنفاق على القطاع العسكري، كما أشرنا إليه سابقًا ففي هذه الحالة لا بد للدولة أن تعيد تسطير سياساتها والتريث في تنفيذ برامجها من أجل التخفيف من الضغوط التضخمية وعلاج الانكماش، وبعد ذلك تستمر في برامجها وفقًا للظروف الاقتصادية التى تمر بها من جهة وسياساتها الاقتصادية التي تنتهجها من جهة أخرى.

المطلب الثاني: دور سياسة الموازنة في علاج التضخم والكساد

لقد أخذت السياسة الميزانية مكانتها منذ مناداة المفكرين الكينزين لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأهميتها الكبيرة في معالجة الأزمات الاقتصادية إلى جانب السياسات الاقتصادية، خصوصا بعد أزمة الكساد العظيم سنة ،1929 حيث أظهر كينز مدى أهمية سياسة الميزانية كأداة هامة لعلاج أزمة الكساد من خلال تشجيع الطلب الفعال، وذلك بكل الوسائل المتاحة وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى آليات عمل سياسة الموازنة ودورها الفعال في علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة.

[1] عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 190-191.

[2] عبد الحميد القاضي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، 1986، ص 234.

الفرع الأول: آلية عمل سياسة الموازنة في علاج التضخم

تلعب سياسة الموازنة دوراً كبيراً في علاج ظاهرة التضخم، وذلك من خلال أدواتها المختلفة سواء ما تعلق بجانب الإيرادات أو جانب النفقات العامة، وسوف نتناول في هذا المطلب كيفية معالجة مشكلة التضخم بواسطة سياسة الموازنة.

1: دور السياسة الانفاقية في علاج التضخم

عندما تسود حالة التضخم فإن ذلك يعني أن حالة الطلب الكلي تكون أكثر من العرض الكلي، فالتضخم هو الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، فيكون هدف سياسة الموازنة هو تخفيض مستوى الطلب الكلي، وتقليص القدرة الشرائية للأفراد، وذلك باستخدام أحد أدواتها، وفي هذه الحالة تستخدم سياسة مالية انكماشية، بواسطة القيام بتخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي لتخفيض مستوى الاستهلاك، عن طريق تأثير آلية المضاعف، فبواسطة هذه الآلية يخفض حجم الطلب الكلي، أما الآلية الثانية فتتمثل في زيادة ورفع مستويات الضرائب وهو ما يؤثر في القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلي، أما الآلية الأخرى فهي مزيج وخليط من الآليتين حيث تلجأ الدولة إلى خفض الإنفاق العام من أجل خفض نسب الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب من جهة ورفع الضرائب من جهة أخرى، وبالتالي خفض القدرة الشرائية، وخفض الطلب الكلي[1].

2: سياسة القروض العامة في علاج التضخم

تمر أي دولة في كثير من الأحوال بالعديد من المشاكل الاقتصادية كالتضخم، وذلك ما يهز استقرارها الاقتصادي، لذلك تسعى جاهدة دائماً للوصول لحالة الاستقرار الاقتصادي بشتى الوسائل المتاحة لديها، فبالإضافة لسياسة الإنفاق العام التي تعتبر من أبرز السياسات التي تعتمد عليها الدولة لعلاج الاختلالات الاقتصادية، تستعمل الدولة أيضاً أداة أخرى وهي القروض العامة، التي تلجأ إليها وتستعين بها لعلاج هذه الاختلالات خصوصاً عندما تواجه مشكلة التضخم، حيث يعتبر الاقتراض العام وسيلة فعالة في التحكم في الفائض النقدي والسيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، فالدولة في حالة التضخم تلجأ للاقتراض العام من أجل امتصاص الكتلة النقدية الفائضة، وذلك عن طريق عملية إصدار سندات تسمى سندات الخزينة أو أذونات الخزينة، وتطرحها للجمهور من أجل الاكتتاب فيها، ويكون ذلك سواء في الآجال المتوسطة أو الآجال الطويلة فبهذه الطريقة، يمكن للدولة أن تقوم

[1] خالد واصف الوزاني، محمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص329.

بامتصاص جزء كبير من الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد بسبب التضخم، عن طريق انتهاج سياسة القرض العام و هنا تتضح لنا مدى أهمية سياسة القرض العام في حل المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

الفرع الثاني: آلية عمل سياسة الموازنة في علاج الكساد

1: دور السياسة الانفاقية في علاج الكساد

عندما تسود حالة الكساد فإن ذلك يعني أن حالة الطلب الكلي تكون أقل من العرض الكلي، فالكساد هو الانخفاض العام والمستمر في الأسعار، فيكون هدف سياسة الموازنة هو رفع مستوى الطلب الكلي، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد، وذلك باستخدام أحد أدواتها، وفي هذه الحالة تستخدم سياسة مالية توسعية، بواسطة القيام برفع مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي لرفع مستوى الاستهلاك، عن طريق تأثير آلية المضاعف، فبواسطة هذه الآلية يرفع حجم الطلب الكلي، أما الآلية الثانية فتتمثل في تخفيض مستويات الضرائب وهو ما يؤثر في زيادة القدرة الشرائية للأفراد، مما يؤدي إلى رفع الإنفاق الكلي، أما الآلية الأخرى فهي مزيج وخليط من الآليتين حيث تلجأ الدولة إلى رفع الإنفاق العام من أجل رفع نسب الاستهلاك وبالتالي رفع الطلب من جهة وتخفيض الضرائب من جهة أخرى، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية، ورفع الطلب الكلي.

2: دور السياسة الضريبية في علاج الكساد

إضافة إلى سياسة الإنفاق العام وسياسة القرض العام التي تستعملهما الدولة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية خصوصاً التضخم والكساد، تعتمد أيضاً على سياسة أخرى هي السياسة الضريبية، التي تعد أهم وأبرز السياسات التي تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تواجهها، وفي تحقيق أهدافها المختلفة، فالسياسة الضريبية هي عبارة عن مجموع الإجراءات الضريبية التي تتخذها الدولة سواء بكيفية تحصيل الضرائب أو بكيفية استعمالها كأداة وكسياسة تحقق بها مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية[1].

فالضريبة من الأدوات التي لها فاعلية كبيرة في معالجة التضخم والكساد، ففي حالة التضخم تلعب الضريبة دوراً كبيراً في امتصاص السيولة النقدية المتداولة بين الأفراد برفع نسبها، فمثلاً الضريبة على الدخل لها دور كبير في تخفيض جماح التضخم لأنها عبارة عن اقتطاعات من الدخل، فرفع نسب هذه الضرائب يخفض من دخول الأفراد،

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 189.

وبالتالي من القدرة الشرائية لهم ومنه تنخفض المبالغ التي توجه لعملية الإنفاق، وتمتص الكتلة النقدية الزائدة، وبهذا تنخفض نسب التضخم، أما في حالة الكساد فلها دور كبير في تشجيع الطلب، وتنشيط الحركية الاقتصادية[1]، ويكون ذلك بواسطة رفع معدلاتها أو خفضها. ونتيجة لهذا نجد الكثير من الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على السياسة الضريبية في معالجة التضخم والكساد، وذلك لمرونتها وفاعليتها.

ومما سبق نستطيع القول أن لأدوات سياسة الموازنة الفضل الكبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن دون أن ننسى دور السياسات الاقتصادية الأخرى، لأن سياسة الموازنة ليست وحدها القادرة على تحقيق أهداف الدولة، وحل كل المشاكل والأزمات التي تعترضها، ولكنه لا بد من تطبيق كل سياسة في مكانها الملائم.[2]

2-1: خفض الإنفاق العام

وما تجدر الإشارة إليه أن تخفيض النفقات العامة لها دور في امتصاص جماح التضخم، ولكن ليس بدرجة كبيرة لأن عملية تخفيض النفقات العامة خصوصاً في القطاعات الحساسة أمر صعب جداً، لذلك تلجأ الدولة للتخفيض التدريجي للنفقات وفي القطاعات التي تجدها مناسبة لعملية التخفيض، مثل لجوئها لتخفيض بعض أنواع الإنفاق الاستهلاكي، وابتعادها عن الاستثمارات التي لا تجدها ضرورية وهامة، بحيث تقوم ببرمجتها في المستقبل من أجل تخفيض الإنفاق العام، وهو ما يؤثر في تخفيض الطلب الكلي، لذلك يحث الاقتصاديون على التركيز واستخدام الأداة الأخرى، المتمثلة في اللجوء لزيادة نسب الضرائب خصوصاً الضرائب المباشرة[3].

2-2: زيادة الضرائب

إن أثر الضرائب المباشرة له فعالية كبيرة في امتصاص الآثار التضخمية أكثر من الضرائب غير المباشرة، والتي تساهم في الحد من الاستهلاك لأن الرفع من نسب الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ولكن يتوقف ذلك على نوعية السلع التي يفرض عليها هذا النوع من الضرائب، بمعنى آخر أنه ينخفض الطلب على السلع التي تفرض عليها نسب مرتفعة من الضرائب غير المباشرة جراء ارتفاع أسعارها.

---

[1] Charles waline, "***le budget de d'état***", Paris la documentation française, 2006, P10.

[2] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 20.

[3] سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، "**المالية العامة**"، دار النشر، القاهرة، 2000، ص345.

3: آلية عمل سياسة الموازنة في علاج الكساد

يمكن علاج الفجوة الانكماشية عن طريق سياسة الموازنة وذلك باستخدام إحدى أدواتها:

3-1: دور السياسة الانفاقية في علاج الكساد

الكساد هو تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي غير كافٍ من السلع والخدمات تتوافق مع العرض الكلي، فالطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي أن هناك عجز في الطلب الكلي ينجم عليه عجز في الموازنة العامة للدولة.[1] وعندما يواجه الاقتصاد الفجوة الانكماشية أي عندما يصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي ففي هذه الحالة تكون كمية الطلب الكلي أقل من كمية الإنتاج الموجود في الاقتصاد، وتقوم الدول لمواجهة الفجوة الانكماشية باستخدام أدوات سياسة الموازنة من خلال العمل على رفع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، عن طريق سياسة مالية توسعية من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي من أجل تشجيع الطلب الكلي، وهو ما أكد عليه كينز خصوصاً بعد الأزمة التي سادت العالم في 1929، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد ومنه زيادة الطلب الكلي.

فالاقتصاد في هذه الحالة يعاني من حالة انخفاض في مستوى الطلب الكلي والمتعلق بعدم القدرة على تصريف المنتجات، وهو ما يعني وجود بطالة في الاقتصاد بسبب حالة البطء التي يمر بها النشاط الاقتصادي، لذا تستخدم الحكومة هنا آلية زيادة مستوى الإنفاق الحكومي من أجل تحريك عجلة الاقتصاد، فيعتبر هذا الإنفاق بمثابة دخول للأفراد فعند ارتفاع دخل الأفراد يرتفع مستوى الطلب الكلي، بسبب قيام المؤسسات بزيادة إنتاجها بواسطة تشغيل عمال جدد، وهو ما يرفع من جديد دخول الأفراد ويخفض من البطالة، وهو ما يزيد من الطلب الكلي[2].

3-2: دور الضرائب في علاج الفجوة الانكماشية

أما الآلية الثانية فتتمثل في قيام الدولة بخفض نسب الضرائب أو إعفاء بعض المجالات من الضرائب، وبالتالي تزيد الدخول من جهة، ويزيد الميل للاستثمار من جهة أخرى فتزيد القدرة الشرائية، حيث يكون الاقتصاد في هذه

---

[1] بختة سعيدي، **"أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 2009/1990"**، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2011، ص 42.

[2] السيد ناظم الشمري، محمد نوري، **"النقود والمصارف والنظرية النقدية"**، دار زهران للنشر، عمان، 1999، ص 454.

الحالة جاهزاً للاستثمار وزيادة الإنتاج وتوفير مناصب عمل، وهو ما يؤدي إلى امتصاص البطالة وعلاج الفجوة الانكماشية، أي بشكل آخر تؤثر الحكومة على الفجوة الانكماشية بواسطة قيامها بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية فتحقق هنا زيادة في الدخول ويرتفع الميل للاستثمار وتزداد معه القوة الشرائية للأفراد. فيترتب على ذلك زيادة تحفيز الإنتاج وزيادة مناصب الشغل و بالتالي التخفيض من نسب البطالة، فقيام الدولة بتخفيض الضرائب في فترة الركود واعتمادها على الإصدار النقدي أو على القروض العامة في تمويل الإنفاق العام يرفع من دخل الأفراد وهو ما يؤثر على الاستهلاك و يساهم في إخراج الاقتصاد من حالة الركود.[1]

4: دمــج آليتي زيادة الانفاق وتخفيض الضرائب

الآلية الثالثة عبارة عن دمج بين الآلية الأولى والآلية الثانية، حيث تقوم الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتخفيض الضرائب من جهة أخرى، وذلك من أجل تنشيط الاقتصاد وزيادة حجم الطلب الكلي، فتقوم الحكومة بزيادة الإنفاق العام سواء الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن جهة أخرى تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب على الاستهلاك وعلى الأرباح من اجل تشجيع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الفردي على التوالي وبهذه الطريقة يرتفع حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بمعالجة حالة الكساد التى تسود الاقتصاد و رفع مستوى التشغيل إلى مستوى التشغيل الكامل.[2]

المطلب الثالث: السياسة النقدية وعلاقتها بسياسة الموازنة

تعتبر السياسة النقدية جزءً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية فهي بمثابة مكمل للسياسات الاقتصادية الأخرى، لذلك ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية بشكل عام وسياسة الموازنة بشكل خاص، فلكي تحقق السياسة النقدية أهدافها لا بد أن يكون هناك تكامل بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى، ومن أهم السياسات المكملة لهذه السياسة هي سياسة الموازنة، حيث يظهر تداخل بين السياسيتين عندما يزيد حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، ففي هذه الحالة يتجه التفكير نحو عملية الإصدار النقدي أو الاقتراض من البنك المركزي، وهناك الكثير من المجالات التي تلتقي وتتكامل فيها السياسيتين، وبالتالي تظهر لنا العلاقة بينهما ويمكن الإلمام بمختلف الجوانب التي

[1] علي الكنعان، "**الاقتصاد المالي**" ، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد دمشق، 2009، ص213.

[2] محمد مروان السمان واخرون، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 310.

تبين لنا هذه العلاقة من خلال هذا المبحث، وذلك بالتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية، وبعدها نقوم بتوضيح أهم الجوانب التي تبين العلاقة بين السياسيتين.

الفرع الأول: علاقة سياسة الموازنة بالسياسة النقدية

إن المتتبع للسياسات الاقتصادية عموما وسياسة الموازنة والسياسة النقدية خصوصا يلاحظ مدى الترابط الوثيق بين السياسيتين، خاصة في علاج الاختلالات الاقتصادية فتتكامل السياستين في إرجاع التوازن للاقتصاد الوطني، فكل سياسة تكون فعالة في استعادة جزء من التوازن وتكملها السياسة الأخرى، وهو ما يجعل منهما سياسيتين متكاملتين وذات نجاعة وفعالية عالية تؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي للدولة، ويمكن إظهار مدى الترابط بين السياسيتين من خلال التطرق للنقاط التالية:

1: كيفية التفريق بين سياسة الموازنة والسياسة النقدية

هناك الكثير من المعايير التي يعتمد عليها من أجل التمييز بين سياسة الموازنة والسياسة النقدية، وأهم هذه المعايير هو معيار التفرقة بين أدوات كل من السياسيتين، فمن خلال ملاحظة الأدوات المستعملة يمكن معرفة السياسة المستعملة هل هي سياسة الموازنة أو السياسة النقدية.

وعموماً، تعتمد سياسة الموازنة على الأدوات التي تؤثر في استرجاع التوازن الداخلي للدولة، وبالتحديد الأدوات التي تؤثر في الموازنة العامة للدولة. فهي تستخدم كل ما يتعلق بجانب النفقات العامة، والإيرادات العامة من قروض وضرائب بكل أنواعها، وإدارة الدين العام. بالإضافة إلى ذلك، تقوم سياسة الموازنة بإدارة استعادة التوازنات المالية، وبالتحديد علاج عجز الموازنة العامة للدولة وعلاج بعض الاختلالات الاقتصادية كالتضخم والكساد، وذلك باستخدام أدواتها المختلفة والمتنوعة، والتي يمكن إجمالها في استخدام النفقات العامة والإيرادات العامة.

أما السياسة النقدية، فلها أدواتها الخاصة بها، والتي تستعمل بالأساس للتأثير في حجم المعروض النقدي الموجود في الاقتصاد. وتتحكم السلطات النقدية في هذه السياسة، وعلى رأسها بنك البنوك، بتوجيه هذه السياسة ومتطلبات الاقتصاد الوطني للعرض النقدي. فيؤثر في العرض النقدي بواسطة أدوات السياسة النقدية المختلفة والمتنوعة، والتي ذكرناها سابقاً، حيث يقوم باستخدام هذه الأدوات حسب فعاليتها وتماشيها مع الوضعية الاقتصادية للدولة. فهو يتدخل باستعمالها تحت غطاء السياسة النقدية من أجل استعادة التوازنات النقدية في الدولة وعلاج كل الاختلالات الاقتصادية عموماً والنقدية على وجه الخصوص.

وعليه نلاحظ مدى الاختلاف بين أدوات سياسة الموازنة والسياسة النقدية، من مختلف الجوانب سواء في نوعية الأدوات وطريقة استعمالها، ووقت استخدامها فكل سياسة تكون أدواتها فعالة في وضعية معينة، ومن هنا يمكن القول أنه من خلال أدوات كل سياسة يمكن التميز بين السياسيتين.

أما المعيار الآخر الذي يعتمد في التمييز بين السياسيتين هو معيار الجهاز الواضع للسياسة؛ فالجهة التي تقوم بتسطير سياسة الموازنة تختلف عن الجهة التي تقوم بصياغة السياسة النقدية، فهذه الأخيرة تكون من اختصاص السلطات النقدية، أما الجهة المعنية بصياغة سياسة الموازنة فتكون من اختصاص السلطات المالية والمتمثلة في وزارة المالية وعادة ما تكون هذه الجهة تعمل تحت إشراف البرلمان، ومنه نلاحظ أن كل سياسة تكون موجهة من قبل جهاز خاص بها يقوم بتحديد كل ما يتعلق بها ويكون على دراية بأدوات كل سياسة.

ويمكن الإلمام بأهم النقاط التي يتم بواسطتها التفرقة بين سياسة الموازنة والسياسة النقدية فيما يلي[1]:

أ- يكون مجال العمليات المالية كبيرًا وواسعًا سواء من ناحية امتداده أو من ناحية حجمه، أما بالنسبة للعمليات النقدية فهي تكون منحصرة في القطاع المالي المصرفي.

ب- تعتبر التدابير المتعلقة بالسياسة النقدية كبيرة السرعة حيث يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر فيها وتوجهها في مدة وجيزة خصوصا إن كان الأمر يتعلق بنسبة الاحتياطي الإجباري أو التأثير في أسعار الفائدة، ولكن في الجهة المقابلة فأدوات السياسة الميزانية يتطلب تنفيذها وقتا بسبب الإجراءات القانونية التي تمر عليها تطبيق هذه الآليات.

ج-يُعتبر التنسيق بين سياسة الموازنة العامة والسياسة النقدية أمرًا ضروريًا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد. تتميز سياسة الموازنة بفعاليتها في معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية وتحفيز التوسع الاقتصادي، على عكس السياسة النقدية التي تُعتبر غير فعالة في هذا الصدد. ومع ذلك، تكون السياسة النقدية هي الأداة الفعالة في علاج التضخم، بينما تُعتبر أدوات سياسة الموازنة أقل فعالية في هذه الحالة.

[1] صالح مفتاح، "**النقود والسياسة النقدية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص 106-107.

2: التنسيق بين سياسة الموازنة والسياسة النقدية

تستعين الدولة بالسياسات الاقتصادية المتاحة لديها، بما في ذلك سياسة الموازنة والسياسة النقدية، من أجل النهوض بالاقتصاد ومعالجة الاختلالات التي تواجهها. ويتم ذلك عن طريق التنسيق بين هاتين السياستين، حيث تؤثر كل منهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة حجم الطلب الكلي الفعال والإنفاق الكلي.

تؤثر سياسة الموازنة على حجم الإنفاق الكلي من خلال التأثير في النفقات العامة، سواء من حيث هيكلها أو مقدارها، ومصدر تمويلها. كما تؤثر على الإيرادات العامة، خاصة ما يتعلق بالقروض العامة والإصدار النقدي الجديد. أما السياسة النقدية، فتؤثر على حجم الإنفاق الكلي من خلال التأثير في عرض النقود ومقدار الائتمان المقدم، سواء من ناحية التكلفة أو الشروط.

في حالة التضخم، حيث يكون العرض الكلي من السلع والخدمات منخفضًا عن الطلب الكلي، تتخذ السلطات المسؤولة عن السياسة الاقتصادية إجراءات لاستعادة التوازن بين العرض والطلب. من أبرز هذه الإجراءات، قيام البنك المركزي بامتصاص الكمية النقدية الزائدة في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة النقدية، بهدف تخفيض حجم الإنفاق وبالتالي تخفيض الطلب الكلي. حيث تؤثر السلطات النقدية في حجم الائتمان المقدم للاقتصاد والذي تقدمه البنوك للمشروعات والأفراد وهذا ما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق وبالتالي الطلب الكلي، إضافة إلى هذه الوسيلة يتم الاستعانة بمختلف أدوات السياسة النقدية والتي ذكرناها سابقا.

"أما بالنسبة للسلطات المالية فتتدخل أيضا بكل أدواتها المالية، وذلك بالتنسيق مع السلطات النقدية، حيث تقوم السلطات المالية بالتخفيض من حجم الإنفاق الحكومي من جهة وزيادة الإيرادات العامة من جهة أخرى من أجل إحداث فائض في الموازنة العامة للدولة، ومن أهم الوسائل المالية التي تستخدمها السلطات المالية هو زيادة نسبة الضرائب بمختلف أنواعها من أجل امتصاص جزء كبير من السيولة.

وعليه نلاحظ مدى أهمية التنسيق بين السياستين في علاج الأمواج التضخمية.".

في حالة الرُّكود، تكون الدولة مطالبة بأن تُزيد من الطلب الفعلي، فتقوم السلطات المالية بزيادة حجم النفقات العامة من جهة، وتخفيض الضرائب العامة من جهة أخرى من أجل زيادة الطلب الفعال. أما السلطات النقدية، فتتدخل عن طريق أدوات السياسة النقدية المتنوعة لتشجيع الطلب الفعال عن طريق زيادة المعروض النقدي وحجم

الائتمان المقدم للمشروعات والأفراد، فيتم تخفيض أسعار الفائدة؛ مما يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر إيجابًا على زيادة الطلب الكلي.[1]

3: مجال التداخل بين سياسة الموازنة والسياسة النقدية

يظهر التداخل بين السياسة الموازنة والسياسة النقدية عندما يكون حجم الإنفاق العام زائدًا على حجم الإيرادات العامة، ففي هذه الوضعية تلجأ الدولة إلى عدة أساليب من أجل زيادة الإيرادات لكي تغطي حجم النفقات المتزايد. من أهم هذه الأساليب هو لجوء الدولة إلى عملية الإصدار النقدي أو الاقتراض من البنك المركزي، إضافة إلى ذلك من أهم المجالات التي تتكامل فيها سياسة الموازنة مع السياسة النقدية مجال الدين العام.

حيث أن التوجه إلى الدين العام وحجمه وتسديده هي مسائل تقوم بتحديدها سياسة الموازنة، أما تكوين هذا الدين والذي يأخذ شكل سندات فهي آليات من اختصاص السياسة النقدية.

3-1: مجال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

من أهم المجالات التي تتداخل فيها سياسة الموازنة مع السياسة النقدية هو مجال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك بواسطة عملية الإصدار النقدي. فقرار اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه والوقت المناسب له وكيفية استعماله هي كلها أمور تتحدد عن طريق سياسة الموازنة، لأن حصيلة هذا الإصدار تُعد مورداً من موارد الموازنة العامة. لذلك يعتبر هذا الشق من العملية من اختصاص سياسة الموازنة، أما الطريقة الفنية لعملية الإصدار فهي من اختصاص السياسة النقدية.

ففي حالة التضخم عندما تكون الأسعار مرتفعة، يمكن للسلطات المالية تأخير عملية الإصدار النقدي حتى لا تزيد من ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي بدلاً من الإصدار النقدي.
في حالة التضخم، عندما يكون العرض الكلي من السلع والخدمات منخفضًا عن الطلب الكلي، يمكن للسلطات المسؤولة تخفيض حجم الطلب الفعلي عن طريق زيادة الإيرادات العامة عن حجم الإنفاق العام، وهو ما يعني إحداث فائض في الموازنة العامة للدولة. وفي نفس الوقت، يمكن استعمال الطرق الفنية المتنوعة للسياسة النقدية لتخفيض حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشاريع، وذلك عن طريق زيادة تكاليفه، ووضع شروط تعجيزية للحصول عليه، ومنه تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

[1] أحمد زهير سامية، مرجع سابق، ص349.

أما في الحالة العكسية والمتمثلة في حالة الكساد، فإنه يمكن العمل على زيادة الطلب الكلي بواسطة زيادة حجم الإنفاق العام عن الإيرادات العامة، ومنه إحداث عجز في الموازنة العامة. ويكون ذلك بواسطة اللجوء إلى عملية الإصدار النقدي. وفي المقابل، يمكن استعمال السياسة النقدية من أجل رفع حجم الائتمان المقدم للأفراد والمشاريع عن طريق خفض تكاليف الحصول عليه وتبسيط وتسهيل الشروط المتعلقة به.

ومنه نلاحظ مدى التداخل والانتقاء بين السياسة النقدية وسياسة الموازنة في مجال تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، فالدولة تعتمد بصفة أساسية على تكامل السياستين في علاج مثل هذه الاختلالات.

3-2: الدين العام

إضافة إلى مجال تمويل عجز الموازنة، هناك مجال رئيسي آخر تلتقي وتتداخل فيه سياسة الموازنة مع السياسة النقدية، وهو مجال القروض العامة. حيث أن اتخاذ قرار عقد القرض العام وحجمه ووقته وطريقة استعماله واستخدامه هي من اختصاص سياسة الموازنة. أما عملية تكوين هذا القرض أي الشكل الذي سوف يأخذه ويكون عليه، أي شكل سنداته ومدتها (قصيرة أم طويلة)، فهي من اختصاص السياسة النقدية.

وما تجدر الإشارة إليه أن الدولة يمكن لها أن تقوم بتغطية احتياجاتها بواسطة الاقتراض سواء من هيئات داخلية أفرادًا كانوا أو مؤسسات محلية أو بنوك أي والبنك المركزي، وهو ما يُعرف بالدين الداخلي. وقد تلجأ الدولة إلى أفراد وبنوك ومؤسسات مالية خارجية لتمويل احتياجاتها، وهو ما يُعرف بالدين الخارجي حيث تنجر عليه آثار سلبية على الاقتصاد الوطني إذا لم تُحسن الدولة استعمال هذا المصدر من التمويل.

المطلب الرابع: دور الموازنة العامة في صنع وتقييم السياسات العامة

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم الأدوات التي تعكس السياسات العامة والأولويات الحكومية في مختلف المجالات. فهي ليست مجرد أرقام وبيانات مالية، بل تجسيد للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة، وأداة للتأثير على عملية التطوير والتغيير المستقبلي للبلاد.

ونظراً لهذه الأهمية، يولي علم السياسة اهتماماً كبيراً لدراسة الموازنة العامة من عدة زوايا. فمن جهة، تعكس الموازنة مدى تبني الحكومة لأفضل السياسات لتحقيق الأهداف العامة، حيث تترجم السياسات إلى مخصصات مالية لتنفيذها. كما تشكل الموازنة مجالاً لإعمال الرقابة التشريعية على الأداء الحكومي والتزامه بالموارد المخصصة.

ومن جهة أخرى، يهتم علم السياسة بالموازنة من حيث تبرير فرض الضرائب والموافقة على الإيرادات العامة، وتغير دور الحكومة في التدخل والتنمية والرفاه، وإصدار القرارات المالية والوفاء بالمطالب العامة. كما طور العلم مبادئ للموازنة مثل الرضا والعدالة، والأمانة، والحرص والمحاسبة.

الفرع الأول: الموازنة العامة كتعبير عن السياسة العامة للدولة

تشكل السياسات العامة أهم مخرجات النظام السياسي لأي دولة، فهي تعبير عن أولوياتها وأهدافها العامة، وتؤثر مباشرةً على حياة المواطنين في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية...، ونظراً لهذه الأهمية تسعى الدول إلى عدادها وفقاً ٍ الاهتمام بعملية صناعة السياسة العامة والأولويات والأهداف العامة، وضرورة التشارك مع القوى المجتمعية المختلفة، مروراً بعملية صنع القرار في الدولة، والتأكد من التنفيذ السليم لما تم وضعه من سياسات عامة من قبل الجهاز البيروقراطي.

ولما كان أمام صانع القرار العديد من المحددات التي تعيق صنع السياسات العامة، ومن أهمها مدى توفر المخصصات والاعتمادات المالية لتنفيذها، فتظهر الموازنة العامة للدولة كتعبير حقيقي عن السياسات العامة المختلفة بلغة الأرقام المالية والحسابية. ومن ثم، تتضح العلاقة الارتباطية بين موضوع الموازنة العامة والسياسات التي تصدرها الحكومات من خلال مدى توفير موارد مالية لتنفيذ هذه السياسات. فتظهر السياسة العامة على شكل مخصصات واعتمادات مالية، ُ ويلاحظ أن نجاح العديد من السياسات العامة ترتكز بالإضافة إلى جودة عملية صناعتها وطريقة تنفيذها على مدى توفر ورشادة المخصصات المالية في الموازنة العامة لها[1].

كما أن السياسيات العامةّ تشكل مساحة ملاءمة لإعمال المؤسسة التشريعية لرقابتها على الأداء الحكومي، من خلال رقابة تنفيذ الأجهزة الحكومية المختلفة لها، ومدىّ التقيد بالموارد المالية المحددة بالموازنة العامة، وتحريك المساءلة السياسية في حال الانحراف أو انخفاض الأداء التنفيذي للسياسة العامة، واستخدام الاعتمادات المالية في غير الغايات المخصصة لسياسة عامة ما.

والحديث عن السياسة العامة ليس بالأمر الجديد في علم السياسة، فكتابات الأوائل من فلاسفة السياسة تكشف عن اهتمام بأفعال الحكومة، وتحت تأثير حركة ما بعد السلوكية، التي وجهت الباحثين نحو الإسهام في حل

[1] خالد عيسى العدوان، محمد كنوش الشرعة، **الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 41، العدد 3، 2014. ص ص 784-802.

مشاكل المجتمع، راح علم السياسة في السنوات الأخيرة يفرد حيزاً كبيراً للسياسة العامة وتقييمها في ضوء آثارها المتوقعة وغير المتوقعة على السياسة العامة، والتي هي مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الدفاع، ومن أهم الأسباب السياسية التي زادت من الاهتمام بتحليل السياسة العامة هو التأكد من أن الدولة تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة.[1]

ومن كل ما سبق، يمكن القول أن الموازنة العامة في مفهومها الحديث، ليست بيانات مالية وحسابات أو مجرد أرقام صامتة أو ساكنة، كما أنها لا تقتصر على تقدير واردات الدولة ونفقاتها كمياً و اجازة الجباية والإنفاق عن سنة مقبلة ، وتتعادل نفقاتها وواردتها بصورة دقيقة، وانما أمست الموازنة تعبر عن مجمل النشاط الاقتصادي للدولة من ناحية، وعن سياستها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والإنتاجية والتربوية والإنمائية من ناحية ثانية،

وهي تستخدم كوسيلة للتأثير بواسطة القوانين والأدوات المالية المتعددة على تحقيق عملية التطوير والتغيير المستقبلي للبلاد ولا سيما من الناحيتين الاقتصادية والمالية.[2]

الفرع الثاني: مكانة الموازنة العامة في علم السياسة

إن اهتمام علم السياسية بالموازنة العامة هوٌ اهتمام أصيل، جاء من أجل قوة الدولة، فقدّ نمت ثلاثة حقول فرعية في علم السياسة تركز وتهتم بالموازنة هي: الإدارة المالية، وإدارة التنمية، وصنع السياسة العامة، ولكن بقي اهتمام علم السياسة التقليدي في حقل الحكومات (النظم السياسية)، الذي ما يزال يهتم بصنع الموازنة وبالمحاسبة والمسؤولية كوظائف أساسية للهيئة التشريعية[3].

ويرتبط علم السياسة بالموازنة العامة في ضوء الاعتمادات والمخصصات المالية التي يتم رصدها في قانون الموازنة والضرائب وطرق الإنفاق التيّ أقرها البرلمان لتنفيذ السياسات العامة والمشاريع الحكومية من ناحية، وان تصبح عملية التنفيذ خاضعة لرقابة المؤسسة التشريعية للتأكد من التنفيذ السليم لها من ناحية أخرى. وما بين آليات التخصيص والاعتمادات المالية للبرامج والسياسات الحكومية والضرائب التي تُفرض والخاضعة للموافقة والرقابة السياسية للمؤسسة التشريعية تصبح الموازنة العامة موضوعاً محورياً في علم السياسية. بالإضافة إلى الطابع السياسي للموضوعات التي

[1] المنوفي، كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص 284.

[2] ظاهر، عدنان، **إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها في لبنان وبعض الدول العربية**، ندوة إقليمية للبرلمانات العربية بعنوان "البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي"، بيروت، 22-2004/06/24.

[3] خالد عيسى العدوان، محمد كنوش الشرعة، مرجع سابق، ص ص 784-802.

تثيرها عملية التخصيص للموارد في الموازنة العامة من حيث: درجة الوفاء بالمطالب العامة، وعدالة توزيع الموارد، والأولويات المجتمعية وانعكاسها على الموازنة، مجالات الإنفاق، تطبيق الحكم الرشيد، المحاسبة والرقابة اللاحقة للأجهزة الرقابية المساندة للمؤسسة التشريعية.

وفي هذا الصدد أنمى علم السياسة مجموعة مبادئ تتعلق بالموازنة العامة.[1]

- ✓ الرضا: أي يجب ألا تفرض ضرائب أو يتم إنفاق دون موافقة صريحة من المحكومين.
- ✓ العدالة: بمعنى أن تكون الحكومة منصفة (أن تعامل الناس الذين في ظروف متشابهة بطريقة منصفة) في جباية الضرائب وانفاقها
- ✓ الاستقامة (الأمانة): إذ لا بد من الأمانة في التعامل مع الأموال العامة، التي يعتبر لها المشرعون والموظفون خداماً لاُ ملاكاً.
- ✓ الفطنة (الحرص): بحيث أن على أولئك الحفظة ألاُ يعرضوا الاعتمادات العامة لمخاطر غير محسوبة.
- ✓ المحاسبة: فمن يعمل في ويتعامل مع الاعتمادات العامة يجب أن يخضع وبانتظام للمحاسبة من خلال عملية المراجعة والمحاسبة التشريعية وما إلى ذلك من أساليب محاسبية.

وثمة أربعة جوانب أساسية يهتم بها علم السياسة في موضوعات الموازنة العامة: أولها وأقدمها تبرير فرض الضريبة، وأضيف إليها حديثاً الموافقة على الإيرادات العامة خاصة القروض العامة، وثانيها تبرير تغير دور الحكومة، أي تدخلها في المجتمع، تارة باسم مقاومة الكساد، وتارة باسم التنمية، وتارة باسم الرفاه العام، وثالثها إصدار القرارات المالية ومعاييرها، وأخيراً الوفاء بالمطالب العامة.[2]

لذا يمكن اعتبار الموازنة العامة محوراً أساسياً لعلم السياسة، حيث تربط بين السياسات العامة والممارسة العملية للحكومات من خلال آليات التخصيص المالي والإيرادات والإنفاق والرقابة البرلمانية على التنفيذ.

---

[1] السيد عبد المطلب غانم، **الموازنة العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد –اتجاهات ورؤى جديدة**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004، ص 1.

[2] غانم السيد، الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 2.

المبحث الثالث: استنباط منهجية تقييم العجز واسقاطها على تجارب دولية

بعد دراسة مفصلة لتقييم السياسات العامة، وبشكل أكثر تحديدًا تقييم سياسات الموازنة وآليات عجز الموازنة باعتبارها جزءً لا يتجزأ من هذه السياسات، نهدف من خلال هذا المبحث استنباط منهجية لتقييم آليات عجز الموازنة من منظور إسلامي، ثم اسقاطها على تجارب دولية في هذا المجال.

تنطلق دراسة التجارب الدولية من فهم البيئة الاقتصادية والاجتماعية والمالية العامة للدولة المعنية، حيث يتم تسليط الضوء على الخلفية والسياق الذي تعمل فيه هذه الدولة. هذا الفهم الشامل للظروف المحيطة يمهد الطريق لدراسة حالة من المشاريع التي تم تمويلها من خلال آليات عجز الموازنة في تلك الدولة.

تهدف دراسة الحالة هذه إلى تحليل العملية بأكملها، بدءًا من تحديد الاحتياجات والأهداف التي دفعت إلى اعتماد آليات عجز الموازنة، ومرورًا بكيفية تنفيذ هذه الآليات وإدارتها، وصولًا إلى تقييم النتائج والآثار المترتبة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

من خلال هذا النهج، يسعى المبحث إلى استخلاص الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، فضلًا عن تحديد التحديات والعقبات التي واجهتها الدولة في تطبيق آليات عجز الموازنة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم هذه التجارب في ضوء المنهجية المستنبطة من المنظور الإسلامي، مما يتيح فرصة للمقارنة والاستفادة من الجوانب المتوافقة مع المبادئ الإسلامية.

المطلب الأول: منهجية تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي

تواجه العديد من الدول الإسلامية تحديات اقتصادية متزايدة، مما يبرز الحاجة الملحة لتطوير سياسات مالية عامة فعالة ومستدامة تلبي احتياجات التنمية وتحقق الرفاهية العامة مع الالتزام التام بمبادئ الشريعة الإسلامية. ومن أبرز هذه التحديات، مشكلة عجز الموازنة التي تدفع بالبحث عن آليات تمويلية مبتكرة ومتوافقة شرعًا لتغطية ذلك العجز وتمويل المشاريع الحكومية الكبرى.

لذلك، تبرز الحاجة إلى وضع منهجية تقييم شاملة تراعي المعايير الاقتصادية والمبادئ الشرعية لاختيار أنسب البدائل التمويلية. هذه المنهجية يجب أن تحقق التوازن بين الأهداف التنموية والالتزام بمبادئ العدالة والكفاءة والاستدامة، مستندة إلى المبادئ والأسس الإسلامية لإدارة المالية العامة المستمدة من مصادر الشريعة.

بفضل هذه المنهجية، ستتمكن الدول الإسلامية من اتخاذ قرارات مالية رشيدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الرفاهية العامة، مع الحفاظ على الهوية الإسلامية ومقاصد الشريعة. فهي توفر إطارًا عمليًا شاملًا يجمع بين الجوانب الاقتصادية والمالية من جهة، والجوانب الشرعية والأخلاقية من جهة أخرى، بهدف التوصل إلى حلول مالية متوازنة ورشيدة.

الفرع الأول: أهمية المنهج الإسلامي في تقييم السياسات العامة

يكتسب المنهج الإسلامي في تقييم السياسات العامة أهمية بالغة، نظراً لكونه يجمع بين المعايير الاقتصادية والمبادئ الشرعية، ويوفر إطاراً شاملاً لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية العامة. حيث تتميز منظومة القيم والأحكام الإسلامية بالشمولية والوسطية، مما يجعلها قادرة على استيعاب كافة جوانب الحياة بما فيها الشؤون المالية والاقتصادية والسياسات العامة للدول، بعيداً عن التطرف أو الغلو في أي اتجاه.

كما تستند هذه المبادئ والأحكام إلى مصادر ثابتة وراسخة من القرآن الكريم والسنة النبوية، مما يضفي عليها صفة الثبات والاستقرار، في وقت تتغير فيه المفاهيم والأطر الوضعية باستمرار. ويؤسس المنهج الإسلامي لضوابط وقيود أخلاقية على السياسات العامة، بحيث لا تصبح مجرد أرقام وإحصاءات بعيدة عن القيم الإنسانية السامية، بل تراعي جوانب المصلحة العامة وحفظ مقاصد الشريعة.

ويهتم هذا المنهج بمراعاة الكفاءة والاستدامة والعدالة، إلى جانب مبادئ الشريعة الإسلامية، كالعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بعدل وإنصاف، وتحريم الربا والمعاملات المحرمة، وتحقيق مقاصد الشريعة في التمويل والتنمية. وبذلك يضمن توافق السياسات العامة مع القيم الأخلاقية والإنسانية، وخدمة مصالح المجتمع ككل، وليس فئة محددة أو جيل معين.

إضافة إلى ذلك، يدعو الإسلام إلى التوازن والاعتدال في السياسات، فلا يُفرط ولا يُغالي في الإنفاق أو التقشف، ولا يهمل الجوانب المادية على حساب الجوانب الروحية والأخلاقية. كما يشجع على التعاون والتكافل الاجتماعي، ويحفز على الابتكار المالي وتطوير أدوات تمويلية جديدة، تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتلبي احتياجات التنمية.

لهذه الاعتبارات، يصبح تقييم السياسات العامة وفق المنهج الإسلامي أمراً بالغ الأهمية، لضمان سلامة السياسات وتحقيقها للمصالح العليا للمجتمعات على المستويين المادي والروحي، وصولاً إلى التنمية المستدامة والرفاهية الشاملة.

الفرع الثاني: المبادئ والأسس الإسلامية لإدارة المالية العامة

تستمد إدارة المالية العامة في الإسلام مبادئها وأسسها من المصادر الشرعية الرئيسية وهي القرآن الكريم والسنة النبوية، فضلاً عن مقاصد الشريعة الإسلامية والقواعد الفقهية الكلية. وتتمثل أهم هذه المبادئ والأسس فيما يلي:

1. العدالة في توزيع الثروات والموارد وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، انطلاقًا من أن الملكية الحقيقية للثروات لله تعالى والبشر مستخلفون فيها، ويتجسد ذلك في آليات كفريضة الزكاة وتحريم الربا والاحتكار والغش والاستغلال، وتشجيع التكافل الاجتماعي ورعاية الفقراء والمحتاجين.

2. الاستدامة في استغلال واستثمار الموارد المالية والطبيعية، وتجنب الإسراف والتبذير واستنزاف الثروات، وترشيد الاستهلاك، والتخطيط للمستقبل، وحفظ حقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد والثروات.

3. الكفاءة والفعالية والإتقان في إدارة الموارد العامة وتحقيق أفضل النتائج والعائد منها، من خلال الأمانة والشفافية والصدق والجودة في العمل، وتطبيق أفضل الأساليب والممارسات المالية والإدارية.

4. التوافق التام لجميع السياسات والإجراءات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها، بتجنب كل ما حرمته من معاملات كالربا والميسر والغرر والغش، والالتزام بمبادئ العدالة والشفافية والمشاركة في العقود والمعاملات.

5. تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية السامية في حفظ الضروريات الخمس وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وجلب المصالح ودرء المفاسد عن المجتمع ككل.

6. الشورى وإشراك أفراد المجتمع وممثليهم في صنع القرارات المالية واتخاذ السياسات والخطط المتعلقة بالمال العام، من خلال آليات المشاورة والاستشارة والتمثيل الشعبي.

7. المساءلة والمحاسبة والرقابة الشرعية والقانونية على المسؤولين عن إدارة المالية العامة، لضمان الشفافية والنزاهة وحسن التصرف بالموارد والأموال العامة، ومحاسبة المقصرين والفاسدين.

8. المرونة في تطبيق هذه المبادئ واستحداث الآليات المناسبة وفق متغيرات الزمان والمكان والأحوال، في إطار مراعاة مقاصد الشريعة والمصالح المعتبرة شرعاً.

إن تطبيق هذه المبادئ والأسس بشكل متكامل من شأنه أن يضمن للدول الإسلامية بناء أنظمة مالية عامة عادلة وفعالة وشفافة ومستدامة، قادرة على تحقيق التنمية الشاملة لجميع قطاعات المجتمع، وتعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأجيال الحاضرة والقادمة.

الفرع الثالث: مبررات وضوابط اللجوء إلى التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي

يعتبر اللجوء إلى التمويل بعجز الموازنة من المسائل الخلافية في الفقه الاقتصادي الإسلامي. فبينما يرى البعض جواز اللجوء إليه في حالات الضرورة القصوى، يشدد آخرون على ضرورة تحقيق التوازن في الموازنة العامة وتجنب المديونية. وتستند الآراء المؤيدة للتمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي إلى عدة مبررات أهمها:

أولًا، حالات الضرورة القصوى، حيث يجوز للدولة اللجوء للاقتراض أو الإصدار النقدي لتمويل نفقات ضرورية وملحة، لا يمكن تغطيتها من الإيرادات العامة المعتادة. ومن أمثلة ذلك، الدفاع والأمن في حالات الحروب أو التهديدات الخارجية، والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والأزمات الاقتصادية كحالات الركود الحاد.

ثانيًا، تمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة وطويلة الأجل، التي تعود بالنفع العام على المجتمع، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، مثل مشاريع الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات، والطاقة والمياه.

ثالثًا، تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يمكن للدولة الاستفادة من التمويل الإسلامي، كسندات المشاركة والمضاربة، لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، بما يدعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

رابعًا، تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يجوز للدولة الاقتراض لتمويل برامج الضمان الاجتماعي ودعم الفئات الضعيفة والمحتاجة، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويخفف من حدة الفقر والبطالة.

يجب أن يخضع اللجوء إلى التمويل بعجز الموازنة لمجموعة من الشروط والضوابط الشرعية والاقتصادية، لضمان فعاليته وتحقيقه للأهداف المرجوة منه، ومن أهم هذه الشروط والضوابط:

1. **توافق الصيغة التمويلية مع أحكام الشريعة الإسلامية:** حيث يجب اختيار آليات تمويلية متوافقة تمامًا مع مبادئ الشريعة، من خلال تجنب الربا والفوائد الربوية، والالتزام بمبادئ المشاركة في الربح والخسارة، والعدالة والشفافية في جميع المعاملات المالية.

2. **حسن إدارة الدين العام:** يتعين على الدولة إدارة الدين العام الناتج عن عمليات التمويل بعجز الموازنة بكفاءة وفعالية، من خلال وضع خطط واضحة لسداد الديون في مواعيدها المحددة، وتجنب المديونية المفرطة التي قد تعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر كبيرة.

3. **توجيه التمويل نحو المشاريع المنتجة والتنموية:** يجب توجيه موارد التمويل بعجز الموازنة نحو المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية العالية، والتي تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية المستدامة، وتوليد فرص عمل، وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

4. **الشفافية والمساءلة:** لابد من أن تتسم عمليات التمويل بعجز الموازنة بالشفافية التامة، وأن تخضع للرقابة والمساءلة من قبل الجهات المختصة، لضمان حسن استخدام الموارد العامة وعدم إساءة استغلالها.

5. **الاستدامة المالية:** يجب على الدولة ضمان استدامة سياساتها المالية على المدى الطويل، بحيث لا تؤدي عمليات التمويل بعجز الموازنة إلى زيادة كبيرة في الدين العام بشكل غير مستدام، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر خطيرة.

بالتالي، فإن اللجوء للتمويل بعجز الموازنة يجوز شرعًا في حالات الضرورة القصوى، ولتمويل المشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام على المجتمع، شريطة الالتزام التام بالمبادئ الشرعية والمعايير الاقتصادية، وحسن إدارة الدين العام، وضمان الشفافية والمساءلة، والاستدامة المالية على المدى الطويل.

الفرع الرابع: استنباط منهجية تقييم آليات التمويل بالعجز من منظور إسلامي

1: تقييم سياسة الموازنة العامة للدولة من منظور إسلامي

تقييم سياسة الموازنة العامة للدولة من منظور إسلامي هو عملية شاملة تتطلب النظر في عدة جوانب أساسية:

أولاً: المبادئ والتوجيهات الإسلامية للموازنة العامة:

- العدالة الاجتماعية: توزيع عادل للثروة والدخل عبر آليات الزكاة والضرائب العادلة وبرامج الدعم الاجتماعي المناسبة.
- الاستدامة: تجنب المديونية المفرطة وتوجيه الموارد نحو الاستثمارات المنتجة والمشاريع التنموية المستدامة.
- الكفاءة والفعالية: ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد وتحسين كفاءة جباية الإيرادات وإدارة الموارد المالية.
- توافق الشريعة: التزام جميع السياسات والإجراءات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية وتجنب المعاملات المحرمة وتحقيق مقاصد الشريعة.

ثانياً: تقييم أدوات الموازنة العامة:

أ. الإيرادات :

- الزكاة: تفعيل دورها كمصدر رئيسي للتمويل الاجتماعي وتحسين آليات تحصيلها وتوزيعها وتوسيع نطاقها.
- الضرائب: عدالة وتناسب الضرائب مع القدرة التكليفية وتجنب إثقال كاهل الفقراء والطبقات المتوسطة.
- الدومين العام والخاص: إدارة ممتلكات الدولة بكفاءة وشفافية وتوجيه عائداتها لتحقيق المصلحة العامة.

ب. النفقات :

- الضمان الاجتماعي: توفير شبكة أمان اجتماعي فعالة لحماية الفقراء والفئات الضعيفة.
- التنمية الاقتصادية: توجيه جزء كبير من الإنفاق نحو المشاريع التنموية والاستثمارات المنتجة لدعم النمو.
- الخدمات العامة: تقديم خدمات عامة جيدة في التعليم والصحة والبنية التحتية لتحسين مستوى المعيشة.

ت. الموازنة العامة :

- توازن الموازنة: السعي لتحقيق توازن مستدام من خلال ضبط الإنفاق وزيادة الإيرادات وتجنب المديونية المفرطة.
- الشفافية والمساءلة: نشر المعلومات المالية وتفعيل دور أجهزة الرقابة لضمان حسن إدارة الموارد العامة.

ثالثاً: تقييم آليات تمويل عجز الموازنة:

- الصيغ التمويلية الإسلامية: إعطاء الأولوية للمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم لتمويل المشاريع الحكومية لتوافقها مع الشريعة.
- القروض الحسنة: اللجوء لها كوسيلة لتمويل العجز في حالات الضرورة مع توفير حوافز مناسبة للمقرضين.
- الإصدار النقدي: تجنبه إلا للضرورة القصوى لتفادي مخاطر التضخم.

رابعاً: تقييم التجارب الدولية:

- التجارب الناجحة: الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في استخدام التكنولوجيا لتحسين التحصيل الضريبي وتطبيق الحوكمة الرشيدة.
- التجارب الفاشلة: تجنب التجارب التي أدت لارتفاع المديونية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

خامساً: متطلبات تطوير سياسة الموازنة العامة في الدول الإسلامية:

- إصلاح النظام الضريبي: توسيع القاعدة الضريبية، تحسين كفاءة التحصيل، ومكافحة التهرب الضريبي.
- ترشيد الإنفاق الحكومي: إعادة هيكلة الإنفاق وتوجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية والخدمات الأساسية.
- تنمية مصادر الدخل: تنويع مصادر الدخل الحكومي، تنمية الاستثمارات العامة، وتعزيز دور القطاع الخاص.
- تطوير الأسواق المالية الإسلامية: تشجيع الابتكار المالي الإسلامي وتطوير أدوات تمويلية جديدة لتلبية احتياجات التمويل الحكومي.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: نشر المعلومات المالية وتفعيل دور أجهزة الرقابة لضمان حسن استغلال الموارد العامة.

من خلال تطبيق هذه المبادئ والمتطلبات، يمكن للدول الإسلامية تطوير سياسات موازنة عامة فعالة ومستدامة تحقق التنمية الشاملة وتحسن الرفاهية مع الالتزام بمبادئ العدالة والكفاءة والشريعة الإسلامية.

2.منهجية تقييم آليات تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة من منظور إسلامي

المرحلة الأولى: تحديد السياق والمشكلة

أ. تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية للدولة :

- مؤشرات الاقتصاد الكلي (النمو، التضخم، البطالة، الدين العام، ميزان المدفوعات)
- مستوى التنمية الاجتماعية والاحتياجات الأساسية (التعليم، الصحة، الإسكان)
- هيكل الموازنة العامة (الإيرادات، النفقات، أوجه القصور والاختلالات)

ب. تحديد أسباب عجز الموازنة :

- عوامل ارتفاع الإنفاق (السياسات التوسعية، الإنفاق العسكري، أعباء الدين، التوظيف، دعم شركات القطاع العام، الإنفاق غير الرشيد)
- أسباب تراجع الإيرادات (ضعف الطاقة الضريبية، جمود النظام الضريبي، التهرب الضريبي، الإعفاءات، المستحقات المتأخرة)

ت. تقييم المشاريع الحكومية المراد تمويلها :

- الجدوى والأهمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد أولويات التمويل
- نوعية المشاريع (إنتاجية، خدمية، استثمارية) وقدرتها على تحقيق عوائد
- تأثير المشاريع على التنمية المستدامة (الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)

المرحلة الثانية: تحليل البدائل التمويلية

أ. استعراض البدائل التمويلية المتاحة :

- التمويل الداخلي :

- الضرائب (أنواعها وآثارها على النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل)
- القروض (من الجهاز المصرفي والقطاع الخاص المحلي، وآثارها على السيولة والتضخم ومزاحمة القطاع الخاص)
- الإصدار النقدي (في حالات الضرورة القصوى، مع دراسة الآثار التضخمية)

- التمويل الخارجي :

- المنح والمساعدات الخارجية (مع دراسة الشروط والقيود)
- القروض الخارجية (وآثارها على المديونية والاستقرار المالي)

- صيغ التمويل الإسلامية :

- الصيغ التشاركية (المضاربة، المشاركة لتمويل المشاريع الربحية، مع تحليل شروط العقد وتوزيع الأرباح/الخسائر)
- صيغ أخرى (المرابحة، الإجارة، الاستصناع، السلم، القرض الحسن) وفقًا لطبيعة المشروع واحتياجاته التمويلية

- دور الزكاة والوقف في تمويل المشاريع الحكومية لتخفيف العبء عن الموازنة ودعم التنمية

ب. تقييم البدائل وفقًا للمعايير الاقتصادية والمبادئ الشرعية :

- الكفاءة (تحليل كفاءة التكلفة والتخصيص والتشغيل لكل بديل)
- الاستدامة (مدى استدامة كل بديل ماليًا واقتصاديًا على المدى الطويل)
- العدالة (تحقيق العدالة التوزيعية والعدالة بين الأجيال)
- توافق الشريعة (تجنب الربا، الغرر، الجهالة، وتحقيق مقاصد الشريعة والأخلاق الإسلامية)

المرحلة الثالثة :اختيار البديل الأمثل

أ. مقارنة البدائل التمويلية: إجراء مقارنة شاملة بين البدائل من حيث الكفاءة، الفعالية، التكلفة، الاستدامة، والعدالة.

ب. تقييم التوافق الشرعي: تقييم مدى توافق كل بديل مع المبادئ الشرعية

ت. الاختيار الأمثل:

- اختيار البديل الذي يحقق التوازن بين المعايير الاقتصادية والمبادئ الشرعية
- ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدام

المرحلة الرابعة: تنفيذ ومتابعة التمويل

أ. خطة التنفيذ:

- وضع خطة تفصيلية لتنفيذ آلية التمويل المختارة
- تحديد المراحل، الخطوات والإجراءات اللازمة

ب. آليات الرقابة:

- إنشاء آليات رقابة فعالة لضمان حسن الإدارة
- مراقبة عمليات الإنفاق والالتزام بالشروط والضوابط

ت. التقييم الدوري:

- إجراء تقييم دوري لأداء المشاريع الممولة
- قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية

ث. إجراء التعديلات:

- القيام بالتعديلات اللازمة في ضوء نتائج التقييم
- تحسين كفاءة وفعالية التمويل وفقًا للمستجدات

المرحلة الخامسة: تقييم الآثار

أ. قياس الآثار:

- قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المدى القصير والطويل
- التأثير على النمو، التضخم، البطالة، توزيع الدخل والرفاهية

ب. تحقيق أهداف التنمية:

- تقييم مساهمة التمويل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- القضاء على الفقر، تحسين الصحة والتعليم، العدالة الاجتماعية

ت. الآثار غير المقصودة:

- تحليل الآثار غير المقصودة كالتضخم والمديونية
- التعامل معها بشكل استباقي

ث. تعديل وتطوير آليات التمويل:

- تعديل الآليات في ضوء نتائج التقييم
- البحث عن بدائل إسلامية ملائمة لتحقيق التنمية المستدامة

3.البيانات والمؤشرات الرئيسية ضمن عملية التقييم

لتقييم آليات تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة من منظور إسلامي، يجب إدراج مجموعة من البيانات والمؤشرات الرئيسية ضمن عملية التقييم، ومن أهمها:

- ✓ حجم العجز في الموازنة العامة للدولة، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ مصادر تمويل عجز الموازنة (القروض، الإصدارات السندية، الضرائب، إلخ) ونسبة كل مصدر.
- ✓ معدلات الفائدة المطبقة على القروض والسندات المستخدمة لتمويل العجز.
- ✓ طبيعة المشاريع الممولة من عجز الموازنة (استثمارية، خدمية، إنتاجية، إلخ).
- ✓ مؤشرات الاستدامة المالية للدولة (الدين العام، نسبة الدين إلى الناتج المحلي، إلخ).
- ✓ مدى توافق آليات التمويل المستخدمة مع الضوابط الشرعية الإسلامية (وجود ربا، غرر، ميسر، إلخ).
- ✓ البدائل المقترحة لآليات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (الصكوك، المرابحة، الاستصناع، إلخ).
- ✓ تقييم الجدوى الاقتصادية والمالية لهذه البدائل المقترحة.
- ✓ مدى قبول هذه البدائل من قبل المؤسسات المالية والجهات الحكومية والمستثمرين.
- ✓ التحديات والمعوقات المحتملة لتطبيق هذه البدائل على أرض الواقع.

يجب جمع هذه البيانات والمؤشرات من مصادر موثوقة وتحليلها بشكل دقيق، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والظروف الخاصة بكل دولة. كما يجب إشراك خبراء في الاقتصاد الإسلامي والمالية العامة في عملية التقييم لضمان دقة النتائج وتوافقها مع الشريعة الإسلامية.

3: محاكاة منهجية تقييم آليات تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة من منظور إسلامي

المرحلة الأولى :تحديد السياق والمشكلة

يقدم الجدول المقترح رقم (4-1) إطارًا شاملاً لتقييم الوضع الاقتصادي والمالي لبلد ما، مع التركيز على مجموعة من المؤشرات الرئيسية في ثلاث مجالات رئيسية: البيئة الاقتصادية والاجتماعية، أسباب عجز الموازنة، تقييم المشاريع الحكومية. يتضمن هذا الإطار أيضًا أمثلة توضيحية للتقييم.

في المرحلة الأولى، يتم تحديد السياق والمشكلة من خلال تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك النمو الاقتصادي، والتضخم، والبطالة، والدين العام، وتوزيع الدخل، والفقر. هذا التحليل يوفر نظرة شاملة على الوضع الحالي للاقتصاد.

بعد ذلك، يتم تحديد أسباب عجز الموازنة من خلال تقييم الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الإنفاق العسكري وخدمة الدين العام، وكذلك تراجع الإيرادات، مثل الإيرادات الضريبية وحجم التهرب الضريبي.

في الجزء الثالث، يتم تقييم المشاريع الحكومية من حيث جدواها الاقتصادية، مثل معدل العائد الداخلي، وأهميتها الاجتماعية، مثل عدد المستفيدين، وتأثيرها على التنمية المستدامة.

يوفر هذا الإطار منهجية منظمة للتقييم الشامل للوضع الاقتصادي والمالي، مما يسهل تحديد المشكلات والتحديات الرئيسية، وتقييم الخيارات والسياسات المختلفة للإصلاح والتنمية.

الجدول رقم (4-1): إطار عمل لتقييم وضع الاقتصاد الكلي والإصلاح المالي

المرحلة	المعايير والمبادئ	المؤشرات	التقييم (مثال)
المرحلة الأولى :تحديد السياق والمشكلة			
تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية			
	نمو اقتصادي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	5%
	تضخم	معدل التضخم السنوي	2%
	بطالة	معدل البطالة	10%
	دين عام	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	60%
	توزيع الدخل	معامل جيني	0.4
	فقر	نسبة السكان تحت خط الفقر	15%
تحديد أسباب عجز الموازنة			

	ارتفاع الإنفاق	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	30%
		نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي	5%
		نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	10%
	تراجع الإيرادات	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	15%
		حجم التهرب الضريبي	مليار دولار
تقييم المشاريع الحكومية			
	الجدوى الاقتصادية	معدل العائد الداخلي للمشروع	12%
	الأهمية الاجتماعية	عدد المستفيدين من المشروع	مليون شخص
	تأثير على التنمية المستدامة	تحقيق أهداف التنمية المستدامة	متوسط

المصدر: من إعداد الطالب

المرحلة الثانية :تحليل البدائل التمويلية

يقسم الجدول رقم (4-2) بدائل التمويل إلى ثلاث فئات رئيسية: التمويل الداخلي، والتمويل الخارجي، وصيغ التمويل الإسلامية. ويتم تقييم كل بديل وفقًا لأربعة معايير رئيسية هي الكفاءة، والاستدامة، والعدالة، وتوافق الشريعة الإسلامية.

في فئة التمويل الداخلي، تشمل البدائل الضرائب، والقروض من البنوك التجارية والبنك المركزي، وإصدار نقد جديد. وتختلف هذه البدائل في تقييمها وفقًا للمعايير المذكورة. على سبيل المثال، تتميز الضرائب بكفاءة التخصيص العالية والاستدامة العالية، ولكنها تعاني من انخفاض كفاءة التكلفة.

أما فئة التمويل الخارجي، فتشمل المنح والقروض الخارجية. وتتفاوت هذه البدائل في تقييمها حسب المعايير، حيث تتميز المنح بالعدالة العالية، بينما تتميز القروض بكفاءة التكلفة العالية.

وتشكل صيغ التمويل الإسلامية المجموعة الأكبر من البدائل، حيث تشمل المضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والإجارة، والاستصناع، والسلم، والقرض الحسن، والزكاة، والوقف. وتختلف هذه الصيغ في تقييمها حسب المعايير، ولكنها جميعها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

يلاحظ أن بعض البدائل، مثل الزكاة والوقف، تحصل على درجات عالية في معظم المعايير، مما يجعلها من أفضل البدائل وفقًا لهذا الإطار التقييمي. في حين أن بعض البدائل الأخرى، مثل القروض من البنك المركزي وإصدار نقد جديد، تحصل على درجات منخفضة في معظم المعايير.

الجدول رقم (4-2): تحليل البدائل التمويلية

نوع التمويل	الصيغة	المعايير الاقتصادية	توافق الشريعة	ملاحظات
التمويل الداخلي	الضرائب	كفاءة التكلفة: منخفضة | كفاءة التخصيص: عالية | كفاءة التشغيل: متوسطة | الاستدامة: عالية | العدالة: متوسطة	متوافق (إذا كانت الضرائب عادلة)	قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثمار
	القروض (البنوك التجارية)	كفاءة التكلفة: متوسطة | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: متوسطة | الاستدامة: متوسطة | العدالة: متوسطة	غير متوافق (بسبب الفوائد)	قد تؤدي لمزاحمة القطاع الخاص وارتفاع تكلفة التمويل
	القروض (البنك المركزي)	كفاءة التكلفة: منخفضة | كفاءة التخصيص: منخفضة | كفاءة التشغيل: منخفضة | الاستدامة: منخفضة | العدالة: منخفضة	يجوز في حالات الضرورة القصوى	مخاطر تضخمية عالية
	إصدار نقدي جديد	كفاءة التكلفة: منخفضة | كفاءة التخصيص: منخفضة | كفاءة التشغيل: منخفضة | الاستدامة: منخفضة | العدالة: منخفضة	يجوز في حالات الضرورة القصوى	مخاطر تضخمية عالية
التمويل الخارجي	المنح	كفاءة التكلفة: منخفضة | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: متوسطة | الاستدامة: منخفضة | العدالة: عالية	متوافق	قد تكون مشروطة أو غير مستقرة
	القروض	كفاءة التكلفة: عالية | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: متوسطة | الاستدامة: منخفضة | العدالة: منخفضة	غير متوافق (بسبب الفوائد)	مخاطر ارتفاع المديونية وفقدان السيادة الاقتصادية

نوع التمويل	الصيغة	المعايير الاقتصادية	توافق الشريعة	ملاحظات
صيغ التمويل الإسلامية	مضاربة	كفاءة التكلفة: متوسطة | كفاءة التخصيص: عالية | كفاءة التشغيل: عالية | الاستدامة: عالية | العدالة: عالية	متوافق	يتطلب اختيار مضارب كفء و تحديد شروط العقد بدقة
	مشاركة	كفاءة التكلفة: متوسطة | كفاءة التخصيص: عالية | كفاءة التشغيل: عالية | الاستدامة: عالية | العدالة: عالية	متوافق	يتطلب اختيار شريك كفء وتحديد شروط العقد بدقة
	مرابحة	كفاءة التكلفة: متوسطة | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: عالية | الاستدامة: عالية | العدالة: متوسطة	متوافق	يتطلب شفافية في تحديد تكلفة السلعة وهامش الربح
	إجارة	كفاءة التكلفة: متوسطة | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: عالية | الاستدامة: عالية | العدالة: متوسطة	متوافق	يتطلب تحديد شروط الإجارة بدقة ووضوح
	استصناع	كفاءة التكلفة: متوسطة | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: عالية | الاستدامة: عالية | العدالة: متوسطة	متوافق	يتطلب تحديد مواصفات المنتج المطلوب بدقة
	سلم	كفاءة التكلفة: متوسطة | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: عالية | الاستدامة: متوسطة | العدالة: متوسطة	متوافق	يتطلب تحديد مواصفات السلعة وأجل التسليم بدقة

نوع التمويل	الصيغة	المعايير الاقتصادية	توافق الشريعة	ملاحظات
	قرض حسن	كفاءة التكلفة: منخفضة | كفاءة التخصيص: متوسطة | كفاءة التشغيل: متوسطة | الاستدامة: متوسطة | العدالة: عالية	متوافق	يتطلب وجود حوافز مناسبة للمقرضين
	الزكاة	كفاءة التكلفة: منخفضة | كفاءة التخصيص: عالية | كفاءة التشغيل: متوسطة | الاستدامة: عالية | العدالة: عالية	متوافق	تخصيص لمصارف الزكاة الثمانية
	الوقف	كفاءة التكلفة: منخفضة | كفاءة التخصيص: عالية | كفاءة التشغيل: متوسطة | الاستدامة: عالية | العدالة: عالية	متوافق	يتطلب حسن إدارة واستثمار أصول الوقف

المصدر: من إعداد الطالب

المرحلة الثالثة :اختيار البديل الأمثل

يقدم الجدول رقم (4-3) إطارًا شاملاً لتقييم مختلف بدائل تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة من منظور إسلامي. يستند هذا الإطار إلى أربعة معايير رئيسية هي الكفاءة، والاستدامة[1]، والعدالة، وتوافق الشريعة الإسلامية، مع إعطاء أوزان مختلفة لكل معيار تعكس أهميته النسبية (0.3، 0.3، 0.2، 0.2 على التوالي).

يتم تقييم كل معيار من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس بطرق موضوعية. فعلى سبيل المثال، يتم قياس "كفاءة التكلفة" باستخدام مقياس ليكرت من 1 إلى 5، حيث 1 تعني تكلفة تمويل غير كفؤة على الإطلاق و5 تعني تكلفة تمويل كفؤة للغاية بالنسبة لحجم المشروع. أما "تجنب الربا"، فيتم تقييمه ببساطة بنعم أو لا.

يتم حساب المجموع المرجح لكل معيار عن طريق جمع درجات المؤشرات المكونة له، مرجحة بأوزانها النسبية. ثم يتم جمع مجاميع المعايير المرجحة لاستخراج المجموع النهائي أو "المؤشر المرجح" لكل بديل تمويل.

يشمل الجدول 15 بديلاً مختلفًا لتمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة، بدءًا من الضرائب والقروض التقليدية وصولاً إلى آليات التمويل الإسلامية مثل المضاربة والمشاركة والصكوك (مرابحة، إجارة، استصناع، سلم). كما يتضمن بدائل تتوافق تمامًا مع الشريعة الإسلامية مثل القرض الحسن والزكاة والوقف.

من خلال المقارنة بين "المؤشرات المرجحة" النهائية لكل بديل، يتضح أن الزكاة والوقف هما البديلان الأفضل وفقًا لهذا الإطار التقييمي، حيث حصلا على أعلى درجة (9.2). تليهما المضاربة والمشاركة بدرجة 8.9، ثم المرابحة والإجارة والاستصناع بدرجة 8.0.

يتميز هذا الإطار التقييمي بجمعه بين المعايير الاقتصادية التقليدية والمعايير الشرعية الإسلامية، مما يجعله أداة مفيدة لصانعي القرار والمؤسسات المالية الإسلامية لاختيار أفضل آليات تمويل المشاريع الحكومية وفقًا لأولوياتهم ومتطلباتهم. كما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف في كل بديل، وتوجيه عملية الاختيار نحو البدائل الأكثر كفاءة واستدامة وعدالة وتوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] الاستدامة المالية)دين/ناتج :(يتم تقييم الاستدامة المالية من خلال نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث النسبة الأعلى تعني استدامة مالية أقل . الاستدامة الاقتصادية :(5-1)يتم تقييم الاستدامة الاقتصادية باستخدام مقياس ليكرت من 1إلى 5أيضًا.

الجدول رقم رقم (4-3): تقييم مختلف بدائل تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة من منظور إسلامي (محاكاة افتراضية)

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	قروض البنوك التجارية	قروض البنك المركزي	إصدار نقدي	منح	القروض الخارجية	مضاربة	مشاركة	مرابحة	إجارة	استصناع	سلم	قرض حسن	زكاة	وقف
الكفاءة	**0.3**	كفاءة التكلفة (1-5)	4	3	2	2	3	3	5	5	4	4	4	4	3	5	5
		كفاءة التخصيص (1-5)	3	3	2	2	3	2	3	3	3	3	3	3	3	4	4
		المجموع المرجح للكفاءة	7	6	4	4	6	5	8	8	7	7	7	7	6	9	9
الاستدامة	**0.3**	الاستدامة المالية (دين/ناتج)	5	4	3	3	3	3	4	4	4	4	4	4	4	5	5

		الاستدامة الاقتصادية (1–5)	4	3	2	2	3	2	4	4	4	4	4	3	3	4	4
		المجموع المرجح للاستدامة	9	7	5	5	6	5	8	8	8	8	8	7	7	9	9
العدالة	0.2	العدالة الاجتماعية (1–5)	4	3	2	2	4	2	3	5	5	4	4	4	4	5	5
		العدالة بين الأجيال (1–5)	3	3	2	2	4	2	2	4	4	4	3	3	3	4	4
		المجموع المرجح للعدالة	7	6	4	4	8	4	5	9	9	7	7	7	7	9	9
توافق الشريعة	0.2	تجنب الربا (نعم/لا)	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

		تجنب الغرر (نعم/لا)	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
		تحقيق مقاصد الشريعة (1–5)	4	0	3	3	4	0	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
		المجموع المرجح لتوافق الشريعة	10	0	5	5	10	0	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10
المجموع النهائي (المؤشر المرجح)	1		8.2	4.7	4.5	4.5	7.5	3.5	8.9	8.9	8	8	8	7.6	7.8	9.2	9.2				

المصدر: من إعداد الطالب

المرحلة الرابعة: خطة تنفيذ ومتابعة لآلية التمويل المختارة

بعد اختيار أفضل آلية تمويل للمشاريع الحكومية بناءً على التحليل المتعدد المعايير من منظور إسلامي، تأتي هذه المرحلة لوضع خطة شاملة لتنفيذ هذه الآلية ومتابعتها بشكل فعال. وتشمل هذه الخطة العناصر التالية:

أ. خطة التنفيذ :

- تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة عملية التمويل بشكل عام.
- تقسيم مراحل التنفيذ وإعداد جدول زمني محدد لكل مرحلة.
- وضع خطة تسويقية وترويجية للتعريف بالآلية التمويلية المختارة وجذب المستثمرين والمشاركين المحتملين.
- تحديد آليات واضحة لجمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوزيعها على المشاريع المستهدفة.

ب. آليات الرقابة :

- تشكيل لجنة شرعية للإشراف على جميع مراحل التمويل والتأكد من توافقها التام مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- إنشاء نظام رقابة مالية صارم لمتابعة عمليات الإنفاق والتدفقات المالية، والتأكد من استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح لجميع الجهات المعنية، وإنشاء نظام للمتابعة والتقييم المستمر لعملية التنفيذ.

ت. التقييم الدوري :

- تحديد مؤشرات أداء رئيسية واضحة ومحددة لقياس مدى نجاح آلية التمويل في تحقيق أهدافها.
- إجراء تقييم دوري لأداء المشاريع الممولة ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لآلية التمويل على المجتمع والاقتصاد ككل.
- إعداد تقارير دورية شاملة ومفصلة لرفعها إلى السلطات المعنية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة إن لزم الأمر.

تهدف هذه الخطة إلى ضمان تنفيذ آلية التمويل المختارة بكفاءة وفعالية، مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق الأهداف المرجوة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن إمكانية إجراء التعديلات اللازمة في حالة وجود أي انحرافات أو تحديات خلال عملية التنفيذ.

المطلب الثاني: تقييم التجربة الماليزية (مشروع بناء الطرق السريعة في 'جوهر باهرو')

في إطار دراسة التجارب الدولية حول استخدام آليات عجز الموازنة لتمويل المشاريع التنموية، تبرز تجربة ماليزيا كواحدة من الحالات البارزة التي تستحق الدراسة والتحليل. تعتبر ماليزيا دولة نامية ذات اقتصاد متنوع ومتطور نسبيًا، حيث شهدت نموًا اقتصاديًا ملحوظًا على مدى العقود الماضية، مدفوعة بقطاعات رئيسية مثل الصناعة والسياحة والزراعة.

في سياق جهودها لتعزيز البنية التحتية وتحسين ربط المناطق الحضرية والريفية، لجأت ماليزيا إلى آليات عجز الموازنة لتمويل مشروع ضخم لبناء شبكة من الطرق السريعة في منطقة 'جوهر باهرو'، وهي إحدى أكبر المناطق الحضرية في العاصمة كوالالمبور.

يأتي هذا المطلب ليسلط الضوء على هذه التجربة الماليزية، من خلال دراسة حالة مشروع بناء الطرق السريعة في 'جوهر باهرو'. سيتم التركيز على فهم الدوافع والأهداف وراء هذا المشروع، وكيفية تمويله من خلال عجز الموازنة، بالإضافة إلى تحليل آلية التمويل من وجهة نظر إسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم النتائج والآثار المترتبة على هذا المشروع، سواء على المستوى الاقتصادي من حيث تعزيز البنية التحتية وتسهيل حركة النقل والتجارة، أو على المستوى الاجتماعي من حيث تحسين نوعية الحياة للسكان والمساهمة في التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية لماليزيا

1: مؤشرات الاقتصاد الكلي

شهد الاقتصاد الماليزي نموًا قويًا خلال السنوات الماضية، حيث سجل معدل نمو متوسط للناتج المحلي الإجمالي بلغ 5.4% بين عامي 2014 و 2019. ومع ذلك، تأثر بشكل كبير بجائحة كوفيد-19 في عام 2020، مما أدى إلى انكماش اقتصادي بنسبة 5.6%. لكن الاقتصاد الماليزي أظهر مرونة وتعافى بقوة في عام 2022، محققًا معدل نمو مرتفع بلغ 8.7%. ويُتوقع أن يستمر النمو الاقتصادي بوتيرة معتدلة تتراوح بين 4-5% في عامي 2023 و2024. والشكل البياني التالي يوضح نمو إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا كنسبة مئوية سنوية للفترة 2012-2022.

شكل رقم 4-1: نمو إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا (% سنوياً) للفترة 2012-2022

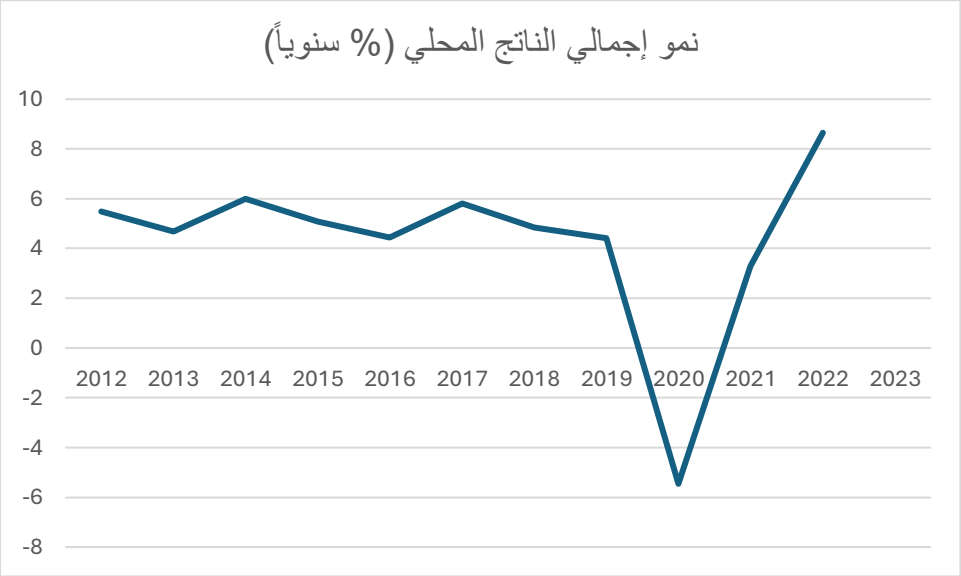

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. على الموقع: https://data.albankaldawli.org

على صعيد التضخم، نجحت ماليزيا في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة نسبيًا خلال العقد الماضي، حيث تراوح معدل التضخم بين 0.7% و3.7% خلال الفترة من 2014 إلى 2023. رغم ذلك، شهدت البلاد ارتفاعًا طفيفًا في معدل التضخم في عام 2022 ليصل إلى 3.3%، قبل أن ينخفض مرة أخرى إلى 1.5% في نهاية عام 2023.[1] والشكل البياني التالي يوضح معدلات التضخم في ماليزيا للفترة 2012-2023 (% سنويا).

[1] بيانات التضخم في ماليزيا على موقع Trading Economics ، الرابط:
https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/inflation-cpi

شكل رقم 4-2: التضخم، في ماليزيا للفترة 2012-2023 (% سنويا)

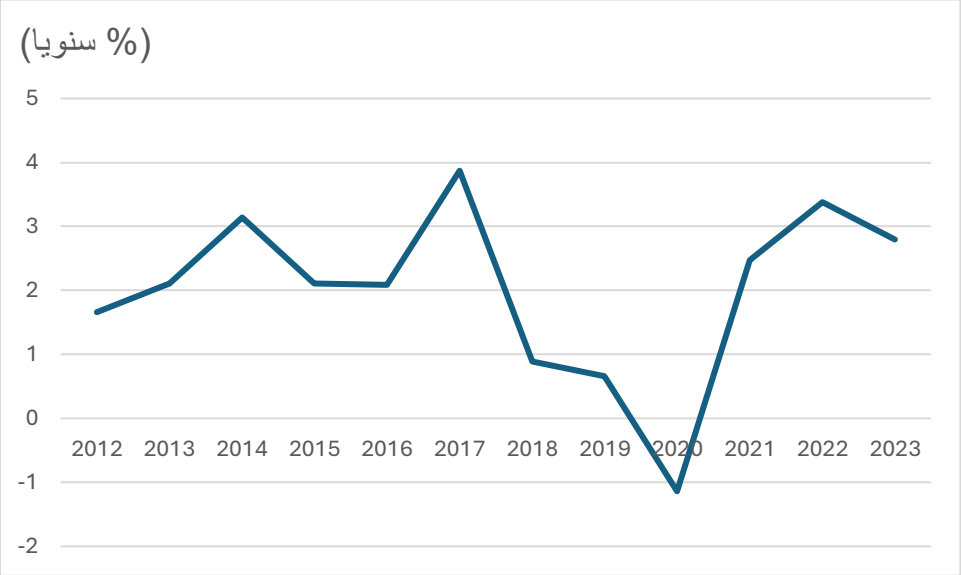

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات.
على الموقع: https://data.albankaldawli.org

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد شهد انخفاضًا تدريجيًا خلال الفترة من 2014 إلى 2019، حيث وصل إلى 3.3% في عام 2019. إلا أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى ارتفاعه إلى 4.5% في عام 2020. لكن معدل البطالة حقق تحسنًا ملحوظًا في عام 2023، حيث انخفض إلى 3.6%. والشكل التالي يوضح معدلات البطالة، في ماليزيا للفترة 2012-2023 كنسبة من إجمالي القوى العاملة.

شكل رقم 4-3: البطالة، في ماليزيا للفترة 2012-2023 (% من إجمالي القوى العاملة)

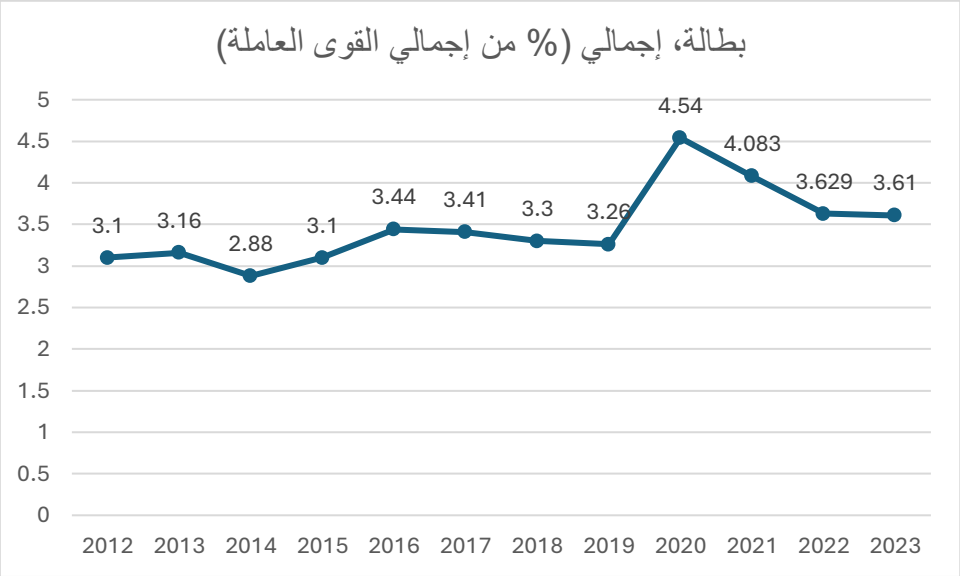

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات.

على الموقع: https://data.albankaldawli.org

تُعتبر ماليزيا من الدول التي حققت نجاحات باهرة في محاربة الفقر والحد من معدلاته خلال العقود الماضية. ففي الوقت الذي بلغ فيه معدل الفقر في البلاد 49.3% في عام 1970، تمكنت السياسات والبرامج الحكومية الفعالة من خفض هذا المعدل بشكل كبير ليصل إلى أقل من 1% بحلول عام 2020.

يُعزى هذا التقدم الملحوظ في الحد من الفقر إلى التركيز المتزايد الذي أولته الحكومة الماليزية لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاستثمار الكبير في قطاعات حيوية مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، والتي ساهمت جميعها في تحسين مستويات المعيشة وجودة الحياة للمواطنين.

كما لعبت السياسات الحكومية الرامية إلى تعزيز التنمية الشاملة للمناطق الريفية والحضرية على حد سواء دوراً محورياً في ضمان الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية لجميع شرائح المجتمع الماليزي، مما ساهم في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

على الرغم من هذا التقدم المشجع، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه ماليزيا في مجال محاربة الفقر، مثل التفاوتات الإقليمية والعرقية في مستويات الدخل، وضمان استدامة النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل لمواصلة تحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

فيما يلي شكل بياني يوضح المؤشر العددي للفقر في ماليزيا، للفترة 2003-2021 كنسبة من تعداد السكان.

الشكل رقم 4- 5: المؤشر العددي للفقر في ماليزيا، للفترة 2003-2021 (% من تعداد السكان)[1]

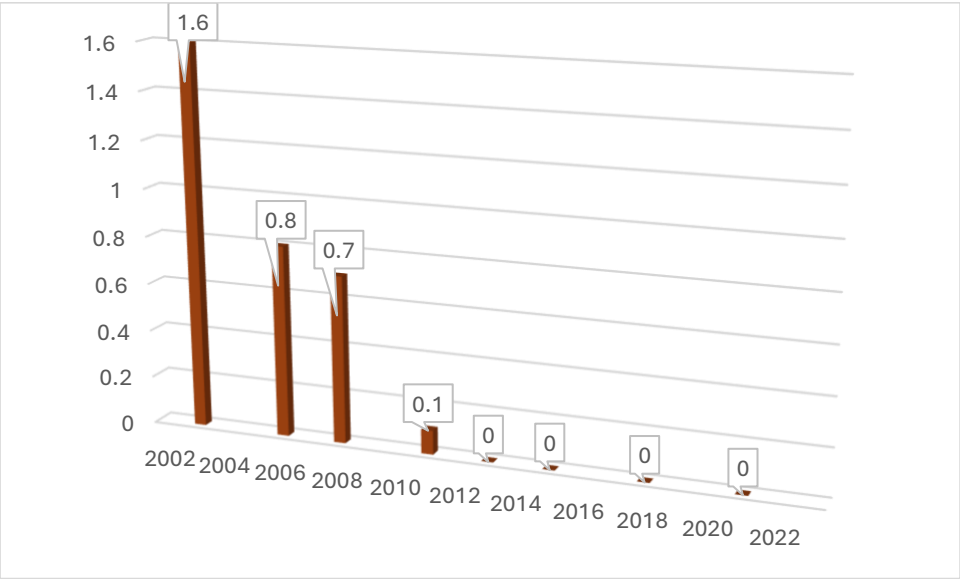

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية.

على الموقع: https://data.albankaldawli.org

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال التنمية البشرية، حيث تُصنّف ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وفقًا لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي عام 2021، بلغت قيمة هذا المؤشر في ماليزيا 0.819، مما أهّلها لاحتلال المرتبة 62 من أصل 191 دولة شملها التقرير.

[1] مقارنة بخط فقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (2011 تعادل القوة الشرائية). تستند البيانات إلى بيانات المسوح الأولية للأسر المعيشية المستقاة من المؤسسات الإحصائية الحكومية والإدارات القطرية للبنك الدولي. البيانات الخاصة بالاقتصادات المرتفعة الدخل مأخوذة من قاعدة بيانات دراسة الدخول في لكسمبرغ.

يعكس هذا التصنيف المرتفع للتنمية البشرية في ماليزيا التقدم الملحوظ الذي أحرزته البلاد في عدة مجالات حيوية، أبرزها ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، وتحسن مستويات التعليم من خلال زيادة معدلات الالتحاق المدرسي والجامعي، إضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة لدى المواطنين بفضل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

تعكس هذه النتائج الإيجابية الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الماليزية في الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة للقطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإسكان، بالإضافة إلى سياساتها الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وخلق فرص عمل لائقة لمواطنيها.

والشكل التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية[1] في ماليزيا، للفترة 2012-2021.

الجدول رقم (4-4): مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا، للفترة 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قيمة مؤشر التنمية البشرية	0.769	0.773	0.777	0.780	0.783	0.796	0.803	0.810	0.815	0.819

المصدر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، متوفرة على الموقع الرسمي: http://hdr.undp.org/en/data

[1] مؤشر التنمية البشرية هو مقياس شامل للتنمية يصدر سنويًا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويأخذ في الاعتبار ثلاثة مكونات رئيسية هي الصحة من خلال متوسط العمر المتوقع، والتعليم من خلال معدلات الالتحاق الإجمالية، ومستوى المعيشة من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. يتراوح المؤشر بين 0 و1، ويصنف الدول إلى أربع فئات من التنمية البشرية المنخفضة إلى المرتفعة جدًا. يعتبر أداة مهمة لقياس التقدم البشري رغم بعض الانتقادات الموجهة إليه.

2: مؤشرات المالية العامة وعجز الموازنة:

تشهد مؤشرات المالية العامة في ماليزيا تحديات كبيرة، حيث يعاني الاقتصاد الماليزي من عجز في الموازنة منذ سنوات عديدة، وصل إلى 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، بانخفاض طفيف عن 6.4% في العام السابق. ويعود هذا العجز الكبير في الموازنة إلى عوامل متعددة، أبرزها تقلبات أسعار السلع الأولية، خصوصًا النفط والغاز اللذين تعتمد عليهما ماليزيا بشكل كبير في صادراتها، إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي المتوقع في عام 2023 إلى 4.0% مقارنة بـ 8.7% في العام الماضي، مما سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة. ولقياس هذا العجز، تعتمد ماليزيا على عدة مؤشرات، منها نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تستهدف الحكومة خفضها إلى 5% بحلول 2025، والدين العام الذي بلغ 60.4% من الناتج المحلي في 2022 مقارب للسقف المحدد عند 65%، وخدمة الدين التي استنزفت 16.3% من إيرادات الحكومة العام الماضي. ويترتب على هذا العجز المستمر تداعيات خطيرة، كتزايد الدين العام وارتفاع التضخم إلى 4% في 2022 وتراجع ثقة المستثمرين، لذا تسعى الحكومة إلى معالجته من خلال تنويع مصادر الإيرادات وترشيد الإنفاق وتحسين إدارة المالية العامة، موازنة بين ضرورة خفض العجز وتأمين الخدمات وتحفيز النمو الاقتصادي[1].

[1] البنك الدولي (2023)، "ماليزيا: لمحة عامة"، متاح على:
https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/overview

شكل رقم 4–6: الدين العام، في ماليزيا للفترة 2011–2021

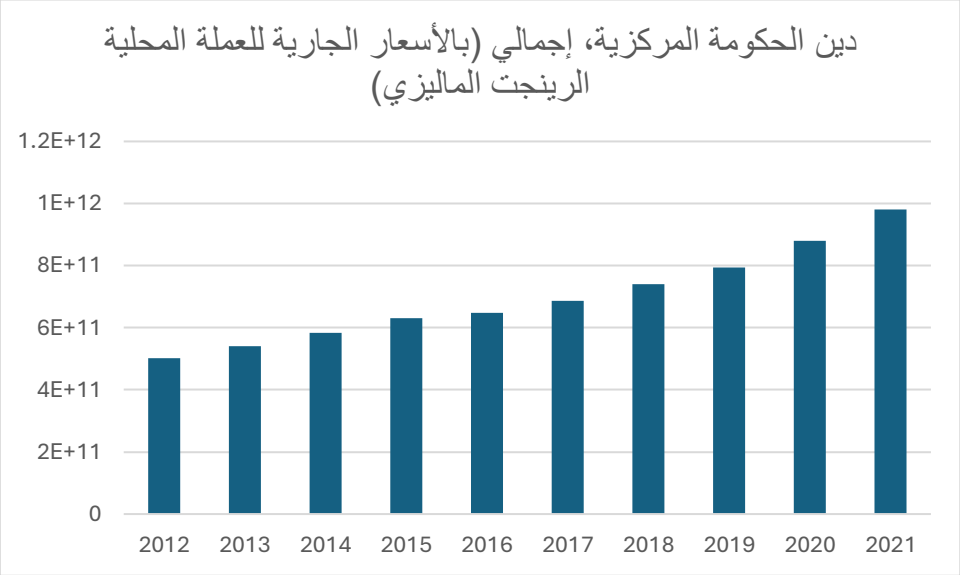

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

على الموقع: https://data.albankaldawli.org

2–1: هيكل الموازنة العامة:

الجدول التالي يعرض إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية وعجز/فائض الموازنة للحكومة الماليزية من عام 2012 إلى عام 2023، مع إضافة نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (4–5): تطور إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية وعجز/فائض الموازنة للحكومة الماليزية للفترة 2012 – 2023.

السنة	إجمالي الإيرادات الحكومية (مليار رينجيت ماليزي)	إجمالي النفقات الحكومية (مليار رينجيت ماليزي)	عجز/فائض الموازنة (مليار رينجيت ماليزي)	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2012	207.9	252.3	-44.4	-3.9%
2013	220.8	264.7	-43.9	-3.7%
2014	230.8	285.1	-54.3	-3.9%

السنة	إجمالي الإيرادات الحكومية (مليار رينجيت ماليزي)	إجمالي النفقات الحكومية (مليار رينجيت ماليزي)	عجز/فائض الموازنة (مليار رينجيت ماليزي)	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2015	219.1	282.3	-63.2	-3.4%
2016	212.4	277.5	-65.1	-3.2%
2017	220.4	277.5	-57.1	-3.0%
2018	261.8	314.5	-52.7	-3.6%
2019	264.4	314.6	-50.2	-3.4%
2020	225.1	314.0	-87.6	-6.2%
2021	233.8	333.5	-98.7	-6.4%
2022	294.4	395.0	-99.5	-5.6%
2023*[1]	303.2	397.1	-93.9	-5.0%

المصدر: وزارة المالية الماليزية، التقارير الاقتصادية السنوية .يمكن الاطلاع على البيانات والتقارير الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الماليزية:

https://www.treasury.gov.my/index.php/en/economy/economic-data.html

يلاحظ من الجدول أن الحكومة الماليزية سجلت عجزًا في موازنتها على مدى السنوات العشر الماضية، حيث تراوحت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 3.0% و6.4% خلال تلك الفترة. وقد شهدت السنوات 2020 و2021 أعلى مستويات للعجز بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والإيرادات الحكومية.

2-2: تحديد أسباب عجز الموازنة :

بناءً على البيانات الواردة في الجدول حول إيرادات ونفقات الموازنة الحكومية في ماليزيا للعشر سنوات الماضية، يمكن تحليل أسباب عجز الموازنة كما يلي:

[1]* القيم لعام 2023 هي تقديرات.

أ- ارتفاع الإنفاق :

- ✓ زيادة الإنفاق على البنية التحتية والخدمات العامة: من خلال زيادة إجمالي النفقات الحكومية بشكل مستمر على مدى السنوات الماضية، يبدو أن ماليزيا ركزت على الاستثمار في البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق.
- ✓ ارتفاع تكاليف الدعم الحكومي للوقود والسلع الأساسية: على الرغم من عدم توفر بيانات محددة، إلا أنه من المحتمل أن تكاليف دعم الحكومة للوقود والسلع الأساسية قد ارتفعت بسبب الأزمات الاقتصادية والتضخم، مما زاد من النفقات الحكومية.

ب- تراجع الإيرادات :

- ✓ انخفاض أسعار النفط والغاز: نعم، يبدو أن انخفاض أسعار النفط والغاز، حيث أن ماليزيا مصدر صافٍ للطاقة، قد أثر سلبًا على إيرادات الحكومة، خاصة في السنوات التي شهدت انخفاضًا حادًا في أسعار النفط.
- ✓ تأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي: يتضح جليًا من البيانات أن عجز الموازنة تفاقم بشكل كبير في عامي 2020 و2021، حيث تجاوز 130 مليار رينجيت ماليزي، وهذا يعكس التأثير السلبي الكبير لجائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي وإيرادات الحكومة.

لذلك، فإن زيادة الإنفاق الحكومي بالتزامن مع تراجع الإيرادات بسبب العوامل الاقتصادية والأزمات، كان السبب الرئيسي وراء عجز الموازنة المستمر في ماليزيا خلال السنوات العشر الماضية.

3.سوق الصكوك[1]:

لمواجهة تحديات عجز الموازنة، اتخذت الحكومة الماليزية العديد من الخطوات، بما في ذلك اللجوء إلى آليات التمويل الإسلامية من خلال إصدار الصكوك الحكومية. تعتبر الصكوك أداة مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة بدلاً من الفائدة الربوية.

في عام 2022، أصدرت ماليزيا صكوكًا حكومية بقيمة 35.8 مليار رينغيت ماليزي (حوالي 8.1 مليار دولار أمريكي)، لتمثل حصة الصكوك 63% من إجمالي الدين الحكومي الجديد لذلك العام. وتخطط الحكومة

[1] The International Islamic Liquidity Management Corporation (the IILM), **Global Islamic Liquidity Management Report 2023. See :** https://iilm.com/wp-content/uploads/2024/01/Global-Islamic-Liquidity-Management-Report-2023.pdf

لزيادة إصدارات الصكوك في عام 2023 لتصل إلى 40 مليار رينغيت، أي ما يعادل 65% من إجمالي الاقتراض الحكومي المخطط له، وذلك لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تأتي هذه الخطوات انطلاقًا من إيمان ماليزيا بأهمية الالتزام بالضوابط الشرعية الإسلامية وتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في أسواق التمويل الإسلامي العالمية. ففي النصف الأول من عام 2023، كانت ماليزيا أكبر سوق للصكوك في العالم، حيث بلغت قيمة الإصدارات 33.8 مليار دولار أمريكي وقيمة الصكوك القائمة 299.3 مليار دولار.

كما شهدت سوق الصكوك في ماليزيا نمواً ملحوظًا في عام 2022، حيث بلغت قيمة الصكوك القائمة 1.2 تريليون رينغيت ماليزي، أي ما يعادل 63% من إجمالي الصكوك والسندات القائمة في السوق الماليزية. وتمثل الصكوك الماليزية 41.6% من إجمالي الصكوك القائمة على مستوى العالم في نهاية النصف الأول من عام 2022.

إضافة إلى ذلك، يتمتع البنك المركزي الماليزي بإطار عمل قوي لإدارة السيولة الإسلامية، حيث يتم تسوية المعاملات الكبيرة للقطاع المصرفي الإسلامي باستخدام حسابات إسلامية منفصلة يتم الاحتفاظ بها في البنك المركزي لضمان الامتثال للشريعة الإسلامية. ويستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات لإدارة السيولة، مثل صكوك المرابحة وشهادات المرابحة وأذونات الخزانة الإسلامية وأوراق البنك المركزي النقدية الإسلامية والودائع الاستثمارية.
فيما يلي جدول يوضح تطور القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2010-2022):

الجدول رقم (4-6): تطور القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة :بليون رينجت

السنوات	القيمة السوقية لرأس المال الإسلامي	إجمالي القيمة السوقية لسوق رأس المال	نسبة القيمة السوقية الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية	نسبة التغير في القيمة السوقية الإسلامية
2010	756.1	1275.3	59.3%	-
2011	806	1285	63%	6.6%
2012	942	1466	64%	16.9%
2013	1029.62	1702.15	60.5%	9.3%
2014	1012.14	1651.17	61.3%	-1.7%
2015	1086.18	1694.78	64.09%	7.3%

2016	1030.56	1667.37	61.81%	-5.1%
2017	1133.83	1906.84	59.46%	10.0%
2018	1036.62	1700.37	60.96%	-8.6%
2019	1096.62	1711.84	64.06%	5.8%
2020	1238.57	1817.29	72.12%	13.0%
2021	951.1	3.5تريليون	65%	-23.2%
2022	906.5	3.6تريليون	67 %	-4.7%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

Securities Commission Malaysia, Annual Reports (2010,2011,2012 ,…2022),Statements and Statistics. See : Securities Commission Malaysia https://www.sc.com.my/

يظهر الجدول تطور القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة من 2010 إلى 2022، مقارنةً بإجمالي القيمة السوقية لسوق رأس المال في البلاد . خلال هذه الفترة، شهدت القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت من 756.1 مليار رينجيت في عام 2010 إلى 906.5 مليار رينجيت في عام 2022، بزيادة قدرها 20% . باستثناء بعض السنوات القليلة (2014 و2016 و2018 و2021)، سجلت القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي نمواً سنوياً إيجابياً، مع أعلى معدل نمو سنوي بلغ 16.9% في عام 2012 .

نسبة القيمة السوقية الإسلامية إلى إجمالي القيمة السوقية لسوق رأس المال في ماليزيا ظلت مرتفعة طوال الفترة، حيث تراوحت بين 59.3% و72.12%، مما يعكس الدور المهم الذي يلعبه سوق رأس المال الإسلامي في البلاد .

في عام 2020، سجلت القيمة السوقية الإسلامية أعلى نسبة لها إلى إجمالي القيمة السوقية، حيث بلغت 72.12%، وهو ما يمكن أن يعزى إلى جاذبية الأدوات المالية الإسلامية خلال فترة الضغوط الاقتصادية التي سببتها جائحة كوفيد-19 .

على الرغم من انخفاض القيمة السوقية الإسلامية في عامي 2021 و2022، إلا أنها ظلت تمثل نسبة كبيرة من إجمالي القيمة السوقية لسوق رأس المال الماليزي، حيث بلغت 67% في عام 2022.

3-1: استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في ماليزيا

سعت دولة ماليزيا لبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية وفق مجموعة من الاستراتيجيات والخطط المحكمة تمحورت في الأساس حول تحولها إلى أكبر سوق للتمويل الإسلامي من خلال الاعتماد على مختلف الأدوات المالية الإسلامية، حيث ساهمت الصكوك الإسلامية في هذا المجال في تنمية الاقتصاد الماليزي خاصة فيما تعلق بتطوير وإنشاء عديد المشاريع في مجالات البنى التحتية، ولعل مشروع بناء أضخم مطار في كوالالمبور بحجم إصدار حوالي 100مليار دولار، قد وفر على ماليزيا عناء الانتظار لسنوات للحصول على التمويل اللازم، إن تنوع المشاريع الممولة بالصكوك الإسلامية ساهم بشكل كبير في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية قوية[1].

3-2: أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا (2022)

يمكن تلخيص أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا لعام 2022 ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (4-7): أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا لعام 2022،

القطاع	النسبة المئوية
القطاع الحكومي	53.8%
القطاع المالي	32.1%
القطاع الصناعي	6.2%
قطاع المرافق العامة	1.9%
قطاع الطاقة	1.9%

[1] ملاك سلوى، **الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية، دراسة تجارب دولية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث ميدان: علوم الاقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج- ، 2023. ص 148.

قطاع الاتصالات	0.6%
قطاع المواد	0.6%
قطاع السلع الاستهلاكية التقديرية	1.8%
قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية	0.2%
قطاع العقارات	1.0%

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على:

.Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023, pp 54,55

بناءً على الجدول السابق حول أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا لعام 2022، يمكن تحليل البيانات كما يلي:

- ✓ القطاع الحكومي يحتل المرتبة الأولى في تمويله بالصكوك الإسلامية، حيث بلغت نسبته 53.8% من إجمالي التمويل بالصكوك. هذا يعكس دور الحكومة الماليزية الرئيسي في استخدام الصكوك لتمويل مشاريعها التنموية والبنية التحتية.
- ✓ يأتي القطاع المالي في المرتبة الثانية بنسبة 32.1%، مما يشير إلى أهمية الصكوك في تمويل أنشطة المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية في ماليزيا.
- ✓ القطاع الصناعي احتل المرتبة الثالثة بنسبة 6.2%، مما يعكس استخدام الصكوك لتمويل مشاريع صناعية وتطوير هذا القطاع الحيوي.
- ✓ قطاعات المرافق العامة والطاقة حصلا على نسبة متساوية بلغت 1.9% لكل منهما، مشيرة إلى دور الصكوك في تمويل البنية التحتية والمشاريع الطاقوية.
- ✓ بقية القطاعات مثل الاتصالات والمواد والسلع الاستهلاكية والعقارات حصلت على نسب أقل تراوحت بين 0.2% و1.8%.

يتضح من هذه البيانات أن ماليزيا تستخدم الصكوك الإسلامية بشكل واسع لتمويل مختلف القطاعات، مع تركيز رئيسي على القطاع الحكومي والمالي والصناعي. هذا يتماشى مع استراتيجية ماليزيا في الاعتماد على التمويل الإسلامي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير البنية التحتية والقطاعات الحيوية في البلاد.

جدول رقم (4–8): مساهمة الصكوك السيادية في سد عجز الموازنة العامة بماليزيا خلال الفترة (2012–2022)

السنوات	العجز الموازني (مليار رينجت)	الصكوك السيادية (مليار رينجت)	مساهمة الصكوك السيادية في تمويل العجز(%)
2012	42.0	226.96	54.07%
2013	38.6	255.71	61.36%
2014	37.4	262.76	53.38%
2015	37.2	117.70	43.57%
2016	38.4	129.45	53.81%
2017	40.3	168.68	53.05%
2018	38.2	179.30	51.02%
2019	54.7	195.20	48.26%
2020	87.6	234.80	51.41%
2021	97.3	225.50	46.14%
2022	95.8	210.30	49.52%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: وزارة المالية الماليزية، التقارير الاقتصادية السنوية .يمكن الاطلاع على البيانات والتقارير الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الماليزية:

https://www.treasury.gov.my/index.php/en/economy/economic-data.html

جدول رقم (4–9): مساهمة الصكوك السيادية في سد عجز الموازنة العامة بماليزيا خلال الفترة (2012–2022)

السنوات	العجز الموازني (مليار رينجت)	الصكوك السيادية (مليار رينجت)	مساهمة الصكوك السيادية في تمويل العجز(%)
2012	42.0	226.96	54.07%
2013	38.6	255.71	61.36%
2014	37.4	262.76	53.38%
2015	37.2	117.70	43.57%
2016	38.4	129.45	53.81%
2017	40.3	168.68	53.05%
2018	38.2	179.30	51.02%
2019	54.7	195.20	48.26%
2020	87.6	234.80	51.41%
2021	97.3	225.50	46.14%
2022	95.8	210.30	49.52%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: وزارة المالية الماليزية، التقارير الاقتصادية السنوية .يمكن الاطلاع على البيانات والتقارير الرسمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الماليزية:

https://www.treasury.gov.my/index.php/en/economy/economic-data.html

يلاحظ أن هناك تذبذب في قيمة العجز الموازني خلال السنوات الماضية، حيث ارتفع بشكل ملحوظ في عامي 2020و2021 بسبب جائحة كوفيد19-، ثم انخفض مرة أخرى في عام 2022.

كما تظهر البيانات أن الصكوك السيادية لعبت دورًا مهمًا في تمويل عجز الموازنة في ماليزيا، حيث تراوحت مساهمتها بين 13.1% و 42%خلال الفترة المذكورة.

انخفضت مساهمة الصكوك السيادية في تمويل العجز الموازني بشكل كبير في السنوات الأخيرة (2020-2022) مقارنة بالسنوات السابقة (2012-2019). قد يعزى ذلك إلى عدة عوامل، بما في ذلك:

- ✓ زيادة العجز الموازني بسبب جائحة كوفيد-19.
- ✓ انخفاض إصدارات الصكوك السيادية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- ✓ تنويع مصادر تمويل العجز من خلال أدوات مالية أخرى.

بشكل عام، يقدم الجدول دلالات حول دور الصكوك السيادية في تمويل عجز الموازنة في ماليزيا، ويسلط الضوء على أهمية هذه الأداة المالية الإسلامية في إدارة المالية العامة للبلاد.

الفرع الثاني: عرض التجربة وآلية التمويل

1: مشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو" وآلية تمويله

في يونيو 2008، أصدرت شركة MSLB المحدودة صكوكًا إسلامية تعتمد على هيكل الاستصناع المركب[1]، بقيمة 900 مليون رينجيت ماليزي، بهدف تمويل مشروع بناء شبكة الطرق السريعة في منطقة "جوهر باهرو" بالعاصمة كوالالمبور.

لجأت ماليزيا إلى صكوك الاستصناع لتمويل هذا المشروع الضخم لبناء شبكة الطرق السريعة في "جوهر باهرو" نظرًا لحاجتها إلى تمويل كبير لا تستطيع موازنتها العامة تحمله. كما أن صيغة الاستصناع تتيح للحكومة الحصول على السيولة اللازمة قبل البدء في المشروع، مما يسهل عملية التمويل والتنفيذ. ونظرًا لطبيعة المشروع كمنشأة هندسية ضخمة، فقد كانت صيغة الاستصناع الأنسب لتمويله حيث تتناسب مع عقود المقاولات الهندسية. وقد فضّلت الحكومة هذه الصيغة على البدائل الأخرى، مثل المرابحة والإجارة، لأنها لا تتطلب شراء الأصول مسبقًا، بل تمويل عملية البناء والتشييد نفسها.

تم إصدار هذه الصكوك وفقًا للآلية التالية:

[1] تعرف صكوك الاستصناع حسب التجربة الماليزية بأنها: الوثائق أو الشهادات التي تمثل قيمة الأصول، ويتم إصدارها على أساس بيع الاستصناع لإثبات المديونية من الجهة المصدرة (المستصنع) للجهة الممولة. أنظر: نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوارق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق– دارسة حالة سوق أرس المال الإسلامي في ماليزيا**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة، 2007م، ص 157.

- دخلت شركة MSLB كمصدِر في اتفاقية استصناع أولى (اتفاقية شراء) مع وكيل، حيث تم دفع ثمن الاستصناع نقدًا.
- تعهدت الشركة بتشييد وتسليم أصل الاستصناع (الطريق السريع) للوكيل بموجب هذه الاتفاقية الأولى.
- أبرم الوكيل اتفاقية استصناع ثانية (اتفاقية بيع) مع الشركة المصدرة، تضمنت دفع الثمن بشكل مؤجل.
- وافق الوكيل على تشييد وتسليم أصل الاستصناع (الطريق السريع) للشركة وفقًا لهذه الاتفاقية الثانية.
- أصدرت الشركة صكوك استصناع لتوثيق التزامها بسداد سعر البيع الآجل (ثمن الاستصناع) للوكيل.

يتضمن هذا الهيكل بيعًا وإعادة بيع لأصل الاستصناع، حيث يقوم الوكيل بشراء الأصل قيد الإنشاء نقدًا في الاتفاقية الأولى، ثم يبيعه للشركة المصدرة بثمن مؤجل في الاتفاقية الثانية. وتمثل الصكوك المصدرة التزام الشركة بسداد هذا الثمن المؤجل للوكيل.

ساهم مشروع الطرق السريعة في "جوهر باهرو" في تحقيق آثار إيجابية على الاقتصاد، مثل تحسين البنية التحتية للنقل وتسهيل حركة البضائع والأفراد، مما يعزز النشاط الاقتصادي والتجاري في المنطقة. كما أنه وفر فرص عمل جديدة خلال مرحلتي البناء والتشغيل. ومن الآثار الاجتماعية الإيجابية توفير وسائل نقل أسرع وأكثر أمانًا للمواطنين، وتخفيف الازدحام المروري في المنطقة. ومع ذلك، يُلاحظ آثار سلبية محتملة، مثل زيادة انبعاثات الكربون والتلوث البيئي بسبب ازدياد حركة المركبات، فضلاً عن المشكلات الاجتماعية المحتملة كازدياد حوادث الطرق.

يُمثّل هذا المشروع خطوةً مُهمّةً نحو تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا من خلال ربط بُعديها الاقتصادي والاجتماعي، حيث يساهم في تحسين البنية التحتية والنقل وتنشيط النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تحسين جودة حياة المواطنين وتسهيل تنقلهم. ومع ذلك، ينبغي النظر في التحدّيات المتعلّقة باستدامة المشروع على المدى الطويل، كالآثار البيئية السلبية واحتمال تراجع العائد الاقتصادي مع تقادم البنية التحتية، وضرورة صيانتها باستمرار لضمان استمرارية الخدمة.

2: تقييم طريقة التمويل من المنظور الفقهي الإسلامي

بناءً على عرض التجربة وآلية التمويل، هناك بعض الملاحظات حول مدى توافق هيكلية صكوك الاستصناع المطبقة في ماليزيا مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

1. تصكيك الدين النقدي: تم الإشارة إلى أن آلية إصدار صكوك الاستصناع في ماليزيا تتم عن طريق تصكيك الدين النقدي (دين المرابحة) وليس تصكيك الدين السلعي (المصنوع)، وهذا محرم شرعًا.
2. حيلة المصنوع: تم اعتبار المصنوع (الموجودات الأصلية) كحيلة لإصدار هذه الصكوك، بينما عمليًا يتم تصكيك الدين النقدي.
3. بيع العينة: تم الإشارة إلى أن هيكلية إصدار صكوك الاستصناع مبنية على بيع العينة المحرم شرعًا، حيث يتم بيع المشروع للوكيل نقدًا ثم شراؤه مرة أخرى بثمن آجل أعلى.

بناءً على هذه الملاحظات، فإن الرأي الشرعي يفيد أن هناك مخالفات شرعية في آلية إصدار صكوك الاستصناع المطبقة في ماليزيا، وأنها لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بسبب تصكيك الدين النقدي والحيلة في استخدام المصنوع، وكذلك بناء الهيكلية على بيع العينة المحرم.

يمكن تفسير الانحراف في هيكلة صكوك الاستصناع في ماليزيا بظاهرة المغالبة بين قوى السوق والمعايير الشرعية. ففي العديد من الأحيان، تضغط شركات التمويل والمستثمرون من أجل تحقيق عوائد أعلى، في حين تسعى هيئات الرقابة الشرعية للحفاظ على التوافق مع أحكام الشريعة. للتغلب على هذه المشكلة، يقترح تعزيز دور الهيئات الشرعية وإلزام المؤسسات المالية بالامتثال لفتاواها، فضلاً عن تشديد الرقابة على عمليات الإصدار.

يؤثر كل من البيئة التنظيمية والمعاملة الضريبية على هيكلة صكوك الاستصناع وتوافقها مع الشريعة. فعلى سبيل المثال، قد تدفع الرغبة في الاستفادة من الإعفاءات الضريبية إلى تعقيد هياكل الصكوك بطرق تتعارض مع المبادئ الشرعية. لذلك، ينبغي توحيد المعاملة الضريبية لصكوك الاستصناع وتبسيطها، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة.

لضمان توافق هيكلة صكوك الاستصناع مع أحكام الشريعة الإسلامية، ينبغي الاعتماد على آليات شفافة وبسيطة قدر الإمكان، وتجنب التعقيدات والخطوات الشكلية غير الضرورية. كما يجب التأكد من وجود أصل حقيقي قائم في عقد الاستصناع، وأن يكون هناك انتقال فعلي للملكية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية والتزامها بالإشراف على جميع مراحل هيكلة وإصدار الصكوك.

3: تقييم اقتصادي واجتماعي لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو".

المرحلة الأولى: التأثير الاقتصادي والاجتماعي

- الجدوى الاقتصادية: المشروع له جدوى اقتصادية كبيرة، حيث سيساهم في تحسين البنية التحتية للنقل وتسهيل حركة السير، مما سينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي والتنمية .
- الأهمية الاجتماعية: يوفر المشروع شبكة طرق سريعة تحسن من سهولة التنقل للمواطنين، وتقلل من الازدحام المروري، مما سيحسن جودة الحياة في المنطقة .
- تأثير على التنمية المستدامة: يساهم المشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبنية التحتية المستدامة والمدن والمجتمعات المستدامة.

المرحلة الثانية :تحليل البدائل التمويلية

باسقاط تجربة مشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو" على الجدول رقم (4-1) نتحصل على التحليل الوارد ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10): تحليل البدائل التمويلية لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو"

نوع التمويل	الصيغة	المعايير الاقتصادية	توافق الشريعة	ملاحظات
التمويل الداخلي	الضرائب	–	متوافق (إذا كانت الضرائب عادلة)	غير مناسب لتمويل مشروع ضخم وطويل الأجل
القروض (البنوك التجارية)	–	غير متوافق (بسبب الفوائد)	قد يؤدي لمزاحمة القطاع الخاص وارتفاع تكلفة التمويل	
التمويل الخارجي	القروض	–	غير متوافق (بسبب الفوائد)	يزيد من المديونية الخارجية

نوع التمويل	الصيغة	المعايير الاقتصادية	توافق الشريعة	ملاحظات
صيغ التمويل الإسلامية	صكوك الاستصناع	*كفاءة: عالية *الاستدامة: عالية *العدالة: عالية	يوجد ملاحظات شرعية على آلية التطبيق*	تم استخدامها لتمويل المشروع، لكن يجب مراجعة آلية التطبيق

المصدر: من اعداد الطالب

المرحلة الثالثة :اختيار البديل الأمثل

صكوك الاستصناع في حد ذاتها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن أن تكون حلاً تمويلياً جيداً، لكن المشكلة تكمن في طريقة تطبيقها في مشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو ".

للتطبيق المثالي والمشروع لصكوك الاستصناع في هذا المشروع، يجب الالتزام بالضوابط الشرعية التالية:

- ✓ تصكيك الدين السلعي (المصنوع) وليس الدين النقدي: يجب أن تمثل الصكوك حصصاً في ملكية المشروع قيد الإنشاء (الطريق السريع) بدلاً من تصكيك الدين النقدي.
- ✓ تجنب الحيل: يجب أن تكون عملية الإصدار حقيقية وصريحة دون اللجوء لاستخدام المصنوع كحيلة للتحايل على الضوابط الشرعية.
- ✓ تجنب بيع العينة: يجب تصميم هيكلية الإصدار بعيداً عن بيع العينة المحرم شرعاً، بحيث لا يتم بيع المشروع للوكيل نقداً ثم شراؤه مرة أخرى بثمن آجل أعلى.

☜ الطريقة المثلى والمشروعة لتطبيق صكوك الاستصناع في هذا المشروع هي:

أ- تأسيس صندوق استثماري خاص بالمشروع.

ب- إصدار صكوك تمثل حصصاً ملكية في المشروع قيد الإنشاء (الطريق السريع).

ت- جمع التمويل اللازم من المستثمرين مقابل هذه الصكوك.

ث- تعيين مصنع (الشركة المنفذة) لبناء المشروع باستخدام الأموال المجمعة.

ج- بعد الانتهاء من المشروع، يتم تملك المستثمرين (حملة الصكوك) للمشروع بنسب حصصهم.

ح- يمكن بعد ذلك استغلال المشروع (الطريق) وتوزيع العوائد على المستثمرين أو بيعه لجهة أخرى.

بهذه الطريقة، تتم عملية التمويل بشكل مباشر دون الحاجة للجوء إلى الحيل أو بيوع العينة، وتكون الصكوك ممثلة لحصص ملكية حقيقية في المشروع، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يوضح الجدول التالي تقييمًا للبدائل التمويلية المختلفة لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو" باستخدام معايير الكفاءة والاستدامة والعدالة وتوافق الشريعة الإسلامية. تم إعطاء أوزان مختلفة لهذه المعايير، حيث حصلت الكفاءة والاستدامة على أعلى الأوزان بنسبة 0.3 لكل منهما، تلتهما العدالة بوزن 0.2، ثم توافق الشريعة بوزن 0.2 أيضًا.

وفقًا للجدول، فإن البديل التمويلي الأمثل لمشروع "جوهر باهرو" هو الاستصناع، حيث حصل على أعلى درجة في المجموع النهائي للمؤشر المرجح بقيمة 9.2 من 10. وقد تفوق الاستصناع على البدائل الأخرى في جميع المعايير:

- ✓ الكفاءة: حصل الاستصناع على أعلى درجة (8 من 10) في هذا المعيار، مما يعكس كفاءته العالية من حيث التكلفة والتخصيص للموارد.
- ✓ الاستدامة: حصل الاستصناع على أعلى درجة أيضًا (9 من 10) في معيار الاستدامة، مما يشير إلى استدامته المالية والاقتصادية الجيدة.
- ✓ العدالة: حقق الاستصناع أعلى درجة (9 من 10) في معيار العدالة، مما يعني أنه يحقق العدالة الاجتماعية والعدالة بين الأجيال بشكل أفضل من البدائل الأخرى.
- ✓ توافق الشريعة: حصل الاستصناع على الدرجة الكاملة (10 من 10) في هذا المعيار، حيث يتجنب الربا والغرر ويحقق مقاصد الشريعة الإسلامية.

☜ اختيار الاستصناع كبديل تمويلي أمثل لمشروع "جوهر باهرو" يعود إلى عدة أسباب:

- ➢ طبيعة المشروع: يتناسب الاستصناع بشكل جيد مع طبيعة هذا المشروع كمنشأة هندسية ضخمة، حيث يتم تمويل عملية البناء والتشييد نفسها.
- ➢ التوافق مع الشريعة: يتوافق الاستصناع تمامًا مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يجعله خيارًا مفضلًا في بلد مسلم مثل ماليزيا.
- ➢ الكفاءة والاستدامة: يجمع الاستصناع بين الكفاءة العالية من حيث التكلفة والتخصيص، والاستدامة المالية والاقتصادية الجيدة، مما يضمن تنفيذ المشروع بكفاءة وبشكل مستدام.
- ➢ العدالة: يحقق الاستصناع العدالة الاجتماعية من خلال توفير بنية تحتية جيدة للنقل تخدم المواطنين، كما يحقق العدالة بين الأجيال من خلال استدامة المشروع على المدى الطويل.

لذلك، يعتبر الاستصناع الخيار الأمثل لتمويل مشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو" حيث يجمع بين الكفاءة والاستدامة والعدالة وتوافق الشريعة الإسلامية.

جدول رقم (4–11): تقييم البدائل التمويلية المختلفة لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو"

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع (مشروع جوهر باهرو)	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
الكفاءة	0.3	كفاءة التكلفة (1-5)	2	3	3	2	3	3	–	–	–	–	4	–	3	–	–
		كفاءة التخصيص (1-5)	2	3	3	2	3	2	–	–	–	–	4	–	3	–	–
		المجموع المرجح للكفاءة	4	6	6	4	6	5	–	–	–	–	8	–	6	–	–
الاستدامة	0.3	الاستدامة المالية (دين/ناتج)	4	3	4	3	4	2	–	–	–	–	5	–	4	–	–

جدول رقم (4–11): تقييم البدائل التمويلية المختلفة لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو"

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع (مشروع جوهر باهرو)	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
		الاستدامة الاقتصادية–1) 5)	3	3	3	2	3	2	–	–	–	–	4	–	3	–	–
		المجموع المرجح للاستدامة	7	6	7	5	7	4	–	–	–	–	9	–	7	–	–
العدالة	0.2	العدالة الاجتماعية–1) 5)	3	3	3	2	4	3	–	–	–	–	5	–	4	–	–

جدول رقم (4–11): تقييم البدائل التمويلية المختلفة لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو"

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع (مشروع جوهر باهرو)	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
		العدالة بين الأجيال(5–1)	2	3	3	2	4	2	–	–	–	–	4	–	4	–	–
		المجموع المرجح للعدالة	5	6	6	4	8	5	–	–	–	–	9	–	8	–	–
توافق الشريعة	0.2	تجنب الربا (نعم/لا)	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	–	–	–	–	نعم	–	نعم	–	–
		تجنب الغرر (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	–	–	–	–	نعم	–	نعم	–	–

جدول رقم (4–11): تقييم البدائل التمويلية المختلفة لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو"

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع (مشروع جوهر باهرو)	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
		تحقيق مقاصد الشريعة(5–1)	4	2	3	3	4	2	–	–	–	–	5	–	5	–	–
		المجموع المرجح لتوافق الشريعة	10	4	8	6	10	4	–	–	–	–	10	–	10	–	–
المجموع النهائي (المؤشر المرجح)			6.5	5.5	6.8	4.7	7.8	4.5	–	–	–	–	9.2	–	7.8	–	–

المصدر: من اعداد الطالب

المطلب الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية (مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة)

يشهد الاقتصاد السعودي، الذي كان مرتكزًا تاريخيًا على النفط، تطورًا وتنويعًا واضحين في إطار رؤية 2030 الطموحة. على صعيد النمو الاقتصادي، شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا سنويًا متوسطًا بلغ 2.9% في العقد الماضي، وسجل ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة 7.5% في عام 2022 بفضل أسعار النفط المرتفعة وتعافي الاقتصاد العالمي. تهدف رؤية 2030 إلى تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط من خلال الاستثمار في قطاعات غير نفطية مثل السياحة والتصنيع والتكنولوجيا والطاقة المتجددة.

ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد السعودي يواجه تحديات مثل الاعتماد الكبير على صادرات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية. كما تشكل البطالة، التي بلغ متوسطها 6.2% في العقد الماضي، وارتفاع معدلات بطالة الشباب بشكل خاص، تحديًا آخر. بالإضافة إلى ذلك، تواجه المملكة مسألة الاستدامة المالية بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي وتقلبات عائدات النفط.

لمواجهة هذه التحديات، تنتهج الحكومة السعودية سياسات متعددة. تهدف رؤية 2030 إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية العالمية. على صعيد السياسة المالية، تسعى الحكومة إلى ضبط أوضاع المالية العامة والحد من عجز الموازنة، الذي بلغ متوسطه 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي. أما على صعيد السياسة النقدية، فقد رفع البنك المركزي السعودي (SAMA)سعر الفائدة الرئيسي إلى 5.00% في نهاية عام 2022 لمواجهة التضخم، في حين ظل الريال السعودي مرتبطًا بالدولار الأمريكي طوال العقد الماضي، مما ساهم في استقرار سعر الصرف.

على الرغم من التحديات القائمة، تبقى آفاق الاقتصاد السعودي واعدة، مدفوعة برؤية 2030 والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية والقطاعات غير النفطية. من المتوقع أن يواصل الاقتصاد نموه بمعدلات إيجابية في السنوات القادمة، مما يعزز مكانة المملكة كقوة اقتصادية إقليمية رائدة.

الفرع الأول: تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية

1: مؤشرات الاقتصاد الكلي

تُظهر البيانات تقلبات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية خلال الفترة من 2012 إلى 2022. في معظم السنوات، حققت السعودية معدلات نمو إيجابية، مع ذروة بلغت 8.68% في عام 2022. ومع ذلك،

شهدت أيضًا تباطؤًا في النمو في بعض السنوات، بما في ذلك انكماش بنسبة 0.07% في عام 2017 و 4.34% في عام 2020.

الانخفاض الحاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 يمكن أن يعزى إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والإغلاقات المرتبطة بها. ومع ذلك، تعافت السعودية بشكل جيد في عامي 2021 و2022، حيث سجلت معدلات نمو قوية بلغت 4.33% و 8.68% على التوالي.

بشكل عام، تشير هذه البيانات إلى أن اقتصاد السعودية شهد فترات من النمو القوي وفترات من التباطؤ والركود خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فإن النمو الإيجابي في السنوات الأخيرة يعكس قدرة الاقتصاد على التعافي من الصدمات الاقتصادية. والشكل التالي يوضح نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي في السعودية للفترة 2012-2022.

شكل رقم 4-7: نمو إجمالي الناتج المحلي في السعودية (% سنوياً) للفترة 2012-2022

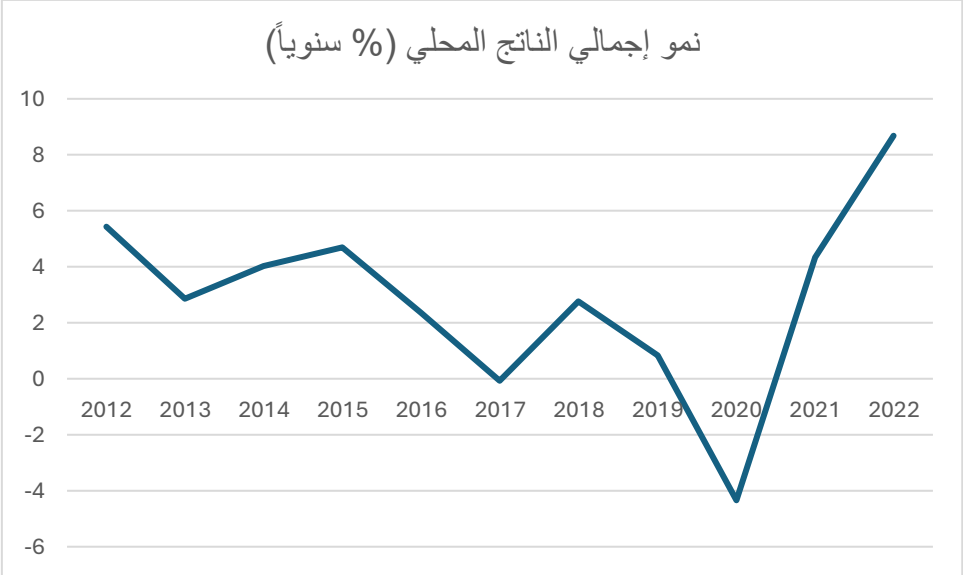

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. على الموقع: https://data.albankaldawli.org

تظهر البيانات تقلبات في معدلات التضخم في السعودية خلال الفترة من 2012 إلى 2022. في الفترة من 2012 إلى 2016، تراوحت معدلات التضخم بين 1.2% و3.5% تقريبًا. وفي عام 2017، شهدت السعودية انكماشًا سعريًا (تضخم سالب) بمعدل -0.84%.

في السنوات التالية، ارتفعت معدلات التضخم مرة أخرى، لتصل إلى ذروتها عند 3.45% في عام 2020، وهو ما قد يكون متأثرًا بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

وفي عامي 2021 و2022، ظلت معدلات التضخم عند مستويات مرتفعة نسبيًا حوالي 3%، مما يشير إلى ارتفاع الأسعار خلال تلك الفترة.

بشكل عام، تُظهر البيانات تقلبات معتدلة في معدلات التضخم مع فترات من الارتفاع والانخفاض في الأسعار في السعودية خلال الفترة المدروسة.والشكل الموالي يوضح نسبة التضخم في السعودية للفترة 2012-2022.

شكل رقم 4-8: التضخم، في السعودية للفترة 2012-2022 (% سنويا)

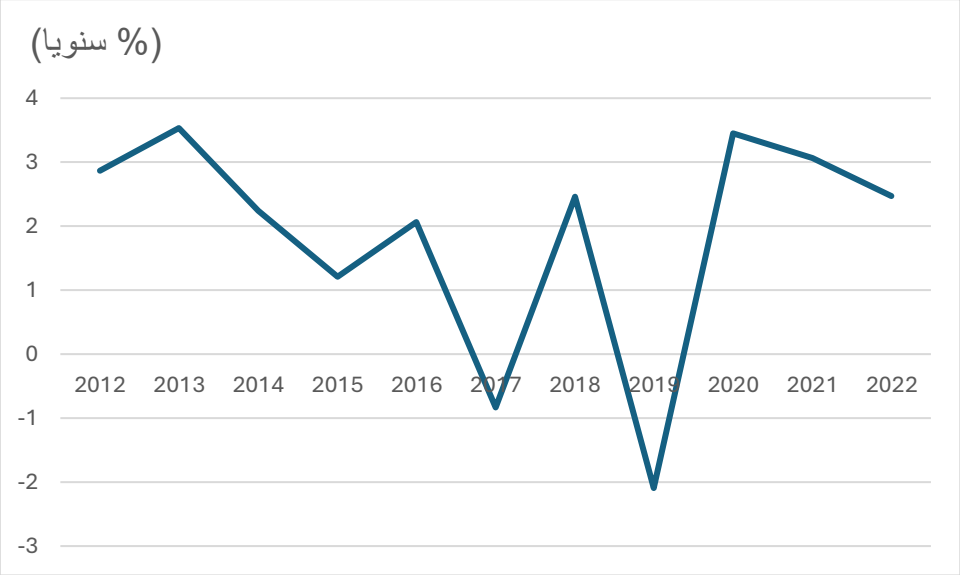

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات.

على الموقع: https://data.albankaldawli.org

شهدت السعودية تقلبات في معدلات البطالة خلال الفترة من 2012 إلى 2023. في البداية، كانت معدلات البطالة مستقرة نسبيًا حول 5.6٪ إلى 6٪ حتى عام 2019. ومع ذلك، في عام 2020، ارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ إلى 7.45٪، وهو ما يمكن أن يعزى إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والسوق الوظيفي.

بعد ذلك، انخفضت معدلات البطالة تدريجيًا في عامي 2021 و2022، لكنها ظلت أعلى من المستويات قبل الجائحة. في عام 2023، انخفض معدل البطالة إلى 5.007٪، وهو مستوى قريب من معدلات ما قبل الجائحة.

يشير هذا التقلب في معدلات البطالة إلى التحديات التي واجهتها السعودية في الحفاظ على مستويات توظيف مستقرة خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة. ومع ذلك، فإن انخفاض معدلات البطالة في السنوات الأخيرة قد يكون مؤشرًا على التعافي الاقتصادي وتحسن فرص العمل في المملكة. والشكل التالي يوضح تطور نسبة البطالة، في السعودية للفترة 2012-2023.

شكل رقم 4-9: البطالة، في السعودية للفترة 2012-2023 (% من إجمالي القوى العاملة)

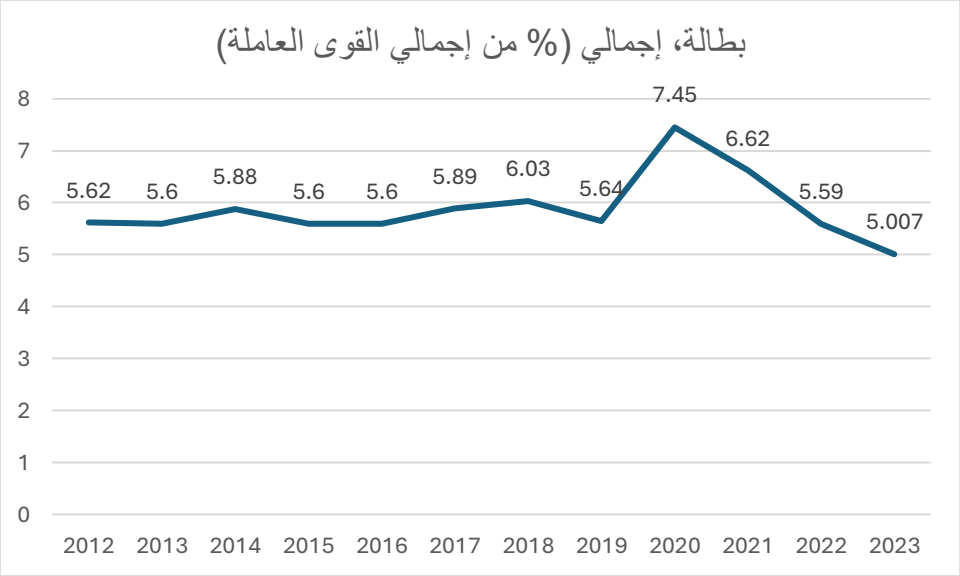

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات.

على الموقع: https://data.albankaldawli.org

شهدت المملكة العربية السعودية انخفاضًا ملحوظًا في نسبة الفقر بين المواطنين خلال الفترة من 2010 إلى 2021. حيث انخفضت نسبة الفقر من 18.2% في عام 2010 إلى 13.6% في عام 2021، بانخفاض قدره 4.6 نقطة مئوية. هذا التحسن يعكس الجهود المستمرة من قبل الحكومة السعودية لتحسين مستويات المعيشة وتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. ومع ذلك، فإن نسبة 13.6% من المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر في عام 2021 لا تزال مرتفعة، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود للحد من الفقر. يجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات تركز على الفقر بين المواطنين السعوديين فقط، ولا تغطي الوافدين أو المقيمين غير السعوديين في البلاد، والشكل الموالي يوضح تطور نسبة الفقراء من المواطنين في السعودية، بين سنتي 2010-2021.

الشكل رقم 4– 10: نسبة الفقراء من المواطنين في السعودية، للفترة 2010–2021 (% من تعداد السكان)

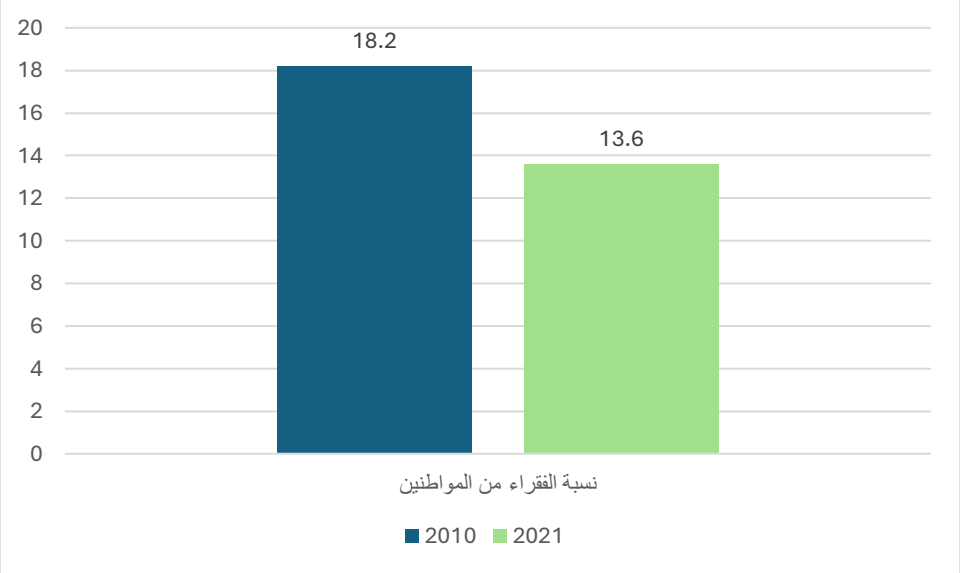

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الإسكوا[1] على الموقع:

https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/policy-reforms-lift-three-million-gcc-nationals-poverty-arabic_3.pdf

[1] الإسكوا هي واحدة من خمس لجان إقليمية تخضع لولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. يتمثل دور اللجنة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من خلال التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

خلال الفترة من 2012 إلى 2022، واصلت السعودية تحسين مؤشر التنمية البشرية لديها، حيث ارتفع من 0.824 في عام 2012 إلى 0.875 في عام 2022. هذا يعكس الجهود المستمرة للمملكة في تحسين جودة الحياة لمواطنيها من خلال الاستثمار في مجالات مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

ومع ذلك، لوحظ انخفاض طفيف في قيمة المؤشر في عام 2020، من 0.862 إلى 0.861، وهو ما يمكن أن يعزى إلى تأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد والخدمات الاجتماعية.

بشكل عام، تظهر البيانات في الشكل الموالي اتجاهًا إيجابيًا نحو تحقيق تنمية بشرية أعلى في السعودية، مما يدل على التزام المملكة بتحسين نوعية حياة مواطنيها.

الجدول رقم (4-12): مؤشر التنمية البشرية في السعودية، للفترة 2012-2021

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قيمة مؤشر التنمية البشرية	0.824	0.831	0.836	0.842	0.846	0.849	0.856	0.862	0.861	0.867	0.875

المصدر: تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، متوفرة على الموقع الرسمي: http://hdr.undp.org/en/data

2: مؤشرات المالية العامة وعجز الموازنة:

تشير بيانات المالية العامة للسعودية خلال الفترة من 2012 إلى 2023 إلى العديد من التطورات والتحديات التي واجهتها المملكة. فقد شكلت عائدات النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية حيث وصلت ذروتها في عام 2013 بمبلغ 1144.8 مليار ريال سعودي، قبل أن تنخفض بشكل كبير في 2015 و2016 بسبب هبوط أسعار النفط العالمية. ومع ذلك، شهدت تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة لتصل إلى 857.3 مليار ريال في 2022 ومتوقع 754.6 مليار في 2023.

من ناحية أخرى، زادت الإيرادات غير النفطية بشكل مطرد خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت من 101.7 مليار ريال في 2012 إلى 410.9 مليار في 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 457.7 مليار في 2023. وتعكس هذه الزيادة جهود المملكة لتنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط.

أما النفقات الحكومية، فقد ارتفعت النفقات الجارية بشكل كبير من 713.3 مليار ريال في 2012 إلى 1020.8 مليار في 2022، ومن المتوقع أن تصل إلى 1106.7 مليار في 2023، بينما تراوحت النفقات الرأسمالية بين 134.2 مليار ريال في 2016 و319.4 مليار في 2014، مع متوسط حوالي 200 مليار ريال سنوياً، مما يشير إلى استمرار الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية.

وفيما يتعلق بفائض/عجز الموازنة، شهدت السعودية فائضاً في معظم السنوات حتى عام 2014، قبل أن تواجه عجزاً متزايداً في الفترة 2015–2020 بسبب انخفاض إيرادات النفط. لكن الوضع تحسن في 2021 و2022 مع ارتفاع أسعار النفط، رغم أنه لا يزال متوقعاً وجود عجز بقيمة 80.9 مليار ريال في 2023.

وبشكل عام، تشير بيانات المالية العامة إلى التحديات المالية التي واجهتها السعودية خلال هذه الفترة، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، لكنها أظهرت أيضاً مؤشرات إيجابية مثل زيادة الإيرادات غير النفطية وجهود ترشيد الإنفاق، تماشياً مع رؤية المملكة 2030 لتنويع الاقتصاد. والجدول التالي يوضح تطور إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية وعجز/فائض الموازنة للحكومة السعودية للفترة 2012 – 2023.

الجدول رقم 4–11 : تطور إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية وعجز/فائض الموازنة للحكومة السعودية للفترة 2012 – 2023.

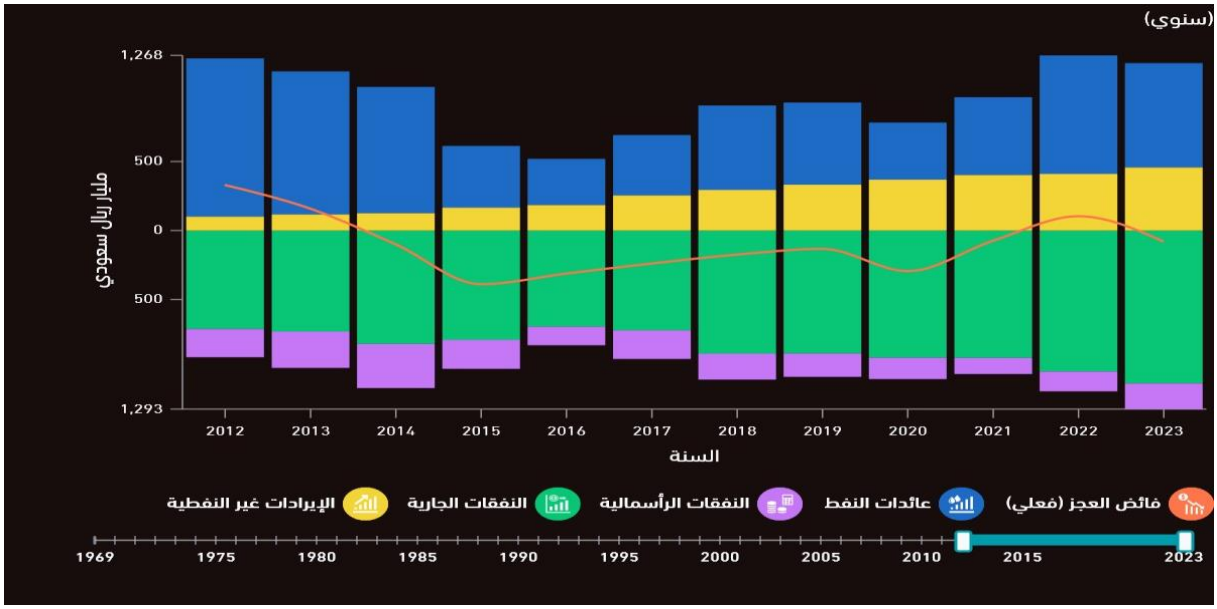

المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط – المملكة العربية السعودية على الرابط:

https://datasaudi.mep.gov.sa/ar#fiscal-indicators

بلغ إجمالي حجم الاقتراض في السعودية بنهاية العام 2022م نحو 125 مليار ريال، حيث شكلت الإصدارات المحلية منها نسبة 85% بينما بلغت الإصدارات الخارجية نسبة 15%. وقد شملت هذه الإصدارات سداد أصل الدين المستحق لعام 2022م البالغ 42 مليار ريال، إضافة إلى عمليات شراء مبكر من سندات وصكوك مستحقة للأعوام 2023م، 2024م، 2025م، و2026م، بقيمة إجمالية تجاوزت 31 مليار ريال، وإصدار صكوك محلية وسندات مقابلة بهدف خفض مخاطر إعادة التمويل ورفع متوسط عمر محفظة الدين. كما شملت الإصدارات نحو 48 مليار ريال لعمليات تمويلية استباقية لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2023م، إلى جانب ترتيب اتفاقيات تمويل بقيمة 25 مليار ريال لتنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية كجزء من قناة التمويل الحكومي البديل، حيث تم سحب حوالي 4 مليار ريال في عام 2022م.

وعليه بلغ حجم محفظة الدين العام 990 مليار ريال بنهاية العام 2022م (ما يعادل 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 938 مليار ريال (أي ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي) وفق تقديرات الميزانية المعتمدة. وبذلك تشكل الديون المحلية نسبة 62.1% من إجمالي محفظة الدين العام بينما تبلغ الديون الخارجية

نسبة 37.9%. كما بلغ متوسط أجل الاستحقاق لمحفظة الدين العام حوالي 9.3 سنوات بنهاية العام 2022م مقارنة بنحو 9.5 سنوات في العام 2021م. وبلغ متوسط تكلفة التمويل لمحفظة الدين بنهاية العام 2022م حوالي 2.9% مقارنة بحوالي 2.8% في العام 2021م ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

سجل رصيد الاحتياطيات الحكومية بنهاية عام 2022م نحو 318 مليار ريال حيث تراجع بنحو 29 مليار ريال مقارنة برصيد الاحتياطيات في العام الماضي 2021م، لتمويل الاحتياجات التمويلية من خارج الميزانية لحزم تحفيز القطاع الخاص ودفعات لقروض محلية وودائع أجنبية. كما تجدر الإشارة إلى أن رصيد الحساب الجاري بنهاية العام المالي 2022م بلغ حوالي 145 مليار ريال. والجدول الموالي يوضح إصدارات الدين وحجم الدين العام ورصيد الاحتياطيات الحكومية.

جدول رقم (4–13): مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام ورصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام 2022م مع الميزانيـة

الوحدة: مليار ريال

مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام ورصيد الاحتياطيات الحكومية	2020	2021	2022
حجم الدين العام في نهاية العام (مليار ريال)	854	938	990
إجمالي إصدارات الدين (مليار ريال)	220	158	125
إجمالي الإصدارات المحلية (مليار ريال)	174	109	107
إجمالي الإصدارات الخارجية (مليار ريال)	46	49	19
رصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام (مليار ريال)	359	347	318

المصدر: وزارة المالية السعودية، تقرير أداء الميزانية الفعلي لنهاية 2022، على الرابط:

https://www.mof.gov.sa/financialreport/2022/Documents/END%20Bud-A%202022.pdf

2–1: أسباب عجز الموازنة في السعودية:

يمكن تحديد عدة أسباب رئيسية لعجز الموازنة وارتفاع نسب الدين العام في السعودية خلال السنوات الماضية:

- ✓ انخفاض أسعار النفط وعائداته :حيث تشكل عائدات النفط المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في السعودية. فخلال الفترة من 2015 إلى 2016، انخفضت عائدات النفط بشكل كبير من 446 مليار ريال في 2015 إلى 333 مليار ريال في 2016 بسبب هبوط أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة.
- ✓ زيادة النفقات الحكومية :حيث ارتفعت النفقات الجارية والرأسمالية للحكومة بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، من 917 مليار ريال في 2015 إلى 1001 مليار ريال في 2016، مما زاد من ضغوط العجز الموازني.
- ✓ جائحة كوفيد-19 :أثرت الجائحة بشكل سلبي على الاقتصاد والإيرادات الحكومية في عام 2020، حيث سجلت السعودية عجزًا قدره 294 مليار ريال تقريبًا في ذلك العام.
- ✓ تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية :استمرت الحكومة في الإنفاق على المشاريع التنموية والبنية التحتية، مما أدى إلى زيادة النفقات الرأسمالية وتفاقم العجز في الموازنة.
- ✓ جهود تحفيز الاقتصاد :قامت الحكومة بتقديم حزم تحفيزية للقطاع الخاص لدعم الاقتصاد، خاصة خلال فترة جائحة كوفيد-19، مما زاد من النفقات الحكومية وساهم في زيادة العجز.

لتمويل هذه العجوزات الموازنية، لجأت السعودية إلى الاقتراض المحلي والخارجي، مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام من 854 مليار ريال في 2020 إلى 990 مليار ريال في 2022، بنسبة 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي.

3: واقع سوق رأس المال للديون في المملكة العربية السعودية وريادتها في سوق الصكوك العالمية:

بلغت سوق رأس المال الديون القائمة (DCM) للمملكة العربية السعودية 358.8 مليار دولار أمريكي لجميع العملات (بزيادة 18.4٪ على أساس سنوي) في الربع الثالث من عام 2023، حيث شكلت الصكوك 62٪ والباقي في سندات. وبلغت الديون القائمة (بالدولار الأمريكي فقط) 161.1 مليار دولار أمريكي (بزيادة 28.6٪ على أساس سنوي)، منها 31٪ في الصكوك. وبلغت إصدارات الصكوك (بجميع العملات) 12.3 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2023 (بانخفاض 2.1٪ على أساس ربع سنوي)، في حين بلغت إصدارات السندات 1.4 مليار دولار (بزيادة 16.8٪ على أساس ربع سنوي)، و90٪ من الإصدارات كانت في شكل صكوك. وهيمنت إصدارات الريال السعودي على الصكوك تقريبًا في جميع القطاعات على مدار السنوات الخمس

الماضية. وتصنف فيتش 46.7 مليار دولار من الصكوك السعودية القائمة، منها 97.1٪ ذات درجة استثمارية، و57.9٪ بتصنيف .'+ A' وجميع الجهات المصدرة لديها آفاق مستقرة. وشكلت الشركات غالبية الصكوك القائمة بنسبة 44.5٪؛ تليها السيادية (41.8٪)، والمؤسسات المالية (10.5٪)، والبنية التحتية وتمويل المشاريع (3.2٪). ورفعت فيتش التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية بدرجة واحدة إلى '+A' من 'A' في أبريل 2023. كما لدى فيتش أيضًا مقياس تصنيف وطني للمملكة العربية السعودية، والذي يُستخدم لعكس الاختلافات في القدرة الائتمانية النسبية للجهات المصدرة المحلية. وتعد المملكة العربية السعودية مصدرًا رئيسيًا للصكوك، بحصة 25.1٪ من سوق الصكوك العالمية بالدولار الأمريكي و27٪ من إجمالي الصكوك بجميع العملات (القائمة) في الربع الثالث من عام 2023. وهي أكبر سوق لرأس المال الديون في دول مجلس التعاون الخليجي، تليها الإمارات العربية المتحدة، ولديها حصة 69.4٪ من سوق الصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي (بجميع العملات). وفي المملكة العربية السعودية، تشكل الصكوك 41٪ من جميع الديون القائمة بالعملة الصعبةESG ، ولدى البلاد حصة 23.4٪ من سوق صكوك ESG العالمية المقومة بالدولار الأمريكي. والجدول التالي يوضح مؤشرات سوق رأس المال للديون في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (4–14): مؤشرات سوق رأس المال للديون في المملكة العربية السعودية لسنة 2023.[1]

البيان	القيمة
سوق رأس المال الديون القائمة (جميع العملات)	358.8مليار دولار أمريكي
نسبة الصكوك من الديون القائمة	62%

[1] أهم المصطلحات والمؤشرات:

سوق رأس المال الديون :(DCM) هي السوق التي يتم فيها إصدار وتداول أدوات الدين مثل السندات والصكوك.

الصكوك: هي أدوات دين تتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تمثل ملكية حصص في أصول أو نشاط استثماري معين.

السندات: هي أدوات دين تصدرها الجهات السيادية أو الشركات لاقتراض الأموال من المستثمرين.

التصنيف الائتماني: هو تقييم لمخاطر الائتمان للجهة المصدرة، ويعكس قدرتها على سداد التزاماتها المالية.

الديون القائمة: هي إجمالي قيمة الديون التي تم إصدارها ولم يتم سدادها بعد.

العملات الصعبة: هي العملات الرئيسية المستقرة مثل الدولار الأمريكي واليورو.

الديون :ESG هي الديون المرتبطة بالاستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

البيان	القيمة
الديون القائمة (بالدولار الأمريكي فقط)	161.1مليار دولار أمريكي
نسبة الصكوك من الديون القائمة (بالدولار الأمريكي)	31%
إصدارات الصكوك (جميع العملات) في الربع 3 2023	12.3مليار دولار أمريكي
إصدارات السندات في الربع 3 2023	1.4مليار دولار أمريكي
نسبة الإصدارات في شكل صكوك	90%
الصكوك السعودية القائمة المصنفة من فيتش	46.7مليار دولار أمريكي
نسبة الصكوك السعودية ذات الدرجة الاستثمارية	97.1%
نسبة الصكوك السعودية بتصنيف+A	57.9%
حصة السعودية في سوق الصكوك العالمية بالدولار	25.1%
حصة السعودية في إجمالي الصكوك القائمة بجميع العملات	27%
حصة السعودية من سوق الصكوك في دول الخليج	69.4%
نسبة الديون ESG بالعملة الصعبة في شكل صكوك	41%
حصة السعودية من سوق صكوك ESG العالمية بالدولار	23.4%

المصدر: تقرير أسواق رأس المال للديون في المملكة العربية السعودية، Fitch Ratings[1] ، على الموقع:

https://www.fitchratings.com/research/islamic-finance/saudi-debt-capital-markets-dashboard-3q23-16-11-2023

4: أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في السعودية نهاية عام 2020:

بناءً على البيانات المتوفرة في الجدول الموالي والمتعلقة بنهاية عام 2020، يتضح أن القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية كان المستفيد الأكبر من تمويل الصكوك الإسلامية، حيث استحوذ على نسبة 50.6%

[1] فيتش للتصنيفات الائتمانية هي مؤسسة رائدة في مجال توفير تصنيفات ائتمانية، وتعليقات، وأبحاث. الموقع: https://www.fitchratings.com

من إجمالي التمويل عبر هذه الأداة المالية الشرعية. ويعكس هذا الاعتماد الكبير على الصكوك الحكومية الجهود المبذولة من قبل الحكومة السعودية لتنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية والاقتصادية الاستراتيجية، خاصةً في ظل التحديات التي واجهتها المملكة آنذاك جراء تداعيات جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط العالمية.

تلا القطاع الحكومي قطاع الخدمات المالية بنسبة 10.2%، ثم القطاع البنكي بنسبة 12.5%، ما يُظهر الدور المهم الذي تلعبه الصكوك في تمويل هذين القطاعين الحيويين في الاقتصاد السعودي. أما القطاع الصناعي، فقد حصل على 9.4% من التمويل عبر الصكوك، في حين شكلت القطاعات الأخرى نسبة 17.3 %.

جدول رقم (4-15): أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في السعودية نهاية عام 2020

القطاع	نسبة التمويل باستخدام الصكوك الإسلامية
القطاع الحكومي	50.6%
قطاع الخدمات المالية	10.2%
القطاع البنكي	12.5%
القطاع الصناعي	9.4%
قطاعات أخرى	17.3%

المصدر: ملاك سلوى، رجع سابق، ص 174.

5: إقراض القطاع العام وأهمية السندات الحكومية في السعودية:

شهدت مطالبات المصارف من القطاع العام في المملكة العربية السعودية اتجاهًا تصاعديًا عامًا خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2023. ويمكن إرجاع هذا النمو إلى عدة عوامل، بما في ذلك النمو الاقتصادي القوي الذي شهده الاقتصاد السعودي خلال تلك الفترة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الائتمان من جانب القطاع العام لتمويل المشاريع التنموية. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعزيز الإيرادات الحكومية، مانحًا الحكومة مزيدًا من المرونة في الاقتراض من المصارف.

علاوة على ذلك، اتجهت الحكومة السعودية إلى تنويع مصادر التمويل، بما في ذلك إصدار السندات الحكومية، الأمر الذي زاد من مطالبات المصارف. ومع ذلك، شهدت مطالبات المصارف بعض التذبذب خلال

هذه الفترة، خاصة في السنوات 2011 و2015 و2018، بسبب تقلبات أسعار النفط والأحداث الاقتصادية العالمية.

لعبت السندات الحكومية دورًا متزايد الأهمية في مطالبات المصارف من القطاع العام، حيث ارتفعت قيمتها من 61,915 مليون ريال سعودي في عام 2010 إلى 540,315 مليون ريال سعودي في عام 2023، مشيرة إلى اعتماد الحكومة المتزايد على إصدار السندات لتمويل مشاريعها. وشهد عام 2022 نموًا كبيرًا بنسبة 10.8% في مطالبات المصارف مقارنةً بعام 2021، بفضل زيادة الائتمان المصرفي للقطاع العام بنسبة 34.5.%

بشكل عام، يعكس نمو مطالبات المصارف من القطاع العام التوسع في النشاط الاقتصادي في المملكة واعتماد الحكومة على الاقتراض لتمويل مشاريعها التنموية الطموحة. والشكل التالي يوضح تطور مطالبات المصارف من القطاع العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2023.

شكل رقم 4-12: مطالبات المصارف من القطاع العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010-2023.

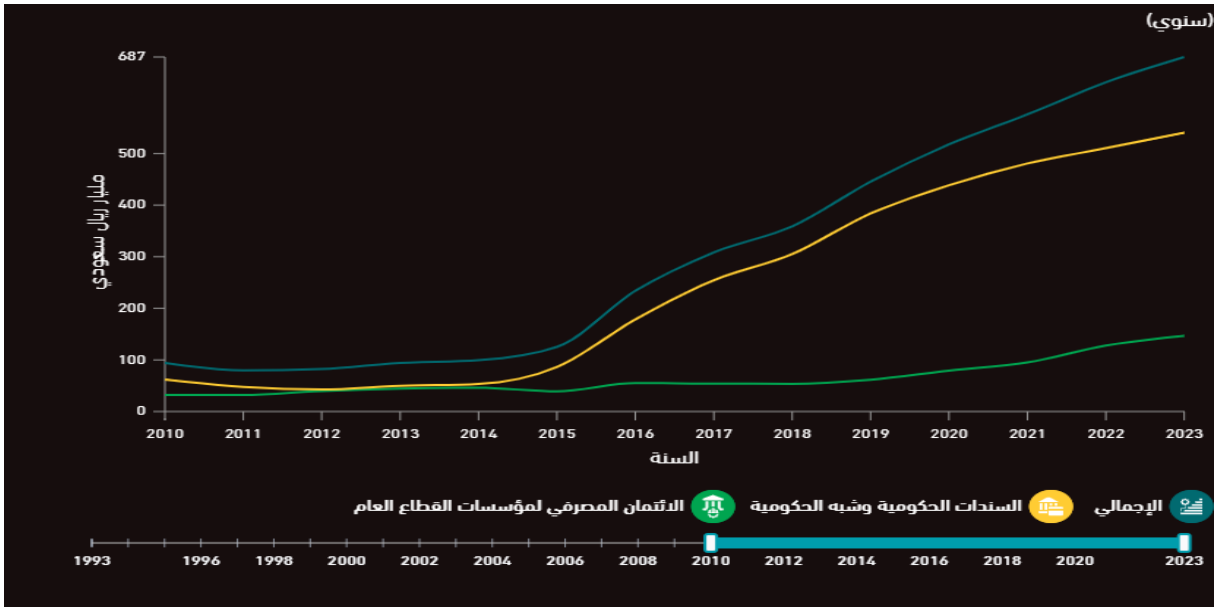

المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط – المملكة العربية السعودية على الرابط:

https://datasaudi.mep.gov.sa/ar#fiscal-indicators

6: دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في السعودية

تلعب مطالبات المصارف من القطاع العام، بما في ذلك الائتمان المصرفي للقطاع العام والسندات الحكومية وشبه الحكومية، دورًا مهمًا في تمويل النشاط الاقتصادي والإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية. وبالنظر إلى البيانات المقدمة سابقا وكذلك ضمن الجدول الآتي، يمكن ملاحظة عدة نقاط رئيسية:

- ✓ تأثير على الناتج المحلي الإجمالي: يبدو أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين حجم مطالبات المصارف من القطاع العام والناتج المحلي الإجمالي للمملكة. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، عندما بلغت مطالبات المصارف 638,160 مليون ريال سعودي، كان الناتج المحلي الإجمالي 3.4951 تريليون ريال سعودي، وهو أعلى مستوى له خلال الفترة المدروسة. هذا يشير إلى أن التمويل المقدم للقطاع العام، سواء من خلال الائتمان المصرفي أو السندات، يساهم في دفع النشاط الاقتصادي ويعزز النمو.
- ✓ تأثير على عجز الموازنة: من المثير للاهتمام ملاحظة أن هناك علاقة عكسية بين مطالبات المصارف من القطاع العام وعجز الموازنة. ففي السنوات التي شهدت ارتفاعًا في مطالبات المصارف، مثل 2016

و2017 و2018، كان هناك عجز كبير في الموازنة. ومع ذلك، في عام 2022، عندما ارتفعت مطالبات المصارف إلى 638,160 مليون ريال سعودي، سجلت المملكة فائضًا في الموازنة بلغ 103,855 مليار ريال سعودي. هذا يشير إلى أن التمويل المقدم للقطاع العام يساعد في تغطية النفقات الحكومية وتقليل عجز الموازنة.

- ✓ تأثير السندات الحكومية وشبه الحكومية: يتضح من البيانات أن السندات الحكومية وشبه الحكومية تلعب دورًا متزايد الأهمية في تمويل القطاع العام. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، بلغت قيمة السندات الحكومية وشبه الحكومية 540,315 مليون ريال سعودي، وهي تشكل جزءً كبيرًا من إجمالي مطالبات المصارف من القطاع العام البالغة 687,018 مليون ريال سعودي. هذا يدل على اعتماد الحكومة بشكل متزايد على إصدار السندات لتمويل مشاريعها ونفقاتها.

بشكل عام، تشير البيانات المتضمنة في الجدول التالي إلى أن حجم إصدار الصكوك، بما في ذلك مطالبات المصارف من القطاع العام والسندات الحكومية وشبه الحكومية، له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال تمويل النشاط الاقتصادي والإنفاق الحكومي. كما أنه يساعد في التحكم في عجز الموازنة من خلال توفير التمويل اللازم للنفقات الحكومية.

جدول رقم (4–16): تأثير اقراض القطاع العام على الموازنة الحكومية والنمو الاقتصادي

السنة	الائتمان المصرفي لمؤسسات القطاع العام + السندات الحكومية وشبه الحكومية	فائض أو عجز الموازنة	الناتج المحلي الإجمالي
	(مليون ريال سعودي)	(مليار ريال سعودي)	(تريليون ريال سعودي)
2010	94199,88	86986	2,299E+12
2011	79663,01	290827	2,5517E+12
2012	82321,86	329340	2,6897E+12
2013	94107,13	157878	2,7579E+12
2014	99347,35	-100462	2,863E+12
2015	125143,78	-388599	2,9921E+12
2016	233752,14	-311065	3,0485E+12
2017	308368,06	-238494	3,0763E+12

3,1747E+12	-173858,28	358919,43	2018
3,2095E+12	-132599	445318,28	2019
3,0946E+12	-293899,96	517527,31	2020
3,2516E+12	-73447,02	575822,37	2021
3,4951E+12	103855	638160	2022
3,4687E+12	-80946,19	687018	2023

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط – المملكة العربية السعودية على الرابط: https://datasaudi.mep.gov.sa/ar#fiscal-indicators

الفرع الثاني: دراسة حالة مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة

تعتبر تجربة المملكة العربية السعودية تجربة رائدة في مجال تمويل مشروعات البنية التحتية باستخدام البدائل التمويلية، حيث كان لها نصيب وافر من إصدار الصكوك لتمويل هذه المشروعات العملاقة، وسنسلط الضوء في دراستنا هذه على "مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة "باستخدام الصكوك السلامية[1].

1: التعريف بمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة

يقع مطار الملك عبد العزيز الدولي على بعد 19 كيلومترًا شمال مدينة جدة، ويعد أكثر مطارات المملكة ازدحامًا وثالث أكبرها مساحة بمساحة تبلغ 105 كيلومتر مربع. يُعتبر هذا المطار البوابة الجوية الرئيسية لمكة المكرمة، حيث يصل منه جميع الحجاج والمعتمرين، كما يعد مركز عمليات الخطوط الجوية العربية السعودية.

يهدف مشروع تطوير المطار الجديد إلى مواكبة الطلب المتزايد على الحركة الجوية ودعم البنية الاقتصادية لمنطقة مكة المكرمة وجدة. كما يسعى إلى استيعاب الجيل الجديد من الطائرات العملاقة وأن يصبح مطارًا محوريًا في المنطقة يعمل وفق أسس تجارية، إلى جانب توفير فرص استثمارية للقطاع الخاص ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمسافرين.

ينقسم المشروع إلى ثلاث مراحل، حيث رفعت المرحلة الأولى التي اكتملت في أواخر 2017 الطاقة الاستيعابية للمطار إلى 30 مليون مسافر سنويًا. أما المرحلة الثانية المستهدفة بحلول 2025 فتهدف إلى رفع الطاقة

[1] بوخرص أحمد أمين، تخربين وليد، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية– مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة أنموذجا**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، مجلد 2، العدد 2، 2021. ص ص 80-99.

إلى 43 مليون مسافر، بينما تستهدف المرحلة الثالثة المتوقع إنجازها في 2035 طاقة استيعابية تصل إلى 80 مليون مسافر سنويًا.[1]

2: تمويل مشروع المطار عن طريق الصكوك الإسلامية

2-1: طرح صكوك تمويل مشروع تطوير المطار

فيما يتعلق بتمويل مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة عن طريق الصكوك الإسلامية:

في عام 2010، وقع الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، عقود المرحلة الأولى من المشروع التي ستُرفع بموجبها طاقة المطار الاستيعابية إلى 30 مليون مسافر سنويًا.

لتمويل هذه المرحلة، قامت الهيئة العامة للطيران المدني بطرح صكوك قائمة على عقد المرابحة الإسلامية والمتوافقة مع أحكام الشريعة في يناير 2012. كان الطرح خاصًا ومُوجهًا للمستثمرين المؤسسيين والشركات ورجال الأعمال السعوديين والأجانب الراغبين في الاستثمار في صكوك المرابحة.

أوضحت الهيئة أن هذه الصكوك مضمونة بالكامل من قبل حكومة المملكة العربية السعودية، وأنها الإصدار الأول ضمن سلسلة متتالية لتمويل تكاليف المرحلة الأولى للمشروع البالغة 27.111 مليار ريال سعودي (نحو 7.2 مليار دولار).

قدمت وزارة المالية الضمان الحكومي لهذه الصكوك، فيما ألحقتها مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) بقائمة الأوراق المالية المقبولة لإعادة الشراء بنسبة 70%، مع وزن مخاطر يساوي صفرًا لغرض احتساب كفاية رأس المال باعتبار الهيئة مؤسسة حكومية.

---

[1] لمعلومات أكثر انظر:

- **جريدة الرياض:** https://www.alriyadh.com/699930
- **جريدة الاقتصادية:** https://www.aleqt.com/2011/10/25/article_592783.html
- **موقع مباشر:** https://www.mubasher.info/news/2147207/
- **موقع العربية:** https://www.alarabiya.net/aswaq/2013/09/28/
- **موقع القدس العربي:** https://www.alquds.co.uk/
- **موقع أرقام:** https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/865171
- **سكاي نيوز عربية:** https://www.skynewsarabia.com/business/42490

تم التصفح بتاريخ: 2024/04/16.

تم إصدار الصكوك عن طريق مستشار مالي مرخص من هيئة السوق المالية، وتم تحديد الأرباح الموزعة وآليتها بناءً على طريقة هيكلة الصكوك. ووصفت طريقة تمويل المشروعات عن طريق الصكوك بأنها مستخدمة عالميًا وأثبتت نجاحها في العديد من المشروعات، خاصة مشروعات البنية التحتية، حيث تضمنها الحكومة ويمولها المستثمرون مقابل دفع مستحقاتهم بناءً على نشرة الإصدار.

2-2: الإصدار الأول من الصكوك الإسلامية لتمويل مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة

- حجم الإصدار: 15.125 مليار ريال سعودي (نحو 4 مليارات دولار)
- عمر الصكوك: 10 سنوات تنتهي في 2022
- لا يوجد تسعيرة للصكوك، وأقل اشتراك مليون ريال
- القبال كبير من قبل المستثمرين، مما يعكس ثقتهم بالاقتصاد السعودي والمشروع
- التغطية وصلت إلى أكثر من ثلاث مرات من المؤسسات الاستثمارية السعودية

❖ **مرافق ومكونات الإصدار الأول**

- مجمع صالات للركاب بمساحة 670,000 متر مربع و200 شباك
- نظام حديث لمناولة الأمتعة بطول 60+ كم من السيور
- 96جسرا لعبور المسافرين إلى الطائرات
- 46بوابة لمغادرة المسافرين، 4 صالات للدرجات الأولى والأعمال
- ساحة تستوعب 94 موقفا للطائرات
- فندق بـ 56 غرفة لخدمة ركاب الترانزيت
- مركز نقل يضم محطة لقطار الحرمين الشريفين وسوق حرة ومراكز تجارية

2-3: الإصدار الثاني من الصكوك (11.986 مليار ريال سعودي):

- لتمويل باقي مشروع تطوير المطار
- **مرافق الإصدار الثاني:** برج مراقبة بارتفاع 133م، 3 مراكز للطاقة والتبريد ومراكز للمعلومات والأزمات، ساحات ومدرجات للطيران، قرية للشحن الجوي، 46 بوابة لصعود الطائرات، صالات انتظار حديثة، فندق، منطقة تجارية، نظام نقل آلي للركاب، مركز مواصلات متكامل، نظام متطور لنقل الأمتعة بطول 60+ كم، نظام للتحكم بالمرور الجوي.

3: إسهامات المشروع في التدريب وتوفير فرص العمل والاستثمار

- برنامج تدريبي للمهندسين السعوديين حديثي التخرج للاستفادة من الخبرة العملية
- مساحات واسعة (27,987 متر مربع) مخصصة للاستثمار التجاري داخل صالات المطار
- من المخطط إسناد تشغيل المطار وصيانته لشركة عالمية وفق معايير عالية

لقد تم الأخذ بعين الاعتبار خلال جميع مراحل تصميم وتنفيذ مشروع مطار الملك عبدالعزيز الدولي الجديد بجدة أقصى درجات الاهتمام والالتزام بقواعد حماية البيئة والمحافظة عليها. وتهدف السياسة المتبعة إلى تحقيق الحصول على شهادة الريادة الفضية وفق معيار (Leadership in Energy and Environmental Design) للطاقة والتصميم البيئي المثالي. ولبلوغ ذلك يتم اتباع الأساليب الدقيقة والالتزام بالشروط الصارمة في التصميم واختيار المواد، واعتماد إعادة التدوير، وخفض مستويات الانبعاثات الكربونية قدر الإمكان.

من المتوقع أن يصبح المطار الجديد مركزاً اقتصادياً متطوراً ومعلماً حضارياً بارزاً في المملكة والمنطقة، بحيث يتكامل مع خطط التنمية الطموحة للمملكة، ويحقق طموح الهيئة العامة للطيران المدني في تعزيز مكانة جدة كمحور عالمي.

4: المنظور الفقهي الإسلامي لآلية تمويل مشروع مطار الملك عبد العزيز بجدة

بناءً على المعطيات السابقة، يمكننا مناقشة المنظور الفقهي الإسلامي لمشروع مطار الملك عبد العزيز بجدة وطريقة تمويله من خلال النقاط التالية[1]:

4-1: هيكلة الصكوك الإسلامية

- تمت هندسة الصكوك بشكل معقد، حيث تتكون من عقدي المضاربة (51%) والمرابحة.(49%)
- أثيرت بعض الشكوك حول مدى توافق عقد المرابحة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4-2: ضمان الصكوك من وزارة المالية

- قدمت وزارة المالية السعودية ضمانًا سياديًا لالتزامات الصكوك.

[1] أنظر: محمد الخنيفر، **3 مطارات سعودية تضخ أرباحا لحملة الصكوك حتى 2022** ، مقال على: **موقع أرقام** تاريخ التصفح: 2024/04/28.

https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/865171

- وفقًا للنص، لا يعتبر هذا الضمان من الطرف الثالث مخالفًا للشريعة الإسلامية، حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

4-3: تداول الصكوك في السوق الثانوية

- من المتوقع إدراج الصكوك لتداولها في سوق الأسهم السعودية (تداول).
- تم التحذير من احتمال تداولها بسعر منخفض نظرًا لمحدودية السيولة في السوق الثانوية.
- تم توضيح أن تداول الصكوك جائز شرعًا نظرًا لأن نسبة أصول المرابحة (التي قد تثير إشكالية تداول الديون) هي نسبة قليلة.

4-4: الفائض المتراكم من الصكوك

- أثير جدل حول من يستحق الفائض المتراكم من أصول الصكوك، حملة الصكوك أم هيئة الطيران المدني.
- تم التناقض في نشرة الإصدار حول هذه النقطة.

إجمالاً، يبدو أن هناك محاولة لهندسة الصكوك بطريقة توافق الشريعة الإسلامية قدر الإمكان، لكن لا تزال هناك بعض النقاط الجدلية تتطلب مزيدًا من الدراسة والتوضيح من قبل الهيئات الشرعية المختصة.

5: تطبيق المنهجية على دراسة حالة مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة

5-1: تحليل البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمملكة العربية سعودية

- النمو الاقتصادي :شهد الاقتصاد السعودي نموًا قويًا بمعدل 4.8% في المتوسط خلال الفترة 2010-2019 حسب بيانات البنك الدولي، مما دعم الحاجة لتوسيع البنية التحتية.
- التضخم :حافظت المملكة على معدلات تضخم منخفضة تراوحت بين 2-4% خلال تلك الفترة وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، مما ضمن الاستقرار وثقة المستثمرين.
- البطالة :وصلت معدلات البطالة بين السعوديين إلى 12.7% في 2019 حسب مصلحة الإحصاءات العامة، مما سلط الضوء على إمكانية المشروع في خلق فرص عمل.
- الدين العام :ارتفع الدين العام من 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى 23% في 2020 وفقًا لوزارة المالية، لكنه ظل في مستويات يمكن التحكم بها تسمح بخيارات تمويل مجدية.
- توزيع الدخل والفقر :بلغ معامل جيني لعدم المساواة في توزيع الدخل 45.9 في 2018 حسب البنك الدولي، مما يشير إلى مستويات عدم مساواة مرتفعة يهدف المشروع إلى معالجتها من خلال التنمية الاقتصادية.

5-2: أسباب عجز الموازنة في السعودية

شهدت الموازنة العامة للدولة عجزًا في عدة سنوات بسبب :

- تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على إيرادات الحكومة، حيث واجهت المملكة عجزًا بلغ 15% من الناتج المحلي في 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط.
- زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية الضخمة وبرامج دعم المواطنين والتوظيف كبرنامج حافز وغيره.
- التأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 التي أدت لعجز قدره 11.2% من الناتج المحلي في 2020.

5-3: تقييم مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد

المرحلة الأولى: تحليل اقتصادي واجتماعي

- الجدوى الاقتصادية :أظهرت دراسات الجدوى للمشروع توقعات بحركة ركاب تصل إلى 80 مليون راكب سنويًا بحلول 2035، مما يعكس جدوى اقتصادية قوية وإمكانية تحقيق إيرادات ضخمة.
- الأهمية الاجتماعية :عالج المشروع حاجة ماسة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمطار الذي يعد البوابة الرئيسية لمكة المكرمة، وتحسين تجربة السفر للمسافرين والحجاج والمعتمرين.
- التأثير على التنمية المستدامة :يتوافق المشروع مع أهداف التنمية المستدامة رقم 8 و9 و11 من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص عمل، وتطوير البنية التحتية الحديثة.

المرحلة الثانية :تحليل البدائل التمويلية

بناءً على المعلومات المقدمة سابقًا حول مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة وآلية تمويله عن طريق الصكوك الإسلامية، تمكنا من إنشاء الجدول رقم (4-17) وتحليل البدائل التمويلية للمشروع كما يلي:

- تم استبعاد خيارات التمويل الداخلي (الضرائب) والقروض التقليدية (من البنوك التجارية والخارجية) لأسباب اقتصادية وعدم توافقها مع الشريعة الإسلامية.
- تم اختيار صيغة الصكوك الإسلامية القائمة على عقدي المضاربة والمرابحة لتمويل المشروع، حيث تمتاز بكفاءة واستدامة عاليتين من المنظور الاقتصادي.
- على الرغم من توافق الصكوك مع الشريعة بشكل عام، إلا أنه تم الإشارة إلى بعض الملاحظات الشرعية حول هيكلتها، خاصة فيما يتعلق بعقد المرابحة وكيفية التعامل مع الفائض المتراكم.
- هناك حاجة لمزيد من التوضيح والدراسة من قبل الهيئات الشرعية المختصة لضمان توافق هيكلة الصكوك بشكل كامل مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بشكل عام، يبدو أن اختيار صيغة الصكوك الإسلامية كان الخيار الأنسب لتمويل هذا المشروع الضخم من الناحية الاقتصادية والشرعية، لكن هناك حاجة لمزيد من الشفافية والتوضيح حول بعض النقاط الجدلية لضمان توافقها الكامل مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (4–17): تحليل البدائل التمويلية لمشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة

نوع التمويل	الصيغة	المعايير الاقتصادية	توافق الشريعة	ملاحظات
التمويل الداخلي	الضرائب	غير مناسب لمشروع ضخم طويل الأجل	متوافق (إذا كانت الضرائب عادلة)	قد تؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي والاستثمار
	القروض (البنوك التجارية)	كفاءة متوسطة، استدامة منخفضة	غير متوافق (بسبب الفوائد)	قد تؤدي لمزاحمة القطاع الخاص وارتفاع تكلفة التمويل
التمويل الخارجي	القروض	استدامة منخفضة، عدالة منخفضة	غير متوافق (بسبب الفوائد)	مخاطر ارتفاع المديونية الخارجية وفقدان السيادة
صيغ التمويل الإسلامية	صكوك المضاربة والمرابحة	كفاءة عالية، استدامة عالية، عدالة متوسطة	متوافق بشكل عام، لكن هناك ملاحظات شرعية على هيكلة الصكوك	تم استخدامها لتمويل المشروع، لكن هناك حاجة لمزيد من التوضيح حول بعض النقاط الجدلية

المصدر: من اعداد الطالب

المرحلة الثالثة :اختيار البديل الأمثل

بالاعتماد على المعلومات المتوفرة حول تجربة مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة نستخلص الجدول رقم (**4–18**) الذي يساعدنا في اختيار البديل التمويلي الأمثل.

تم إسقاط الجدول رقم (**4–3**) على تجربة تمويل مشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة باستخدام نفس المعايير والأوزان، ومنه استنتجنا الملاحظات التالية:

- حصلت المرابحة والإجارة والاستصناع على أعلى درجة في المجموع النهائي (8.3 من 10)، متفوقة على البدائل الأخرى.
- تم تمويل المشروع فعليًا باستخدام صكوك المرابحة، وهو بديل مناسب من حيث الكفاءة والاستدامة والعدالة وتوافق الشريعة.
- تأتي الإجارة والاستصناع متساويين مع المرابحة في الدرجة النهائية، ويمكن اعتبارهما بديلين مناسبين للتمويل أيضًا.
- جاء القرض الحسن في المرتبة الثانية بدرجة 7.8 نظرًا لتوافقه مع الشريعة والعدالة لكن درجته أقل في الكفاءة والاستدامة.
- كانت المنح من أفضل البدائل التقليدية بدرجة 7 8.أيضًا، متفوقة على الضرائب والقروض المصرفية والخارجية.

وعليه فإن البديل الأمثل المختار لتمويل المشروع وفقًا للجدول هو مزيج بين المضاربة والمرابحة، وهو ما تم اعتماده فعليًا من قِبل الجهات الحكومية السعودية المسؤولة عن المشروع، حيث قامت الهيئة العامة للطيران المدني بإصدار صكوك المضاربة والمرابحة لتمويل المشروع بشكل يجمع بين الكفاءة والاستدامة والعدالة وتوافق الشريعة الإسلامية.

جدول رقم (4-18): اختيار البديل التمويلي الأمثل لمشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
الكفاءة	0.3	كفاءة التكلفة-1) 5)	2	3	3	2	3	3	-	-	4	4	4	-	3	-	-
		كفاءة التخصيص (1-5)	2	3	3	2	3	2	-	-	4	4	4	-	3	-	-
		المجموع المرجح للكفاءة	4	6	6	4	6	5	-	-	8	8	8	-	6	-	-

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
الاستدامة	0.3	الاستدامة المالية (دين/ناتج)	4	3	4	3	4	2	-	-	4	4	4	-	4	-	-
		الاستدامة الاقتصادية (1-5)	3	3	3	2	3	2	-	-	4	4	4	-	3	-	-
		المجموع المرجح للاستدامة	7	6	7	5	7	4	-	-	8	8	8	-	7	-	-
العدالة	0.2	العدالة الاجتماعية (1-5)	3	3	3	2	4	3	-	-	4	4	4	-	4	-	-

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
		العدالة بين الأجيال-1) 5)	2	3	3	2	4	2	-	-	3	3	3	-	4	-	-
		المجموع المرجح للعدالة	5	6	6	4	8	5	-	-	7	7	7	-	8	-	-
توافق الشريعة	0.2	تجنب الربا (نعم/لا)	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	-	-	نعم	نعم	نعم	-	نعم	-	-
		تجنب الغرر (نعم/لا)	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	-	-	نعم	نعم	نعم	-	نعم	-	-

معايير التقييم	الوزن	مؤشرات القياس	الضرائب	القروض (بنوك تجارية)	القروض (بنك مركزي)	إصدار نقدي	المنح	القروض الخارجية	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	استصناع	السلم	القرض الحسن	الزكاة	الوقف
		تحقيق مقاصد الشريعة-1) 5)	4	2	3	3	4	2	-	-	5	5	5	-	5	-	-
		المجموع المرجح لتوافق الشريعة	10	4	8	6	10	4	-	-	10	10	10	-	10	-	-
المجموع النهائي (المؤشر المرجح)			6.5	5.5	6.8	4.7	7.8	4.5	-	-	8.3	8.3	8.3	-	7.8	-	-

المصدر: من اعادا الطالب

المرحلة الرابعة: التنفيذ والمتابعة

تم تنفيذ مشروع تمويل مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بالصكوك بنجاح من خلال آليات محددة:

1. خطة التنفيذ: أشرفت الهيئة العامة للطيران المدني السعودية على إدارة عملية إصدار الصكوك بكفاءة ودعم من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، مما ضمن الشفافية وثقة المستثمرين.
2. آليات الرقابة: تم تشكيل لجنة رقابة شرعية لضمان التزام عملية التمويل بأحكام الشريعة الإسلامية. كما راقبت لجان مالية وإدارية أخرى تدفق الإنفاق وتقدم المشروع وفقاً للخطط الموضوعة.
3. التقييم الدوري: خضع أداء المشروع وتأثيره الاقتصادي للتقييم المنتظم، مما كشف عن نجاحه في تحقيق الأهداف المرجوة.

بفضل التطبيق السليم لمبادئ التمويل الإسلامي، اعتبرت دراسة حالة تمويل مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بالصكوك مثالاً ناجحاً لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة عبر هيكل الصكوك، مما ساهم في إنجاز المشروع وتعزيز النمو الاقتصادي وتطور قطاع الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

المطلب الرابع: تقييم ومقارنة التجارب السابقة وآفاق تطبيقها في الجزائر

تعد تجارب المملكة العربية السعودية وماليزيا في استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتغطية عجز الموازنة وتمويل المشاريع الحكومية من التجارب الرائدة التي يُمكن للدول الإسلامية الأخرى الاسترشاد بها. وتُبرز هذه التجارب القدرة العالية للصكوك الإسلامية على المساهمة الفعالة في تمويل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الالتزام التام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء.

فقد نجحت هاتان الدولتان في توظيف آليات التمويل الإسلامي كالصكوك والمضاربة والمشاركة وغيرها، لسد احتياجاتهما التمويلية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنموية الضخمة، بطريقة تتوافق مع المعايير الشرعية، وتضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

الفرع الأول: التقييم المقارن للتجربتين السعودية والماليزية

انطلاقًا من إشكالية البحث المتعلقة بتقييم آليات تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة من منظور إسلامي، سنقوم بتقييم تجربتي المملكة العربية السعودية وماليزيا استنادًا إلى المعلومات الواردة سابقا، مع التركيز على المعايير الاقتصادية والاجتماعية والشرعية:

1: التجربة الماليزية (مشروع بناء الطرق السريعة في منطقة جوهر باهرو)

- النقاط الإيجابية:

✓ الجدوى الاقتصادية العالية من خلال تحسين البنية التحتية للنقل وتسهيل انتقال البضائع والأفراد.

✓ الاستدامة المالية باستخدام صكوك الاستصناع كأداة تمويلية إسلامية تسهم في تقاسم المخاطر بين الحكومة والمستثمرين.

✓ التنمية الاجتماعية من خلال توفير شبكة طرق سريعة آمنة وفعالة لتحسين نوعية حياة السكان.

✓ المساهمة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبنية التحتية والنقل والمجتمعات العمرانية المستدامة.

- النقاط السلبية:

✓ مخاوف شرعية حول مدى توافق هيكلة صكوك الاستصناع المستخدمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بسبب تصكيك الدين النقدي واستخدام حيلة المصنوع وبيع العينة.

✓ الآثار البيئية المحتملة من زيادة انبعاثات الكربون والتلوث نتيجة ازدياد حركة المركبات.

✓ صعوبة التنبؤ بالعائد الاقتصادي على المدى الطويل بسبب تقادم البنية التحتية واحتياجات الصيانة المستمرة.

2: التجربة السعودية (مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة):

- النقاط الإيجابية:

✓ الجدوى الاقتصادية العالية المتوقعة من خلال إيرادات كبيرة بسبب توقعات ازدياد حركة الركاب.

✓ الاستدامة المالية باستخدام الصكوك الإسلامية كأداة تمويلية مستدامة وتقاسم المخاطر بين الحكومة والمستثمرين.

- ✓ التنمية الاجتماعية من خلال تلبية الحاجة الملحة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمطار وتحسين تجربة السفر للمسافرين والحجاج والمعتمرين.
- ✓ المساهمة في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية.

- النقاط السلبية:

- ✓ شكوك شرعية حول مدى توافق هيكلة الصكوك المستخدمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بعقد المرابحة.
- ✓ غياب آلية واضحة لإدارة الفائض المتراكم من أصول الصكوك، مما قد يثير جدلاً فقهياً.

يمكن تلخيص مقارنة بين التجربتين السعودية والماليزية في تمويل المشاريع بعجز الموازنة ضمن الجدول التالي:

جدول رقم (4–19): مقارنة بين التجربتين السعودية والماليزية في تمويل المشاريع بعجز الموازنة

المعيار	التجربة السعودية (مطار الملك عبد العزيز)	التجربة الماليزية (طرق جوهر باهرو)
المنظور الاقتصادي		
الجدوى الاقتصادية	عالية، توقع حركة ركاب عالية وإيرادات كبيرة	عالية، تحسين البنية التحتية وتسهيل حركة النقل
الاستدامة المالية	جيدة، ضمان حكومي للصكوك ونمو اقتصادي	جيدة، نمو اقتصادي قوي وسوق صكوك متطورة
تنويع مصادر الدخل	مساهمة في تقليل الاعتماد على النفط	مساهمة في تنويع الاقتصاد وتطوير البنية التحتية
المنظور الاجتماعي		
تحسين جودة الحياة	نعم، تحسين تجربة السفر ودعم الحجاج والمعتمرين	نعم، تحسين سهولة التنقل وتقليل الازدحام

خلق فرص عمل	نعم، خاصة في قطاع الطيران والسياحة	نعم، في قطاع البناء والنقل
التنمية المستدامة	نعم، مساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	نعم، تطوير البنية التحتية المستدامة
المنظور الإسلامي		
توافق الشريعة	هيكلية الصكوك معقدة، مع بعض الملاحظات حول توافق عقد المرابحة	يوجد ملاحظات شرعية على آلية تطبيق صكوك الاستصناع
العدالة الاجتماعية	مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	مساهمة في تحسين البنية التحتية وتسهيل النقل للجميع
المقاصد الشرعية	تحقيق مقاصد حفظ المال والنسل من خلال التنمية	تحقيق مقاصد حفظ المال والنسل من خلال التنمية

المصدر: من اعداد الطالب

يتضح من التقييم المقارن وجود العديد من النقاط الإيجابية المشتركة للتجربتين مثل الجدوى الاقتصادية والاستدامة المالية والمساهمة في التنمية الاجتماعية والمستدامة. لكن هناك أيضًا بعض المخاوف الشرعية حول بعض جوانب هيكلة الصكوك المستخدمة ومدى توافقها التام مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى بعض الآثار البيئية المحتملة وصعوبات التنبؤ بالعوائد على المدى الطويل. يتطلب ذلك مزيدًا من الدراسة والتطوير لهيكلة صكوك متوافقة تمامًا مع الشريعة لضمان استدامة التمويل الإسلامي للمشاريع الحكومية.

3: تفسير الخلل في الصكوك السيادية (المغالبة بين قوى السوق والمعايير الشرعية) [1]

على الرغم من وضع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير شرعية لإصدار الصكوك عند انطلاق سوقها في عام 2001م، واعتبارها المشاركة في الملكية وفقًا لتعريف هذه المعايير، إلا أن اعتبارات السوق كان لها تأثير كبير في توجيه مسار تطور الصكوك نحو أدوات الدين بدلاً من أدوات المشاركة. فمع النمو الكبير لحجم سوق الصكوك، اتجهت العديد من المؤسسات العاملة في الأسواق المالية الإسلامية، تحت ضغوط المنافسة، إلى مواءمة الصكوك أكثر مع التمويل التقليدي السائد عالميًا بجعلها أقرب إلى السندات، وهو ما لم يكن ليحدث إلا بتجاوز عددٍ من المعايير الشرعية المعتمدة.

تسعى الحكومات والشركات المصدرة في أغلب الأحيان إلى الحصول على تمويل من خلال صيغ متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لكن أقرب إلى أدوات الدين، بهدف تمويل العجوزات الحكومية أو زيادة كفاءة هيكل تمويل الشركات. وفي المقابل، هناك شرائح كبيرة من المستثمرين ومدراء المحافظ الاستثمارية يبحثون عن أوراق مالية متوافقة مع الشريعة ومنخفضة المخاطر كبديل للسندات. ولربما كان هذا هو السبب الرئيسي في توجه سوق الصكوك نحو هياكل قريبة من السندات.

عزز هذا الاتجاه دخول وكالات التصنيف الائتماني إلى هذه السوق، حيث تقوم هذه الوكالات بتصنيف الصكوك لزيادة جاذبيتها للمستثمرين. ونظرًا لقوة هذه الشركات ودورها في التأثير على المستثمرين، فإنها تفرض بشكل غير مباشر قيودًا على هيكلة إصدارات الصكوك، والتي لا تتوافق في جوهرها مع المعايير الشرعية المعتمدة.

يضاف إلى ذلك دور البيئة التنظيمية، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب. حيث يتكبد المصدرون والمستثمرون على حدٍ سواء تكاليف إضافية من أجل إصدار الصكوك عندما لا يكون لدى المنظمين مبادرات لدعم سوق الصكوك. وفي ظل المزايا الضريبية التي تتمتع بها أدوات الدين في معظم الدول، كان ذلك دافعًا قويًا لهيكلة الصكوك بما يؤدي إلى قبول السلطات الضريبية معاملة الصكوك معاملة مماثلة للسندات فيما يتعلق بالضرائب. ولربما أدى ذلك إلى تسويق الصكوك بصفتها أدوات دين، على الرغم من اعتبارها أسهمًا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

من هذا يتضح أن الدافع الرئيسي لاقتراب الصكوك من أدوات الدين وابتعادها عن أدوات المشاركة ليس المعايير الشرعية، بل البيئة الاستثمارية والإطار التنظيمي والمعاملة الضريبية للبلد الذي تصدر فيه.

---

[1] محمد بن إبراهيم السحيباني، **دور الصكوك السيادية وشبه السيادية في تمويل مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل**، ورقة عمل مقدمة لمنتدى تونس الدولي حول الصكوك (الندوة الدولية حول الصكوك الإسلامية في خدمة التشغيل)، 28-30 نوفمبر 2016م، تونس، ص ص 7- 8.

نتيجة لانحراف هياكل الصكوك عن المعايير الشرعية المعتمدة، تعرضت هذه الهياكل ابتداءً من عام 2008م، وفي خضم الأزمة المالية العالمية، لانتقادات عدة، حيث شكك بعض العلماء في امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي ضوء هذه الانتقادات، خاصة تلك المقدمة من الشيخ محمد تقي عثماني، رئيس المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، اجتمع مجلس إدارة الهيئة وأصدر قرارات إضافية يجب الالتزام بها من قبل الشركات المصدرة لتجنب تعارض هياكل الصكوك مع الشريعة الإسلامية، مع سعي الهيئة الجاد لإعادة كتابة معيار الصكوك في ضوء التطورات الكبيرة التي حدثت في هذه السوق.[1]

من المؤشرات الأخرى على انحراف الصكوك عن المعايير الشرعية، قيام العديد من الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية بالاستعانة بخبراء في التصنيف الشرعي لتصنيف الصكوك نفسها حسب توافقها مع الشريعة الإسلامية. كما ازداد عدد العلماء والباحثين المستقلين الذين ينادون في المناسبات العامة والمحافل العلمية بضرورة تجنب كثير من الإشكالات الشرعية التي انتابت إصدارات الصكوك، مع تقديم مقترحات عملية لتصحيحها.

من خلال التقييم المقارن للتجربتين السعودية والماليزية في تمويل المشاريع الحكومية الكبرى عبر الصكوك السيادية، يتضح وجود بعض المخاوف الشرعية حول مدى التزام هياكل الصكوك المستخدمة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. هذه المخاوف تأتي متسقة مع ظاهرة المغالبة بين قوى السوق ومتطلبات جذب المستثمرين من جهة، والمعايير الشرعية المنظمة لإصدار الصكوك من جهة أخرى.

لذلك، يجب على الحكومات والجهات المصدرة للصكوك السيادية مراعاة هذا الصراع بين قوى السوق والمعايير الشرعية، والسعي لتطوير هياكل متوافقة تماماً مع الشريعة الإسلامية، بما يضمن توازن المصالح بين جذب المستثمرين والالتزام بالضوابط الشرعية لصناعة التمويل الإسلامي.

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **بيان المجلس الشرعي بشأن تطبيقات الصكوك**، المنامة، البحرين، 2008.

شكل رقم 4-13: المغالبة بين قوى السوق والمعايير الشرعية

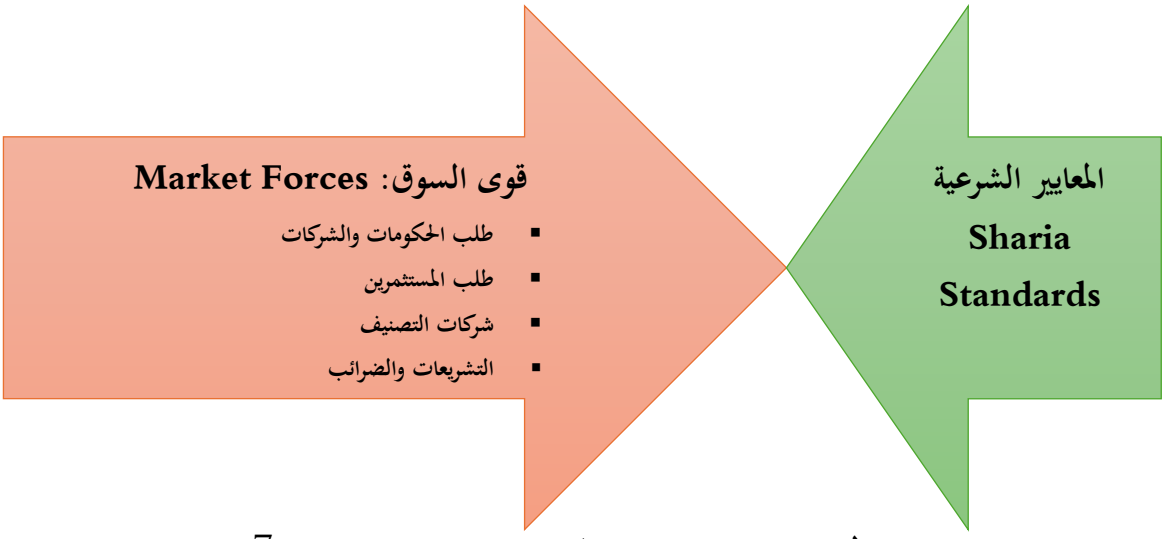

المصدر: محمد بن إبراهيم السحيباني، مرجع سابق، ص 7.

الفرع الثاني: مقومات وآفاق تبني التمويل الإسلامي لسد عجز الموازنة العامة في للجزائر

تواجه الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة في ظل انخفاض أسعار النفط وزيادة العجز في الموازنة العامة للدولة. وفي محاولة للبحث عن حلول تمويلية بديلة، بدأت السلطات الجزائرية في النظر إلى آليات التمويل غير التقليدية، بما في ذلك التمويل الإسلامي.

1: التمويل غير التقليدي في الجزائر

في أعقاب تراجع أسعار النفط منذ عام 2014، واجهت الجزائر تحديات مالية خطيرة نتيجة انخفاض عائدات النفط من 64 مليار دولار في 2013 إلى أقل من 27 مليار دولار بحلول عام 2016. هذا الانخفاض الحاد في الإيرادات أدى إلى استنزاف احتياطيات الصرف الأجنبي التي تراجعت من 194 مليار دولار في 2014 إلى 114.7 مليار دولار في 2016.

لمواجهة هذه الأزمة المالية، اتخذت الحكومة الجزائرية قرارًا باللجوء إلى التمويل غير التقليدي أو "طباعة النقود" اعتبارًا من نوفمبر 2017. تم تعديل قانون النقد والقرض لتمكين بنك الجزائر من شراء سندات حكومية لتمويل عجز الميزانية وبرامج الاستثمار لمدة 5 سنوات حتى عام 2022.

حسب الجدول رقم **4-13** المدرج أدناه، بلغ إجمالي التمويل غير التقليدي 2.185 تريليون دينار جزائري (18.2 مليار دولار) في عام 2017، ثم ارتفع إلى 4.005 تريليون دينار (33.4 مليار دولار) في 2018، وواصل الارتفاع ليصل إلى 6.556 تريليون دينار (54.6 مليار دولار) بنهاية عام 2019.

تم توجيه جزء كبير من هذا التمويل لتغطية عجز الميزانية العامة الذي بلغ مستويات قياسية عند 2.849 تريليون دينار (23.7 مليار دولار) أو 15.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015. في عامي 2017 و 2018، تم تخصيص 1.573 تريليون دينار (13.1 مليار دولار) و2.307 تريليون دينار (19.2 مليار دولار) على التوالي من التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية.

جزء آخر من التمويل غير التقليدي وُجه لتسديد الديون العامة للشركات الوطنية وتمويل برامج الاستثمار، حيث ارتفع الدين العمومي الداخلي من 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 29.5% في 2019 و38.2% في 2021 .

على الجانب الإيجابي، ساهم التمويل غير التقليدي في زيادة السيولة المصرفية وتحفيز النشاط الاقتصادي والائتمان. لكن في المقابل، أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات التضخم من 2.9% في 2014 إلى 8.9% في 2022.

بحلول عام 2022، كانت احتياطيات الصرف الأجنبي قد تراجعت بشكل حاد إلى 38 مليار دولار فقط، مما أثار مخاوف حول استدامة التمويل غير التقليدي على المدى الطويل. لذلك أعلنت الحكومة في 2019 عن "تجميد" هذه الآلية التمويلية المؤقتة بعد عام 2022.

يظهر هذا المثال أن التمويل غير التقليدي يمكن أن يكون حلاً مؤقتًا لمواجهة الأزمات، لكن يجب استخدامه بحذر وتخطيط دقيق لتجنب آثاره السلبية طويلة الأجل على الاقتصاد والاستقرار المالي. يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الإنتاج المحلي في الجزائر.

الجدول التالي يلخص تطور التمويل غير التقليدي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022:

الجدول رقم (4–20): مؤشرات الاقتصاد الكلي والتمويل غير التقليدي في الجزائر(2014–2022)

السنة	التمويل غير التقليدي (مليار دينار)	الدين العمومي الداخلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	عجز الميزانية (مليار دينار)	احتياطيات الصرف الأجنبي (مليار دولار)	معدل التضخم(%)
2022	-	38.2%	-	38.0	8.9%
2021	-	38.2%	-2,412.9	44.6	6.8%
2020	-	35.8%	-1,521.9	53.3	2.4%
2019	6,556.2	29.5%	-1,675.4	62.0	2.0%
2018	4,005.0	27.2%	-2,307.6	79.7	4.3%
2017	2,185.0	25.8%	-1,573.6	97.3	5.6%
2016	-	20.5%	-2,515.3	114.7	6.4%
2015	-	8.4%	-2,849.2	144.1	4.8%
2014	-	8.8%	-1,175.9	194.0	2.9%

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية: https://databank.worldbank.org/

بنك الجزائر، التقارير السنوية 2017-2022 https://www.bank-of-algeria.dz/

موقع الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر: https://www.ons.dz/

موقع وكالة الأنباء الجزائرية: https://www.aps.dz

1-1: تقييم التجربة الجزائرية من وجهة نظر اقتصادية

من الناحية الاقتصادية، كان التمويل غير التقليدي حلاً طارئاً للجزائر في مواجهة الأزمة المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط. فقد ساهم في تمويل عجز الموازنة وسداد الديون العامة، بالإضافة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة السيولة المصرفية. ومع ذلك، فإن هذا النهج يحمل مخاطر على المدى الطويل، مثل ارتفاع التضخم وتراجع احتياطيات النقد الأجنبي.

1-2: موقف بنك الجزائر

كان بنك الجزائر متحفظًا بشدة تجاه سياسة التمويل غير التقليدي أو "طباعة النقود" التي اتبعتها الحكومة. ففي مذكرة نشرها في أبريل 2023، اعتبر البنك أن اللجوء إلى هذا النهج كان "غير مبرر منذ البداية."

وصرح البنك أن الدعوة الملحة في أبريل 2017 للجوء إلى التمويل غير التقليدي كانت "متناقضة"، لأن الأدوات التقليدية للسياسة النقدية لم تصل بعد إلى حدودها القصوى. كما أشار إلى أن الوضع المالي في الجزائر في أوائل عام 2017 لم يكن مماثلاً للحالات التي برّرت اللجوء إلى مثل هذه السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان.

على الرغم من تحفظات بنك الجزائر، فقد نفذ هذا النهج وفقًا لتعليمات الحكومة. ومع ذلك، كان البنك قلقًا من أن السيولة المصرفية الإضافية الناتجة عن التمويل غير التقليدي لن تُستخدم بالكامل لتمويل الاقتصاد الحقيقي.

وبحسب وثائق البنك، فمن نوفمبر 2017 حتى نهاية يناير 2019، لم يتم ضخ سوى 3.114 تريليون دينار جزائري (حوالي نصف المبلغ الإجمالي البالغ 6.556 تريليون دينار) في الاقتصاد الحقيقي، في إطار التمويل غير التقليدي للخزينة العامة.

في الواقع، كان بنك الجزائر يفضل اللجوء إلى أدوات السياسة النقدية التقليدية، مثل إعادة تمويل البنوك من خلال شراء سندات حكومية بدلاً من "طباعة النقود" مباشرة.

وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية الحالية منذ مايو 2023 نهجًا جديدًا يهدف إلى الحفاظ على احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي، من خلال الحد من الاستيراد وتشجيع الإنتاج المحلي، وهو ما يتماشى مع تحفظات بنك الجزائر حيال التمويل غير التقليدي.[1]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **عهد التمويل غير التقليدي قد ولى**، مقال تم تصفحه بتاريخ 2024/05/11، على الرابط:

1-3: تقييم التجربة من منظور الاقتصاد الإسلامي

من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، يمكن اعتبار التمويل غير التقليدي نوعاً من "طباعة النقود" أو خلق النقود من العدم، وهو أمر محظور في الشريعة الإسلامية. فالنقود في الاقتصاد الإسلامي يجب أن تكون مغطاة بقيمة حقيقية، سواء من الذهب أو الفضة أو السلع والخدمات المنتجة.

بالإضافة إلى ذلك، يرى الاقتصاد الإسلامي أن الدولة لا يجب أن تلجأ إلى عجز الموازنة إلا في حالات الضرورة القصوى، مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية. وفي هذه الحالات، يجب على الدولة التخطيط للخروج من العجز بأسرع وقت ممكن، وليس الاعتماد عليه كحل دائم.

لذلك، من منظور الاقتصاد الإسلامي، يمكن اعتبار التمويل غير التقليدي في الجزائر حلاً مؤقتاً لأزمة طارئة، ولكن يجب العمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل، والحد من الاعتماد على النفط، وزيادة الإنتاج المحلي، وترشيد الإنفاق الحكومي، بدلاً من الاعتماد على "طباعة النقود" على المدى الطويل[1].

2: سبل وآفاق إدماج الصكوك الإسلامية كآلية للتمويل بعجز الموازنة في الجزائر

تواجه الجزائر مثل العديد من الدول النامية تحديات في التعامل مع عجز الموازنة العامة للدولة. وقد اعتمدت الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة بشكل كبير على الاقتراض التقليدي والإصدار النقدي لتغطية هذا العجز، مما أدى إلى تراكم الديون وزيادة الأعباء المالية على الدولة. ولكن هناك بديل واعد يتمثل في توظيف آليات التمويل الإسلامي، وخاصة الصكوك الإسلامية، لتحقيق الاستدامة المالية وتجنب مخاطر الديون التقليدية.

تتميز الصكوك الإسلامية بخصائصها التشاركية والتضامنية، حيث تقوم على مبدأ تقاسم المخاطر والعوائد بين المستثمرين والجهات المصدرة. كما تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة الربوية وتشجع الاستثمار في مشاريع إنتاجية حقيقية. وبالتالي، يمكن للصكوك الإسلامية أن توفر مصدرًا مستدامًا لتمويل المشاريع الاستثمارية والبنية التحتية، وتساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد[2].

---

https://www.aps.dz/ar/economie/72820-2019-06-23-15-28-50

[1] راجع: الفصل الثالث، المبحث الثالث، المطلب الثاني، الفرع الثالث، الاقتراض من البنك المركزي (الإصدار النقدي، التمويل التضخمي)

[2] براني عبد الناصر، مومني إسماعيل، كاسحي موسى، **المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية للدولة الحديثة –دلائل نظرية وتطبيقية في الجزائر–**، Revue Etudes en Economie et Commerce et Finance ، مجلد 10، العدد 1، 2021، الصفحات 471-496.

تسعى الجزائر جاهدة لتطوير سوق التمويل الإسلامي داخل حدودها، وذلك في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد. تأتي هذه الخطوات الأولية استجابة لأهمية هذا القطاع الواعد والطلب المتزايد على منتجاته المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. فقد شهدت الجزائر بدايات مبكرة للتمويل الإسلامي منذ عام 1991 بإنشاء بنك البركة الجزائري، تبعه افتتاح مصرف السلام الجزائري في 2008.

ومع مرور الوقت، بدأ هذا القطاع في التوسع تدريجياً، حيث أقبلت بعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، فيما سمحت السلطات بتداول منتجات إسلامية في بورصة الجزائر. كما شهد العام 2020 تطورات مهمة على صعيد تعزيز الإطار القانوني للتمويل الإسلامي، حيث رخص بنك الجزائر المركزي للبنوك باستخدام ثمانية منتجات مصرفية إسلامية جديدة، بهدف جذب المدخرات المالية وتنشيط هذا القطاع الحيوي.

على الرغم من أن التمويل الإسلامي في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى، إلا أن هذه الخطوات الإيجابية تمهد الطريق نحو تطوير سوق واعدة قادرة على المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات المواطنين والمستثمرين على حد سواء[1].

جدول رقم (4–21): نشاط الصناعة المالية الإسلامية سنة 2020م

القطاعات	المبلغ (مليار دولار)	النسبة المئوية
البنوك الإسلامية	2,104.1	68.7%
الصكوك الإسلامية	775.7	25.4%
صناديق الاستثمار	154.6	5.1%
التكافل	24.3	0.8%
المجموع	3,057.7	100%

المصدر: عبد الحميد بو الودنين عبد الحمي، **الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر**، مداخلة مقدمة مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية، تيبازة، 20 فيفري 2023.

[1] مخلوف سهام ، سحنون عقبة ، **صيغ التمويل الاسلامي بديل للتمويل التقليدي– مع الإشارة إلى تجربتي ماليزيا وبريطانيا– وآليات استفادة الجزائر منها**. السياسة العالمية، مجلد 6، العدد 2، 2022، الصفحات 889-914.

تُعتبر تجربة سوق دبي المالي في مجال الصكوك الإسلامية مثالًا ناجحًا يمكن للجزائر الاستفادة منه واستلهام بعض الممارسات الجيدة. فقد اتخذت حكومة دبي خطوات مماثلة لما ذُكر أعلاه، حيث وضعت استراتيجية طويلة المدى لتطوير سوق التمويل الإسلامي في الإمارة، وقامت بإصدار صكوك سيادية بشكل كبير لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في هذا السوق الواعد.

كما عملت حكومة دبي على توفير بيئة تنظيمية وقانونية ملائمة للصكوك الإسلامية، وقدمت حوافز ضريبية وتسهيلات للشركات العاملة في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء هيئات متخصصة للرقابة الشرعية على الصكوك الإسلامية، وتأسيس شركات ذات غرض خاص لدعم عمليات الإصدار والتداول.

نتيجة لهذه الجهود المتكاملة، أصبحت دبي مركزًا إقليميًا رائدًا للتمويل الإسلامي، حيث تستحوذ على حصة كبيرة من إصدارات الصكوك العالمية. كما نجحت في جذب العديد من المستثمرين والشركات العاملة في هذا القطاع، مما ساهم في تنويع اقتصادها وتعزيز مكانتها المالية الدولية[1].

على المستوى الحكومي، يجب اتخاذ عدة خطوات رئيسية لإدماج الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر وتعزيز دورها في السوق المالي الوطني. أولًا، يتعين على الحكومة وضع استراتيجية وخطة طويلة المدى تمتد لعدة سنوات، تتضمن رؤية واضحة وأهدافًا محددة لتطوير سوق الصكوك الإسلامية في البلاد. يجب أن تشمل هذه الاستراتيجية مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في السوق المالي الجزائري، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية، وهيئات الرقابة والتنظيم، والجهات الشرعية، وممثلي القطاع الخاص والمستثمرين.

ثانيًا، يجب على الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة، مثل وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة، المساهمة في توجيه السياسات واتخاذ القرارات التي من شأنها خلق بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة لتطوير سوق الصكوك الإسلامية في الجزائر. ويمكن أن يشمل ذلك إصدار تشريعات جديدة أو تعديل القوانين الحالية لتسهيل عمليات إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

ثالثًا، يجب على الحكومة اتخاذ مجموعة من الحوافز التشجيعية لجذب المستثمرين والشركات إلى سوق الصكوك الإسلامية. على سبيل المثال، يمكن تقديم إعفاءات ضريبية أو تخفيض الرسوم والعمولات المرتبطة بالتكوين الرأسمالي والأصول العينية والمنافع المرتبطة بها عند إصدار الصكوك الإسلامية.

---

[1] براني عبد الناصر، كاسحي موسى، يونس شعيب، **تجربة إدماج الصكوك الإسلامية في سوق دبي المالي وآليات استفادة بورصة الجزائر منها**. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 9، العدد 1، 2022، الصفحات 761-782.

رابعًا، يجب على الحكومة المبادرة بإصدار صكوك سيادية، حيث أثبتت التجربة في دول أخرى مثل دبي أن إصدار الصكوك الحكومية يساهم في تحفيز القطاع الخاص على دخول هذه الصناعة والاستفادة من مزاياها. كما تعزز الصكوك السيادية ثقة المستثمرين في السوق وتساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تم استخلاص منهجية متكاملة لتقييم آليات تمويل عجز الموازنة للمشاريع الحكومية من منظور إسلامي، وذلك من خلال الاستفادة من التكامل بين علوم السياسة والاقتصاد والمالية العامة. وقد تم التأكيد على أهمية تقييم السياسات كأداة فعالة مستمدة من علم السياسة لتحليل سياسات الموازنة العامة، بما في ذلك تقييم آليات تمويل العجز كجزء لا يتجزأ من هذه السياسات.

استندت المنهجية المستنبطة إلى المعايير الاقتصادية التقليدية كالكفاءة والاستدامة والعدالة، إضافةً إلى المبادئ الشرعية الإسلامية مثل تحريم الربا والغرر وتحقيق مقاصد الشريعة.

تم تطبيق هذه المنهجية على تجارب دولية مختارة، مع التركيز بشكل خاص على تجربتي ماليزيا والمملكة العربية السعودية في استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع حكومية كبرى. وقد أظهرت هذه الدراسات نجاح الصكوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بالضوابط الشرعية، إلا أنها كشفت أيضًا عن بعض التحديات المتعلقة بتوافق بعض هياكل الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يستدعي تطوير ضوابط أكثر دقة لضمان هذا التوافق.

كما تم تحليل تجربة الجزائر في اللجوء إلى التمويل غير التقليدي "طباعة النقود" لتغطية عجز موازنتها، وتقييم هذه التجربة من منظورين اقتصادي وإسلامي، حيث تبين أنها قد تكون حلاً مؤقتًا لمواجهة الأزمات، لكنها غير مستدامة على المدى الطويل وتتعارض مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

واختتامًا، تم التأكيد على ضرورة تبني الدول الإسلامية لآليات تمويلية متوافقة مع الشريعة كالصكوك وغيرها لتمويل مشاريعها التنموية، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة وتطوير هياكل وضوابط تضمن التوافق التام مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق الاستدامة والتنمية الشاملة. كما تم التأكيد على أهمية التكامل بين علوم السياسة والاقتصاد والمالية العامة في وضع سياسات مالية عامة فعالة ومستدامة تلبي احتياجات التنمية وتحقق الرفاهية العامة في البلدان الإسلامية.

الخاتمة

الخاتمة:

في ظل المناقشات المستمرة حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتوازن المناسب بين التدخل الحكومي وآليات السوق الحرة، تبرز أهمية السياسات المالية والموازنة العامة للدولة كأدوات رئيسية لتنفيذ الخطط الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية المنشودة. حيث تُحدد الموازنة العامة مصادر إيرادات الدولة وبنود نفقاتها على مختلف القطاعات والمشاريع التنموية.

ومع ذلك، قد تواجه الدول عجزًا في موازناتها العامة عندما تتجاوز النفقات المقدرة الإيرادات المتوقعة. وفي هذه الحالة، تلجأ الدول عادةً إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض، سواء بإصدار سندات حكومية بفوائد ربوية أو من المؤسسات المالية الدولية. إلا أن هذه الآلية التقليدية تُعرّض الدول لمخاطر تراكم الديون وأعبائها الثقيلة على المدى الطويل، مما قد يؤثر سلبًا على استقرار الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة للدولة الإسلامية، فإن تمويل عجز الموازنة العامة يخضع لضوابط شرعية صارمة تُحرّم التعامل بالفائدة الربوية، مما يستدعي البحث عن آليات تمويلية بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة في سعيها لاستكشاف إمكانية تمويل مشاريع الدول الإسلامية بعجز الموازنة بطريقة تحقق الاستدامة المالية وتتوافق مع المبادئ الإسلامية.

كما تبرز أهمية هذا الموضوع في ظل التوجه المتزايد للعديد من الدول الإسلامية نحو تبني نماذج اقتصادية متوازنة تجمع بين الشريعة الإسلامية والتنمية المستدامة. حيث يُعد إيجاد آليات تمويلية إسلامية للمشاريع الحكومية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هذه الدول في تحقيق أهدافها التنموية.

ومن هنا، سعينا من خلال هذه الدراسة إلى استكشاف مجموعة من المتغيرات الاقتصادية المهمة، مثل الإيرادات والنفقات العامة للدول، وسياسات الموازنة العامة، ومفهوم عجز الموازنة ونظرة المدارس الاقتصادية المختلفة له، بالإضافة إلى البحث في الآليات التمويلية الإسلامية البديلة وكيفية تقييمها وفق معايير اقتصادية وشرعية. كل ذلك بهدف المساهمة في تطوير حلول تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وقادرة على تلبية احتياجات التمويل الحكومي في الدول الإسلامية بشكل مستدام.

1: مناقشة فرضيات الدراسة

أ. **الفرضية الأولى:** إن لجوء الدولة لآليات التمويل بعجز الموازنة سياسة مشروعة من منظور إسلامي بشرط توفر الضوابط الاقتصادية الإسلامية.

تؤكد الدراسة على جواز اللجوء إلى تمويل العجز في حالات الضرورة القصوى مثل الحروب والكوارث والأزمات الاقتصادية الحادة، أو لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية التي تعود بالنفع العام على المجتمع. لكن يجب الالتزام بضوابط الاقتصاد الإسلامي مثل تجنب الربا والغرر، وتحقيق مقاصد الشريعة، وحسن إدارة الدين العام، وضمان الشفافية والمساءلة، والاستدامة المالية.

ب. **الفرضية الثانية:** توجد آليات وأدوات تمويلية إسلامية بديلة تتوافق مع أحكام الشريعة ويمكن اعتمادها لتمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة.

استعرضت الدراسة مجموعة من الآليات والأدوات التمويلية الإسلامية البديلة مثل الصكوك، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والسلم، والقرض الحسن، والزكاة، والوقف. كما أبرزت تجارب بعض الدول الإسلامية كماليزيا والسعودية مع الإشارة إلى الامارات في تطبيق هذه الآليات.

ت. **الفرضية الثالثة:** تعتبر الصكوك والتمويل بالمشاركة والزكاة وغيرها من الأدوات الإسلامية حلولاً تمويلية فعالة وأقل مخاطرة من الآليات التقليدية.

أكدت الدراسة على فاعلية وكفاءة الأدوات التمويلية الإسلامية كالصكوك والتمويل بالمشاركة والزكاة في تمويل المشاريع الحكومية، مع الحد من مخاطر المديونية والتضخم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

ث. **الفرضية الرابعة:** التكامل بين العلوم السياسية والاقتصاد الإسلامي والمالية العامة ينتج عنه أداة فعالة لتقييم آليات التمويل بعجز الموازنة.

تؤكد هذه الفرضية على ضرورة المنهج التكاملي والمتعدد التخصصات لمعالجة قضية حيوية مثل تمويل عجز الموازنة من منظور إسلامي. وتدعم الدراسة هذه الفرضية من خلال التالي:

- ✓ الاستفادة من أدوات تحليل وتقييم السياسات العامة في العلوم السياسية، لتحليل سياسات الموازنة العامة والتمويل بعجزها كجزء لا يتجزأ منها، واستخدام مفهوم المصلحة العامة في تحديد أولويات التمويل.
- ✓ استنباط معايير التقييم من مبادئ الاقتصاد الإسلامي مثل العدالة والاستدامة والكفاءة وتوافق الشريعة، ودمجها مع المعايير الاقتصادية التقليدية، فضلاً عن التركيز على تفعيل دور الزكاة والأوقاف.
- ✓ توظيف مفاهيم ومعادلات المالية العامة في تحليل عجز الموازنة وطرق تمويله وآثاره الاقتصادية، كمعادلة قيد الموازنة وتحليل آثار التمويل على التضخم والاستثمار الخاص وميزان المدفوعات.
- ✓ تطوير منهجية متكاملة لتقييم آليات تمويل عجز الموازنة من منظور إسلامي، تجمع بين المعايير الاقتصادية والشرعية والاجتماعية والبيئية، واستخدام دراسات الحالة لتحليل تجارب دولية في هذا المجال.
- ✓ التوصل إلى نتائج وتوصيات مهمة للدول الإسلامية في تمويل مشاريعها الحكومية بشكل يحقق الاستدامة المالية والتوافق مع الشريعة، من خلال هذا التكامل المعرفي.

لذلك تؤكد الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث إن التكامل بين أدوات العلوم السياسية والمبادئ الاقتصادية الإسلامية ومفاهيم المالية العامة أنتج منهجية متكاملة وفعالة لتقييم آليات تمويل عجز الموازنة. ويسهم هذا النهج المتعدد التخصصات في فهم المشكلة بشكل أفضل وتطوير حلول تمويلية أكثر كفاءة واستدامة وتوافقاً مع الشريعة الإسلامية.

ث. **الفرضية الخامسة:** يتم تقييم كفاءة واستدامة الآليات التمويلية الإسلامية قبل وأثناء وبعد تطبيقها من خلال معايير ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية.

تم تطوير منهجية شاملة لتقييم آليات تمويل عجز الموازنة من منظور إسلامي، تستند إلى معايير اقتصادية كالكفاءة والاستدامة والعدالة، ومعايير شرعية كتوافق الشريعة وتحقيق مقاصدها. وتم تطبيق هذه المنهجية على دراسات حالة لتجارب دولية مختارة.

ج. **الفرضية السادسة:** تتطلب عملية اعتماد الآليات التمويلية الإسلامية توافر إطار تنظيمي وقانوني وحوكمة رشيدة لضمان توافقها مع متطلبات الاستدامة المالية للدولة.

أبرزت الدراسة أهمية وجود إطار تنظيمي وقانوني واضح، وحوكمة رشيدة، لضمان تطبيق التمويل الإسلامي بشكل فعال ومستدام، والتغلب على التحديات التي تواجهه، مثل إصدار تشريعات وقوانين تنظم أسواق التمويل

الإسلامي، وإنشاء هيئات رقابة شرعية مستقلة، وتطوير برامج تدريبية، وتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية الإسلامية.

2: النتائج العامة للدراسة

✓ أثبتت الدراسة جواز لجوء الدول الإسلامية إلى آليات تمويل عجز الموازنة في حالات الضرورة القصوى مثل الحروب والكوارث والأزمات الاقتصادية الحادة، أو لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية ذات النفع العام للمجتمع، شريطة الالتزام بالضوابط الاقتصادية الإسلامية كتجنب الربا والغرر، وتحقيق مقاصد الشريعة، وحسن إدارة الدين العام، والشفافية والمساءلة، وتحقيق الاستدامة المالية.

✓ أظهرت الدراسة وجود مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات التمويلية الإسلامية البديلة المتوافقة مع أحكام الشريعة، ومنها الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة، والتمويل التشاركي كالمضاربة والمشاركة، والقروض الحسنة، ومؤسسات الزكاة والأوقاف، وأثبتت فاعليتها في تمويل المشاريع الحكومية.

✓ أبرزت فوائد الصكوك والتمويل بالمشاركة والزكاة والأوقاف في تحقيق الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية، من خلال الحد من مخاطر المديونية والتضخم، وتعزيز المشاركة والتضامن والتوزيع العادل للثروة.

✓ تم تطوير منهجية شاملة لتقييم كفاءة واستدامة الآليات التمويلية الإسلامية قبل وأثناء وبعد تطبيقها، تعتمد على معايير اقتصادية وشرعية واجتماعية وبيئية محددة.

✓ أكدت الأطروحة على أهمية توفير إطار تنظيمي وقانوني واضح، وحوكمة رشيدة، لضمان نجاح تطبيق التمويل الإسلامي، من خلال إصدار تشريعات ناظمة، وإنشاء هيئات رقابة شرعية، ورفع كفاءات العاملين، وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية.

✓ أشارت الدراسة إلى أن التمويل غير التقليدي كـ"طباعة النقود" قد يكون حلاً مؤقتاً في الأزمات الطارئة، لكنه غير مستدام ويخالف مبادئ الاقتصاد الإسلامي، كما تبين من تجربة الجزائر.

✓ تم تسليط الضوء على تجارب دول إسلامية رائدة في تطبيق التمويل الإسلامي مثل ماليزيا والسعودية مع الإشارة إلى الامارات العربية المتحدة، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

3: التوصيات

- مراجعة وتطوير هياكل الصكوك الإسلامية بشكل مستمر لضمان توافقها التام مع أحكام الشريعة، وتجنب الممارسات المشكوك في شرعيتها كتصكيك الدين النقدي وبيع العينة.
- إعادة تنشيط وتفعيل دور مؤسسات الزكاة والأوقاف وإصلاح أنظمتها لتعزيز مساهمتها في تمويل التنمية وتخفيف أعباء الموازنة وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم المحتاجين.
- تطوير أسواق مالية إسلامية فعالة وشفافة لتداول الأدوات التمويلية الإسلامية بسهولة وأمان، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والخارجية.
- إدماج آليات التمويل الإسلامي المختلفة كالصكوك، القرض الحسن، الزكاة والوقف ضمن بنود الموازنة العامة للدولة كطريقة كخطوة عملية لتطبيق هذه الآليات.
- إعداد برامج تدريبية متخصصة لرفع كفاءات العاملين في قطاع التمويل الإسلامي، وبناء قدرات الجهات الحكومية في إدارة وتطبيق آلياته.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الإسلامية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتطوير معايير وضوابط موحدة لإصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

4: آفاق البحث

أ. دراسة صيغ وأدوات تمويلية إسلامية مستحدثة أخرى مثل صكوك المشاركة في الإنتاج وسندات السلم النفطي، وتقييم جدواها في تمويل المشاريع الحكومية.

ب. توسيع نطاق الدراسة لتشمل تجارب دول إسلامية أخرى في تمويل المشاريع الحكومية بالتمويل الإسلامي، واستخلاص الدروس المستفادة.

ت. تقييم أثر التمويل الإسلامي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الإسلامية من حيث النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

ث. تحليل التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التمويل الإسلامي واقتراح حلول عملية للتغلب عليها.

ج. مقارنة تجارب التمويل الإسلامي في البلدان الإسلامية مع تجارب دول غير إسلامية في استخدام أدوات تمويلية مشابهة، واستخلاص الدروس المستفادة.

ختاما، فقد أكدت الدراسة على أهمية التمويل الإسلامي كبديل استراتيجي وفعال عن التمويل التقليدي، وقدرته على تلبية احتياجات تمويل المشاريع الحكومية في الدول الإسلامية، مع تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية للمجتمعات، فضلاً عن الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية.

كما قدمت الأطروحة منهجية علمية محددة لتقييم جدوى واستدامة آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي شامل، مستنبطة من خلال التكامل بين العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية الإسلامية والمالية العامة، آخذة في الاعتبار المعايير الاقتصادية، والشرعية، والاجتماعية، والبيئية. وهذه المنهجية تمثل أداة عملية مهمة لصانعي القرار والجهات المعنية.

وأخيراً، أوصت الدراسة باتخاذ خطوات جادة لتهيئة البيئة التشريعية والمؤسساتية والتنظيمية المناسبة، لضمان نجاح وازدهار صناعة التمويل الإسلامي في العالم الإسلامي، من خلال تطوير الأسواق والقوانين والحوكمة والكوادر البشرية والتعاون الدولي في هذا المجال الحيوي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

I. القرآن الكريم

II. متون الحديث

1. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج 3، القاهرة، 1955.
2. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج 4، دار الفكر للطباعة والنشر، ط 1.
3. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، ج 3، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
4. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، **صحيح البخاري**، ط5، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، 1993م.
5. أبو عبد الله محمد يزيد ابن ماجه الرَّبعي – مولاهم – القزويني، **جامع السنن**، دار الصديق للنشر، الجبيل – السعودية، ط 2، 2014 م.
6. أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، **الجامع الكبير** «**سنن الترمذي**»، دار الرسالة العالمية، 2009.
7. البخاري، مسلم، الترمذي ومجموعة من المؤلفين، **موسوعة أطراف الحديث**، جامع الكتب الإسلامية، المجلد 1.
8. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، **موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني**، المكتبة العلمية، ط 2.

III. المعاجم والقواميس

9. مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**"، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، اسطنبول تركيا.
10. نزيه حماد. **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**. الولايات المتحدة الأمريكية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 1993/1414.

IV. كتب الفقه

11. أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، **الاعتصام**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1417هـ.
12. أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي، **الأحكام السلطانية للماوردي**، دار الحديث، القاهرة، المجلد .
13. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل**. بغداد: مكتبة الإرشاد، 1390.
14. أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبتة الأنصاري، **الخراج**، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ط 3، 1963.
15. الإمام أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي، **الأم**، ج 2، طبعة بولاق، القاهرة، ص 20.
16. الإمام النووي، **روضة الطالبين**، الجزء الثاني، طباعة المكتب الإسلامي، ص 337.
17. جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، **القوانين الفقهية**، المطبوعات الجامعة، مطبعة الجميلة، الجزائر، 1987.
18. صالح بن غانم بن عبد الله بن سليمان بن علي السدلان، **رسالة في الفقه الميسر**، الطبعة الأولى، السعودية، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، 2005م.
19. عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ج1، 2003.
20. العلامة الدردير، **الشرح الكبير على مختصر خليل، والشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك**، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة.
21. علي بن محمد بن حبيب الماوردي، **الأحكام السلطانية**. القاهرة: دار الفكر، 1404.
22. محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي، **مفاتيح العلوم للخوارزمى** ، دار الكتاب العربي، طبعة 2، القاهرة، 1992 م.
23. وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي**، مجلد 6، ط 4، دار الفكر – سوريَّة – دمشق، 2014.
24. يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، ط 20، مكتبة رحاب الجزائر، 1988.

V. كتب الاقتصاد والمالية

25. ابراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، **مبادئ المالية العامة**، دار الصفاء للطباعة والنشر، الأردن، 1993.

26. أحمد الأشقر، "**الاقتصاد الكلي**"، الدار العالمية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص 338.

27. أحمد القذافي حمدي: "**إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**"، الطبعة الأولى، الدار اللبنانية المصرية، 1992.

28. أحمد زهير شامية، "**النقود والمصارف**"، دار زهران للنشر، عمان، 1993.

29. احمد مجدوب علي، "**السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي**"، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، الطبعة الثانية، 2003.

30. أحمرو إسماعيل حسين، **المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة**، دار الميسرة للنشر، ،2007.

31. أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، "**المقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2003.

32. أكرم إبراهيم حماد، **تطور النظام المحاسبي الحكومي في فلسطين، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي**، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2008.

33. بخزاز يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

34. جمال لعمارة، "**اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق**". البصيرة. دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول، الجزائر: 1999م.

35. جمال لعمارة، **المصارف الإسلامية**. الجزائر: دار النبأ، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1996.

36. جيمس اندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

37. جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الإقتصاد الكلي**. ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، الرياض: دار المريخ، 1999.

38. حامد عبد المجيد دراز، "**السياسات المالية**"، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

39. حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام**. مركز الإسكندرية للكتاب، 2001.

40. حسن عبد الله الأمين، **زكاة الأسهم والسندات، مناقشة بعض الآراء الحديثة**. ط1، 1993.

41. حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

42. حسيس معطفي حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001.

43. حسين مصطفى هلالي، **دور الأنظمة المحاسبية الحكومية في تقييم الأداء الحكومي من خلال تنفيذ الموازنات في مجال الانفاق الحكومي: الموازنة الصفرية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، **2006**.

44. حمد حسين يونس، " **معالجة عجز الموازنة العامة بين الفكر الاقتصادي المعاصر والفكر الإسلامي، دراسة مقارنة**". مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، مايو1998.

45. حيى حسين، عناية غازي، "**التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1985.

46. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005.

47. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**. ط3، عمان: دار وائل للنشر، 2000.

48. خالد واصف الوزاني، محمد حسين الرفاعي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

49. خضر عباس المهر، "**التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية**"، عمادة المكتبات، الرياض، 1981.

50. خيري عبد القوي، **دراسة السياسة العامة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الاولى، 1989.

51. دويدار محمد، **مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع، الاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

52. رفعت السيد العوضي، **الاقتصاد الإسلامي المرتكزات– التوزيع – الاستثمار – النظام المالي**، مجلد 1، مؤسسة أحبار اليوم، إدارة الكتب والمكتبات، 1990.

53. رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، 1979.

54. رفيق يونس المصري، المحصول **في علوم الزكاة**، دار المكتبة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2000.

55. رمزي زكي. **المديونية الخارجية، رؤية من العالم الثالث**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1978.

56. رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**. سلسلة عالم المعرفة 226 – الكويت: تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.

57. رمزي زكي، **الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، القاهرة: سيناء للنشر، 1992م.

58. رمزي زكي، **انفجار العجز، علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي والمنهج التنموي**. دار المدى للثقافة، 2000.

59. ريان يوسف راتب حسين، **عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999م.

60. سعد بن حمد اللحياني، **الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 1997.

61. سعد عبد العزيز بن عثمان، **قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.

62. سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة–مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، لبنان، 2008م.

63. سلوم حسن ودرويش حيدر، **الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ– دراسة تحليلية للموازنة العراقية**، 2005–2007، الجامعة المستنصرة، بغداد، العراق.

64. سليم أبو طالب سليم، **أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفكر الإسلامي في الدولة العباسية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 1999م.

65. سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام–المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي– المدخل الدولي**. مطبعة الإشعاع الفنية، ط2، 1998.

66. سمير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، "**المالية العامة**"، دار النشر، القاهرة، 2000.

67. سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، 2000.

68. سيد أحمد البواب، **عجز الموازنة العامة للدولة– النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج**، دار البيان للطباعة، ط1، مصر، 2000.

69. السيد عبد المطلب غانم، **الموازنة العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد –اتجاهات ورؤى جديدة**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004.

70. السيد عبد المولى، **المالية العامة دراسة للإقتصاد العام**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977،

71. السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق تنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

72. السيد محمد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعية طبع نشر و توزيع الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

73. السيد ناظم الشمري، محمد نوري، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، دار زهران للنشر، عمان، 1999.

74. صالح مفتاح، "**النقود والسياسة النقدية**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

75. صالحي صالح، **السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة**. المنصورة: دار الوفاء للنشر، 1421/ 2001.

76. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

77. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعات والنشر، بيروت، 1992.

78. عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة السياسات المالية العامة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.

79. عادل أحمد حشيش، رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.

80. عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2011.

81. عبد الحميد القاضي، "**مبادئ المالية العامة**"، دار الجامعات المصرية للنشر، الإسكندرية، 1986.

82. عبد الحميد عبد المطلب، "**السياسات الاقتصادية على محتوى الاقتصاد القومي**"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

83. عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

84. عبد السميع المصري، **المصرف الإسلامي: علميا وعمليا**. مكتبة وهبة، القاهرة:1408/ 1988م.

85. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر. 2017.

86. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2007.

87. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997.

88. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**. دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

89. عزت قناوي، **أساسيات في المالية العامة**، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، 2006.

90. عطية عبد الحليم صقر، **اقتصاديات الوقف**. القاهرة: دار النهضة العربية. 1998.

91. علي الكنعان، "**الاقتصاد المالي**" ، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد دمشق، 2009.

92. علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2005.

93. علي عبد الرسول، **المبادئ الاقتصادية في الإسلام**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1980.

94. علي كنعان، "**اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**"، مشورات دار الحسين، دمشق، 1997.

95. عوف محمود الكفراوي، **الرحابة المالية في الإسلام**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية، مصر، ط2، 1997.

96. عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الإشعاع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى.1997.

97. غازي حسين عناية، **أصول الإيرادات المالية العامة في الفكر الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

98. غازي عناية، **أصول المالية العامة الإسلامية**. بيروت: دار ابن حزم، 1993/1414.

99. غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار السياق، عمان، الأردن، ط1، 1998.

100. فاروق صالح الخطيب، **المالية العامة في المملكة العربية السعودية: تخطيط– توزيع– تنمية**. مكتبة دار جدة، 2000م.

101. فاطمة سويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة والكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.

102. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2001.

103. فوزت فرحات، **المالية العامة– دراسة التشريع المالية اللبناني–**، منشورات الحلبي، بيروت، 2001.

104. فوزي عطوي، **المالية العامة**، بيروت، منشورات الحلي، 2003.

105. لأري الوتيز، **نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية**، ترجمة جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة العربية الاولى، القاهرة، 1996.

106. اللجنة الإستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية – اللجنة الاقتصادية: " **الأدوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة**". الكويت: مطبعة السلام، محرم 1417هـ/ يونيو 1996م.

107. مجدي محمود شهاب، **أصول الاقتصاد العام–المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر كلية الإسكندرية، 2004.

108. مجمع الفقه الإسلامي، **قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي**، دمشق: دار القلم، 1998/1418.

109. محمد الصغير يعلي ويسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، باتنة، 2003،

110. محمد أنس الزرقا، " دور الزكاة في الاقتصاد الإسلامي" . من كتاب: **اقتصاديات الزكاة**. جدة: البنك الإسلامي للبحوث والتدريب، 1417 / 1997.

111. محمد بن ناصر السلمي، **أحكام النقل في المعاملات المالية** – المجلد–، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1424 هـ.

112. محمد حسين أبو يحي، **اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة**، دار عمان للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.

113. محمد خصاونة، **المالية العامة –النظرية والتطبيق–**، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015.

114. محمد عباس محرزي، **إقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

115. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999.

116. محمد عبد المنعم عفر، **المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في اقتصاد إسلامي**، المملكة العربية السعودية– جامعة أم القرى، ط1، 1991م.

117. محمد علي القري، " **مشكلة العجز المالي الحكومي في الاقتصاد الإسلامي**" . البصيرة، دورية تصدر بالجزائر، العدد الخامس، 2000/1420.

118. محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.

119. محمد علي حسن، **العلاقات الدولية في القرآن والسنة**، مكتبة النهضة الإسلامية، عمان، ط 1، 1980.

120. محمد عمر حماد أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**. الإسكندرية: أليكس تكنولوجيا المعلومات، 2004.

121. محمد عمر شابرا، **نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الشريعة الإسلامية**. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990/1410.

122. محمد فاروق النبهان، **الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي**، دار الذكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة أولى، 1987.

123. محمد مروان السمان واخرون، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

124. محمد نجاة الله صديقي، **النظام المصرفي اللاربوي**. جدة: المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1405هـ.

125. محمد نجاة الله صديقي، **مفهوم الإنفاق العام في دولة إسلامية حديثة**، جامعة الملك عبد العزيز مركز النشر العلمي، جدة، 1993.

126. محمود الخالدي، **سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي**، شركة الشهاب الجزائر، 1989.

127. محمود حسن صوان، أساسيات **العمل المصرفي الإسلامي**. عمان: دار وائل للنشر، 2001.

128. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، دار المسرح للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2000م.

129. محمود سحنون، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**. الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2003.

130. مصطفى سلمان، حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

131. منذر قحف، "**القطاع العام الاقتصادي ودوره في توليد الإيرادات العامة في النظام الاقتصادي الاسلامي**". **موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية**". جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1998/1410.

132. منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، **دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي**. الكويت: دار القلم، 1979.

133. المنوفي كمال، **أصول النظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

134. موفق محمد عبده، **الموارد المالية العامة في الفقه الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

135. مؤيد عبد الرحمن الدوري وطاهر موسى الجنابي، **إدارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

136. نعمت عبد اللطيف مشهور، "الزكاة وتمويل التنمية". **ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر**، القاهرة: المعهد العالمي الإسلامي، 1992.

137. نعمت عبد اللطيف مشهور، **اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية**. القاهرة: مطبعة العمرانية، 1988.

138. هشام أسامة منور، **الوقف، تمويله تنميته**، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت لبنان الطبعة الأولى 2005.

139. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **بيان المجلس الشرعي بشأن تطبيقات الصكوك**، المنامة، البحرين، 2008.

140. وجدي حسين، "**المالية الحكومية والاقتصاد العام**"، القاهرة، 1988.

141. وصال العزاوي، **السياسة العامة دراسة نظرية في حقل معرفي جديد**، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد، 2001.

142. يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998.

VI. الرسائل العلمية

143. اسامة مرتضى باقر السعيدي، **تكنولوجيا الاعلام وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2002.

144. بختة سعيدي، "**أثر دور الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990/2009**"، جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2011.

145. بهاء الدين أحمد العريني، **إطار مقترح لتطبيق الأساس الصفري في إعداد موازنات الجامعات والكليات المتوسطة بقطاع غزة**، ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ،2007.

146. حسن زكي أحمد عثمان، **تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء– دراسة ميدانية–**، ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

147. درواسي مسعود، "**دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004**"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005_2006.

148. سوسن الشمراني، **موازنة البرامج والأداء**، ماجستير، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، 2010.

149. صدام عبد الستار رشيد، **الادارة والسياسة العامة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2009.

150. عبد القادر باغوس، "**دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(1986–1997)**" . رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999/1998.

151. عبيد الله بن صالح اللحياني، **نموذج مقترح لخطة الانتقال إلى موازنة التخطيط والبرمجة في الجامعات السعودية**، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة والتخطيط، السعودية، 1423-1424هـ.

152. فتحي خليل الخضراوي، **العجز المالي والسياسة النقدية في مصر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الرابع، 1989م.

153. فريد أحمد عبد الحافظ غنام، **إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين**، ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2006.

154. قرومي حميد، "**الموازنة العامة لبيت المال: دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

155. لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، « **العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر**» . رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة القاهرة، 1990.

156. لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر –تونس**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

157. محمد راشد الشمري، **تقييم قواعد إعداد الموازنات الحكومية بدولة الكويت– دراسة تطبيقية على بيت الزكاة–**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2012.

158. محمد عبد الرحمان، **استخدام الأساس الصفري في إعداد موازنات الوحدات الإدارية العامة كأداة لترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة فاعليته مع التطبيق على قطاع التعليم في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، ،1982.

159. محمد مصطفى أبو مصطفى، **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

160. ملاك سلوى، **الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية، دراسة تجارب دولية**، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث ميدان: علوم الاقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج- ، 2023.

161. نبيل خليل طه سمور، **سوق الأوارق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق– دارسة حالة سوق أرس المال الإسلامي في ماليزيا**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، 2007م.

162. ياسر حامد عباس جدوع، **مدى امكانية تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية**، ماجستير، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جادارا، الأردن ،2015.

VII. المقالات العلمية

163. البكري رياض عباس، **الموازنة التعاقدية الأسلوب الأمثل في تخطيط وتنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، 2013.

164. براني عبد الناصر، مومني إسماعيل، كاسحي موسى، **المالية الإسلامية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية للدولة الحديثة –دلائل نظرية وتطبيقية في الجزائر–**، Revue Etudes en Economie et Commerce et Finance ، مجلد 10، العدد 1، 2021، الصفحات 471-496.

165. براني عبد الناصر، كاسحي موسى، يونس شعيب، **تجربة إدماج الصكوك الإسلامية في سوق دبي المالي وآليات استفادة بورصة الجزائر** منها. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 9، العدد 1، 2022، الصفحات 761-782.

166. بوخرص أحمد أمين، تخربين وليد، **دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية– مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة أنموذجا**، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، مجلد 2، العدد 2، 2021.

167. جليلة مصطفى عبد الرحمان، إيمان غانم أحمد، **استخدام موازنة البرامج والأداء – نموذج تطبيقي في معهد الإدارة –**، مجلة التقني، المجلد 27، العدد 5 ،2014.

168. خالد عيسى العدوان، محمد كنوش الشرعة، **الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة**، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 41، العدد 3، 2014.

169. ستار جابر خلاوي، مازن عباس كاظم المياحي، **تأثير تطبيقات الموازنة التعاقدية في رقابة وتقويم الأداء للمشاريع الاستثمارية– بحث تطبيقي على موازنات مشاريع تنمية الأقاليم في العراق–**، المجلة الدولية لأبحاث العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2، 2016.

170. سعد السعيدي، بسمة خليل الأوقاتي، **دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 500، 2011.

171. مخلوف سهام ، سحنون عقبة ، **صيغ التمويل الاسلامي بديل للتمويل التقليدي– مع الإشارة إلى تجربتي ماليزيا وبريطانيا– وآليات استفادة الجزائر منها**. السياسة العالمية، مجلد 6، العدد 2، 2022، الصفحات 889-914.

172. **نظام التشغيل والتحويل b.o.t**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 35، نوفمبر، 2004.

173. هدى دياب أحمد صالح، **تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق كفاءة الأداء بالوحدات الحكومية**، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية للعلوم، المجلد السادس، عدد 17 ،2015.

VIII. الملتقيات والندوات العلمية

174. أبو غدة عبد الستار، **عقد البناء والتشغيل والإعادة وتطبيقه في تعمير الأوقاف والمرافق العامة**، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 26-30 افريل 2011.

175. أحمد علي عبد الله، " **صيغ الاستثمار الزراعي في النظام المصرفي السوداني**". **ندوة: صيغ تمويل التنمية في الإسلام**، الخرطوم، 25-27 رجب 1317هـ(18-20 يناير 1993)، جدة البنك الإسلامي للتنمية، 1995.

176. إسماعيل حسين، **موازنة البرامج والأداء–المفهوم، الفلسفة والأهداف–**، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق، سوريا، 2004.

177. جمال البدور، ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربية، دمشق 25-26 يوليو، 2004.

178. حسن محمد إسماعيل البيلي، "**التخريج الشرعي لصيغ التمويل الإسلامية**". ندوة: صيغ تمويل التنمية في الاسلام، الخرطوم، ،25-27 رجب 1317هـ (18-20 يناير 1993)، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1995.

179. سامي حسن حمود، "**صيغ التمويل الإسلامي**". ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992.

180. ظاهر، عدنان، **إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها في لبنان وبعض الدول العربية**، ندوة إقليمية للبرلمانات العربية بعنوان "البرلمان والموازنة والنوع الاجتماعي"، بيروت، 22-2004/06/24.

181. عبد الحميد بو الودنين عبد الحمي، **الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر**، مداخلة مقدمة مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية، تيبازة، 20 فيفري 2023.

182. عبد الحميد خرابشة، "**نظرة الإسلام للديون الخارجية وأثر هذه الديون على الدول النامية**". ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، القاهرة: المعهد العالمي الإسلامي، 1992.

183. عبد الله عبد السلام، آمال محمد كمال، **رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث مقدم لمؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، نوفمبر،2001.

184. محمد بن إبراهيم السحيباني، **دور الصكوك السيادية وشبه السيادية في تمويل مشروعات البنية الأساسية المدرة للدخل**، ورقة عمل مقدمة لمنتدى تونس الدولي حول الصكوك (الندوة الدولية حول الصكوك الإسلامية في خدمة التشغيل)، 28-30 نوفمبر 2016م، تونس.

185. محمد عبد الحليم عمر، **التخطيط والموازنات فى إدارة صناديق الأوقاف**، ندوة حول: التطبيق المعاصر للوقف، تجربة صناديق الأوقاف وآفاق تطبيقها فى المجتمع الإسلامى فى روسيا، الفترة من 14-2004/6/17م، قازان – جمهورية تتارستان، مجلد 1.

186. محمد علي جبران، **مفاهيم الوازنة العامة للدولة ومداخل إعدادها**، ورقة مقدمة في ورشة عمل حول الموازنة العامة للدولة وكيفية التعامل معها، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، اليمن، 2008،

187. مصطفى فضل المولى عوض الله، "**التمويل التنموي لرأس المال الثابت في الصناعة– تجربة السودان**". ندوة: صيغ تمويل التنمية في الإسلام، الخرطوم، 25-27 رجب 1317هـ(18-20 يناير 1993)، جدة البنك الإسلامي للتنمية، 1995.

188. منذر قحف، " **الدور الاقتصادي للوقف في التصور الإسلامي**". ندوة: السياسة الاقتصادية في إطار النظام المالي الإسلامي، جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 1991.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

189. Al-salahat, Sami, ***Fundamental Considerations for the Development and Investment Nature of the Waqf*** , Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, Vol. 18, No. 2, 2005.

190. Anne Epaulard, Aude Pommeret, ***Introduction à la Macroéconomie*****.** Paris: Edition La Découverte, 2002.

191. Arifin Lubis, Hasan Sakti Siregar, Syarief Fauzi, ***A Study on the Defferent Applications of Performance Based Budget And Zero BASED Budget on Regional Task Force Units In North Sumatra***, International Journal of Management Sciences and Business Research, Vol 03- Issue 10, 2014.

192. Association of Conculting Engineering Companies, ***Understanting Public Private Partnerships In Canada***, Canada. See :

193. Ball, Laurence and Mankiw, N. Gregory, (1995), **What do budget deficits do?,** Proceedings - Economic Policy Symposium - Jackson Hole, issue . https://EconPapers.repec.org/RePEc:fip:fedkpr:y:1995:p:95-119 .

194. Bastagli, Francesca, David Coady, and Sanjeev Gupta. "***Chapter 4. Fiscal Redistribution in Developing Countries: Overview of Policy Issues and Options***". *Inequality and Fiscal Policy*. USA: International Monetary Fund, 2015.

195. Blanchard, O., Amighini, A., & Giavazzi, F. (2012). ***Macroeconomics: A European Perspective*** (5th ed.). Pearson.

196. Brigitte Sablayrolles ***la Budgetisation Par La Perfermance En France Bilan et Perspectives***, Presupuesto .y Publico 51/2008.

197. Burim N.Haxholli, ***Zero Based Badgeting in KCS Implimenting Zero Based Badgeting METHOD IN Kosovo Correctional Servce***, Thesis, Rochester Institute of Technology, 2015.

198. Charles waline, "***le budget de d'état***", Paris la documentation française, 2006.

199. David Begg et autres, ***MACROECONOMIE*.** Ediscience international, 6émmetirage, 1994.

200. Dhumale, Rahul; Sapcanin, Amela. ***An application of Islamic banking principles to microfinance : technical note (English).*** Washington, D.C.: World Bank Group.1999. see: http://documents.worldbank.org/curated/en/729551468767355711/An-application-of-Islamic-banking-principles-to-microfinance-technical-note.

201. Dubravko Mihaljek & Bruno Tissot, 2003. ***"Fiscal positions in emerging econimies: central banks' perspective,"*** BIS Papers chapters, in: Bank for International Settlements (ed.),Fiscal issues and central banking in emerging economies, volume 20, pages 10-37, Bank for International Settlements. See : https://ideas.repec.org/h/bis/bisbpc/20-02.html.

202. Épaulard, Anne, et Aude Pommeret. *Introduction à la macroéconomie.* La Découverte, 2017.

203. G.K.Shaw:" **Leading issues of tax policy in developing countries: the economic problems** ", in: A. Peacock and F. Fort (eds) : The political economy of taxtation, Basil Blackwel , Oxford 198.

204. Gaurav Singh, Prakash Yadav, ***Zero Based Budget In India- its Relavance to Public Enterprises***, Asian Journal of Technology And Management Research, Vol 01-Issue 01, Jan-Jun 2011.

205. Geetan Vedri, Frances Fortini, Anna Karrer Manely, ***Zero Based Budget, Georgia State Departement of Agriculture***, PA 73, February 18.2013.

206. Hoang-Phuong Nguyen, ***Performance budgeting: Its rise and fall***, MPRA Paper No. 9415, 2007.

207. Hubert Kempf. **Macroéconomie. Edition** DALLOZ .2001.

208. Islamic Financial Services Industry Stability Report 2023.

209. Jacobs, D, Schoeman, NJ & Van Heerden, JH 2002, ***'Alternative definitions of the budget deficit and its impact on the sustainability of fiscal policy in South Africa'***, The South African Journal of Economics, vol. 70, no. 3. See : http://www.blackwellpublishing.com/journal.asp?ref=0038-2280&site=1

210. Jun Ma, ***Zero Based Budgeting in China Experiences of Hubei Province***, J. of Publc Budgeting, Accounting and Financial Management, 18(4), 480-515, Winter 2006, PRAcademicS Press.

211. MARC ROBINSON, ***Contact Budgeting, Public Administration***, 10.1111/1467-9299.00193.90, 2000, Maroc.

212. Martin Pickard, ***Zero Based Budgeting, Facilities Management From A to Z***, Lexicon, 2010.

213. Mustafa Kara, **Deficits budgétaires et stabilisations** . Expert au FMI, 1990.

214. OECD. ***Performance Budgeting in OECD Countries*** .2007,

215. Peter L. Rousseau, Paul Wachtel. **Inflation, Financial Development and Growth**. November 3, 2000. See: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=251589

216. Robert J. Shea, ***Performance Budgeting in the United States***, OECD journal on Budgeting, Volume 8-N01, 2008.

217. Robinson, Marc. ***Program Classification for Performance-Based Budgeting: How to Structure Budgets to Enable the Use of Evidence***. IEG Evaluation Capacity Development Series. Washington, DC : World Bank. License : Creative Commons Attribution CC BY 3.0, 2013.

218. Securities Commission Malaysia, Annual Reports (2010,2011,2012 ,…2022),Statements and Statistics. See : Securities Commission Malaysia https://www.sc.com.my/

219. Stewart Carruth, ***Zero Based Budgeting, Finance and Resources***, CG/10/052, 1March 2010, Aberdeen Cit Council, See : https://committees.aberdeencity.gov.uk

220. Tanzi, Vito and Zee, Howell H. (2001). "**Tax Policy for Developing Countries**". Economic Issues No. 27, International Monetary Fund, Washington D.C.

221. The International Islamic Liquidity Management Corporation (the IILM), **Global Islamic Liquidity Management Report 2023. See :** https://iilm.com/wp-content/uploads/2024/01/Global-Islamic-Liquidity-Management-Report-2023.pdf

222. Zero Based Budget Manuel Fiscal Year 2015, Howard Country, Public School System, See : https://www.hcpss.org

ثالثا: مواقع الإنترنت (تقارير وبيانات)

223. أحمد إبراهيم خضر. "الفرق بين مصطلحي التقويم والتقيم." الألوكة، **www.alukah.net/library/0/89519**. تم التصفح في 16 نيسان/أبريل 2024.

224. بنك الجزائر. على الموقع: **https://www.bank-of-algeria.dz**

225. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية: على الموقع: **https://databank.worldbank.org**

226. بيانات الإسكوا. على الموقع: **https://www.unescwa.org**

227. بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي. على الموقع: **https://data.albankaldawli.org**

228. بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط – المملكة العربية السعودية. على الموقع : **https://datasaudi.mep.gov.sa**

229. تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). متوفرة على الموقع الرسمي: **http://hdr.undp.org**

230. جريدة الاقتصادية: **https://www.aleqt.coml**

231. جريدة الرياض:**https://www.alriyadh.com**

232. سكاي نيوز عربية: **https**://**www**.**skynewsarabia**.**com**

233. عدنان عبد الأمير مهدي الزبيدي ، "تقويم السياسة العامة: دراسة نظرية."، **democraticac**.**de**/**?p=48534**. تم التصفح بتاريخ 2023/04/16.

234. موقع أرقام. على الموقع: **https**://**www**.**argaam**.**com**

235. موقع الديوان الوطني للاحصائيات. الجزائر. على الموقع: **https**://**www**.**ons**.**dz**

236. موقع العربية: **https**://**www**.**alarabiya**.**net**

237. موقع القدس العربي: **https**://**www**.**alquds**.**co**.**uk**/

238. موقع مباشر:**https**://**www**.**mubasher**.**info**

239. وزارة المالية السعودية. على الموقع: **https**://**www**.**mof**.**gov**.**sa**

240. وزارة المالية الماليزية. على الموقع: **https**://**www**.**treasury**.**gov**.**my**

241. وكالة الأنباء الجزائرية. على الموقع: **https**://**www**.**aps**.**dz**

242. The International Islamic Liquidity Management Corporation (the IILM). Global Islamic Liquidity Management Report 2023. Web site : **https**://**iilm**.**com**

243. Association of Conculting Engineering Companies. Web site : **https**://**www**.**acec**.**ca**

244. Howard Country, Public School System. Web site : **https**://**www**.**hcpss**.**org**

245. Aberdeen Cit Council. Web site : **https**://**committees**.**aberdeencity**.**gov**.**uk**

246. OECD. Web site : **https**://**www**.**oecd**.**org**

247. Securities Commission Malaysia. Web site : **https**://**www**.**sc**.**com**.**my**

248. Fitch Ratings. Web site : **https**://**www**.**fitchratings**.**com**

249. Trading Economics. Web site : **https**://**ar**.**tradingeconomics**.**com**

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1-1	مقارنة خصائص الضرائب والرسوم	14
2-1	مقارنة بين الضرائب والقروض	20
3-1	الفرق بين الموازنة والميزانية	46
1-2	مقارنة بين الزكاة والضريبة	108
2-2	خصائص الموازنة العامة	145
3-2	الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (التقسيم الوظيفي)	171
4-2	الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي (التقسيم النوعي)	173
5-2	موازنة الرعاية الاجتماعية	175
6-2	موازنة بيت المال	176
7-2	موازنة الاستقرار	177
1-3	أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية (2022)	208
2-3	الدين العام الخارجي لعدد من الدول العربية (2022-2021)	211
1-4	إطار عمل لتقييم وضع الاقتصاد الكلي والإصلاح المالي	349
2-4	تحليل البدائل التمويلية	352

3-4	تقييم مختلف بدائل تمويل المشاريع الحكومية بعجز الموازنة من منظور إسلامي (محاكاة افتراضية)	356
4-4	مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا، للفترة 2012-2021	365
5-4	تطور إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية وعجز/فائض الموازنة للح كومة الماليزية للفترة 2012 – 2023	367
6-4	تطور القيمة السوقية لسوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة (2010-2022)	370
7-4	أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في ماليزيا لعام 2022	372
8-4	مساهمة الصكوك السيادية في سد عجز الموازنة العامة بماليزيا خلال الفترة (2012-2022)	374
9-4	مساهمة الصكوك السيادية في سد عجز الموازنة العامة بماليزيا خلال الفترة (2012-2022)	375
10-4	تحليل البدائل التمويلية لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو"	379
11-4	تقييم البدائل التمويلية المختلفة لمشروع بناء الطرق السريعة في "جوهر باهرو"	383
12-4	مؤشر التنمية البشرية في السعودية، للفترة 2012-2021	392
13-4	مقارنة إصدارات الدين وحجم الدين العام ورصيد الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام 2022م مع الميزانيـة	395

14-4	مؤشرات سوق رأس المال للديون في المملكة العربية السعودية لسنة **2023**	397
15-4	أهم القطاعات الممولة بالصكوك الإسلامية في السعودية نهاية عام **2020**	399
16-4	تأثير اقراض القطاع العام على الموازنة الحكومية والنمو الاقتصادي	402
17-4	تحليل البدائل التمويلية لمشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة	410
18-4	اختيار البديل التمويلي الأمثل لمشروع تطوير مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة	412
19-4	مقارنة بين التجربتين السعودية والماليزية في تمويل المشاريع بعجز الموازنة	418
20-4	مؤشرات الاقتصاد الكلي والتمويل غير التقليدي في الجزائر (**2014-2022**)	424
21-4	نشاط الصناعة المالية الإسلامية سنة **2020**م	427

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1-1	أنواع الضرائب	12

2-1	أنواع القروض	19
3-1	أنواع الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة	87
1-2	أنواع الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي	111
2-2	تقسيم النفقات العامة	138
3-2	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة	143
4-2	مبادئ الموازنة العامة	149
5-2	تنفيذ الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي	161
6-2	الرقابة على الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي	170
1-3	مستويات وتركيب إيرادات الضرائب والإنفاق الاجتماعي **2010**	196

2-3	المديونية الداخلية في عدد من الدول العربية (2021-2022)	203
3-3	دالة الإيرادات من ضريبة التضخم IR بدلالة معدل التضخم f.	218
4-3	منحنى الاستثمار	231
5-3	إشتقاق منحنى: IS	233
6-3	إشتقاق منحنى LM	234
7-3	منحنى IS-LM	236
8-3	شرط التوازن الكينزي	236
9-3	أثر زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي عند كينز	238
10-3	أثر تخفيض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي عند كينز	240

11-3	تأثير تمويل العجز عن طريق السندات الحكومية من المنظور النقدي	243
12-3	تأثير تمويل العجز عن طريق التوسع النقدي من المنظور النقدي	245
13-3	أنواع المضاربة	252
14-3	أنواع المشاركات	254
1-4	نمو إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا (% سنوياً) للفترة 2012–2022	361
2-4	التضخم، في ماليزيا للفترة 2012–2023 (% سنويا)	362
3-4	البطالة، في ماليزيا للفترة 2012–2023 (% من إجمالي القوى العاملة)	363
5-4	المؤشر العددي للفقر في ماليزيا، للفترة 2003–2021 (% من تعداد السكان)	364
6-4	الدين العام، في ماليزيا للفترة 2011–2021	367

7-4	نمو إجمالي الناتج المحلي في السعودية (% سنوياً) للفترة 2012–2022	388
8-4	التضخم، في السعودية للفترة 2012–2022 (% سنويا)	389
9-4	البطالة، في السعودية للفترة 2012–2023 (% من إجمالي القوى العاملة)	390
10-4	نسبة الفقراء من المواطنين في السعودية، للفترة 2010–2021 (% من تعداد السكان)	391
11-4	تطور إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية وعجز/فائض الموازنة للحكومة السعودية للفترة 2012 – 2023.	394
12-4	مطالبات المصارف من القطاع العام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2010–2023.	401
13-4	المغالبة بين قوى السوق والمعايير الشرعية	422

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المقدمة..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي..... - 1 -
تمهيد: ..... - 2 -
المبحث الأول: الإيرادات العامة للدولة في الاقتصاد الوضعي..... - 3 -
المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة للدولة ..... - 3 -
المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة ..... - 5 -
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة ..... - 22 -
المبحث الثاني: النفقات العامة في الاقتصاد الوضعي ..... - 25 -
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وخصائصها ..... - 25 -
المطلب الثاني: قواعد الإنفاق وأسباب زيادة النفقات العامة..... - 28 -
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة وآثارها..... - 36 -
المبحث الثالث: الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي ..... - 45 -
المطلب الأول: تعريف وخصائص الموازنة العامة..... - 45 -
المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة وأنواعها ..... - 48 -
المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي..... - 74 -
خلاصة الفصل: ..... - 88 -
الفصل الثاني: الإطار النظري للموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ..... - 89 -
تمهيد: ..... - 90 -
المبحث الأول: الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي..... - 91 -
المطلب الأول: تعريف الإيرادات العامة وبيان خصائصها ..... - 91 -
المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة ..... - 91 -

المطلب الثالث: آثار الإيرادات العامة..... - 112 -
المبحث الثاني: النفقات العامة في الدولة الإسلامية..... - 115 -
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة، خصائصها وأدلة مشروعيتها ..... - 115 -
المطلب الثاني: قواعد النفقات العامة وتقسيماتها ..... - 119 -
المطلب الثالث: آثار النفقات العامة في النظام الإسلامي..... - 139 -
المبحث الثالث: الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ..... - 144 -
المطلب الأول: تعريف الموازنة العامة وخصائصها..... - 144 -
المطلب الثاني: مبادئ الموازنة العامة:..... - 146 -
المطلب الثالث: دورة الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي..... - 150 -
خلاصة الفصل: ..... - 171 -
الفصل الثالث: عجز الموازنة في منظور المدارس الاقتصادية ..... - 172 -
تمهيد: ..... - 173 -
المبحث الأول: أدبيات حول عجز الموازنة. ..... - 174 -
المطلب الأول: عجز الموازنة (المفهوم، وأساليب القياس) ..... - 175 -
المطلب الثاني: أسباب حدوث عجز الموازنة العامة للدولة ..... - 182 -
المطلب الثالث: أساليب تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي ..... - 192 -
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لعجز الموازنة العامة..... - 205 -
المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة من منظور الفكر الاقتصادي المعاصر ..... - 218 -
المطلب الأول: عجز الموازنة العامة للدولة من منظور المدرسة الكلاسيكية..... - 219 -
المطلب الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة من منظور المدرسة الكينزية..... - 222 -
المطلب الثالث: وجهة نظر المدرسة النقدية ..... - 233 -
المبحث الثالث: عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي ..... - 239 -

المطلب الأول: الصيغ التمويلية التشاركية ..... - 239 -
المطلب الثاني: الصيغ المستحدثة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي- 258 -
المطلب الثالث: ضبط أعباء الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي..... - 280 -
خلاصة الفصل: ..... - 292 -
الفصل الرابع: تقييم تجارب دولية في تمويل المشاريع بعجز الموازنة ..... - 293 -
تمهيد: ..... - 294 -
المبحث الاول: مدخل إلى تقييم السياسات العامة ..... - 295 -
المطلب الاول: ماهية السياسة العامة وتقييمها..... - 295 -
المطلب الثاني: معايير التقييم وأنواعه..... - 297 -
المطلب الثالث: الجهات المتخصصة في تقييم السياسات العامة ..... - 299 -
المطلب الرابع: تقييم أثار السياسة العامة..... - 304 -
المبحث الثاني: تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة كفرع من سياسة الموازنة العامة..... - 310 -
المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسة الموازنة ..... - 310 -
المطلب الثاني: دور سياسة الموازنة في علاج التضخم والكساد ..... - 317 -
المطلب الثالث: السياسة النقدية وعلاقتها بسياسة الموازنة..... - 322 -
المطلب الرابع: دور الموازنة العامة في صنع وتقييم السياسات العامة..... - 327 -
المبحث الثالث: استنباط منهجية تقييم العجز واسقاطها على تجارب دولية ..... - 331 -
المطلب الأول: منهجية تقييم آليات التمويل بعجز الموازنة من منظور إسلامي ..... - 331 -
المطلب الثاني: تقييم التجربة الماليزية (مشروع بناء الطرق السريعة في 'جوهر باهرو') .... - 354 -
المطلب الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية (مشروع مطار الملك عبد العزيز الدولي الجديد بجدة) - 381 -
المطلب الرابع: تقييم ومقارنة التجارب السابقة وآفاق تطبيقها في الجزائر ..... - 410 -

خلاصة الفصل: ..... - 424 -

الخاتمة..... - 425 -

قائمة المصادر والمراجع..... - 432 -

قائمة الجداول والأشكال..... - 453 -

فهرس المحتويات ..... - 461 -

الملخصات ..... - 466 -

ملخصات البحث

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة إشكالية تمويل عجز الموازنة العامة للدول الإسلامية بآليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كبديل عن الآليات التقليدية القائمة على الفائدة الربوية أو الإصدار النقدي غير المستدام. تم تحليل مفهوم عجز الموازنة ووجهات النظر الاقتصادية المختلفة حوله، فضلاً عن استقصاء الضوابط الشرعية لتمويله في حالات الضرورة أو للمصلحة العامة.

استعرضت الدراسة بشكل مفصل مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات التمويلية الإسلامية البديلة المتوافقة مع الشريعة، ومنها الصكوك بأنواعها المختلفة، والتمويل التشاركي كالمضاربة والمشاركة، والإجارة، والسلم، والقروض الحسنة، إضافة إلى دور مؤسسات الزكاة والأوقاف. تم تقييم كفاءة واستدامة هذه الآليات من منظور اقتصادي وشرعي واجتماعي وبيئي، باستخدام منهجية متكاملة تم تطويرها في الدراسة.

وتميزت المنهجية المتبعة باعتمادها على التكامل بين العلوم السياسية والاقتصاد الإسلامي والمالية العامة، حيث تم الاستفادة من أدوات تحليل السياسات العامة، ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، ومفاهيم المالية العامة، لتطوير إطار شامل لتقييم آليات تمويل عجز الموازنة قبل وأثناء وبعد تطبيقها.

كما حللت الدراسة تجارب دول إسلامية رائدة مثل ماليزيا والسعودية والإمارات في تطبيق بعض آليات التمويل الإسلامي، مثل الصكوك والتمويل بالمشاركة، مبرزة نجاحاتها والدروس المستفادة. لكنها أشارت أيضًا إلى بعض الملاحظات الشرعية على ممارسات معينة مثل تصكيك الدين النقدي وبيع العينة في بعض التجارب.

وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يمثل بديلاً فعالاً وأقل مخاطر من التمويل التقليدي في تمويل المشاريع الحكومية، حيث يحقق الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية، مع الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية. كما أوصت بضرورة توفير البيئة التشريعية والمؤسساتية الملائمة لنجاح تطبيق التمويل الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة، تمويل إسلامي، صكوك سيادية، عجز موازنة، استدامة مالية، دين عام، تقييم السياسات.

JEL: E62, G23, H6, O16, P43

Study summary :

This study addressed the issue of financing the general budget deficit of Islamic countries through mechanisms compatible with the provisions of Islamic Sharia, as an alternative to traditional methods based on usurious interest or unsustainable money printing. The concept of budget deficit and different economic perspectives on it were analyzed, as well as an investigation of the Sharia controls for financing it in cases of necessity or for the public interest.

The study reviewed in detail a diverse range of alternative Islamic financing instruments and tools that conform to Sharia, including various types of sukuk, participatory financing such as mudaraba and musharaka, ijara, salam, benevolent loans, as well as the role of zakat and awqaf institutions. The efficiency and sustainability of these instruments were evaluated from an economic, Sharia, social, and environmental perspective, using an integrated methodology developed in the study.

The methodology adopted was distinguished by its integration of political science, Islamic economics, and public finance, where tools for analyzing public policies, principles of Islamic economics, and concepts of public finance were utilized to develop a comprehensive framework for evaluating budget deficit financing mechanisms before, during, and after their implementation.

The study also analyzed the experiences of leading Islamic countries such as Malaysia, Saudi Arabia, and the UAE in implementing some Islamic financing instruments, such as sukuk and participatory financing, highlighting their successes and lessons learned. However, it also pointed out some Sharia observations on certain practices such as the securitization of monetary debt and 'inah sales in some experiences.

The study concluded that Islamic finance represents an effective and lower-risk alternative to traditional financing in funding government projects, as it achieves financial sustainability, social justice, and comprehensive development for Islamic societies, while fully complying with the provisions of Islamic Sharia. It also recommended the need to provide an appropriate legislative and institutional environment for the successful application of Islamic finance.

Keywords: Public finance, Islamic finance, sovereign sukuk, budget deficit, financial sustainability, public debt, policy evaluation.

Résumé de l'étude :

Cette étude a abordé la question du financement du déficit budgétaire général des pays islamiques à travers des mécanismes compatibles avec les dispositions de la charia islamique, comme alternative aux méthodes traditionnelles basées sur les intérêts usuraires ou la création monétaire non durable. Le concept de déficit budgétaire et les différentes perspectives économiques sur celui-ci ont été analysés, ainsi qu'une étude des contrôles de la charia pour son financement en cas de nécessité ou d'intérêt public.

L'étude a examiné en détail une gamme diversifiée d'instruments et d'outils de financement islamiques alternatifs conformes à la charia, y compris divers types de sukuk, le financement participatif comme la moudaraba et la moucharaka, l'ijara, le salam, les prêts de bienfaisance, ainsi que le rôle des institutions de la zakat et des awqaf. L'efficacité et la durabilité de ces instruments ont été évaluées d'un point de vue économique, juridique, social et environnemental, à l'aide d'une méthodologie intégrée développée dans l'étude.

La méthodologie adoptée se distinguait par son intégration des sciences politiques, de l'économie islamique et des finances publiques, où des outils d'analyse des politiques publiques, des principes de l'économie islamique et des concepts de finances publiques ont été utilisés pour développer un cadre complet d'évaluation des mécanismes de financement des déficits budgétaires avant, pendant et après leur mise en œuvre.

L'étude a également analysé les expériences de pays islamiques de premier plan tels que la Malaisie, l'Arabie saoudite et les Émirats arabes unis dans la mise en œuvre de certains instruments de financement islamiques, comme les sukuk et le financement participatif, mettant en évidence leurs succès et les leçons tirées. Cependant, elle a également souligné certaines observations de la charia sur certaines pratiques telles que la titrisation de la dette monétaire et les ventes "inah" dans certaines expériences.

L'étude a conclu que la finance islamique représente une alternative efficace et à moindre risque au financement traditionnel dans le financement des projets gouvernementaux, car elle permet d'atteindre la durabilité financière, la justice sociale et le développement global des sociétés islamiques, tout en respectant pleinement les dispositions de la charia islamique. Elle a également recommandé la nécessité de fournir un environnement législatif et institutionnel approprié pour une application réussie de la finance islamique.

Mots-clés : Finances publiques, finance islamique, sukuk souverains, déficit budgétaire, durabilité financière, dette publique, évaluation des politiques.

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Emir Abd El Kader University for Islamic Sciences

Faculty of Sharia and Economics

Department of Economics and Management

Evaluation of Budget Deficit Financing Mechanisms for Government Projects from an Islamic Perspective

Thesis submitted for the degree of Doctorate (Ph.D.) in Economic Sciences

Specialization: Islamic Economics

Prepared by the Student:
Dehilis Adel

Supervised by Professor:
Pr. Dr. Kassehi Moussa

Members of the Dissertation Committee:

Name, Surname	Degree	Original University	Role
Younes Chouaib	Professor	Emir Abdelkader University of Islamic Sciences	Chairperson
Kassahi Moussa	Professor	Emir Abdelkader University of Islamic Sciences	Supervisor
Berrani Abdennasser	Professor	Emir Abdelkader University of Islamic Sciences	Examiner
Sonia Abed	MCA	Emir Abd El Kader University for Islamic Sciences	Examiner
Dardouri Lahsen	Professor	Mohamed Khider University - Biskra	Examiner
Moussaoui Salim	MCA	Muhamed Bougara University -Boumerdès	Examiner

Academic Year:
1445 - 1446 H / 2024 - 2025